صابر الحباشة

لسانيات الخطاب

الأسلوبية والتلفظ والتداولية







لســا نيات الخطــا ب

الأسلوبية والتلفظ والتداولية

● لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية
● صابر حباشة

● الطبعة الأولى 2010
● الناشر: دار الحوار للنشر والتوزيع
سورية - اللاذقية - ص. ب: 1018
هاتف وفاكس: 422339 41 963
البريد الإلكتروني: Soleman@scs-net.org
daralhiwar@gmail.com

تم تنفيذ التنضيد والإخراج الضوئي في القسم الفني بدار الحوار
تصميم الغلاف: ناظم حمدان



صابر حباشة

لسانيات الخطاب

الأسلوبية والتلفظ والتداولية



دار الحوار

إهداء

إلى روح الفقيد عبد الله صولة، أستاذاً يقتل نفسه
ليُحيينا بنور العلم..
وإنساناً يُرينا درب العلماء، ذواتهم يُنكرون،
وفي سبيلنا يُضحون..

الفهرس

تقديم	7
الباب الأول: اللغة فى الأنساق المعرفية	9
أصنافية بين أصنافيات أخرى	11
جون ميشال أدام	
التلفظ	23
أوزفالد ديكرو	
المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية	45
آن روبول	
كل تفكير هو حساب	57
هارفي بواريى	
الجسد في العقل	67
مارك جونسن	
الباب الثانى: تلاوين اللسان استعمالا	111
الأسلوبية	113
جورج مولينييه	
عن الذاتية في اللغة	135
إميل بنفنيست	
المشترك والمناطق النشطة	147
جورج كلايبار	

البحث عن الأوائل الدلالية 169
أنّا فيارزبيكاه

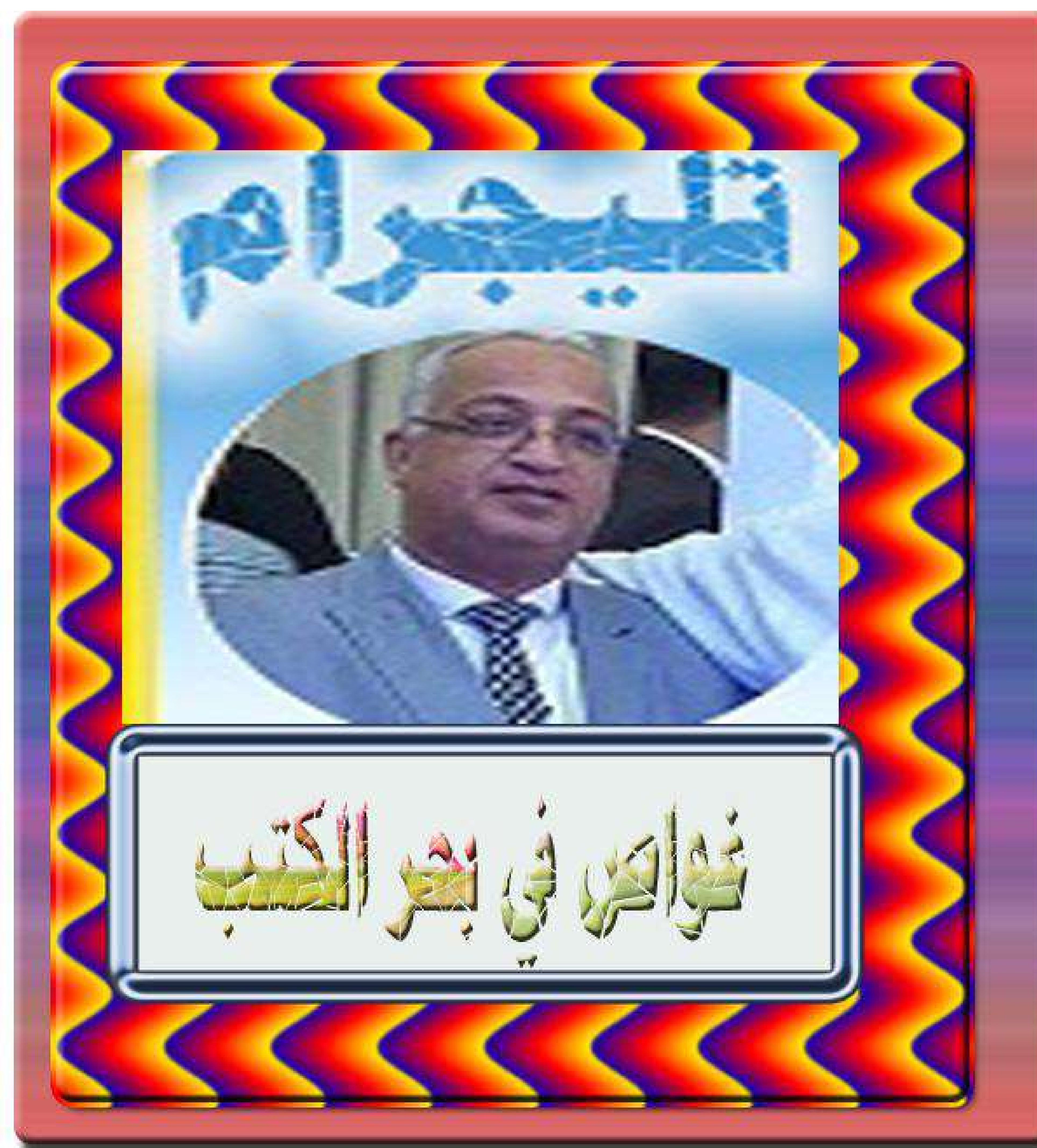
الباب الثالث: أبعاد الكلام فى التداولية والحجاج 197

الصيغة والقوة اللاقولية 199
جون لاينز

التداولية المدمجة 225
هرمان باريه

التداولية والحجاج 243
جيل دكلارك

السلالم الحجاجية 249
أوزفالد ديكرو



تقديم

نظنّ أنّ عملٍ الترجمة في قطاع اللسانيات يجب ألاّ يمكث في أسوار الجامعة معتزلاً حركة البحث في المجتمعِ، بل ينبغي أن ينفتح هذا الجهد على تكريس روح التقدم اللسانيّ الحديث في صُلب مناهج التدريس بمختلف مراحله، وعدم الاكتفاء بالتجريب المحتشم، خلال مرحلة التعليم العالي، فحسب.

ولعلنا لا نجافي الصواب إن زعمنا أنّ اللسانيات، قد تقلّبت منهجياً ونظرياً تقلبات كثيرة خلال القرن المنصرم، في الأفقِ الغربيّ، بيد أنّ التقبّل العربيّ، قد اكتفى، في الغالب الأعمّ، بالتلقي المعرفيّ؛ أي إنّه نظر إلى معطيات هذا العلم بوصفها معارف عصرية، ولم يتجاوز ذلك إلى اعتبارها رؤيةً تقطع مع النحو بالمعنى القديم، دون أن يكون هدفها إلغاء ذلك النحو، بل هي تسعى إلى توسيعه بشكل يجعله يتخلّص من ربقة القواعدية المهيمنة على صيغه المكرّسة.

وزاد الطينَ بلّةً، في السياق العربيّ، أنْ حملَ لواءَ نقدِ النحوِ العربيّ دعاةٌ إيديولوجيون لا علماءُ فنّيّون مختصّون، فتعمّقت النفرةَ الواقعة أصلاً بين العرب وبين تحديث منوال النحو العربيّ، مخافة أن يُعدّ ذلك طعناً في الدين أو رغبة متستّرة في محاربة الفصحى، تحت ستار التطوير والعصرنة.

يعدّ هذا الكتاب، مدخلاً لقراءة اللسانيات انطلاقاً من مباحث مفرّقة ولكنها تكوّن رصيداً أوّلياً يمكن للمجتهد أن ينطلق منه لتوسيع الاهتمام بظاهرة من ظواهر اللغة، في أبعادها الاستعمالية أو المعيارية.

ولم يكن الجهاز الاصطلاحيّ اللسانيّ الذي استعنّا به في إنجاز هذه الترجمات، ناضجا تمام النضج، خصوصاً وأنّ مباحث كثيرة - في صُلب المادّة المُترجَمة - تنتمي إلى اختصاصات لسانية حديثة، لا نعثر على محاولات لإدخالها في حظيرة اللسان العربيّ إلاّ قليلاً. فاستعنّا ببعض الاجتهادات التي وُفق إليها بعض مترجمي اللسانيات العرب، وبعض الباحثين في هذا التخصص، وأعملنا الرأي في اجتهادات خاصّة، متى افتقدنا النموذج المساعد.

وقد دفع بنا إلى الحرص على نشر هذا الكتاب، على الرغم ممّا يعتور مقالاته من تباعد، ما نظنّه من وجود حاجة في السياق العربيّ إلى تداول النظر في هذه العلوم اللغوية والمعرفية والدلالية، وما تطرحه من قضايا حديثة لا شك في أنّ المثابرة على تنقيحها وتغييرها، لم ولن تتم إلا بتحقيق قدر من التراكم المعرفيّ، في هذه المجالات، وهو ما نشكو من عدم توافره، بالنسبة إلى المشتغلين باختصاص اللسانيات العربية.

الباب الأول

اللغة في الأنساق المعرفية

أصنافية بين أصنافيات أخرى
الترسيمات الطرازية

(باختين، ديك، ياكبسون)

جون ميشال أدام

☆ تصدير: لا ترتكز نظريتان تفسيريتان متنافستان على ظواهر مختلفة [...] ولكنّهما ترتكزان على تفسيرات مختلفة للظواهر نفسها. ويتعلق معيار اختيار نظرية مّا أساساً بأهمية ظواهر يسمح نمط موحّد من التفسير، بالقول باندراجها فيه، وبتنوّع تلك الظواهر: وتتفوق نظرية على أخرى لأنّ قدرتها أكبر على التفسير (كان Kahn, 45:1988).

الأصناف الأساسية والتغاير النصّي:

إنّ اللسانيّ الذي يعبر بوضوح عن الحاجة إلى الترتيب الأصنافيّ هو بالتأكيد ميخائيل باختين (Bakthine) الذي يضع مقترحة على تخوم علم الاجتماع وفقه اللغة واللسانيات والأدب. فقد كتب باختين وفولوشينوف (Volochinov) عن أشكال الخطاب الملموسة المستقلة عن صلات الإنتاج وعن البنية الاجتماعية السياسية، كتبا يقولان:

"إنّ أصنافية هذه الأشكال هي إحدى أكثر المشكلات حيوية بالنسبة إلى الماركسية [...] كلّ عصر وكلّ مجموعة اجتماعية لهما قائمة لأشكال الخطاب خاصّة بهما، في التواصل الاجتماعيّ الإيديولوجي". ويبدو موقف باختين في كتاب "مشكلة النص" شديد الأهمية بالنسبة إلى ما نحن بصدده: "تدخل أشكال اللسان والأشكال النمطية للملفوظات، أي أنماط الخطاب، في تجربتنا وفي وعينا بطريقة متواصلة ودون أو ينقطع تعالقها الضيق. وتعلم الكلام هو تعلم بنيتة ملفوظات (لأننا نقول ملفوظات لا قضايا معزولة، بل أكثر من ذلك، فنحن طبعاً لا نقول كلمات معزولة). فأنماط الخطاب تنظم كلامنا بالطريقة ذاتها التي تنظمه بها الأشكال النحوية (الإعرابية)" (1984 : 285)

إنّ تفكير اللسانيّ الروسيّ (باختين) على قدر من الأصالة بحيث تتجاوز كفاءة المتكلمين اللسانية حدود الجملة في اتجاه "أنماط الملفوظات الثابتة نسبياً" (1984 : 266) وفي اتجاه ما يسميه في موضع آخر "إعراب الكتل اللفظية الكبيرة" (1978 : 59)، تلك "المجموعات اللفظية الكبيرة: ملفوظات الحياة اليومية الطويلة والحوارات والخطابات والمصنفات والروايات". ويعتقد باختين، زيادة على عدم فصله بين مجالات المكتوب والشفويّ، أن الإنتاج والتأويل متزامنان: "إننا نتعلّم قَوْلَبَة كلامِنا في أشكال النمط ونحدِسُ النمط بسماعنا كلام الآخرين بدءاً، ومنذ الكلمات الأولى ونتنبّأ بالحجم (أي الطول التقريبيّ لمجموع خطابيّ) وبالبنية التكوينية المعطاة، وبعبارة أخرى، فإننا نستبق النهاية، فنشعر منذ البداية بالمجموع الخطابي الذي يبسط، إثر ذلك، اختلافاته في مسار الكلام. إذا كانت أنماط الخطاب غير موجودة وجوداً عينيّاً، وإذا لم نتمكن من الإمساك بها، فإنّه علينا اختلاقها للمرة الأولى في مسار الكلام، وعلينا تأسيس كلّ ملفوظاتنا: حيث قد يكون التبادلُ اللفظيُّ شبهَ مستحيل". (1984 : 285)

فإذا كان باختين لا يتردّد في الحديث عن أنماط ملفوظات ثابتة (نسبياً)، فإنّه يؤكد شدّة حراك الردود السريعة والحوار اليومي والخبر المألوف والرسالة وتنوّعها، معتبراً إيّاها أنماطَ الخطابِ اليوميِّ الأساسيةَ: " فالمتكلم يتلقى إذن زيادة على أشكال اللسان المشترك المتقادمة (المكوّنات والبنى النحوية) أشكال الملفوظ التي ليست أقلّ تقادُماً بالنسبة إليه، أي وهؤلاء ضروريّون، مَثَلهم في ذلك مثل أشكال اللسان. وتبدو أنماط الخطاب إذا ما قورنت بأشكال اللسان أكثر تغيُّراً ومُرونةً، ولكنّها بالنسبة إلى المتكلّم ليست لها أقلّ من قيمة معيارية: فهي مُعطاة، وليس هو الذي يخترعها. لذلك قد يعتبر الملفوظ في فرادته، رغم فرديته وإبداعيته، توليفاً مطلقَ الحريةِ لأشكال اللسان". (1984: 287)

ويلوح خلفَ بعض التردُّد المصطلحيِّ والخصيصة البرمجية لكتابات باختين أساساً، مع ذلك، افتراضان لسانيان قويّان، يتحمّل الأول بأصناف قارّة نسبياً للملفوظات التي يُعيِّنها بوصفها أنماط الخطاب "الأولى" حاضرة، كما في الأنماط الأدبية (أنماط "ثوان" بامتياز)، في ملفوظات الحياة اليومية. فافتراض باختين المتعلّق بـ "أنماط خطاب" سابقة للأدب - كاللسان نفسه - تتجاوزه بعموميتها، هو افتراض يستحقّ أن يؤسّس لتعقّد الأشكال الأكثر تبلوُراً على عدد مُعيّن من الأشكال الأساسية التي ينبغي اعتبارها أشكالاً طرازية (Prototypique)، تقريباً، وبعبارة أخرى، هي أصناف قارّة نسبيّاً للملفوظات أساسية قابلة لتحويلات وتوليفات لا متناهية في الأنماط "الثواني"، وهكذا"، فالبنية الأساسية للمقطع السرديّ توجد في أسس الملحمة والخرافة وأغلب الروايات والسرد المسرحيّ الكلاسيكيّ: وعرضاً وحلاً للعُقدة، وبالتوازي مع ذلك، توجد في التحقيق، وفي المتفرّقات الصحافية، وفي الحكاية الشفوية، أو النكتة السائرة. وسنخصّص الفصول اللاحقة لمقاربة افتراضٍ يدور حول هذه الوحدات

الدنيا للتكوين النصيّ بوصفها أشكالا أساسية للّغة العادية، منتقلين بتحليل باختين من الحقل الاجتماعيّ اللسانيّ للأنماط الخطابية في اتجاه حقل أدقّ، هو اللسانيات النصّانية. ويتصل افتراض باختين القوي الثاني بعلاقات الوحدات (جملاً أو قضايا) بـ "كلّ الملفوظ التامّ" في نظامه التكويني: "كلّ ملفوظاتنا تهيّء لشكل نموذجيّ قارّ نسبياً، لِبَنْيَنَة الكلّ. فعندما نختار صنفاً من القضايا مُعيَّناً، فإننا لا نختار قضية معيّنة تبعاً لما نريد التعبير عنه بواسطة تلك القضية فقط، بل نحن نصطفي صنفاً من القضايا تبعاً لكامل الملفوظ التامّ الذي يمثل لدى خيالنا الشفوي..، والذي يحدّد موقفنا. فالفكرة التي نحمل عن شكل ملفوظنا، أي عن نمط مخصوص من الخطاب، هي التي تقودنا في مسارنا الخطابي". (288:1984)

ورغم أنّ باختين لم يصرّحْ قطُّ ـ فيما نعلم ـ بكيفية تمفصُل السياق الاجتماعيّ السياسيّ واختيار تنظيم تكويني، فإنّ اللسانيات المعاصرة يمكنها أن تتجنّب التساؤل عن حدود استقلال اللسان (القواعد الصوتية والمعجمية والصرفية والإعرابية والدلالية المنطقية الأساسية). فما دور النظام الجامع المانع في وضع (العناصر اللغوية) في النصّ وفي الخطاب؟ وهل وضعُ تلك العناصر في كلماتٍ مُحدَّدٌ فقط بقواعدَ مؤسَّسةٍ في اللسان، أم هل هو يتوقّفُ أساساً على قيود التفاعل؟

كثيراً ما ألحّ رومان ياكبسون (Jakobson) على المبدأ البنيويّ المتمثّل في تحديد الكلّ للأجزاء وتحديد الأجزاء للكلّ. وينبغي ألاّ تُهمَل مسألةُ الاستقلال النسبيّ للأجزاء (الأزمنة الفعلية، قواعد المطابقة، إلخ...)، إذَ تَخضعُ مَقولاتُ لغةٍ مُعيَّنةٍ لتعديلات وتخصيصات مختلفة، في النصّ المصاحب (cotexte) من جهة، وفي

السياق (contexte) من جهة أخرى[1]. وقد كتب ميشال فوكو بوضوح شديد في كتابه "أركيولوجيا المعرفة" بأنّ "ما يوضع في نصّ مكتوب، وفي محادثة، في جريدة، وفي كتاب، وفي رسالة وعلى مُعلّقة، ليس التركيبَ نفسَه ولا المفرداتِ ذاتَها: بل أكثر من ذلك؛ إذ توجد متتاليات من الكلمات تكون جملاً مفردة مقبولة تماماً، إذا ما وضعت عناوين كبرى في صحيفة، وهي ـ مع ذلك ـ لا يمكن عَدُّها أبداً جملةً ذات معنى في سياق محادثة" (144:1969).

فإذا ما عدنا الآن إلى الحقل اللساني الخاصّ، فإنّنا نجد هاليداي وحسن (Halliday and Hasan) لا يتردّدان، في مؤلف مدرسيّ عن اللسانيات النصّية (الانسجام في الإنجليزية)، في الحديث عن "بنى كبرى" تجعل النصّ نصّاً ذا "طبيعة مخصوصة ـ محادثة، قصّاً، أغنية، مراسلات تجارية، إلخ..".(324:1976). فكلّ نوع من النصوص تلك ذو بنية خطابية خاصّة، حسب المؤلِّفَيْن، ويقصدان بذلك البنية الإجمالية "المرتبطة ضرورياً بمفاهيم القصّ، الصلاة، الأغاني الشعبية، المراسلات الرسمية، الموشّحات..". (326:1976 ـ327). وبعد سنوات قليلة، تحدّث فان ديك (Van Dijk)، (1978، 1980، 1981، 1984) في إطار نظريته عن النصّ، عن "بنى متناهية الكبر" مع احتفاظه بالمفهوم الدلالي لـ"البنية الكبرى" للغرض أو للمحور الإجمالي للملفوظ: "البنى المتناهية الكبر هي بنى إجمالية تشبه ترسيمة. وهي بخلاف البنى الكبرى لا تتحدّد بـ"محتوى" إجماليّ ولكن بـ"شكل" إجماليّ للخطاب محدّد، كما في المكوّن الإعرابيّ، بمقولات ترسيمية" (26:1981). هكذا أخيراً ختم سؤال

---

(1) إذا فهمنا من السياق عرْض شروط الإنتاج وتحليلها في وضعية اجتماعية خطابية، فإنّ النصّ المصاحب ـ بالمقابل ـ لا يعني سوى المحيط اللسانيّ المباشر: الملفوظات السابقة للملفوظ المعتبر أو اللاحقة به.

الأصنافيات بالانعقاد حول التأمّل في البنى النصّية المتناهية الكبر التي نعيد تعريفها هنا بوصفها ترسيمات طرازية ذات اتساع محصور بإجراء تفريق بين البُعد النصيّ والبُعد المقطعيّ.

ومن زاوية نظر عرفانية، نسلّم اليوم بأنّ الترسيمات الطرازية (طبعاً) لا تقرأ حساباً لنفسها فقط بين جميع مظاهر الفهم وإنتاج النصوص. كلّ نوع من المعرفة يدخل ضمن هاتين العمليتين (معارف براغماتية ومعرفة العوالم الممثلة ،إلخ..). وينبغي ألاّ يعوق تنوّع المعارف المستلزمة البحث، بل بالعكس، ينبغي أن ينشّط تصوّراً نسقياً للممارسات، ومن ثمّ ينشّط عملاً عن الأنظمة أو الوحدات المعتبَرة. في الأعمال التي يمثلها الفهم، كما يمثلها الإنتاج، تجهّزُ معرفة الترسيماتِ الطرازية المؤوّلين والمنتجين بمجموعةٍ من الإستراتيجيات حول المسائل المخصوصة. وكما أشار كينتش (W.Kintsch) إلى ذلك في خصوص القراءة، فإنّ الترسيمات الطرازية تقود إستراتيجيات الفهم وتُراقبها: "من المؤكد أنّه يمكن المرور عبر هذه الإستراتيجيات، ولكن القدرة على استعمال إستراتيجيات تنظيمية مخصوصة، تُعدُّ مساعدة مهمّة للقارئ" (96 : 1982).

ويتمثل موضوع كتابنا هذا في المرور من نظرية البنى المتناهية الكبر، إلى افتراض حول البنية المقطعية للنصوص، وحول الطُرُز الأساسية للترسيمات المقطعية. ويتعلّق الأمر بمحاولة تفسير عدد مُعيَّن من أعمال النصّانية. وإذا كانت مقاربات أخرى ممكنة بالتأكيد، فإنّ إفادة المنوالِ المقترح ينبغي أن تُقيَّمَ في حدود استلزاماتٍ للنظريةِ قابلةٍ للتحقق. والمراقبة التجريبية لنظرية تفسيرية، إنّما تكون غير مباشرة. وكما يؤكد ذلك استشهادُنا بكان (P.Kahn) في تصدير هذه المقدّمة، فإنّ تفوّق نظريةٍ مّا على نظيراتها لا يكون إلاّ إذا قرأت تلك النظرية حسابا بطريقةٍ موحّدة لعدد من الظواهر أكبر وأكثر تنوّعاً (ممّا توفره النظريّات الأخرى).

أيّ أساس للتصنيفية نختار؟

يمكن أن تتشكّل الافتراضات الأصنافية انطلاقاً من عروض متنوّعة جدّاً. وينبغي أن تُقَيَّمَ الإفادةُ والحدودُ والجدوى من أصنافية لسانية في إطار نظريّ جامع. ويحسن استخراج انعكاس التنافر المُبهم على التصنيفات الموجودة حتى نتبيّن حدود المقاربة اللسانية. لذلك، نقترح إقامة تمييز بين مفهومي النصّ والخطاب انطلاقاً من كون التطبيقات الخطابية التي تحدّث عنها باختين خاصّة، أشكالاً متطوِّرة ومواضيع متعدّدة الاختصاص بامتياز. ويمكن الحديث عن تشكيلات خطابية دينية، صحافية، سياسية أو أدبية، تنشأ ضمنها أنماط الخطاب الدينية كالصلاة، القَسَم، السيرة، الأمثال: وأنماط الخطاب الصحافية كالمتفرِّقات، التحقيق، الافتتاحية، المُوجز: وأنماط الخطاب الأدبية التي نشير (فيها) إلى أنه "إلى جانب الأنماط الكبرى كالمأساة والرسالة والملحمة، وهي قارّة نسبيّاً في ثقافة معيّنة، توجد أنماط أضيق تخضع لتنويعات تاريخية كبيرة: الكوميديا القصيرة والنشيد الرعويّ والرواية الأنيقة" (مانغنو Maingueneau,1990:133)، أي أن نقول إنّ وراء أشكال المقطعة الأساسية التي كنّا بصدد الحديث عنها، تقنينات اجتماعية ـ أجناسية تُستعمل في كلّ تواصُل لفظي (راستييه Rastier,1989:47)، بديهيٌّ أنّها تقنينات لا تعود إلى تنظير لسانيٍ صِرْفٍ، وأننا مُضطرُّون لذلك إلى أن نوسِّع مُؤقّتاً دائرةَ تفكيرنا. ولو أنّ اللسانيات النصّية تضعُ مؤقّتاً الشروطَ الاجتماعيةَ التاريخيةَ لإنتاج الملفوظات جانباً، فإنّها لا تتأسّس على تصوّر استقلاليّ وهميّ لدراسة اللغة. إنّ بُحوثَ المَقْوَلَة الإنسانية تُقيم جسراً بين المعارف الكونية والمعارف اللسانية، فالمتكلمون يستعملون ـ لمعرفة عالم النصوص ـ مَقُولاتٍ ينبغي أن نحاول مراعاتها، والمحاولة الحالية إنّما هي تفكيرٌ في بعض المقولات التي تؤسِّس كلَّ إنشاءٍ نصّي.

وبتمييزنا بين الملفوظ والنص، نؤكّد مقاربتين للمسائل النصّية ومحورين للتنظير (نحاول الاحتفاظ بهما في لحظتين متميّزتين من تفكيرنا ومن أعمالنا). فـالملفوظ القابل للملاحظة والوصف - باعتباره "نصّاً" بمعنى الموضوع الماديّ الشفويّ أو المكتوب، وبمعنى الموضوع الاختباريّ -، ليس النصّ موضوعاً مؤسّساً اصطلاحياً، وينبغي أن يُفكر فيه، في إطار نظرية (تفسيرية) لبنيته التكوينية. هذا التعريف للنصّ موضوعاً مجرّداً، في مقابل الخطاب، يكاد يكون مُجمَعًا عليه الآن. ففوكس (Fuchs) من وراء سلاكتا (Slakta) تعرّف الخطاب بهذه الألفاظ: "هو موضوع ملموس، مُنتج في وضعية معيّنة بتأثير شبكة معقّدة من المحدّدات الخارج - لسانية (اجتماعية، إيديولوجية)" (1985:22).

إنّ النصّ موضوع دراسة يعسر تحديده عُسرًا يجعلُ من الضروريّ منهجيّاً إجراء بعض الاختيارات. ويمكننا أن ندع جانباً، لِلَحظةٍ، بُعد أفعال اللسان الخطابيَّ المحضَ، دون أن نُصادر لذلك على استقلال وهميّ للمنتوجات اللغوية؛ إذ يتعلّق الأمرُ فقط بعرض وجهة النظر تلك، ما دامت تساعدنا على التأكّد من المظاهر الأساسية للوضع في خطاب، ما دامت تمكّننا من إعادة قراءة تقليد بلاغيّ نسيته بسرعة موضةٌ بنيويةٌ مؤسّسة على مصادرات انفصالية، والتفكير الذي نعرضه في هذا الكتاب تُهيمنُ عليه إرادة التفكير لسانيّاً في طبيعة كلّ منتوج لغويّ ذي تكوينية متنافرة، في العمق. وهذه التنافرية، هي عامّة، أساس رفض المساعي الإضافية. والتعقد النصّيّ قابل للملاحظة وللتناول من زاوية نظر أصنافية بشرط تبنّي وجهة نظر وحدوية. أمّا الأصنافيات التلفظية التي كثيراً ما يعتمدها اللسانيون (بنفنيست Benveniste,1966، فينرايش Weinirich, 1973، سيمونان - غرومباخ Grumbach_Simonin 1975) فهي مفيدة، بالتأكيد،

في مستوى دقيق من تعريف النصّانية، ونعتبر أن الأصنافية المقطعية المعروضة هنا (في هذا الكتاب) وجهة نظر جزئية حول موضوع متنافر. أمّا الوحدات التلفظية والمقطعية تكميلية فإنّ أيّ وحدة منها لا تشكلُ، وحدها، أساسَ أصنافيةٍ قابلة لأنْ تُحيط كلّيّاً بجميع مظاهر النصّانية وبجميع أنواع النصوص. وهذه (الرؤية) الوحدوية تقف بالتأكيد وراء إمكان توزيعنا كلَّ صنفٍ من المقاطع توزيعاً للسمات الصرفية الإعرابية شديدَ الصرامة.

ويوضّح الرسم (التالي) أماكن الإرساء الممكنة لعدد مُعيَّن من الأصنافيات أو أسس التصنيف. ونشير بسرعة إلى سبعة أماكن واضعين اهتمامنا فقط في المستوى السادس: لقد وضعنا في (1) أصنافيات باختين ـ فلوشينوف الخطابية ـ المقامية، وفي (2) أصنافيات الأنماط (الأدبية و/ أو الاجتماعية). ويمكن أن تنضاف إلى هذه الأصنافيات القائمة على أسس غرضية والآخذة في حسابها المقابلة بين الخيال واللاخيال (5). وأخرى أكثر لسانية تقوم على أسس تلفظية (3) أو مقطعية (4). أمّا التأمّلات الأصنافية الموضوعة في (8) فتظهر لنا مفرطة الطموح وغير مفيدة كثيرا مع التنافرية التكوينية التي أثرناها أعلاه. ويلوح لنا وضع التفكير الأصنافي في (1) أو في (2) شديد الطموح أيضا أو صعب المأخذ، من زاوية النظر اللسانية التي نتبنّاها هنا. أمّا قوانين تصنيف الأعمال المتضمَّنة في القسم (3) (لـسيرل Searle وأوستين Austin وأتباعهما) فهي مضاعفة أحياناً بأصناف أكثر تقريبية: "سرد"، "تعليم"، "وصف" عند مالارميه (Mallarmé) أو أيضاً: "حكاية"، "تفسير"، "تعليم" عند سارتر (Sartre).

الخـطـاب

ا

التـفـاعـل الاجـتـمـاعـي(1)

ا

الأنـمـاط

وأنماط الخطاب الفرعية (2)

ا

المــلــفــوظــات

المؤشّر المتضمّن في القول (الانسجام) (3)

التعيينات التلفّظي (4)

الانتظام الدلاليّ (العوالم) (5)

الترابط التقطيعية

(6)

التـشـكّـل البـراغـمـاتـي   متتـاليـة الـقضايا

الـنـصّ (7)

الرسم 1: أسس التصنيفية

بعد الفصل الأول الذي يرسم إطار نظريتنا المقطعية، نهتمّ في الفصول من 2 إلى 5 بالأشكال الموحَّدة المدير؛ وهي الخبر والوصف والحجاج والتفسير، والفصل 6 يهتمّ بشكل إنشائي متعدِّد المديرين؛ وهو الحوار. أمّا الفصل 7 والأخير، فيُعنى بتسجيل صيغة إدراج المقاطع السردية في نمط أدبيّ حواريّ بامتياز؛ هو المسرح. واخترنا الحديث عن المسرح الكلاسيكيّ لبيان أنه نمط سرديّ ولتفسير مغزى الفصول السابقة في تقديرنا: ألا وهو العناية بالممارسات الخطابية الأشدّ تعقيداً، باختيار نمط أدبيّ واقع بين الخطاب المتعدِّد المديرين والخطاب الموحّد المدير، بين الشفويّ والمكتوب، اختياراً حرّاً. وينبغي أن تُقَيَّمَ جدوى النظرية المقطعية وتُقارَن بغيرها من المقترحات، في ضوء وضعها على محكّ التجربة[1].

☆ المصدر:

Jean Michel Adam: 1992, Les textes, types et prototypes (récit; description; argumentation; explication et dialogue) 17(introduction: une typologie parmi - Eds. Nathan; p.p.11 d'autres).

جون ميشال أدام، النصوص: أصناف وطُرُزٌ (الخبر، الوصف، الحجاج، التفسير، الحوار)، مقدمة: أصنافية من بين أصنافيات أخرى.

---

[1] شرع دومينيك مانغنو (D.Mainguenau) سنة 1990 في إعادة كتابة الفصل 7 من كتابه "عناصر لسانية من أجل النصّ الأدبيّ" (نشر بورداس Bordas، 1986). والصفحات ما بين 132 و 139 مخصصة لمسائل الأصنافية وتنافرية النصّ والتنظيم التراتبي للمقطع، وهو يطبّق على خرافة للافونتان (La Fontaine) وعلى خطاب لهوجو (V.Hugo) افتراضاتٍ عرضناها منذ 1987 ونعود لها هنا مصحّحين ومدقّقين.

التلفّظ

⭑ أوزفالد ديكرو

لم يَصِرْ أخذُ التلفّظِ (énonciation) بعين الاعتبار، على نحوٍ منظّم، مألوفًا إلاّ منذ مدّة قصيرة في اللسانيات الموسومة بأنّها حديثةٌ أو علميةٌ.

وإن كنا نستطيع ملاحظةَ هذا التناول، بعدُ، في مُصَنَّفاتِ شارل بالّي أو هنري فراي، فإنّ ذيوعه يعود إلى كتاب "مسائل اللسانيات العامة" لإميل بنفنيست (1966)؛ إذ يحمل قسمُه الخامسُ عنواناً مُوحِياً: "الإنسان في اللسان". وتظهر أصالةُ هذا التمشي جليّةً، ما إنْ نُقارِنْهُ بنظريّة فرديناند دي سوسّير(F.De Saussure).

ولْنُمَيِّزْ، من الناحية المنهجية، بين مجال الأحداث الذي يشكّل حقلَ الملاحظة اللسانية وبين النظام النظريّ الذي ينشئه اللسانيّ، ولنوضحْ ذلك، فسوسّير يسمّي القابل للملاحظة" كلاماً" (parole) ويُسمّي النظامَ "لساناً" (langue).

إنّ اختيار كلمة "كلام" (وكثيراً ما يُقصد إليها بكلمة "استعمال" (لتعنيَ مجال الأحداث، نفهم منه أنّ الموضوع النظريّ ـ على النقيض من ذلك ـ يجب ألاّ يحتويَ أيّ إشارة إلى فعل القول. ومن ثمّة جاءت

فكرة أنّ هذا موضوع (أي اللسان) يتألّف من سَنَن مُقرّر بوصفه توافُقا بين الحقيقة الصوتية والحقيقة النفسية اللتيْن يُعَبَّرُ بهما ويُتَوَاصَلُ بهما. وإذا استطاع الموضوعُ العلميُّ "اللسان"، أن يقوم بوظيفته المنهجية، وأن يسمح ـ على الأقل جزئياً ـ بأن يفسّر النشاط اللساني باعتباره حدثاً، فإنّ ذلك سيتمّ في حدود أن يكون هذا النشاطُ اللسانيُّ استعمالَ هذا القانون واستخدامَهُ، ولكنّ اللسانَ ذاتَه (أي القانون)، قد لا يحتوي على أيّ إشارة إلى الاستعمال إلاّ بوصفه أداةً لا تُحيل على مختلف استخداماتها.

إنّه تمشٍّ معكوسٌ يسمُ لسانياتِ التلفّظ، حتى ولو حافظنا على التفريق المنهجيّ بين ما هو قابل للملاحظة ـ المتكوّن من التطبيقات اللغوية ـ، والمادّة النظرية القائمة لتفسيره ـ وهي المادّة التي يمكن مواصلة تسميتها "لساناً" ـ، فإنّنا نرى أنّ هذه المادّة تحتوي بطريقة مركّبة، تعيينات تخصّ عمل القول؛ فهذه المادّة تحتوي وصفاً عامّاً وترتيباً لمختلف وضعيات الخطاب الممكنة، كما أنّها تحتوي تعليمات تتعلّق بالسلوك اللسانيّ، أي بخصوصية بعض أصناف التأثير التي نمارسها عند الكلام، وخصوصية بعض الأدوار التي يمكن أن نتّخذها لأنفسنا وأن نُلزم الآخرين بها. وتفترض لسانيات التلفّظ أنّ مجموعة من الأشكال النحوية ومن مفردات المعجم ومن الصِّيَغ ومن التراكيب، سِمَتُها الاعتياديةُ أنّنا باستعمالها نُنشئ أو نُسهم في إنشاء علاقات مخصوصة بين المتخاطبين. وإذا كان من الممكن مُجدَّدًا اعتبارُ اللسان سَنَنًا، فإنّ ذلك ليس في معنى أنّ السَّنَنَ يصلُح لتسجيل محتوياتَ الفكر، ولكن في معنى أنّنا نتحدّث عن سَنَن التأدّب، باعتباره قائمة من السلوكات الاجتماعية.

المصطلح

أن نقول إنّ متتاليةً لسانيةً يُنتجها باثٌّ تشكّل ملفوظاً، يعني أن نقول أوّلا إنّ هذا الملفوظ يقدِّم نفسه ـ وهو ينتِجها ـ على أن هدفه هو أن يقول ما هو مَقُولٌ فيها. ولْنفترضْ أنّ أحدهم يُلقي السؤال الآتي: "هل جاء زيدٌ ليرى عَمْراً؟"، فالاسم "زيد" لا يشكل في حدّ ذاته ملفوظا: إذ الباثّ لا يوافق على أن يبرّر ذلك بِنُطْق هذه الكلمة. فإذا نطقها فسيقول إنّه إذ قالها، إنّما فعل ذلك ليطرح السؤال الذي طرحه، وإنّه يصرّح بأنّه ملتزمٌ فقط بمشروعية هذا السؤال وبأهمّيته باعتبارِه كلاًّ. والمقطعُ "هل قَدِمَ زيد"، مُعتبَرا داخل المتتالية السابقة، لا يُشكل هو الآخر ملفوظاً؛ فموضوعُ العبارةِ الصريحُ ليس التثبّتَ من قدوم زيدٍ، ولكن هو المقصد الذي يعلّل به قدومه. إذ يجب أخْذ المتتالية جملةً لتركيب ملفوظ. وينضاف إلى هذا الشرط الأوّل الذي يُثبت للملفوظ مدى أدنى، شرطٌ ثانٍ يرسمُ له حدًّا أقصى. وإذا كنّا نستطيع داخل متتالية مّا تحديدَ تعاقُبِ مقطعيْن يزعُمُ الباثُّ أنّه يربط بكلّ منهما مسؤوليته، فإنّنا نقول إنّ هذه المتتاليةَ لا تتكوّن من ملفوظ واحد بل من ملفوظين. وقد يكون الأمر كذلك مثلاً لو كان السؤال كما يلي: "هل جاء زيد؟" وهل لرؤية عمرو؟"

فالملفوظ ـ كما ضبطناه منذ حين ـ هو متتالية متحقّقة فعلاً؛ أي هو تعلّق مخصوص لكيانات لسانية. ولْنفترضْ أنّ باثّاً آخر مختلفاً عن الذي تخيّلناه أعلاه، يتحدّث في نقطة أخرى من المكان والزمان فيطرح السؤال نفسه لفظةً لفظةً، فإنّنا نقول إنّ ذلك يتعلّق بملفوظٍ آخرَ. فاعتبار ملفوظين تحققَيْن للجملة نفسها، يعني افتراضَ أنّهما كليهما يستخدمان البنية اللسانيةَ نفسها. ومن ثمَّ، ينتج عنه أنّ ذلك الاعتبارَ مستقلٌّ عمّا يُفهَم من عبارة "بنية لسانية". فإذا ما تمثّلنا هذه البنية اللسانية بوصفها تعاقُباً خطيًّاً للكلمات ذاتها منتظمةً في نفس الترتيب.

ولكنّ الأمر سيكون مُغايرا لذلك، إذا ما أدخلنا في فكرة البنية علاقاتٍ أكثر تعقيداً؛ إذ يمكن أن نتخيَّل أنّ متتالية الكلمات ذاتها توافق تنظيمات مختلفة، وإذن توافق جملاً مختلفة وأن نتخيّل أنّ متتالياتٍ مختلفةً تُظهر التنظيم نفسه، وإذن الجملة نفسها. هكذا فإنّ لا شيءَ مُحالٌ (ومن ثمّة لا شيء بديهيٌّ) في القول إنّ الملفوظ: " هل جاء زيد لذلك؟" مُستعمَلاً في سياق مّا بحيث تعني "لذلك"، "ليرى عَمْراً"، يحقّق الجملة نفسها التي اتّخذها الملفوظ مثالاً، أعلاه. ومن ثمّ نستنتج أنّ الجُمَلَ، كياناتٌ مجرّدةٌ، لا تنتمي للقابلِ للملاحظة، ولا للمعطى، ولكنّها عناصرُ من المادّة النظرية المؤسسة لتتأكد من المعطى (هي تنتمي للّسان بالمصطلح السوسيري).

علينا أن نميّز أيضاً بين الجملة والملفوظ من جهة، والتلفّظ من جهة أخرى؛ فالتلفّظ هو الواقعة التاريخية التي تنشأ عبر ظهور الملفوظ، وبعبارة أخرى، هو حدث إنجاز الجملة. إذ نلاحظ الفرق بين الملفوظ والتلفّظ، ما إن نتأمّلْ التباسَ عبارةٍ، مثل: "أدهشتْني رسالته": هل وجدتُ نصّ الرسالة ذاته، مُدهشاً، أم إنّ الملفوظات التي تتكوّن منها هي الدُهشة، وما هي الملفوظات التي تحتوي علامات أخّاذة؟ أم هل إنّني اندهشتُ بسبب أنّ تلك الرسالةَ قد كتِبَتْ لي كما هي، والحال أنّ كاتبها لا يكتب لي رسائلَ في العادة، أو أنّه يبعث لي رسائل من نوعيّة أخرى؟ ففي الحالتين الأخيرتين ما فاجأني هو التلفّظ، لا الملفوظ. هكذا نُدرك التلفظَ بوصفه انبثاقاً للملفوظ، على ألاّ نَخلِطَ بين التلفظ وبين النَشاط اللسانيّ؛ أي مجموع الحركات التمفصلية والسيرورة الذهنية وحسابات النهاية والوسط، الذي قاد الباثّ إلى إنتاج ملفوظه، وفي حين أنّ هذا النشاط، الذي يدرسه علم النفس اللسانيّ، سابقٌ للملفوظ، فإنّ التلفظ مزامنٌ له، إنّه وجود الملفوظ ذاته (سنبيّن فيما بعد، أنّ اللسانيات إذا أرادت أن تشرح معنى الملفوظات، فعليها ألاّ تتجاهل التلفّظ).

فالتفريق بين الملفوظ والجملة، وقد أُلْقِيَ في المجال الدلاليّ، يتطلّب لازمةً طبيعيّةً، هو التفريقُ بين القيمة الدلالية المسندة إلى الملفوظ (ونُسمّيها، اعتباطاً، معنىً) والقيمة الدلالية المسندة إلى الجملة (ونُسمّيها دلالةً)، والفرقُ بينهما - في البداية - منهجيٌّ، ومن المؤكد أنّنا لا نحدّد هذه أو تلك إلا بواسطة الافتراضات.

لكنّ المعنى المتعلّق بالملفوظ، ينتمي إلى ما يمكن ملاحظته، ويشتغل بالنسبة إلى اللسانيّ بوصفه معطى وبوصفه حدثا يفسّر. أمّا الدلالة، فعلى العكسِ من ذلك، مَثَلها في ذلك مَثَل الجملة، مُصَادَرٌ على اعتبارها أداةً مفسِّرة لمعنى الملفوظ، ويتمثّل تعليلها الوحيدُ الممكنُ، في الطريقة التي بها تُسهم في توضيح ذلك المعنى. وكون المعنى والدلالة مختلفيْن كذلك من جهة مضمونيهما الخاصّين بهما، يصبح ذلك بديهيّاً ما إن نلاحظْ عدمَ إمكانيةِ إدراكٍ مسبق لمعنى الملفوظ، إذا ما عرفنا فقط الجملة المستعملة. هَبْ أنّ باثّا قالَ: "حتّى زيدٌ قَدِمَ"، فمعنى ملفوظِه يحتوي إشارةً إلى أنّ مَقْدِمَ زَيْدٍ، هي أمارة أقوى من أمارات أخرى على نتيجة مّا (وضعية الخطاب هي التي تحدد تلك الأمارات الأخرى وتلك النتيجة)؛ إذ من البديهيّ أنّ الجملة نفسها لا تمكّننا من معرفتها انطلاقاً منها. وفوق ذلك، نرى أنّ الاختلاف بين المعنى والدلالة يتعلّق بطبيعتهما نفسيهما، لا بكمّية الإشارات المنقولة وحدها. فما تقدّمه الجملة هي معارف لفهم الملفوظ. هكذا، ففي مثالنا، لا تقول الجملة فقط إنّ مقدم زيد أمارةٌ على شيء مّا - وهو أمر بديهيّ مُسبقاً - إنّها تقول إنّ الباثّ يُحيل على نتيجة مخصوصة وأنّه ينبغي على المؤوّل كي يفهم، أن يتنبأ بـتلك النتيجة. فالمعنى لا يساوي الدلالةَ مضافةً إليها المؤشّراتُ المُلحَقة بها؛ إذ إنّ الدلالة تُعطينا فقط تعليمات علينا أن نبتني انطلاقا منها المعنى من جديد. (ما تقدم، يؤدّي إلى رفض المفهوم العاديّ للمعنى الحرفيّ، إذا ما قصدنا بذلك جزءاً من معنى الملفوظ يكون ممكنَ القراءة في الجملة بعدُ.

وفي الواقع، فإنّ ما تقولُه الجملةُ مُغايرٌ جذريّاً لما يقوله الملفوظ، وقد لا نعرف كيف نتواصل مع جمل لأنّ دلالتها تقوم خاصّة على معارف لتحديد قيمة الملفوظ الدلالية: هذه القيمة وحدها يمكن أن تكون موضوع التواصل). يوجد تمييزٌ آخرُ سابقٌ لدراسة التلفظ بين المخاطَب (بفتح الطاء) والسامع، رغم أن المفهومَيْن كثيراً ما يختلطان ويُؤخذان باعتبارهما مجرّد بديلَيْن لمفهوم المتقبِّل العامّ. فسامعو الملفوظ هم أولئك الذين يلتقون على سماعه أو، بعبارة أدقّ من ذلك، يلتقون على الإنصات إليه. فليس من الضروريّ فهمُ الملفوظ لنعلم أنّنا كنّا له سامعين: تكفي معرفة البيئة التي أنتج فيها. أمّا المخاطبون بالمقابل، فهم أناس يعلن الباثّ أنّه يتوجّه إليهم. يتعلّق الأمر إذن بدور يمنحه الباثّ إلى هذا أو ذاك بواسطة خطابه ذاته، بحيث إن معرفة بيئة الخطاب البسيطة لا تكفي لتحديدهم؛ إذ تحديدهم جزء من فهم الخطاب. فالمخاطب يمكنه حتى أن يختار في حالات قصوى ألاّ يكون سامعاً، هكذا نقول إنّ فابريكيوس (Fabricius) هو مخاطب روسو (Rousseau): "يا فابرياكوس! ماذا رأت روحك العظيمة؟..." دون أن يحتاج إلى عدّه ضمن سامعيه (وهنا ضمن قرّائه) الحقيقيين أو الوهميين. وبالعكس ـ والحالة في هذه المرة تافهة ـ يمكن ألاّ يكون بعضُ السامعين مخاطَبين، ففي مسرحية "العالمات" (لموليير) (الفصل الثاني، المشهد السابع) يعتني كريزال (Chrysale) بالتوجّه إلى ابنته الوحيدة "بيليز" (Bélise) وهي التي لا يخشى جانبها، ناقداً مزاعم النساء العِلْمية. وعندما تأخذ زوجته الرهيبة "فيلامنت" (Philaminte) وضعيةَ السامعة، يوحي لها بأنها ليست مقصودةً بتلك الانتقادات. وبالمثل، إذا ما أراد طفل أن "يحشر أنْفَه" في محاورة بين أبويه، فيمكنهما أن "يُرجعا الأمور إلى نصابها" بأن يلاحظا له أنّ "هذا لا يعنيك" نافيين عن الطفل دورَ المخاطَب، وهذا يسمح برفض حقّه في الردّ وإذن في الكلام، وهو حقّ غالبا ما يكون مرتبطاً بذلك الدور.

والتمييز الذي سبق، نافعٌ في دراسة اللسان وفي دراسة الأدب في آن. وفي الواقع يستعمل معظم الألسنة علامات خاصة لتعيين وظيفة المخاطب، كما هي الحال في اللغة العربية بالنسبة إلى الضمير **أنتَ** إذا كان أ يتوجه إلى ب بالخطاب أمام ج، فانه يعين ب بـ**أنت** و ج بـ**هو**، وهو يمكن من جهة أخرى أن يشتم منه في هذه الحالة أنّه عدوانيّ من حيث كونه يُقصي ج من المجموعة التي كوّنها الكلام. وكما هي أيضا حال تعدية الفعل مباشرة (مقابل استعمال الظرف أمام أو حرف الجر عن) في عبارة "س يكلم ص" والمخاطب كذلك يستخرج الدلالة التصريحية للوظيفة النحوية" الندائية الدعائية" كل من **زيد** و**لئيم** في "زيد، ماذا هناك؟" و"أين خُفّي يا لئيمُ؟" (لا يؤدّي مركب يا لئيمُ ، تعجُباً خالصاً الوظيفة ذاتها بالضرورة) فضلاً عن أن النظرية الأدبية تلتزم بوصف الوسائل التي يستعملها المؤلف لتحويل قارئ الكتاب أو مشاهد المسرحية إلى مخاطبه و ذلك باستدعاء تلك المحسّنات مباشرة ـ أو بالمقابل ليذكر أنّه (أي المؤوّل) لا يريد إعطاءه (أي القارئ أو المشاهد) ذلك الدور، متّجهاً به نحو شخص آخر.

كما تلزمنا أيضاً أربعة أزواج من المفاهيم على الأول: المقابلة بين **المتلفظ والباثّ** والمقابلة الموازية بين **المتلقّي والمخاطب**. وضرورة هاتين المقابلتين تتّصل بإمكانية دائمة يوفرها اللسان وتستثمر في الخطاب دون انقطاع هي إمكانية "إعطاء الكلمة" لأشخاص آخرين غير الذي ينتج الملفوظ فعلا وهو الذي نحتفظ له باسم الباث. هَبْ أنّ أ باثّ يتّجه إلى ب مخاطب بملفوظ م، فإنّنا نُسمّي" متلفِّظاً" الشخص الذي يسند إليه أ مسؤولية ما هو مقول في م، ونسمّي "متلقّياً" الشخص الذي قيل له، حسب رأيه، ما هو مقول في م. وفي حالة (هي الأبسط ولكنّها ليست الأكثر تواتراً) خطاب غير مباعد بين أطرافه؛ إذ المتلفظ هو الباثّ والمتلقّي هو المخاطب وبالمقابل، فإنّه عندما ينقل الكلام المقول، فإنّ المتلفظ يمكن أن يكون الباثّ أو شخصاً ثالثاً أيضاً.

من الأمثلة على ذلك أنه قد يرد أنّ الباثّ نفسه يطرح أسئلة يرغب أو يرى أنّه يتعيّن عليه الإجابة عنها. هكذا لاحظ علماء النفس ميل بعض الأطفال يريدون أن يحيطوا آباءهم علما بأنّهم أتمّوا بعض الأعمال الفاضلة، إلى جعل آبائهم "كما لو" أنّهم هم الذين يطلبون حكاية تلك الأعمال،كطفل يقول عند الجلوس إلى مائدة الطعام:
"أمّي، ماذا كنتُ أفعل منذ حين؟ لقد كنتُ أغسلُ يديَّ!"

فالأمّ مخاطبةٌ بالملفوظ الاستفهاميّ، والشاهد على ذلك المنادى أمّي، أمّا الطفل فهو الباثّ بما أنّ ضمير المتكلّم يعود عليه. ولكنّه يقدّم أمّه وكأنّها تطرح عليه سؤالا: "ماذا كنتَ تفعل؟" فالمخاطبة إذن في خطاب الطفل، متلفظة بالملفوظ الأوّل (الضمنيّ) والطفلُ الباثُّ متلقّيه. تبادل الأدوار نفسه يسمحُ بوصف خطاب يحسّ أ فيه بأنّ ب يندهش لحضوره، فيقول له: "لماذا أنا هنا؟ لأنّ ذلك يسرّني". فباثّ السؤال هو متلقيه، والمخاطب هو المتلفظ به. وتستعمل الوسيلة نفسها في الخطاب الجامعيّ؛ إذ يطرح المؤلّف (سلسلة من الأسئلة مُعلنا المراحل الأساسية لتمشّيه، أيْ يُظهر طرحها على لسان قارئ مُهتمّ - إذن وهميّ - يقترب هكذا من منزلة المتلفظ. فضلاً عن أنّ المعنى المزدوج لكلمة سؤال ذو دلالة من زاوية النظر هذه؛ إذ نتناول سؤالاً معتبرا موضوعَ خطاب، ولكننا أيضاً نطرح سؤالاً باعتباره استفهاماً. ولكن أليس الموضوع الذي يتكلّم فيه أحدهم، شيئاً آخر للظاهرة نفسها - أكثر من جهة كون خطابات مختلف المتخاطبين أشدّ تشابُكاً. وتحرّضنا أسبابٌ شتّى على فهم كثير من الملفوظات المنفيّة باعتبارها دحضاً للملفوظات المثبتة المقابلة المنسوبة إلى متلفظ خياليّ. وهذه حالة البنى المتكرّرة نحو"ليس فرنسيّاً بل هو بلجيكيّ". فملاحظة شروط استعمال هذه البنى، تبيّن أنّه ينبغي لاستعمالها أن يكون شخصٌ مّا قادراً على إثباتِ ما يقع أو نفيهِ. هكذا يمثّل الملفوظ المأخوذُ في المثال ضرباً من الحوار المبلوَر، حيث يُثبت متلفظ مختلف عن الباثّ أنّ

أحدَهم فرنسيٌّ ويُناقض كلامَه ويصوّبه متلفّظ ثان (مماثل في هذه المرّة للباثّ). ويكون هذا التأويل أشدّ إلزاماً من ذلك إذا أُدخل التصحيح[1]، بواسطة المركّب بالعكس:

"لم يسافر زيدٌ بل بالعكس لقد قال لي إنّه لن يتحرّك هذا الأسبوع".

فالملفوظ الثاني يقدّم نفسه على أنّه نقيضُ شيء ما، ولكنّه نقيض ماذا؟ ليس نقيض المحتوى العامّ للملفوظ الأوّل الذي هو مُؤيّد في الواقع. فإذا ما كان ثمّة تضارُب، فمع الإثبات المنفيّ في الملفوظ الأوّل الذي يحافظ إذن على ضرب من الحضور رغم النفي الذي تعرّض له ذلك الضرب. هناك أيضاً، تُفسَّر الأحداث جيّداً إذا ما وصفنا الملفوظ المنفيّ باعتباره محتوياً إثباتاً في الوقت نفسه بحيث يكون المتلفّظ إمّا مخاطَباً أو شخصاً ثالثاً فضلاً عن "لا" يُجيب بها الباث ـ المتلفظ.

ففكرة أنّ إثباتاً مبطّناً في الملفوظ المنفيّ، مُعلّلة من الناحية اللسانية، وهي إلى ذلك مضيئة من الناحية النفسية. ولمعرفة ذلك، لا نحتاج إلى أن نؤكد مع فرويد (Freud) أنّ ذلك الإثبات يُكوّن حقيقة الملفوظ، كما يُعبّر عن رغبة كامنة في اللاوعي، وأنّ النفيَ شرطٌ سطحيٌّ مفروضٌ مِن قِبَل الرقابة لتمرير الإثبات. يكفي أن نبحث ـ حتى ونحن متعلقون بالسطح ـ عن تفسير الطريقة التي بها تترابط الملفوظات في الخطاب. وسنرى غالباً النفي لا أ يتبع مساراً بموجب بعض مبادئ "الفِطرة السليمة"، يمكنه أن يصل إلى النتيجة أ. ففي قصيدة فرجيل (Virgile) الرَّعَويَّة الأولى يقول ميليبي (Mélibée)، وقد قارن حظه النحس بهناء صَديقه تيتير (Tityre)، مضيفاً: "لست أحسده على أيّ شيء"، فَكَيْ نُعطِيَ خطابَ ميليبي انسجاماً داخلياً، ينبغي

---

[1] وهو ما نسمّيه الإضراب، و/ أو بدل الخطإ، في النحو العربيّ. [المترجم]

التسليم بأنّ النفي هنا يُفنّد النتيجة التالية "الغالب على الظنّ أنّك حَسود" ينسبها ميليبي إلى مخاطبه تيتير.

فالأمثلة السابقة تبيّن أنّ إمكانية جعل الآخر يتكلم في خطابنا الخاصّ تتجاوز مجال ما نسمّيه عادة "الخطاب المنقول". ولكنها لا تغطّي كل ذلك المجال. هبْ، في الواقع أنّ باثاً أ يريد إعلام مخاطبه بأقوال تلفظ بها ب. سيقول في الأسلوب المباشر: "قال ب: انخفضت البطالة" أو في الأسلوب غير المباشر الموصول "قال ب إنّ البطالة انخفضت"، ففي كلتا الحالتين لا يقوم ب داخل خطاب أ بدور المتلفظ. والإثبات الوحيد المنجز موضوعه أقوال ب السابقة فـ أ هو المتلفظ بهذا الإثبات: إذ يقدّم نفسه بوصفه مسؤولا كما لو يتعلق الأمر بإثبات ذوق ب أو جواربه. ولْنتخيّل الآن أنّ أ يقول: "بدأت سياسة الحكومة تؤتي أكلها: حسب ب ستنخفض البطالة" فليس موضوع الخطاب هنا كلام ب (لأننا لا يمكن أن نستنتج شيئا من هذا الكلام الذي قد يكون خاطئا) ولكنه الوضعية الاقتصادية. فـ أ يرجع إلى انخفاض البطالة ويستنتج منه نجاح الحكومة. ببساطة، لا يريد أن يأخذ على عاتقه أمر إثبات أنّ البطالة انخفضت وعمد إلى إعلان ذلك على لسان ب؛ إذ يتعلق الأمر بخطاب عن الحقيقة لا عن الكلام، ولكنّه خطاب أُعطيَ الكلامُ فيه لمتلفّظ مختلف عن الباثّ.

ففي هذه الظروف فقط، يتضمّن الخطاب المنقول تغيّر المتلفظ ويُظهر تعدّدية الأصوات المختلفة يحملها باثّ واحد. والسمة الخاصة بهذه الوضعية هي أنّ هدف الكلام المُعلَنَ ليس نقل الكلمات، إذ تقرير الكلمات مُدمَجٌ في الخطاب عن الأشياء. واعتماد طُرُق السلطة والتهكم والتنازل، هي صور من هذه الوسيلة، متواترةٌ بطريقة خاصّة. فحُجّة السلطة نحو: "كما يقول أفلاطون" أو نحو "كلُّنا نعلم أنّ..." مُدرجة في عَرْض حجّة تسمحُ بالاستنتاج انطلاقاً من تلك الحجّة، دون أن يكون علينا البرهنة على صحّتها ـ كما أنّنا لا نُطلقها من عندنا، بل

على لسان أفلاطون أو على لسان "كلّنا". ويجري التهكّم بالطريقة نفسها، ولكن في اتجاه معاكس. فَلِبَيَان خطإ أطروحةٍ مّا، نستعملُ حُججًا لا معقولة - على حسابها - مُسنَدةً إلى المدافعين عن تلك الأطروحة. والتنازل يدخل أيضاً في الترسيمة ذاتها؛ إذ الملفوظ التنازليّ المسبوق بـ مع أن أو المتبوع بـ لكن، غالباً ما يكون لخصم حقيقيّ أو خياليّ نعطيه الكلمة ونسمح له، ولو للحظةٍ، بالمحاجّة بمعنى مضاد للّذي نُريدُ استنتاجَه. ويمكننا إذن، حسب إستراتيجية أساسية في الليبرالية، أن نقدّم الحقّ المعروف للآخر في الكلام بوصفه مُقوّيا للنتيجة التي بواسطتها نتضادُّ معه، فهي تظهر له بالأحرى "موضوعيةً"، حتّى أنّها لم تَخْشَ مواجهةَ وجهةِ نظر الخصمِ. وإذا تمكنت كلُّ هذه الروابط البيذاتية من التحقق في النشاطَ اللسانيّ، فإنّ التلفظ لا يتطابق مع مجرّد بثّ للأقوال، إذ يمكن للباثّ أن يسلّم للمخاطب أو لشخص ثالث مكان المتلفظ ويأخذ مكان المتلقي.

معنى الملفوظ باعتباره وصفاً للتلفّظ

بالنظر عبر المصطلحية التي كنّا بصدد اقتراحها، يصلح مفهومُ التلفظ في الوقت ذاته لوصف معنى الملفوظات (مُعتبَراً حَدَثا، مُعطًى للتفسير) ولتثبيت دلالة الجمَل (أي الموضوع الذي بواسطته يفسّر اللسانيّ المعنى). في خصوص النقطة الأولى، يمكن لنا أن نعرّف معنى الملفوظ (دون أن يكون التعريف المقترح، هو الوحيد الممكن) باعتباره وصفا لتلفظه: قد يكون ضرباً من الدور يضعه الباثّ للمخاطب، يَسِمُ به الحدَث التاريخيّ الذي يمثّله ظهور الملفوظ.

في صلب هذا التعريف، نجد فكرة مؤدّاها أنّ الباثّ حتى في الملفوظات الأكثر "موضوعية" في الظاهر يتحدّث عن التلفظ. تاريخيّاً، يجب أن نربط مثل هذه الأطروحة بأبحاث بنفنيست (Benveniste)

عن الضمائر (مسائل اللسانيات العامة، الجزء الأول، الفصل العشرون)، حتى وإن انتهينا إلى وضعها موضع شك.

يرتكز بنفنيست على أمر متعارَف عليه، وهو أنّ ضمائر المتكلّم والمخاطَب تصلح، على التوالي، لتحديد الكائن الذي هو بصدد الكلام، والكائن الذي يُكلَّم. وينتج عن ذلك أنّنا باستعمالنا أحدَ الضمائر، إنّما نُحيل دائما على كلامه الخاصّ، بإلحاح من الخطاب الذي اُستُعمِل ذلك الضميرُ في نطاقِه.

واللحظةُ العسيرةُ، في منطق بنفنيست، هي استنتاجه أنّ الإشارة إلى بداية الخطاب سمةٌ **جوهرية** أساسية للكلام البشري، وذلك انطلاقا من ذلك الحدث، وأخذا في الاعتبار أنّه توجد ضمائر التكلّم والمخاطب، في كلّ الألسنة المعروفة.

وهو استنتاجٌ، لا يُحتاج إليه إذا فهمنا من الـ "سمة الجوهرية"، أنّ المضامين التي يتواصل عبرها الكلام، قد جعلتْها سمة ضرورية. وفي الواقع، نستطيع دائماً أن نجيب بأنّ الاستعانة بـأنا وأنتَ لتعيين كائنات مخصوصة، هي مجرّد وسيلة تفسّر كونيّتُها، فقط بميزتها الاقتصادية.

ولنبيّن ذلك، يكفي أن نتخيّلَ لِسَاناً خالياً من ضميريْ أنا وأنت، فنحتاج إلى ترجمة كلّ المعلومات المتلفظة بـأنا و أنت؛ فجاسر لكي يقول: "أنا حزين" عليه أن يقول" جاسر حزين ولكي يقول: "اسمي جاسر" عليه أن يقول: "الشخص الماثلُ في مكان كذا، ساعةَ كذا، اسمُه جاسر". فإذا ما أردنا المحافظة على استنتاج بنفنيست، الذي بموجبه تكون الإحالة في بداية الخطابِ جوهرية في الكلام، علينا أن نَصِلَها عن طريق حجاجه، وعلينا ألاّ نرتكز على الوظيفة المرجعية للكلمات المخصوصة (ضمائر مثل أنا وأنت، عناصر إشارية مثل هنا والآن)، لأنّ الإحالات نفسها يمكن دائماً، وعند الاقتضاء، أن تحصل دون تلك الكلمات. وبصفة أعمّ، إذا كانت الإحالة على التلفظ مكوّنةً

معنى الملفوظ، فليس ذلك لأنّ هذا المعنى يحتوي إشارات يستحيل التواصل في شأنها بوجه آخر إلا بالنسبة إلى الوضعية التي نتكلم فيها. وللدفاع عن أطروحة بنفنيست، ينبغي الاحتفاظ بأنّ المعنى نفسه يتمثّل في وصف للتلفظ: فالإشارة التي يقوم بها له تتعلّق إذن بما يتكلّم به عنه، ولا يتعلّق الأمر بهذا الاعتبار بوسيلة بل بضرورة.

نقف على حجّة أولى في اعتبار ما يسمّيه فلاسفة اللغة انطلاقاً من ج. ل. أوستن (Austin) "أعمالاً لاقولية". مِن بين الأعمال التي نبحث عن إتمامها بإنتاج ملفوظ، يفرّق أوستن بين الأعمال اللاقولية (الاستفهام، الإثبات، الأمر، الوعد...) وأعمال قصد القول (المواساة، التعيير، الحمل على الاعتقاد...)؛ فالأولى تختصّ بسمة أساسية تتمثل في أنّ المتلفّظ لا يمكنه إتمام ذلك العمل إلاّ بمحاولة إحاطة المتلقّي علماً بأنّه يتمّه، في حين أننا يمكن أن نواسيَ أحداً ونحن نخفي ذلك، فإننا لا نعلم كيف نستفهمه أو نأمره، دون أن نسعى في الوقت نفسه إلى أن نعلمه بأنّه موضوع استفهام أو أمر. فسمة هذه الأعمال "المفتوحة" أساساً وصلتها الضرورية بتواصلها الخاص، تُعسّران عدم اعتبارهما قِسْماً مندمجاً في معنى الملفوظات، بواسطتهما تصنع الملفوظات. على أنّـه قد يرد أنّ إتمام عمل لا قولي ـ وهذه سمة ثانية ـ يحتوي بالضرورة تأهيلاً للتلفظ. فإلقاء أمر، هو الزعم من جهة أنّ المُتلقّي مُجبَرٌ على القيام بعمل مّا، وهو الزعم من جهة أخرى، أنه مجبر تبعاً للتلفظ الناقل لذلك الأمر. فالمتلفظ، إذ يأمر أحدهم بالمجيء، إنّما يُسند إلى كلامه الخاصّ القدرةَ على اختراع إجبار لمتلقّيه لم يكن من قبل. والأمر نفسه ينطبق على السؤال، فطرحُ سؤال"ماذا فعلت؟" على أحدهم، إنّما هو يبيّن هذان المثالان ما يقتضيه الافتراض العسيرُ التجنُّبِ، والذي وسْمٌ للحدث، حتى وقد أنشأه إنتاجُ هذه الكلمات بوصفه مُجبرًا للمتلقّي على ضرب مُعيَّن من السلوك اللسانيّ (وبالتعالق، أن يقول ماذا فعل). بمقتضاه يكون كلُّ

كلام أمراً، سؤالاً..إلخ.، منتمياً إلى معنى الملفوظ، ويقتضي هذا الافتراض أن نعتبر أنّ تأهيل الحدث باعتباره خالق إجبارات، أي بوصفه منتج تحوّل قضائيّ لوضعية المتخاطبين.

ولننظرْ كيف أنّ تأهيل التلفظ مُنشِئٌ للمعنى، يمكن لنا بالتوازي مع ذلك، أن نضع في الاعتبار ما يسميه ج. ك. أنسكمبر وأ. ديكرو "حِجاجاً". فعدد كبير من الملفوظات لا يمكن فهمها إلا بمعرفة مقصد المتلفظ المفتوح لحمل متلقيه على ضرب مُعيّن من الاستنتاجات.

فلنقارن مثلاً الملفوظين: (1) أكل زيد قليلاً.

(2) زيد قليل الأكل.

فهما لا يتمايزان عن بعضهما بعضاً بالمعلومات التي يعطيانها، والإمكانية الوحيدة لمقابلتهما تتمثل في تسجيل أنّهما لا يمكن أن يُقدّما لإفادة النتيجة نفسها؛ إذ المتلفظ الذي يستعمل الملفوظ الأوّل، في مقصد مُعلن، لحثّ مُتقبّله على أن يُطعِم زيدًا، يعتبر الملفوظ الثاني، على العكس من ذلك، يُوحي بالتحريض على عدم دعوته للطعام: بحيث أنّ عليه أن يعمد إلى لكن لكي يستعمل الملفوظ الثاني، ويُوحي بدعوة مفتوحة معا، فيقول: "زيد قليل الأكل ولكن أدعه مع ذلك". فإذا ما سلمنا إذن بأنّ الملفوظ (1) والملفوظ (2) مُنتَجَيْن في الوضعية نفسها، لهما معان مختلفة، فإنّه يبدو من العسير عدم اعتبار القصد الحِجاجيّ منشئا للمعنى. وحتى يتمكن هذا الاستنتاج من أن يخدم الأطروحة المدافع عنها هنا، والتي بموجبها يكون المعنى توصيفا للمتلفظ، علينا الآن أن ندقّق الأمر. إنّ المقصد الحِجاجيّ الذي نحن بصدده إذن، ليس بالضرورة ذاك الذي يقود التلفظ في الواقع: بل هو معطى، مقدم بوصفه موجِّها؛ فمن الممكن جدّا استعمال(1) و(2) لإفادة المعنى نفسه؛ مثلا ليدعُوَ المخاطبُ (الذي نفترض أننا حدّدنا هويته مع المتلقي) زيداً إلى الطعام إشفاقاً عليه، لأنّه لم يأكل كثيراً. لكن استعمال (2) يجعل الهدف مطموحاً إليه. وفي حلّ للمناورة

والتجربة، نقول: إننا باستعمالنا لـ (2) "نُوهم" بأننا لا نبحث عن الدعوة. فما يميّز بين (1) و(2) هو إذن المسعى الحجاجيُ المُسند إلى التلفظ، فقط لا غير، حسبما نعمد إلى أحدهم أو غيره، نصف المتلفظ باعتباره آيلا إلى ممارسة تأثيرات متناقضة. مما يؤدّي بنا إلى استنتاج أنّ الملفوظ الحجاجيّ (والواقع أنّ أغلبية الملفوظات حجاجية) الذي يتحدث عن تلفظه الخاصّ، كان مصرِّحاً بالمفعول الذي يبحث عن استخراجه وتنتمي بعض الكلمات إلى صنف من الظواهر، فيه ينكشف أيضاً كيف يخصّص المعنى الحدث المنشأ عبر التلفظ. يمكن أن نبيّن أنّ عدداً كبيراً من ملفوظاتنا ضمنيّاً تمثل شخصيات التلفظ الابتدائية: الباثّ والمخاطب. وهذا ما يحدث مثلاً، فيما يتعلق بالمخاطب، كلّما أُعطيَ دور المتلفظ، وكلّما جعلناه يتكلّم. فإذا ما سلّمنا بأنّ الملفوظات المنفية تضع متلفظاً يُثبت ما هو منفيٌّ. فضلاً عن ذلك، إذا ما سلّمنا غالباً بأنّ ذلك المتلفظ يحدِّدُه المخاطب، فإنّه علينا أن نستخلص في هذه الحالات أنّ معني الملفوظ يحتوي صورة المخاطب مُقدّما بوصفه إنساناً من شأنه أن يؤكد ما ينفيه الباثّ. واستعمال مركّب مثل بما أنّ له مفعول مشابه. فقولك: بما أن أ، فإنّ ب يضع متلفظاً يقوم بالعمل اللاقوليّ الذي حدّده أ الذي يرتكز لذلك على أن متلقّيه نفسه أكد القضيّة المؤكدة في ب أو هو جاهز لتأكيدها. إنّ الملفوظ: "بما أنّ الطقس جميلٌ، فلْتخرجْ" يمثّل هكذا متلفظاً ينصح المتلقّي بالخروج مؤسساً هذا الأمر على أنّ المتلقّي زعم أو علم أنّ الطقس جميل، قضيةً يمكن للمتلفظ ألاّ يأخذها في اعتباره الخاص. (لاحظ أنّ الأمر لا يكون على هذه الشاكلة إذا ما عوّضنا بما أنّ بـ لأنّ: فسيظهر الطقس الجميل بوصفه ملفوظا لمتلق هو نفسه يشك فيه أولَمْ يُفكرْ فيه). النتيجة أنّه في حالة الخطاب غير المتباعد العناصر حيث نحدّد من جهة الباثّ والمتلفّظَ، ومن جهة أخرى المخاطبَ والمتلقّيَ، فإنّ استعمال بما أنّ

يقتضي تمثُّلاً معيَّناً لأقوال الشخص (المخاطب) الذي نتوجّه إليه، ولاعتقاداته.

سنلاحظ أنّ تمثُّلَ الآخر، وبطريقة أعمّ، أنّ صورةَ التلفظ المُسيَّرة في معنى الملفوظ، ليسا مثبتيْن بأتمّ معنى الكلمة، ولكنهما بالأحرى مؤدّيان (بمعنى أنّ المُمثِّل المسرحيَّ لا يثبت الأحداث الممثلة في المسرحية ولكنّه يؤدّيها، أي إنّه يعطيها حقيقتَها بحضوره نفسِه). فإذا سلّمنا بتصوّر للمعنى كنا بصدد تقديمه، فإنّ مفهوم الإثبات والتأكيد لا يمكن أن يصلح لتعريف العلاقة بين الملفوظ ومعناه. فلا ينبغي أن يُعتبَر الملفوظ وسيلةً لتأكيد حقيقة ما: فالأَوْلى أن نقولَ إنّه يُظهر ذلك المعنى، في حين يصبح الإثبات من هذا المنظور داخلاً في المعنى. فهو يُكوِّنُ عملاً لاقولياً بين أعمال أخرى؛ أي تخصيصاً للتلفظ المقدَّم بوصفه يخلق للمتلقّي حملا على الاعتقاد. لكنّ المعنى نفسه، أي أن يكون التلفظ ـ ضمن أشياء أخرى، وبطريقة عرَضية ـ تأكيد فكرة أو أخرى، هذا المعنى نفسه ليس مؤكداً: لقد أقام الملفوظ عليه برهنة.

تسجيل التلفظ في اللسان

فعلى اللسانيات ـ كما كنا نبيّن ـ أن تُعنى بالتلفّظ، بحيث أنه عليها أن تُعطيَ وسيلة تقديم معنى الملفوظات. ولكن عليها كذلك أن تسمح بتفسير ذلك المعنى بالاستناد إلى دلالة الجمَل وإلى ظروف الكلام. والحالة هذه، فإنّه توجد بواعثُ على التسليمَ كذلك لدى مجموعة التعليمات ـ هذه التي تمثّل دلالة جمل التلميحات إلى تلفظها المضمر ـ (التسليم) بما يمكن أن نعبّر عنه بقولنا إنّ التلفظ مأخوذ على عاتق اللسان.

سنضرب مثالاً أوّل يتعلّق بدراسة الظروف (adverbes)؛ إذ نعلم أنّ بعض الظروف أو التراكيب الظرفية يمكنها بخلاف غيرها أن تستند إلى عمل لاقولي منجز بواسطة ذلك الملفوظ الذي تظهر فيه. وهذا ما يحدث

خصوصاً، إذا ما وضعنا في صدارة الجملة تراكيبَ مثل: **بصدق، مهما حدث، بكل النزاهة، سريّاً، باختصار**. فبإضافة إحدى هذه العبارات أمام: قولك هذا المطعم ممتاز، فإننا لا نخصّص كونَ المطعم ممتازاً، ولكن الإثبات الذي نقوم به لذلك الامتياز، إثبات نقول إنّه صريح، أو مرتجل أو نزيه أو سرّيّ، أو مقدّم في شكل ملخّص.

مثل تلك الاستعمالات الظرفية تشارك في تقييم التلفظ المضمر بعدُ (انظرْ أعلاه) عن طريق إنجاز الأعمال القولية كالإثبات. والحال أنه يجب أن نلاحظ فضلا عن ذلك، أنّ كلّ تركيب ظرفيّ لا يحتمل هذه الوظيفة- حتى ولو كان من الناحية الدلالية قريبا جدًا من التراكيب السابقة- فهذه لا يمكنٍ أن تعوّض مثلا في الدور الذي أسندناه إليها بـ: **بمصداقية، صدفةً، بطريقة نزيهة، بطريقة عجيبة، بطريقة مختصرة**. ومنٍ ثمة، نستنتج أنّ إمكانية استعمال تلفظيّ للظروف ليست مسقطةً على اللسان، بل هي مقدّرة في التنظيم النحويّ الداخليّ. وحتى ونحن نُعطي لكلمة "لسان" معناها الأضْيَق، فإننا مُجبَرون لوصفه بأن نَصِفَ بعضَ عناصره، باعتبارها محمولاتٍ ممكنةً للتلفظ. ونحن مسوقون إلى النتيجة نفسها، إذا ما اعتبرنا وجود صيغ تعجُّبية في كثير من الألسنة (وربما في كل الألسنة). قد يتعلق الأمرُ بصيغ إعرابية كالتي تسمح مثلا بإعطاء إثبات أن س لطيف جداً صبغة "ذاتية" أو "تعبيرية" وذلك بتشكيلها على نحو: "كم س لطيف؟"، "س على قدر من اللطافة كبير؟"، "س في غاية اللطف؟"... كيف نصف المفعول الدلالي لمثل هذه الصيغ؟

من الثابت أنّها لا تصلح لتدُلّ على"درجة من اللطافة" قد تكون مختلفة عن تلك الموسومة بجدًا. فما تصلح له هذه الصيغ بالأحرى هو أنّها تُنشئ صورة للتلفظ تظهر بفضلها "مُنتزَعة" من المتلفظ لِمَا وَقَرَ في نفسه من إعجاب بلطف س كأنّه يدفعه إلى الحديث عنه، فالكلام،

مُتَّخِذًا مَظْهَرًا شبهَ اضطراريٍّ، وقد أثاره شعور، إنّما يُقرّه لك أكثر من كونه يصرِّح به لك.

فضلا عن هذه التراكيب التعجُّبية المصحوبة بخصائص إعرابية دقيقة، فإنّ الألسنة تملك أيضا، لتملأ الوظيفة التعجُّبية، كلماتٍ مخصوصةً هي أسماءُ الأفعال وأصواتُ التعجُّبِ: آه! أوه! أواه! وا حسرتى!... التي تكون جزءاً مهمّاً من كلّ محادثة، وتصلح هي أيضا لتوثيق الكلام: عندما ننطق بها، نأخذ نفَساً بحيث لا نقدر سوى على النطق بها. وهي تؤدّي دائماً الوظيفة نفسها التي تعوّضها التنغيمات: "حركات الكلام" تلك: فإبداء الازدراء بتنغيم مُناسِبٍ، بَدَل التصريح السافر" أَزْدَريكَ"، هو إظهار أننا كما لو كنّا نُضطرُّ إلى ذلك غير مُختارين، كما لو أننا تركنا أنفسنا فقط وحدها تُبدي مشاعرها، كما لو أن هذا الموقفَ يفيضُ من القلب على الشفتين. هكذا فإنّ مكوّنات اللسان الأساسية الثلاثة: الإعراب، المعجم، الصوتيات تحتوي وسائل خاصة تسمح للباثّ، داخل الملفوظ، أن يصف تلفظه بكونه ضروريّا غير اعتباطي - بما لا يمنع أن تكون هذه الوسائل كغيرها من الكيانات اللسانية شديدة الاعتباطية.

ونضرب مثالاً أخيراً خاصّاً بصنف من الظواهر شديد الاختلاف، لكنه يدلّ هو الآخر على أنّ التسجيل في اللسان يتصل بالحدث العامّ للتلفظ. فعلامات التلفظ التي أشرنا إليها حتى الآن هي كيانات لسانية معتبرة معزولٌ بعضُها عن بعض (كلمات، تراكيب نحوية، تنغيمات) وسنُعنى الآن بالصلات بين الكيانات اللسانية - وبالتدقيق - بصلة مخصوصة: الاشتقاق النحتي الصياغي (délocutivité) (وهو مفهوم اجترحه إميل بنفنيست في الفصل الثالث والعشرين من الجزء الأوّل من كتابه "مسائل اللسانيات العامة").

فأن نقول، بصفة عامة، إنّ العلامة ع2 مشتقّة من العلامة ع1 يعني من جهة أنه يوجد تشابه (وربما تطابق) بين الدالّيْن ط1 وط2،

ومن جهة أخرى العزم على استدعاء ع1 في الوصف الذي نعطيه من المدلول ت2 لـع2، لكن العكس غير صحيح. هكذا فالقول إنّ مُنيْزل ع2 مشتق من منزل ع1، يعني العزم على تمثيل المدلول ت2 لمنيزل بالنسبة إلى مدلول منزل بوصفه "منزلاً صغيراً"، مع رفض تمثيل منزل بوصفه "منيْزلاً كبيرا". في هذا المثال يقوم الرابط بين ت2 وع1 على أنّ ت2 يُنظر إليه باعتباره تخصيصاً للمدلول ت1 لـع1. أحياناً أيضاً فإنّ الدال ط1 لـع1 هو الذي نستدعيه في التمثيل الدلالي لـع2 . ولنأخذْ مثال الاسم الإنجليزي (sir) باعتباره ع1 والفعل الإنجليزي الأمريكي (to sir) باعتباره ع2 ونسلم باشتقاق الثاني من الأوّل إذا ما وصفنا ت2 (ولا نعلم كيف نصفه بطريقة أخرى) باعتباره "نطقاً بلفظة sir متوجهاً إلى شخص ما".

رغم أنّ هذه الحالة الأخيرة تدخل حسب بنفنيست ضمن الاشتقاق النحتي الصياغي فإننا نحتفظ بهذا المصطلح لاحتمال آخر ذاك الذي نَصِفُه ت2 بالإلماع إلى عمل لا قولي محتمل لتخصيص تلفظ يدخل فيه ت2 هذا المثال مختلف عن سابقه من جهة كون العمل اللاقولي هو شيء آخر مغاير تماماً للنشاط الصوتي البسيط القائم على إرسال بعض الأصوات بحيث إن عملاً لا قولياً يكون ممكن التحقيق بفضل ع1 يمكنه أن يتحقق أيضاً بواسطة علامات شديدة الاختلاف. لذلك لا يختزل الاشتقاق النحتي الصياغي في ذكر كلمة أي في ما يسميه المناطقة "دلالة ذاتية" أو "ذِكراً". عندما توجد النحتية الصياغية (délocutivité) بالمعنى المعطى هنا لهذا المصطلح، فإنّ الإشارة إلى ع1 المكون من المدلول ت 2 ل ع2 ليست إشارة فقط إلى إنتاج المتتالية الصوتية ط1: إنّها الإشارة إلى التزام متلفظ يمكنه أن يزعم أنه أخذ على عاتقه ـ بواسطة الحدث الذي اختاره ـ تحقيق الكيان اللساني ع1 .

لنأخذ في مثال أول للاشتقاق النحتيّ الصياغيّ فعلاً ع1: دالّه ط1 هو شكر، ومدلوله ت1 "تسجيل الثناء"، يمكن أن نصف صلته بالفعل ع2 ذي الدال نفسه: (ط1 = ط2 = شكر)، والمدلول ت2 "الدعاء بالإثابة"، بأنها اشتقاق نحتيّ صياغيّ والواسطة ستكون العبارة الجاهزة: "شكر الله سعيك"، مستعمَلةً في الردّ على معروف، وفيها يصلح الفعل شكر للدلالة على عمل تسجيل الثناء (ت1) كما ينجز عملاً آخر. يمكننا إذن أن نقدّر تفسيراً لذلك سواء أكان من زاوية النظر التاريخية أو بتقدير العلاقات التي يحسّها المتكلمون الآن لوصف ت2 باعتباره "قياماً بعمل يمكن لشخص أن يقوم به في وضعية مُعيّنة باستعمال القوالب الجاهزة السابقة". وليس من قبيل الاعتراض ملاحظة أنّ المدعوَّ له (وغيره) ينزع وهو يسمع العبارة الجاهزة "شكر الله سَعْيَكَ" إلى نسيان الثناء والاحتفاظ فقط بالدعاء، أي إنّه يؤوّل فعل شكر بوصفه دالاً ت2. لأنّ وجود ع1 وع 2 المتزامن يجعل من الممكن دائماً إعادة قراءة ع2 في ضوء ع1 كما لو أنّ ع2 كان حاضراً من قبل مختوماً في القوالب الجاهزة التي يشير إليها.

ويوفّر لنا مجال أسماء الأفعال، وهو مجال لساني مختلف جدّاً عمّا كنّا فيه، مثالاً ثانياً على إلحاق قيم مرتبطة بالحدث التلفظي، بدلالة الكلمة.

هب ع1 كلمة يحيا معتبرة مضارع الفعل حيِيَ مستعملة بالمدلول ت1 (= الدعاء بالحياة)، في قوالب مثل يحيا المَلِك!، تصلح تلك الكلمة وهي تدلّ على تمنّي حياة طويلة للملك، للقيام بعمل لا قولي مخصوص، يتمثل في التعبير عن الولاء. ممّا خوّل ليحيا أن تصبح كلمة جديدة ع2، تكوّن صنفا من أسماء الأفعال قيمتها ت2 ببساطة هي إظهار التعلّق الولائي للمتلفظ بالأمر المذكور بعد يحيا. فما يظهر إنما هو ع2 في تحيا الحرب! (الموت، الكهرباء، إلخ.). أكثر من ذلك مثلما هو الأمر في المثال السابق، فانّ إعادة قراءة القوالب البدئية ممكنة

تؤدّي إلى نسيان تمنّي طول العمر في يحيا الملِك! . ويمكننا أن نتساءل إذا كان أغلب أسماء الأفعال ليست أولم تكن يوماً مشتقّات نحتية صياغية لجمل تعجّبية دلالتها ت1 مفقودة تقريباً: ما يبقى من تلك الجمل هو عمل منجز بتلفظها هو وظيفة تلفظها.

عندما تكون عبارة التعجّب في صدارة الاشتقاق النحتيّ الصياغيّ، فإنّ المرور من ع1 إلى ع2 يلوح سعياً من علامة ذات محتوى "أكثر موضوعية" إلى علامة ذات محتوى "أقلّ موضوعية". ولكن العكس هو الذي يقع عندما تكون عبارة التعجب عند الانطلاق (نوع من الاشتقاق اكتشفه بنوا دي كورنوليي (Benoît de Cornulier). هب أنّ شيطان! صوت تعجّب ع1 قيمته الدلالية ت1 وسم حيرة المتلفظ إزاء حدث "يتجاوزه". ومن ع1 اشتُقّ حسب كورنوليي الاسم المنسوب شيطانيّ ع2 ومدلوله ت2 ذو هيئة أكثر "موضوعية". إنّه يشبه المكثّفات مثل عبقريّ، جنونيّ. ويمكننا أن نكشف هذا الفعل بوصف ت2 بالطريقة التالية: بتعديلنا اسما بواسطة شيطانيّ نُشعِر بأنّ الصفة المعبَّر عنها" تقتلع" من المتلفظ صوت التعجّب شيطان! فالعمل الشيطاني هو عمل شديد المكر بحيث لا يمكنني أن أمنع نفسي وأنا أقدّمه، من القول والنطق بـشيطان!

فالأمر يظهر بوصفه منعوتاً بواسطة الخطاب المقام حوله.

فأن يكون المدلول المحدّد عبر الاشتقاق النحتيّ الصياغيّ سواء من مجال الهيئة أو الملكية، فإنّه يُثبت نزوع اللسان إلى إدراج القيم المنتجة عبر الحدث التلفظيّ ضمن دلالاته. تتمثل إحدى مسائل علم الدلالة الراهن في تقرير ما إذا كان ثمّة دلالات أولى ليس لها أصل معيّن، أو ما إذا كان المَقُول ليس دائما ضربا من بلورة القول. مهما كانت الإجابة، فإنّه توجد في اللسان إحالات على التلفظ لفهم أنّ

المتكلمين في الخطاب يشيرون بلا انقطاع في حدث كلامهم نفسه إلى أنّهم يتظاهرون ويتفاخرون أثناء الحديث ويُتبعُون ملفوظات كلامهم بعضها بعضا، لا فقط فيما يتعلّق بالمعلومات التي تنقلها، ولكن أيضا فيما يتعلّق بالوقائع التي تكوّنها.

المؤتلف والمختلف

بين السببية البشرية وغير البشرية[1]

آن روبول

مقدمة

إنّ اضطلاع السببية بدور مركزيّ في المعرفة البشرية وغير البشرية ليس أمرا محلّ نقاش. ولكن ما يمكن أن يناقش بالأحرى هو هل إنّ "السبب" يدلّ على الشيء ذاته في المعرفة البشرية وغير البشرية. أو بعبارات فلسفية أكثر، إسناد اعتقاد سببيّ مشترك ـ نحو "نزول المطر؟ سيسبّب عدم خروجي في النزهة مع الأمّ" ـ إلى الكلب ماكس وإلى البنت مريم ذات الأحد عشر عاماً، هل يكون ذا معنى؟ إنّ نظرة سطحية تقوم على سلوك متماثل، مع الفارق، تجعلنا نظنّ أنّ الأمر صحيح: مريم تقرأ كتاباً وماكس نائم على الأريكة، وكلاهما يلقي نظرة سوداوية نحو زجاج النافذة الذي غمرته الأمطار. إنّ السؤال، في مستوى أعمق، يتمثل في معرفة ما إذا كان الاعتقاد السببيّ عند مريم يعني أكثر من مجرّد ارتباط بين المطر وغياب النزهة، وإذا كان الأمر

---

(1) Anne Reboul, Similarités et différences entre la causalité humaine et non humaine.
http://www.interdisciplines.org/causality/papers/1

كذلك، هل يمكن أن ننسب هذه السمة الإضافية إلى اعتقاد ماكس السببيّ بشكل مشروع. إذ يمكن أن يكون لمريم تفسير ذهنيّ (تفهم) بمقتضاه أنّني أعتقد أنّ المطر تبللني، وأنا لا أريد أن أتبلّل، وهو ما يجعلني أختار البقاء داخل البيت. هذا التفسير، كما يمكن أن نرى، ليس شيئا يمكن أن ننسبه إلى ماكس بشكل معقول. فهل يمكن لنا أن نقول بالضبط ما هو الفرق بين الاعتقاد السببيّ المنسوب إلى مريم وذاك المنسوب إلى ماكس؟ يبدو لي أنّ الفرق يقوم على كون مريم لها تفسير للترابط، في حين أنّ ماكس ذو ترابط، هكذا، خال من التفسير. بل إنّ ماكس ليس معنيّاً بأن يكون ثمّة تفسير، بل لا يمكّن له أن يُعنى بذلك أصلاً، أمّا مريم فلن ترضى، وما ينبغي لها أن ترضى، عن ارتباطٍ يخلو من التفسير. ورغم أنّ اعتبار الاختلاف بين المعرفة السببية البشرية وغير البشرية قائما على وجود التفسير في الأولى وغياب التفسير في الثانية، هو اعتبار يمكن أن يكون مغامرة، فإنّه الموقف الذي أقول به في هذا السياق، بل أذهب أبعد من ذلك وأقول إنّ الترابط يتمّ أساساً بين كيانات مُلاحظة، في حين أنّ التفسير غالباً ما يذهب إلى ما وراء ما هو ملاحظ كما هو الحال في حالة التفسير الذي تقدّمه مريم لعدم اصطحاب أمّها إياها في نزهة تحت المطر. وكما لاحظ هيوم (Hume, 1975,74) "تبدو جميع الأحداث مستقلة إنّها تبدو مقترنة ولكنّها ليست مترابطة البتّة". ويستنتج هيوم من هذه الملاحظة الأساسية حول إدراكية الترابط والخاصية غيرالمدركة للرابط السببيّ، عدمَ وجود ذلك الرابط السببيّ، ولكنني لا أهتمّ، ههنا بهذا الإثبات الميتافيزيقي"[1]

---

[1] يرى هيوم أنّ السببية التي لا توجد في الواقع، إن هي إلاّ إسقاط للفكر البشريّ على الواقع. انظر بيار جاكوب، فصل القانون، في الإبستيمولوجيا، الموسوعة الكونية الفرنسية) Pierre Jacob, loi (épistimologie) in Encyclopaedia Universalis. (المترجم)

- هل البشر حيوانات ترابطية؟

لقد أثبتتُ، أعلاه، أنّ المعرفة السببية عند البشر ليست أو ليست فقط، ترابطية. ويمكن أن يُفهم (وقد فُهم) هذا الإثبات بطريقة مختلفة. إذ يميّز بريماك (Premack,1995) بادئ ذي بدء، بين المعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، الناتجة عن التعلّم الترابطيّ - والتابعة للتجاور والتكرار - والمعرفة السببية الطبيعية (CCN)، الشديدة الاختصاص في الميدان قَبْليًّا والمستقلة عن التجاور والتكرار. وثمّة طريقة أخرى لمباشرة هذا التمييز تتمثل في القول إنّ المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) تتأسّس على الاستقراء، في حين أنّ المعرفة السببية الطبيعية (CCN) يمكن أن تفيد أساساً في الاستنتاج. وتتصل المعرفة السببية الطبيعية عند البشر بعلم النفس الساذج والفيزياء الساذجة والبيولوجيا الساذجة. ويصعب، إن لم يكن مستحيلاً، أن ننسبها إلى حيوانات غير بشرية. فمن جهة كونها لا تتأسس على التعلم الترابطيّ، فإنّها تعلل إثباتي بشكل محقق. ومع ذلك فإنّ المعرفة السببية الطبيعية ليست موضوعي ههنا. سأركز على المعرفة السببية الاعتباطية، وفي ما يتصل بها، توجد إمكانيتان:

1 - تركّز المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) فقط على التعلّم الترابطيّ عند الحيوانات البشرية وغير البشرية؛

2 - لا تكتفي المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) بأن تركّز على التعلم الترابطيّ عند الحيوانات البشرية وغير البشرية.

وهذا يطرح مشكلة أخرى لها علاقة بالسبب الذي يجعل الترابط غير كافٍ بالنسبة إلى المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) عند البشر. وفي النهاية، إذا كان الترابط ملائما للحيوانات غير البشرية، لماذا ليس كافياً للبشر؟ كما يوجد سؤال آخر واضح يتعلق بتعريف التفسير.

أرى أنّ الجواب على هذين السؤالين يمرّ عبر كون البشر هو الجنس الوحيد المتكلّم. وسأخصص ما بقي من هذه الورقة لمراجعة مختصرة لأعمال تجريبية تحاول بيان أنّ الترابط ليس العامل الوحيد للمعرفة السببية الاعتباطية (CCA) البشرية وسنحاول النظر في بعض الافتراضات، التي أعترف بطابعها النظريّ، حول دور اللغة في الاختلاف بين المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) البشرية وغير البشرية.

وكي نبدأ بنقطة مركزية في الأدبيات الفلسفية المعاصرة حول السببية[1]، نقول إنّه توجد صلة قويّة بين التفكير الافتراضيّ (contrefactuelles) والتفكير السببيّ. فحسب تيار فلسفيّ رائج، نجد أنّ التلفّظ بـ" س تسبب في ط" يوافق التلفظ بالافتراضين "إذا حدث س، فإنّ ط سيحدث" و"إذا لم يحدث س، فإنّ ط لن يحدث"[2]. ومع ذلك، ورغم أنّه من المعقول أنّ التفكير الافتراضيّ بشريٌّ بشكل خاصّ، فإنّ تعليل الصلة بين التفكير الافتراضيّ والتفكير السببيّ في رؤية للمعرفة السببية البشرية ترى بأنّها أكثر من الترابط، ليس تعليلا واضحاً. والواقع أنّ التفكير الافتراضيّ يهتمّ عموماً بالأحداث المترابطة أكثر من التفسير. إنّه يمثّل غالباً فكرة الرابط الضروريّ الذي يمكن أن يكون النقطة الأولى للاختلاف بين الحيوانات البشرية وغير البشرية. ولكنّه (أي التفكير الافتراضيّ) ليس تفسيراً في حدّ ذاته. ولنعُد إذن إلى السؤال الأوّليّ: ما هو التفسير؟

لقد حان الوقت لإدخال تفريق اقترحه فالدمان (Waldmann, 2000, 2001) بين تعلمٍ تنبُؤيّ (prédictif) وتعلم تشخيصيّ

---

(1) تمّ اختبارها تجريبياً الآن، (انظر روز 1994، وروز وأولسن 1996، 2003، وبنينغتن وروز 2003
2003, Pennington & cf. Roese1994, Roese & Olson1996, 2003 Roese.

(2) Pierre Jacob, loi (épistimologie), in Encyclopaedia Universalis.

(diagnostique): فالأوّل يمرّ من السبب إلى النتيجة أمّا الثاني فيمرّ من النتيجة إلى السبب. ومن بين خصائص التفسير أنّ له اتّجاها نحو التعلم التشخيصيّ. مع أنّ فالدمان يذهب أبعد من هذا التفريق البسيط، قائلاً بأنّ منوالاً ترابُطيّاً صرفاً، لا يمكن أن يهتمّ بمجموع التعلّم السببيّ الاستقرائيّ ـ التنبّؤيّ والتشخيصيّ في الوقت ذاته ـ لأنّه (أي المنوال الترابُطيّ الصرف) لا يبالي أصلا باللا تناسق السببيّ القائم لا على أسباب ونتائج[1]، بل على مؤشّرات وحصائل[2]، ويمكن أن تكون المؤشرات والحصائل إمّا أسبابا أو نتائج على السواء. وقد بيّن فالدمان أنّه حسب انتماء مهمّة مّا إمّا إلى التعلم التنبّؤيّ أو إلى التعلم التشخيصيّ، فإنّ بعض النتائج المعروفة للتعلم الترابطيّ (مثل الاعتراض[3] والحجْب[4]) لا تعمل بطريقة متطابقة. بعبارة أخرى يلعب الاتجاه السببيّ دوراً في التعلّم السببيّ، على النقيض مما تتنبّأ به المناويل الترابطيّة.

وقد ذهب مجموعة من الباحثين[5] أبعد من ذلك إذ دافعوا عن رؤية أكثر تجريداً للمعرفة السببية ترتكز على منوال شبكة بايزية (bayésien)[6] وبيّنوا أنّ البشر يعتمدون على مقولات سببية مجرّدة

---

(1) أسباب ونتائج = causes et effets

(2) مؤشرات وحصائل = indices et resultants.

(3) blocking

(4) overshadowing

(5) Waldmann & Hagmayer1998, Waldmann & Maartignon 1999, Hagmayer & Wadmann 2004.

(6) المنهج البايزي، نسبة إلى عالم اللاهوت والرياضيّ الإنجليزيّ توماس بايز (Thomas Bayes) (ت. 1761م) وهو أوّل من استعمل حساب الاحتمالات ووضع أسساً رياضية للاستدلال الاحتمالي. "المترجم" للتوسع انظر:
Bayes, Thomas, Encyclopaedia Britannica, 2007.

(مثل الأسباب والنتائج المتعدّدة، السلسلة السببية) لتعلُّم العلاقات السببية.

وهذه هي العلامة الأولى على كون المعرفة السببية الاعتباطية لا تعتمد فقط على الترابط. ومع ذلك، فإنّ المنوال البايبزي الذي اقترحه فالدمان وزملاؤه يعتمد بشكل قويّ دائماً على التغير المشترك للأسباب والنتائج. وينجم عن ذلك سؤال عن معرفة ما إذا كان التغير المشترك هو حقاً العامل المركزيّ للتعلّم السببيّ البشريّ. وقد فحص دنيس وأهن (Dennis & Ahn, 2001) أثر الترتيب في الحكم على العلاقات السببية، بعرْضهما على الأشخاص المختَبَرين معطيات متطابقة من حيث التغيّر المشترك، ولكنها مرتّبة ترتيباً آخر. لقد وضّحاً التأثير القويّ للأسبقية، وهو ما يعني أنّ التغيُّر المشترك ليس العامل الوحيد للتعلّم السببيّ وأنّ نظام مراجعة العقائد يمكن أن يكون عاملاً آخر. ويمكننا أن نجد تعليلاً غير مباشر لهذا الافتراض في العمل التجريبيّ للوفيبوند (Lovibond,2003) ـ وقد استعمل نموذجاً بسيطاً للخوف الإشراطيّ عند البشر ـ إذ بيّن أنّ المناويل الترابطيّة يمكن أن يعاد تأويلها بشكل مفيد بوصفها تُشكّل تعلُّماً قضويّاً واستدلاليّاً، بما أنّ الخوف الإشراطيّ عند البشر يعمل بشكل مختلف مع مُثيرات ماديّة أو مع تعليمات لسانيّة. وقد أنجز أهن وزملاؤه (Ahn,1995) تجارب مفيدة أخرى حول الأثر الحاسم للمعلومة في التغيّر المشترك بالنسبة إلى الأثر الحاسم للمعلومة في الآليّة في الإسناد السببيّ. لقد تصوّروا سلسلة من المهامّ يمكن للأشخاص المُختبَرين ـ لكي يعطوا تفسيراً سببياً ـ أن يطرحوا أسئلة إمّا عن التغيّر المشترك (مَن، ماذا) أو عن الآليّة (كيف). وقد وجد الباحثون تفضيلا للمعلومة المتعلّقة بالآليات السببية على المعلومة المتعلّقة بالتغيّر المشترك في جميع مهامّهم. ولاحظوا أنّ

التفسير يُفهم - بسهولة أكبر بوصفه قائماً على الآلية (أي على قوانين عامّة) أكثر من كونه قائماً على التغيّر المشترك. والواقع أنّ التفسيرات المرتكزة على الآلية تتميز بكونها تفسيريّةً حقيقةً لأنّها توليديةٌ تسمح بشكل مجرّد بالتنبّؤ بوضعيات جديدة. وقد تعلّق إغلمان وهولكمب (Eagleman & Holcombe,2002) بهذه الرؤية للأشياء بشكل غير مباشر، في مناقشتهما مقال هاغار وغيره (Haggard, 2002) المتعلّق بالأحكام الزمنية الذاتية حول انطلاق الحصيلة من العمل بحسب اعتبار القائم بالعمل نتيجة أحد أعماله أو لا. ويُحكَم على الآجال بأنّها أقصر في الحالة الأولى. والتفسير الذي يقترحه إغلمان وهولكمب هو أنّ "أحداثاً تُعرف بوصفها في علاقة سببية، لها حظّ أوفر في أن تكون قريبة زماناً ومكاناً من أحداث لا رابط بينها" (ص 235)، وهو ما قد يعلّل أنّه يمكننا استنتاج الترابط ومن ثمّ التجاور الزمنيّ للآليّة السببية.

إجمالاً، فإنّ الحيوانات البشرية وغير البشرية يرتكز كلاهما على الترابط مع المعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، غير أنّ البشر لا يتوقفون عند هذا الحدّ، بل يستعملون أيضاً مناويل سببية مجرّدة وتفسيرات عامّة. أخيراً، يمكننا أن نضع تعريفاً غير شكليّ للتفسير: إنّ التفسير يتمسّك بآليّة عامّة تسمح بتعالُق نتيجة معيّنة مع سبب معيّن (تكون عناصرهما مترابطة).

هل اللغة هي العلّة في أنّ البشر ليسوا مجرّد حيوانات ترابُطية؟

السؤال الأول الذي يُطرح يمكن أن يكون متعلّقاً بمعرفة ما إذا كان البشر هم الحيوانات الوحيدة التي لا ترضى بالترابط فقط. قطعاً، فإنّ كلبي ماكس لا يتجاوز الترابُط، ولكن حيوانات ذات تكوين أكثر تعقداً معرفيّاً، نحو الشامبانزي، ألا يمكنها أن تذهب أبعد وتستعمل، كما

يفعل ذلك البشر، وإن بشكل أكثر محدودية على الأرجح، مناويل سببية مجرّدة وتبحث عن تفسيرات عامّة، قد تكون قائمة على آليّات غير مرئية؟ وإذا لم تكن الشامبانزي تفعل ذلك، في حين أنّنا نقوم بذلك بوضوح، فكيف نفسّر هذا التفاوت بيننا وبينها؟

إنّ مسألة معرفة ما إذا كان الشامبانزي تبحث عن تفسيرات، قد فحصها بوفنيلي ودنفي ليلي (Lelii, ـ Povinelli et Dunphy 2001) في تجربتيْن مبتكَرتيْن وذلك بمقارنة أطفال في في سنّ الروضة (من 2 إلى 6 سنوات) وشانبانزي (بين 9 و 10 من العمر في التجربة الأولى). وكانت المهمّة في الحالتيْن وضع قوالب واقفة في شاحنة مسطّحة لنقل السلع مكسوّة برفد غير منتظم، ولكن توجد ثقوب تقع في مساحة منتظمة. في كلتا التَجربتين، كان ثمة قالب مغشوش: في التجربة الأولى، هذا القالب لم يكن بالإمكان جعْله واقفاً لأنّ حافاته مستديرة؛ وفي التجربة الثانية، كانت القوالب العاديّة والقالب المغشوش متطابقين بصرياً على شكل حرْف L ولكنّ الثقل كان موضوعاً إمّا على الجانب الطويل، أو على الجانب القصير، بما يسمح بتوقيف القالب على جانبه الطويل أو يجعل ذلك مستحيلاً، على التوالي. وكانت النتائج مثيرة للاهتمام: ففي التجربة الثانية، حيث كان الفرق بين القوالب العادية والقوالب المغشوشة غير ظاهر للعيان، حاول 61٪ من الأطفال أن يفحصوا القالب المغشوش لمحاولة فهْم لِمَ لَمْ يقدروا على وضعه في الوضعية المطلوبة. على النقيض من ذلك، لم يفعل ذلك أيّ شانبانزي. وهذا ما يقود إلى *افتراض عدم إمكانية الملاحظة* (انظر فونك وبوفنيللي، تحت الطبع، ص5 cf. Vonk & Povinelli, sous presse, 5.) إذ بمقتضاه، فإنّ "أحد الاختلافات المهمة بين البشر وغيرهم من الأجناس أنّ عقولنا تكوّن مفاهيم تُحيل على كيانات أو على مسارات غير ملاحظة وتفكّر انطلاقاً من هذه القاعدة". ويتابع فونك وبوفنيللي مقترحَيْن "أنّ "العُمق التجريديّ" الكامن، والذي

يجعل التفكير في ما هو غير ملاحَظ ممكنا، قد تطوّر على الأرجح بالتوازي مع اللغة الطبيعية" (المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

ويبدو أنّ هذا الافتراض يمكن أن تنقضه سلسلة من التجارب التي أجرتها فارلي وفريقها (انظر سيغال وغيره 2001، فارلي وسيغال 2000، فارلي وغيرها 2001 cf. Siegal et al.2001, Varley & Siegal 2000, Varley et al. 2001) حيث بيّنت أنّ مرضى الحُبسة الذين لا يقدرون على إجراء القواعد النحوية، يمكنهم أن ينجحوا في مهامّ التفكير والسببية ونظرية الفكر (ومهامّ ToM تقتضي أصلاً ما لا يمكن ملاحظته). وهكذا فإنّ لغةً إجرائية ليست ضرورية لإنجاح مثل تلك المهامّ. قد يبدو هذا مناقضاً لافتراض فونك وبوفنيللي حول وجود رابط بين القدرة على مَفْهَمَة ما لا يمكن ملاحظته واللغة. والحال أنّ فارلي (Verley, 1998, 45) لاحظت هي نفسها أنّ مرضاها كانت لهم قدرات لغوية عادية إلى حدود وسط عمر الكهولة واستنتجت أنّ " هذه النتائج لا علاقة لها مع دور اللغة في تطوّر الفكر. وقد تكون اللغة ضرورية لتصوير المعرفة المركزية لبعض أصناف النشاط المعرفيّ". وقد يكون محيّراً أكثر كونُ الأطفال في سنّ ما قبل تعلّم اللغة يُفترض أنّهم قادرون على التفكير الدقيق ضمن المعرفة السببية الطبيعية (CCN). ورغم أنّ هذا يجب أن يميّز بدقّة: فإنّ اختبار الاعتقاد الخاطئ لم يُجْرَ قبل بداية تطوّر اللغة (انظر للمناقشة روبول cf. Reboul 2004) ويمكن تفسير ما يحققه الرضّع في اختبارات الفيزياء الساذجة[1]، كما يقترح ذلك بوفنيللي (Povinelli 2000)،

[1] الفيزياء الساذجة: أي المرتبطة بالأعمال البيولوجية وبالجسم في بيئته. هذه الفيزياء التي يمكن أن نصفها بالذاتية، مستقلة تماماً عن كل مشكل للحقيقة، كما يُطرح في مستوى المنطق والإبستيمولوجيا. عن فصل الإدراك (perception) في الموسوعة الكونية الفرنسية (E.U) ألفه جورج ثيناس (Georges Thinès). (المترجم)

بقدراتهم الأكثر أساسيةً من تلك التي تمسّكوا بها عموماً. ولْنفترضْ، كما يؤكد ذلك بعض الباحثين، أنّ المعرفة السببية الطبيعية (CCN) تتطوّر بمرور الزمن (وهو ما لا يتناقض مع افتراض العوامل الفِطرية). في هذه الحالة، فإنّ التناقض الظاهر بين افتراض عدم إمكانية الملاحظة وارتباطه باللغة من جهة وبالفكر المجرّد السابق لاكتساب اللغة (pré - linguistique) أو المصاب صاحبه بالحُبسة (aphasique)، يضمحلّ.

ما يبقى غامضاً، هي طريقة ارتباط اللغة بمَفْهَمَة غير الممكن ملاحظته هذه، والتي يرى فونك وبوفنيللي أنّها خاصّة بالجنس البشريّ. ولمحاولة توضيح هذا الرابط، فلْنعُد إلى ما يُقال عامّةً عن تطوّر اللغة. جمهور العلماء يرى أنّها تطوّرت نحو التواصل. بقطع النظر عن تشومسكي الذي لا يقول بتطوّر اللغة - بل يقول إنّها انبثقت بكل بساطة - فقد هاجم هذه النظرة التواصلية في كثير من أبحاثه، لن أشير إلاّ إلى آخرها (Chomsky 2005). إذ ذكر تشومسكي في بداية مقاله عددا من علماء البيولوجيا البارزين (جاكوب ومونو ولوريا) (Jacob, Monod, Luria) الذين يشكون في أنّ التواصل أمكن له أن يمارس ضغطاً انتقائيّاً كافياً لإنتاج اللغة. وبوصفي مختصّة[1] في الفلسفة واللسانيات، ألتزم بهذه الرؤية للأشياء، ما دمت مقتنعة بأنّ للغة أثراً معرفيّاً مهمّاً. ومع ذلك، ومن هذا المنظور، من المفيد أن نتساءل عمّا نقصده بـ"اللغة" عموماً. منوال شهير لتطوّر اللغة هو ذاك الذي اقترحه جاكندوف (Jackendoff 1994) إذ يرى فيه سلسلة من المراحل: تواصلٌ حيوانيّ - لغةٌ طرازية - نحوٌ كلّيّ تشومسكيّ (UG). ويختلف التواصل الحيوانيّ عن اللغة الطرازية بما يحمله من عدد محدود من المفردات وبعدم قدرته على الانتقال (القدرة على

(1) الكلام لأنّا روبول. (المترجم)

الإحالة على أشياء غائبة أو غير موجودة). أمّا اللغة الطرازية فلها معجم مفتوح وتسمح بملفوظات ذات كلمتيْن ولكنها لا تحتوي لا على مفردات وظيفية (إنْ ـ أنّ ـ الـ ـ حيث ـ إلخ) ولا علم صرف تركيبيّ، وهو ما يميّزها (أي اللغة الطرازية) عن النحو الكلّيّ (UG). وتختلف رؤية تشومسكي عن هذه الرؤية بشكل مفيد: فالنحو الكلّيّ (UG) ـ وقد أصبح الآن مُختزَلا في عدد محدود من العمليات ـ قد انبثق بوصفه وظيفةً للتعقد وقد انطلق هذا الانبثاق من قِبَل ضرورة ربط مفاهيم معزولة، وإن كانت كثيرة بشكل توليديّ (لا نهائيّ، افتراضاً) دون أن تستوجب أيّ مسار تطوّريّ، بالمعنى الشديد الملاءمة لذلك. ونلاحظ أنّ هذا الافتراض الذي أطلقه تشومسكي تسانده بعض المناويل الرياضية التي طوّرها نوّاك وزملاؤه (Nowak 2001). إذا كانت رؤية تشومسكي صحيحةً، فإنّ المرحلة الكبرى تتمثل في ارتفاع عدد المفاهيم، التي يمكن أن تكون بالفعل مرحلة تطوّرية حاسمة[1]. وبعبارة أخرى، وإن سلّمنا جدلاً بأنّ افتراض اللغة الطرازية صحيح، فإنّ المرحلة الكبرى يمكن أن تكون المرور من الأنظمة المغلقة التي يتسم بها التواصل الحيوانيّ، إلى الأنظمة المفتوحة التي تتسم بها المعرفة البشرية بغياب الحدود المعجمية أو المفهومية. وغالباً ما لاحظنا أنّ التنقل لا يوجد في أنظمة التواصل غير البشرية ويمكننا حتى أن نبرهن على أنّه غير موجود بشكل واضح عند ما يمكن أن يُسمّوا متكلمين أوائل (انظر مناقشة لهذا الموضوع: أندرسن2004 cf. Anderson). وهذا بدقّة ـ في ما يبدو لي ـ ما يسمح بالمرور من نظام مغلق إلى نظام مفتوح بشكل موثوق، وهو ما يسمح، كما سنسجّل ذلك، بتطوير مفاهيم ما هوغير ملاحَظ، والتي نجد أنّها متضمّنة بقوّة في المعرفة السببية الطبيعية (CCN). أخيرا، كي ننهيَ، نسجّل أنّ التفسيرات

[1] Anderson (2004) et Maynard Smith & Szathmary 1999.

الكامنة في المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) تستخدم في الغالب المعرفة السببية الطبيعية (CCN).

خلاصة

لقد حاولتُ أن أبيّن أنّ المعرفة السببية، ورغم وجود جزء مشترك بين الحيوانات البشرية وغير البشرية بموجب الأساس الترابطيّ للمعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، لا يمكن أن تُختزَل، مع ذلك، في مجرّد مسار ترابطيّ عند البشر، لأنها تقتضي حاجة إلى التفسير لا توجد عند الحيوانات غير البشرية. هذا الاختلاف العظيم بين المعرفة السببية البشرية وغير البشرية، تمّ تفسيره باعتماد افتراض عدم إمكانية الملاحظة. وقد حاولتُ في القسم الأخير من المقال أن أُجملَ تحليل الطريقة والأسباب التي من أجلها تتصل القدرة البشرية على المَفْهَمَة بشكل حميم بالقدرة البشرية على اللغة[1].

---

[1] نظراً إلى طول قائمة المراجع المستعملة في البحث، فقد آثرنا عدم إيرادها، في ذيل المتن، صنيعَنا مع سائر الفصول المترجمة، ويمكن للقارئ المستزيد أن يعود إلى الأصل الفرنسيّ ليجد ضالته. (المترجم)

كل تفكير هو حساب

هارفي بواريي

ها قد جاءت نظريةٌ ثوّرت ما نعرفه عن الذكاء وكذلك عن الإعلامية واللسانيات...وحتى عن الأحلام!؟ وذلك ببلورة هندسة إجمالية للدماغ للمرة الأولى وليس الأمر سوى بداية.

لم يمرّ وقت طويل على حسبان الإنسان نفسه في مركز الكون حتى جاء غاليلي (Galilée) فودّع الإنسان تلك النظرة إلى نفسه وإلى الكون... إنّ مثل هذه اللحظات نادرة في التاريخ، والحال أننا قد نكونِ واقعين تحت طائلةِ إحدى تلك الثورات التي تبدأ هادئة وتخلّف إثر ذلك دوياً هائلاً. تلك الثورات التي لا يهمّ من ينظر إليها أو يظن أنّه ينظر، ولكن نظرتنا هي التي تكون موضع مساءلة. وسيكشف كل ذلك في يوم من الأيام.

ألا توجد أمثلة على ذلك؟ بلى إنّ الرياضيين يعتقدون أنهم يبحثون عن حقائق مثالية: والحال أنهم إنما يغوصون في تعرجات أدمغتهم الخاصة. أمّا خبراء الإعلامية فيخالون أنفسهم رواد عالم جديد: والحال أنهم لايزالون يعيدون إنتاج تمشّ يشتغل منذ ملايين السنين. وكذلك تتباهى الشعوب بأنها واضعت على ألسنة فريدة: والحال أنّ

تلك الألسنة كلّها ذات بنية واحدة مشتركة وإننا نحسب أنّ لنا أفكارا، والحال أننا لا نقوم سوى بحساب. إنّ الذكاء لغز: هذا صحيح، ولكنه لا يقع في مستوى النورونات[1] (أي الخلايا العصبية neurones) وهذا غير معقول؟ ومع ذلك..

مفتاح حساب لامدا (calcul - Lambda)

لكي نصل إلى حلّ هذه الإشكاليات ينبغي أن يكون ثمة اكتشاف ما. إنّه يسمى "حساب لامدا" وهو لغة منطقية وُضعت في السنوات الثلاثين (من القرن العشرين) واستعملها خبراء الإعلامية منذ الخمسينات لكتابة برمجياتهم (logiciels). وينبغي أن يكون ثمّة رجل: إنه جون لوي كريفين (Jean Louis Krivine) عالم رياضيات فرنسي ذو صيت عالميّ. وينبغي أن يكون ثمّة حدس خاصة: أن نرى في حساب لامدا بما هو البنية المنطقية التي تحكم باطن جمجمة الإنسان اللغة الكونية المنبثقة عن شبكة النورونات التي تحترق في الدماغ البشري مثل السلوك الذكي لقرية نمل الذي تنبثق عنه أعمال فردية ورعناء للنمل.

منذ ذلك الحين أخذت هندسة الدماغ البشري كلّها اتجاها غير مسبوق. وكي نفهم، علينا أن نتخيل أن التدفق المعقد للنورونات ينشبك في المستوى الأدنى ومن ذلك التدفق تنبثق لغة أولى مهيكلة هي حساب لامدا في مستوى أعلى. وهي لغة تمثلها في مستوى أعلى من ذلك طبقات من اللغات المتطورة أكثر فأكثر والتي تعدّ الألسنة التي نتكلمها أشدّها تطوّراً. ففي دماغنا تنتظم إذن طبقات من اللغات

---

[1] النورون: أو الخليّة العصبية هي خلية متفردة تنتمي إلى الجهاز العصبي وتحتوي جسما خلويا وامتدادات (أكسون axone ودندريتات dendrites) وتشكل الوحدة الوظيفية للجهاز العصبي.

متناهية الدقّة شيئاً فشيئاً. ولا يقع الذكاء في حشد النشاط النوروني، مثلما يبدو من العبث فهم اشتغال حاسوب عن طريق ملاحظة حركة الإلكترونات المتشابكة في دارات الشرائح[1] (puces) الإلكترونية. والحقّ أنّ كل أفكارنا واعيةً وغيرَ واعية تتبلور في مستوى الطبقات اللغوية الوسيطة تلك التي تقع تحديداً أعلى من حساب لامدا.

إنّه تغيير جذري للمنظور؛ ذلك أنّ نظرية جون لوي كريفين تذهب مباشرة إلى الأساسي إذ جعلت وجهة نظرها تقع بين الطبقة السفلى للنورونات وبين الطبقات العليا للغات المتطورة. إنها نظرية تقع على يابسة حساب لامدا في تقاطع الطين والسماء وتسمح في النهاية بكشف أصل كلّ نشاط معرفي وحتى يتبين سرّ الذكاء. وإنّ حساب لامدا ينجدل وراء أفكارنا ومنذ الآن تصبح النتائج... غير قابلة للحساب.

هكذا فإنّ الرياضيين مقتنعون أنهم يرفعون الحجب عن حقائق عالم مثاليّ وذلك منذ ثلاثة آلاف سنة طوروا خلالها مبرهناتهم. إنّهم يخدعون أنفسهم فحسب نظرية كريفين ـ وهو نفسه منطقيّ... ـ كلّ رياضيّ هو في الواقع مُبرمِج (بكسر الميم الثانية) يجهل أنّه كذلك ذلك أنّ استدلالات مبرهنات الرياضيين ـ متى عُرضت على محكّ حساب لامدا (وهو ـ للتذكير ـ لغة تنتسب إلى الإعلامية) ـ يمكن أن تترجم منذ ذلك الحين... كاشفةً خطوط قانون (code) إعلاميّ لا يمكن تجريحه بأيّ حال من الأحوال إلى حدّ الآن! وبعبارة أخرى يمتاز علماء الرياضيات بإمكانية تغيير المستوى صعودا إلى ذُرى التجريد بخلق لغات وبنى شديدة التعقيد ونزولا نحو مستويات سفلى بنشر حساباتهم وهم يحاولون في الواقع ـ غير واعين بدورهم الخاص ـ فهمَ كيفية خلق نظام بسيط كحساب لامدا يوجد في أدمغتهم وفهم كيفية

---

[1] الشريحة: Puce هي سطح صغير لمادة شبه ـ ناقلة (سيليسوم silicium) يحمل دارةً أو داراتٍ مدمجةً ولاسيما دماغاً إلكترونياً.

خلْقه لِلُغات برمجةٍ وبرامج إعلامية متطورة جدّاً... ودون أن يعلموا فإنّهم عندما يستدلون على مبرهناتهم إنما يُعيدون كتابة برامج أدمغتهم الخاصة! "لكنهم لا يؤدّون المهمّة حتى النهاية"، كما يضيف جون لوي كريفين. "يجب إتمام المهمّة بإعطاء المبرهنات معناها الحقيقي بِبيان موافقتها لأي برنامج وبيان أي عمل تنفذه المبرهنات في الدماغ حقاً".

خبير في الإعلامية قبل الحرف[1]

ثمة مثال واحد هو أننا كنا نعتقد أن كرت غودال (Kurt Gödel) كان يحدثنا عن الحدود الجوهرية للمسار الرياضي. وهذا غير صحيح. فذلك الرياضي النمساوي العبقريّ (غودال) عندما كان يبلور مبادئ المنطق إنّما كان يفكّك آليات تفكيره الخاصّ. لقد كان يعيد تشكيل طبقات لغوية وسيطة مخفية في أعماق أسرار دماغه بين الطبقة التي طبعها حساب لامدا والطبقة التي تعبّر عنها اللغةُ الألمانيةُ لسانُ غودال الطبيعيُّ. لقد كان يُعيد تشكيل ذلك بهدوء وتلك عبقريته. ذلك أن مبرهنته الشهيرة في النقصان (incomplétude) تظهر برنامج حاسوب كلاسيكي لا أكثر ولا أقل والحال أن الإعلامية لم تكن قد اختُرعت بعد. إنّه برنامج يمكن أن يُعتبر مفتاحاً حاسماً للنفاذ إلى أعماق أحلامنا...

وثمة ههنا انقلاب آخر تؤدّي إليه نظرية جون لوي كريفين؛ ففي حين يحاول باحثو علم النفس التحليليّ بلوغ طبقات الذات من الأعلى منطلقين من اللغة المتحدثة فإنه يصبح من الممكن ملامسة تلك الطبقات من الأسفل انطلاقاً من حساب لامدا. ومن ثمّة قد يعاد النظر في

---

[1] قبل الحرْف، أي قبل الأوان: أي قبل أن تظهر الإعلامية إلى الوجود أصلاً. [المترجم].

طبقات اللاوعي وطبقات الأنا والأنا الأعلى التي تُهيكل مقاربة علم النفس التحليليّ منذ قرن...

وليس ذلك كل شيء، فقد بدأ في اللسانيات استغلال حساب لامدا لهيكلة الألسنة الطبيعية التي يتكلّمها الناس. ويلاحظ جون بيار ديكلي (Jean Pierre Desclés) أنّ الفكرة ليست جديدة، وديكلي هذا يدير مخبر اللغة والمنطق والإعلامية والعرفان (LaLIC) بجامعة باريس ـ الصربون، يضيف قائلاً: "منذ السنوات الخمسين اعتبر مناطقةٌ ولسانيون حساب لامدا بنيةً منطقيةً كامنة في الألسنة الطبيعية، ففي دراسة دلالية للجمل مثل العلاقات بين اسم العلَم والفعل والمسند يمكن أن تُعتبر كل الملفوظات بل كل الكلمات مفردات لامدا (termes ـ lambda) أي إنّها برامج إعلامية" أما بسكال بولديني (Pascal Boldini) الذي يعمل في الفريق نفسه مع جون بيار ديكلي فهو "مقتنع بأنّه الطريق الصحيح. فهذا يسمح بشكلنة الألسنة الطبيعية بشكل أدقّ من أي نظرية لسانية أخرى".

أصل الألسنة المحدَّد

لقد توصّل جون بتيتو (Jean Petitot) مدير مركز البحث في الإبستيمولوجيا المطبّقة بمدرسة البوليتكنيك عند دراسته العلاقات بين اللغة والإدراك توصل هو أيضا إلى نتيجة مماثلة لذلك تماماً: فكما أنّ اللغة الرياضية يمكن أن تُعتبر تعليقا (أو شرحاً "typage") على البرامج المبلورة انطلاقاً من طبقة حساب لامدا فإن الألسنة الطبيعية التي يستعملها الناس يمكن أن تُعدّ تأويلاً لحسابات نورونية كامنة وهو تأويل ذو مستوى عال جدًا. إنّ وجود طبقة مشتركة من حساب لامدا بين كل الناس يفسّر وجود تماثلات عميقة بين لسانيْن متباعديْن تباعُداً شديداً في

الظاهر كالإنجليزية والموهاوك[1] (تتكلّم هذا اللسانَ قبيلةٌ من كنفديرالية ايروكو) كما يفسّر اكتشاف هيكل مشترك بين خمسمائة لسان ولهجة وإنّ جون بتيتو مقتنع بأنّ "نظرية كريفين هي أول أطروحة جديّة عن أصل اللغة عند الإنسان البدائي (les hominidés)".

الحاسوب الشخصي يقلّد الدماغ؟

إنّ فكرة مقارنة الدماغ البشري بالحاسوب ليست جديدة إنّها تعود إلى بدايات الإعلامية بما أنّ ألان تيورنغ (Alain Turing) وجون فون نومان (John von Neumann) اعتبرا الحاسوب الأول ماك1 (Mach1) نسخةً من الدماغ البشري. لكن هذه المماثلة لم يُكتب لها النجاح. أما اليوم فيقع خبراء الإعلامية في تحدٍّ كبير نظراً إلى تعقد البرامج التي عليهم أن ينشئوها فقط كي يطلبوا من آلة (رجل آلي) الذهاب لشراء الخبز من دكان في رأس النهج.. ومع ذلك تظلّ هذه المقارنة ـ مع نظرية كريفين ـ حاملة في الأصل لحدْس خصب. ولكن لاشيء بديهياً ولاشيء آلياً في هذه النظرية بل بالعكس "فليس دماغنا هو الذي يشبه الحاسوب ولكن الحاسوب هو الذي يسعى جاهدا بتوسّط المبرمِج ليُشابه الدماغ البشريّ" كما يفسر ذلك كريفين المنطقي. إنها العودة إلى المصدر بشكل من الأشكال. وههنا ثمة تغيير جذري في وجهة النظر. إنّ وجه التشابه لا يقع في مستوى المواد (hardware) التي تحتويها الآلة مكوّنةً من أسلاك كهربائية أو نورونات ولكنّه يقع في مستوى البرمجيات (software) أي نظام البرمجيات[2] الموضوعة

---

[1] الماهاوك: (mohawk) لسان هنود أمريكا الشمالية المنتمين إلى كنفيديرالية إيروكوا (iroquois).

[2] اللوجيسيال: مجموعة البرامج الوسائل والقواعد المكنة للتوثيق وتتصل باشتغال مجموعة معالجة للمعلومة.

في الذاكرة. وإذا كان حساب لامدا يتدخّل بين طبقة الدارات الكهربائية واللغات المطوّرة للبرمجة وهي لغات يستعملها خبراء الإعلامية لكتابة برمجياتهم إذا كان ذلك كذلك فلأنّ الدماغ البشري يتصرّف بالطريقة ذاتها. انطلاقاً من ذلك يمكن أن يُعدّ كل نشاط حسابيّ أو معرفي عبارة عن "برامج" موضوعة منذ البداية في الدماغ.

ولكن كيف أمكن لتلك البرامج أن تتّضح في دماغنا؟ ـ هذا بسيط لقد تم ذلك بفضل التطور الداروينى (نسبة إلى داروين Darwin)! لا شكّ أنه يبدو من الغريب أنه يمكن للانتقاء الطبيعي التوصل إلى إنشاء خطوط قانون معقّدة جداً. ولكن ذلك يعني سوء تقدير قوة هذا التمشي. إذ إنّ الطبيعة ـكما بيّن ذلك والتر فونتانا ـ هي مُبرمِجة لا نظير لها.

أبجدية كلّ الأفكار

في الواقع، لقد استلهم هذا الباحث النمساويّ[1] في معهد سانتا في (Santa Fe) بالولايات المتحدة الأمريكية الانتقاء الداروينى لإنشاء "برنامج للسلف السابق" نحو تطبيق (application) يجيب بـ 12 عندما نعطيه العدد 13 ويجيب بـ 6 عندما نعطيه 7. والحال أنّ هذا البرنامج الذي يبدو بسيطا للغاية يظهر في لغة حساب لامدا عسيرَ التوضيح جدا بشكل غريب. وهو مثاليّ لإجراء اختبار. فقد انطلق والتر فونتانا من سلسلة ما (لفظ لامدا اختير صدفة) وغيّرَه اتفاقاً بانتقاء البرامج الأقرب للمهمة المطلوبة قبل القيام بتغييرات جديدة. والحاصل أنه خلال عدة مئات الآلاف من الأجيال أمكن الحصول على أربعة برامج صالحة للسلف السابق. ثلاثة منها كان يعرفها خبراء الإعلامية والرابع كانوا يجهلونه ورغم كونه أقصر منها كثيراً

(1) المقصود به هو والتر فونتانا المذكور آنفاً.

وأبسط منها وأعلى مهارة منها فإنه لم يتم الوقوع عليه خلال خمسين سنة من البحث في الإعلامية.

فكلّ شيء يجري كما لو أنه لا توجد إلا طريقة واحدة للتفكير خلال ملايين السنين من الإنتقاء الطبيعي وعشرات آلاف السنين من الهذر (الثرثرة) الإنساني وخلال ثلاثة آلاف عام من البحث الرياضيّ وخمسين عاما من البرمجة الإعلامية. إنّه حساب لامدا "أبجدية الأفكار الإنسانية" التي لمح لها الفيلسوف الرياضي الألماني غوتفريد فيلهالم لايبنتز (G.W.Leibniz) في القرن السابع عشر دون أن يتجاوز مجرد التلميح هذه المرة لن تُعَدّ ملاءمة الرياضيات للواقع ـ والتي حيّرت الإبستيمولوجيين منذ فترة طويلة ـ أمراً "غير معقول". فإذا أقررنا بأنّ الرياضيات هي تفكيك البرامج المكتوبة في الدماغ، فلا غرابة في أن تكون تلك البرامج في توافق عميق مع المحيط، وإلا فإنها تخفق في القيام بدورها المتمثل في تكييف الجسم مع وسطه الطبيعي، بشكل جيّد.

ومع ذلك، تبقى هذه النظرية في حاجة إلى بيان نجاعتها. يجب أن تلاحظ البنى المادية لهذه الهندسة الإعلامية الافتراضية حقّاً في دماغنا. "لن نقع ربما على حساب لامدا بالضبط ـ كما يَحدِس بذلك جون بتيتو ـ ولكن على "حساب غاما" (calcul ـ gamma)، وهو مماثل لحساب لامدا تماماً. ولكن متى عُرف حساب غاما هذا، فإنّ كل أطروحات كريفين في ظنّي تصبح صحيحة".

سيكون ذلك أحد أهمّ الاكتشافات العلميّة على الإطلاق. وبالعودة إلى مصادر الفكر الإنسانيّ، يَعِدُ الخبيرُ الفرنسيّ في البرمجيات الباحثين في الذكاء الاصطناعيّ، وخبراء الإعلامية، والرياضيين، واللسانيين، وعلماء النفس، والمحلّلين النفسيين، وعلماء الأعصاب، وغير هؤلاء من المعرفيين؛ كلّ أولئك يعدهم بأن يتأكد بنفسه من أنّهم يدرسون جميعاً الموضوع نفسه، ولكن ليس من وجهة نظر واحدة، ولا

في نفس المستوى. فبإمكان كل واحد منهم أن يستفيد من المعرفة المتراكمة في الاختصاصات العلمية الأخرى.

هل هي الإهانة الرابعة؟[1]

من المؤكّد أنّه ستكون لهذه النظرية أهمّ النتائج في الإعلامية، وعلى الصعيد الماليّ. على كلّ حال، لقد بات خبراء الإعلامية يسبحون في بركة من أخطاء البرمجة (bugs) فقد تجاوزهم تعقيدُ البرامج التي عليهم توضيحها. ويرى عددٌ ما ينفكّ يزداد من الباحثين أنّ توافقات لامدا بين الرياضيات والإعلامية - وهي توافقات قائمة الآن بشكل متماسك - هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على تلك الأخطاء. وقد جعل جوّن لوي كريفين يمدّ تلك التوافقات ويوسّعُها، حتى تشمل عضو التفكير (الدماغ) فاتحاً بذلك مسالكَ للبرمجةِ جديدةً وواعدة.

وبالمثل، فإنّ ما نعرفه عن اشتغال الدماغ، قد يشكّل قفزة إلى الأمام. وكي نغوص في أغوارِ الدماغ، يكفي أن نفكّك برامجه باستغلال المعارف المتراكمة التي يوفرها الرياضيون وخبراء الإعلامية. ويتنبأ جون لوي كريفين بأنّ "ما يتيحه لنا تحليل نظام الاستغلال مما نفهم به الدماغ هو أكثر من أيّ شيء يقع خارج ذلك التحليل". ولعلّ اشتغال حاسوب شخصيّ بشكل عُصابيّ أحياناً، قد يُمكن من فهم بعض الظواهر المرضية البسيكولوجية..

إنّ مثل تلك التغييرات لا تمرّ دون أن تحدث شرخا. ذلك أنّه بعد إهانة غاليلي الكوسمولوجية المتمثلة في إقصاء الأرض من مركز الكون،

[1] المقصود بها رابعة الإهانات الثلاث التي تعرض لها العقل البشري على أيدي غاليلي (ت.1642م) وداروين (ت.1882م) وفرويد (ت.1939م)؛ فالأول نقض مركزية الأرض في الكون والثاني نقض شرف الأصل النوعي للإنسان والثالث نقض تعالي الوعي.

وإهانة داروين البيولوجية الذي رمى الإنسان في الحظيرة نفسها مع الحيوانات وإهانة فرويد البسيكولوجية الذي نفى عن الإنسان تحكمه الواعي في أفعاله، بعد تلك الإهانات الثلاث، قد يكون جون لوي كريفين قد حكم علينا بإهانة رابعة، نورولوجية هذه المرّة: إنّه يماثل بين دماغنا وبين دارات كهربائية بسيطة لحاسوبٍ مكتبٍ... إنّنا نعتقد أنّ لنا أفكاراً غير أننا لا نقوم سوى بإعادة إنتاج حسابات تُجعجع منذ ملايين السنين لكنّ هذه الإهانات ليست إلاّ ظاهرية. ألا تكون كرامةُ الإنسانيةِ الحقّةُ في إزالة أوهامها؟

المصدر:

Science et vie, n° 1013, février 2002, p.p 40 _ 48.

Article:"Toute pensée est un calcul" par Hervé Poirier

مجلة علم وحياة، العدد 1013، فبراير / شباط 2002، ص ـ ص 40 ـ 48

مقال "كل تفكير هو حساب" بقلم هارفي بواريي.

الجسد في العقل[1]

مارك جونسن

تمهيد

يحتاج دارس علم الدلالة اليوم إلى الاطلاع على المناهج الجديدة التي أضحت تُهيمن على النظر إلى المباحث الدلالية المعاصرة. ومن هذه المناهج ما يُعرف باللسانيات المعرفية أو العرفانية[2] وقد ظهرت في سياق تطور علم الدلالة في تنويعاته التي لم تبق حبيسة المدرسة التوليدية، بل كونت خطاً موازياً لهذه المدرسة ونهض أعلام كثيرون عرفوا باهتمامهم بفلسفة اللغة من قبيل جورج لايكوف ومارك جونسن. ويعود الفضل إلى هذا الثنائي في بلورة كثير من المقاربات الحديثة التي تتصل ببعض الظواهر البلاغية التي لم تعد تدرس بعد كتابهما "الاستعارات التي بها نحيا" مثلما كانت تدرس من قبل.

---

[1] Mark Johnson: Body in the mind.

[2] في تونس يترجم الباحثون المصطلح الفرنسيّ (linguistique cognitive) ومرادفه الإنجليزيّ (cognitive linguistics) بـ "اللسانيات العرفانية"، وفي المشرق العربيّ يفضّل الباحثون صفة "المعرفية"، لما قد يلتبس بنعت "العرفانية"، من توجّه صوفيّ إشراقيّ. [المترجم].

وكانت هذه الانطلاقة في تحليل الاستعارة مدخلاً إلى الدخول في "صميم الفلسفة" ومنه إلى المبحث الذي نهتمّ به في هذا العرض ونعني "الجسد والعقل". وكلمة عقل في اللغة العربية نقصد بها كلمة (mind) الإنجليزية وحرف الجرّ (في) الذي ربط الجسد بالعقل عند جونسن يثير إشكالا لا ينسحب على شذوذ هذا الاستعمال اللغوي نحويا، فهذا أمر يسير، بل يتطرّق إلى أمر أبعد من ذلك، ألا وهو "جسدنة" العقل، بدل "عقلنة" الجسد، وهذه أطروحة فلسفية معاصرة تناقض الإرث الفلسفي القديم الذي حاولت فيه الأنساق الفلسفية التقليدية إضفاء نوع من الإقصاء أو الاحتواء للجسد عبر تسليط العقل عليه ليقمع قواه "الغضبية" و"الشهوانية"... وغير ذلك من الألفاظ التي نجدها في المتون الفلسفية الوسيطة، على وجه الخصوص.

هذه الإشارة إلى الطرح الفلسفي لمقاربة جونسون ليست على علاقة مباشرة بما نعنى بتقديمه في هذا العرض، إذ سنهتم بتبيّن طريقة تحليل الدلِالة عند جونسن التي تقوم على زوج رئيسي يتمثل في: المعلم والمتنقّل، فكل قول يمكن النظر إلى أنه يحتوي عنصرين أحدهما معلم ثابت والثاني متنقل، فضلا عن وجود خطاطات عليا تسيطر على طرق بناء المعرفة البشرية لغويا. إضافة إلى وجود مصطلحات إجرائية اعتمدها جونسن في تحليل الأمثلة وتصنيفها.

ولا يخفى اعتماد المنهج التجريبي في هذا التحليل الذي ينظر إلى الظاهرة اللغوية باعتبارها واقعة نفسية فيزيائية، يمكن إخضاعها لمناويل معرفية مجرّدة تحيل الكثرة إلى وحدة أو على الأقل فهي تحدّ من الفوضى الدلالية. ويمكن أن نستبق ذكر بعض النتائج التي خلص إليها جونسن، نحو قوله: "الحاصل أنّنا الآن في وضعية بداية تفسير كيف أنّ مفهومنا للعقلانية المجرّدة (المنطقية الخالصة) يجب أن يتأسّس على تفكير ملموسٍ يستخدم نماذج الصورة الخطاطية وامتداداتها الاستعارية."

مفهوم الخطاطة[1]

الخطاطة (schema) هي تشكيلة من المعرفة التي تمثّل مساراً أجناسياً مخصوصاً أو شيئاً أو إدراكاً أو حدثاً أو مقطعاً من الأحداث أو وضعية اجتماعية. وتوفر هذه التشكيلة هيكلَ بنيةٍ لمفهوم يمكن أن يُقدَّم "بوصفه مثالاً" أو محشوّاً بخصائص تفصيلية للحالة الممثّلة المخصوصة.

وقد فهِم كانط الخطاطاتِ بوصفها بنى الخيال التي تصل بين المفاهيم والمُدركات. وهو يصفها بكونها "إجراءات لبناء الصور" ومن ثمّة فهي تشمل النماذج الإدراكية في تجربتنا الجسدية. وكما نرى، فإنّ تفسير كانط محكوم بنظرته الخاصّة إلى المفاهيم، ولكنّه يقرّ بالطبيعة الخيالية وغير القضوية للخطاطات.

ويمكن تمييز خطاطات الصور عن الصور الذهنية بالنظر إلى بعض الخصائص، كمايلي:

1 ـ خطاطات الصور مجرّدة وليست مقيّدة فقط بالخصائص المرئية.

2 ـ لا غرابة في أن ننجز عمليات ذهنية على خطاطات الصور، وهي عمليات مماثلة للعمليات الفضائية.

3 ـ وصف تحوّلات خطاطة الصورة التي تحدّد مستوى تجريد عمليات خطاطية غير قضوية أكثر مما تحدّد مستوى تجريد الصور الثريّة. ولْننظر إلى قدرتنا على إنجاز التحوّلات التالية على خطاطات الصور الأساسية:

---

(1) نجد تعريف جونسن للخطاطة في الفصل الثاني من كتابه "الجسد في العقل" (مرجع مذكور)، وعنوانه "انبثاق المعنى عبر البنية الخطاطية" ويقع في الكتاب بين صفحتيْ18 و40.[المترجم]

أ ـ من بؤرة الطريق إلى بؤرة نقطة النهاية. يقع تتبُّع طريق شيء متحرّك في الخيال ومن ثمّة يتمّ التركيز على النقطة التي تصل إلى الهدوء أو سوف تصل إليه.

ب ـ مضاعفة الحجم. إذ تُتخيّل مجموعة أشياء منفصلة. ثمّ يقع التحرُّك بعيداً (في ذهنك) من المجموعة ما دامت تشكيلة الأفراد بدأت تتحوّل إلى كتلة واحدة متجانسة.

ج ـ يقع تتبُّع المسار. مثلما أدركنا موضوعاً متحركاً بشكل متواصل، فإنّه يمكننا أن نرسم ذهنيّاً الطريق الذي اتبعه أوالمسار الذي هو بصدد متابعته.

د ـ يُوضَعُ فَرْضٌ فوقيٌّ. تخيّل مثلاً قرصاً واسعاً ومكعّباً صغيراً. يتمّ تكبير حجم المكعّب إلى أن يصير مناسباً لحجم القرص. والآن قلّصْ حجم المكعّب وضعْه بجانب القرص. في هذه الحالات وفي كثير من حالات تحويلات خطاطة الصور الطبيعية، نستعمل قدرتنا على مزاولة بنى مجرّدة في فضاء ذهنيّ.

4 ـ تمييز آخر بين الصور الذهنية وخطاطات الصور يتمثل في أنّ هذه الأخيرة متأثّرة بمعرفة عامّة على نحو من الأنحاء، في حين أنّ الأولى ليست متأثّرة بها. فالخطاطات أكثر تجريداً وأشدّ مرونة من الصور الذهنية.

واختصاراً فإنّه يوجد مستوى خطاطيّ للصورة في العمليات المعرفية وهذا الدليل يدعّمه التمييز بين بنية خطاطة الصورة والمستوى الأكثر تحجّراً للصور الثريّة أو للصور الذهنية ومن ثمّة فليست خطاطة الصورة، صورة ثريّة مخصوصة.

ومع ذلك بقيت حجّة أخرى قويّة ضدّ خطاطات الصور وتحويلاتها الطبيعية التي تجد مدافعين عنها في أبحاث الذكاء الاصطناعيّ الراهنة. إنّها "النظرية القضويّة" التي تنظر إلى المخيّلة الذهنية باعتبارها مجرّد ظاهرة مصاحبة لتمثيلات قضوية رئيسية. وينفي

بيليشين (Pylyshyn)[1] وجود أيّ واقعة ذهنية مستقلّة للمخيّلة ويدّعي هكذا أنّ أيّ صورة ذهنية أو بنية خطاطية أو عملية تقع عليهما، يمكن أن يتمّ تمثيلها كليّاً في شكل قضَويّ.

وكي نعلم أبعاد هذه الدعوى، فلننظر في ما ينجرّ عنها. إذ وفق هذا التصوّر القضويّ، يمكن تمثيلُ كلّ مشهد ذهنيّ في شكل رموز اعتباطية (نحو س، ص، غ) وهي التي تُستعمل لتمثّل ملامح من المشهد نحو النقاط، الحدود، المساحات، أو أشياء كاملة. وتُستعمل رموز اعتباطية أخرى لتمثيل العلاقات الحاصلة بين هذه الرموز الأخرى. الآن ليس سبيل الخروج ما إذا كان بوسعنا وصف الصور وخطاطات الصور قضويّاً بيد أنّ السبيل الصحيحة تتصل بالحقيقة المعرفية للصور والخطاطات، وذاك ما تنفيه النظرية القضوية. وقد بيّن جورج لايكوف (George Lakoff)[2] لِمَ لا تشتغل هذه الصيغة الكبيرة. إنّها فشلت بالأساس لأنّها لا تضع في حسابها تحويلات خطاطات الصور الطبيعية. إنّها تدّعي أنّ التمثيلات القضوية فقط، واقعيّةٌ معرفياً. والحال أنّ مثل تلك التمثيلات هي مقاطع من رموز اعتباطية لعناصر وعلاقات فحسب، ومن ثمّة فهي ليست "طبيعية". وبالمقابل، فإنّ تحويلات الصورة الخطاطية عمليات طبيعية متكرّرة وهي واقعيّةٌ معرفياً. ويوضّح لايكوف:

الأسماء التي سمّينا بها خطاطات الصور وتحويلات خطاطات الصور، شديدة الموافقة لجنس الترميز الذي يمكن أن يُستخدم في

---

[1] Zenon Pylyshin,"The Imagery Debate: Analogue Media vs. Tacit Knowledge", ***Psychological - Review*** ,no. 1(1981), p-p.16 - 45.

[2] George Lakoff,1987, Women, Fire, and Dangerous Things: What Our Categories Reveal about the Mind, Chicago: University of Chicago Press .

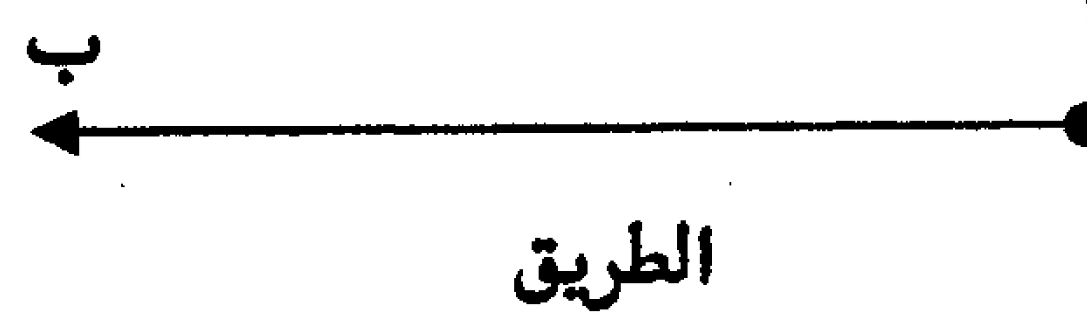
دراسات رؤية الحاسوب. ولكنّ الأسماء ليست هي الأشياء المسمّاة. وتوضّح ذلك السمة الطبيعية لتحويلات الصورة الخطاطية المتّصلة بتجربة الرؤية، بوصفها مقابلة لاعتباطية أسماء تلك التحويلات. ويبدو لي أنّ تحويلات خطاطات الصورة واقعية معرفيا، ...وتعرض علينا السمة الطبيعية لهذه التحويلات المتصلة بتجربة الرؤية عندنا، فكرة كون تحويلات الصورة الخطاطية والخطاطات المرتبطة بها، ليست قضويّة بطبعها (بالمعنى الذي يُستعمَلُ فيه اللفظ في دراسات رؤية الحاسوب) بل بالأحرى هي صوريّة بطبعها حقيقة.

والحاصل من هذا القسم أنّ خطاطات الصور وتحويلاتها تشكّل مستوى مميّزا من العمليات المعرفية، التي تختلف عن كل من الصور الثريّة المتحجّرة (الصور الذهنية) من جهة، وعن التمثيلات القضوية النهائية من جهة أخرى.

وتقع خطاطات الصور في مستوى من العموميات والتجريد يسمح لها بأن تشتغل بوصفها نماذج محدّدة في خضمّ عدد ضخم من التجارب غير المحدّدة وفي خضمّ إدراكاتٍ وتكوين لصور الأشياء أو الأحداث المهيكلة بطرق ملائمة بالمثل. والملمح المهمّ في هذه الخطاطات أنّها تحتوي عناصرَ أو مكوّناتٍ أساسيّةً قليلةً مرتبطةً ببنى محدّدة، ومع ذلك تتّسم بقدر من المرونة. وكنتيجة لهذه البنية البسيطة، تُعدّ الخطاطاتُ وسيلةً رئيسيةً لإنهاء الترتيب في تجربتنا ومن ثمّة يمكننا أن نفهمها ونفكر فيها.

وتتوفّر الخطاطات النمطية على أجزاء وعلاقات. ويمكن أن تتكوّن الأجزاء من مجموعة من الكيانات (نحو الناس، الدعائم، الأحداث، الأحوال، المصادر، الغايات). أمّا العلاقات فتشمل علاقات عليّة أو مقاطع زمنية أو نماذج جزئية أو كلّية أو مواضع متناسبة أو بنى فاعلية ـ مفعولية أو علاقات آلية (أداتية). ومع ذلك تتخذ الخطاطة، عادة عددا قليلا من الأجزاء مرتبطة بعلاقات بسيطة.

وتوفّر "خطاطة منـ إلى" أو "خطاطة الطريق" مثالاً جيّداً لمعنى "الأجزاء" و"العلاقات":



تتكوّن خطاطة الصورة هذه من ثلاثة عناصر (نقطة مصدرأ، نقطة نهاية ب، وموجّه يرسم الطريق بينهما) ومن علاقة (انتقال قوّة التوجيه من أ إلى ب). خطاطة من ـ إلى هذه، هي بنية متكرّرة توجد في عدد من الأحداث المختلفة على ما يبدو، من قبيل (أ) الذهاب إلى مكان آخر، (ب) قذف كرة البيزبول إلى أختك، (ج) لكمك أخاك، (د) إعطاؤك هديّة لأمّك، (هـ) إذابة الثلج في الماء. نتوفر في هذه الحالات المختلفة تمام الاختلاف على الخطاطة نفسها مع الأجزاء والعلاقات الأساسية ذاتها. في المثال (هـ) يجب أن تُؤوّل الخطاطة استعارياً حيث تمثّل النقطتان أ و ب حالتيْن (جامد وسائل) لمادّة واحدة (الماء). ومن هنا نقف على كون خطاطات الصور أكثر عمومية وتجريداً ومرونة من الصور الثريّة، وهي تتكوّن من أجزاء محدّدة ومن علاقات بنيوية تنبثق غالباً من مستوى إدراكنا وحركتنا المادّيين أو الجسديّين.

تعريف لخطاطة الصورة

علينا الآن أن نضع تعريفاً عامّاً لخطاطات الصور أو للخطاطات "المتجسّدة". فمن جهة، ليست الخطاطات قضايا موضوعية تحدّد علاقات مجرّدة بين رموز وواقع موضوعيّ. ويجب توفر شروط من صنف خاصّ ليكون ثمّة خطاطات، ولكن ليس بالمعنى الموجود في المعالجة التقليدية للقضايا. ومن جهة أخرى، لا ينبغي أن تكون للخطاطات خصوصيةُ الصور الثريّة أو الصور الذهنية. إنّها تشتغل

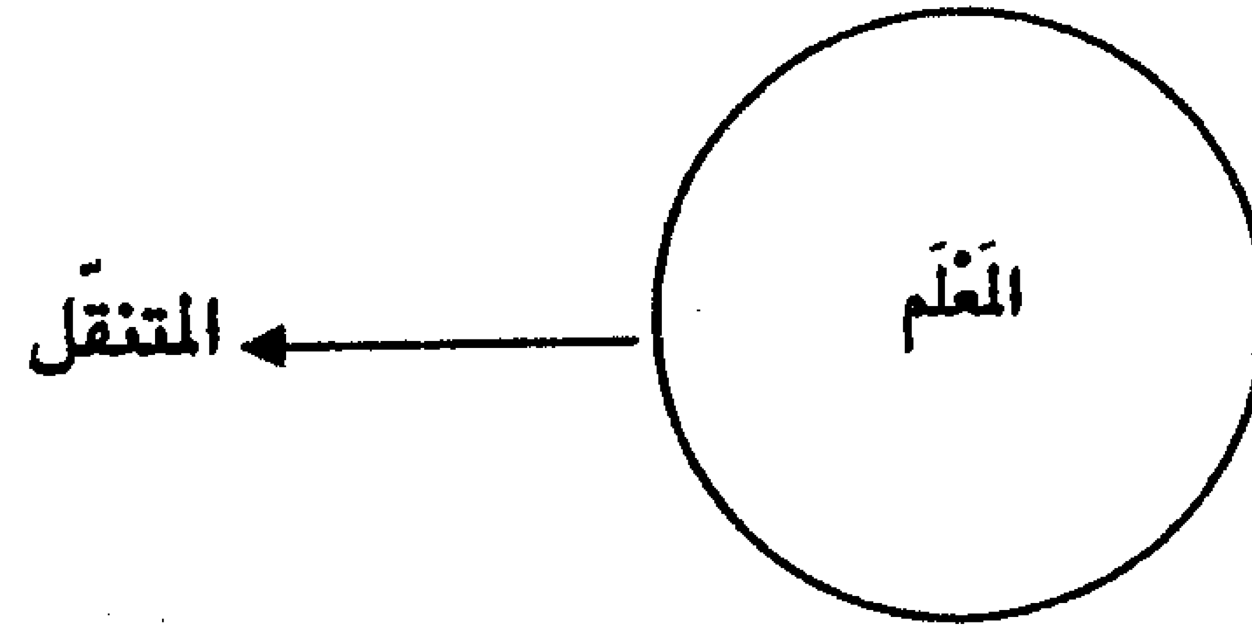
على مستوى من التعميم و التجريد يعلو على الصور الثرية المتحجّرة. وتتكوّن الخطاطة من عدد قليل من الأجزاء والعلاقات، وبموجب ذلك يمكنها أن تُبَنْين إدراكات وصوراً وأحداثاً كثيرة. وتشتغل خطاطات الصور إجمالاً على مستوى من التنظيم الذهنيّ يقع بين بنى قضوية مجرّدة من جهة، وصور مجرّدة مخصوصة من جهة أخرى.

أمّا الرأي الذي أقترحه فهو التالي: من أجل أن تكون لنا تجارب مترابطة ذات معنى، يمكن لنا أن نفقهها وأن نفكّر فيها، يجب أن يكون ثمّة نموذج ونظام لأعمالنا وإدراكاتنا وتصوّراتنا. *والخطاطة هي نموذج متكرّر، هي شكل وهي إمّا انتظام تتسم به نشاطاتها الجارية أو تخلو منه*. وتظهر هذه النماذج بوصفها بنى ذات دلالة بالنسبة إلينا لا سيما على مستوى حركاتنا الجسدية في الفضاء وتصرّفاتنا مع الأشياء وتفاعلاتنا الإدراكية.

إنّه من المهمّ أن نقرّ بالسمة الدينامية لخطاطات الصور. وأعتقد أنّها بنى لتنظيم تجربتنا وفهمنا. وقد ذهب كانط أبعد من ذلك إلى حدّ أنّه ادّعى (على الأقلّ في بعض المقاطع) أنّ الخطاطاتِ مساراتٌ مفهوميةٌ مُبنْيَنةٌ ما قبليّاً. ويمكن أن توافق بناها مفاهيم عامّة ويمكن أن تولّد صوراً مخصوصة. وبذلك تحصل تجربتنا على نظام دالّ وعلى ترتيب يمكن لنا فهْمه. ويرى كانط أيضاً أنّ الخطاطات هي بنى الخيال. إلى حدّ الآن، تجنّبنا أيّ ذكْر لـ "الخيال" لأنّه ينزع بنا إلى عرْض مفاهيم الخلْق الفنّيّ والأوهام والقصص الخيالية ومع ذلك يرى كانط أنّ الخيال وسيلة من أهمّ الوسائل التي نحصل عبرها على بنى مفهومة في تجربتنا.

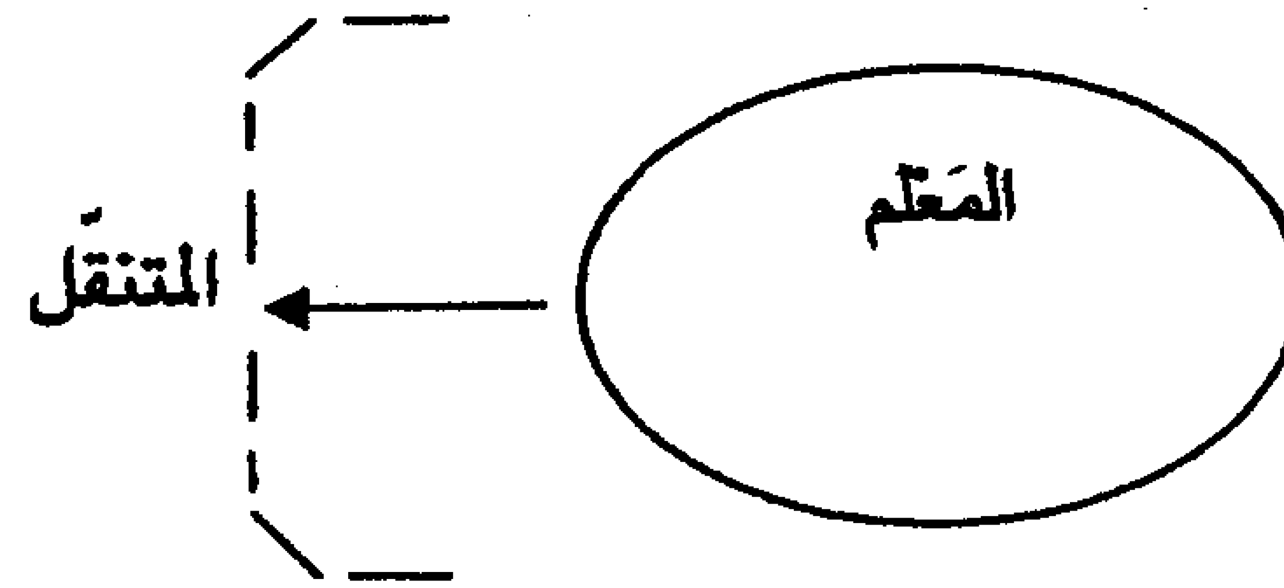
ثلاث خطاطات للصور رئيسية[1]

- خرج زيد من الغرفة.
- ضخَّ الهواء.
- اكظمْ غيظك.
- استخرج أحسن نظرية.
- أسكِت الموسيقى.
- هرب من العَقد بسرعة.



الرسم 1

- صبّ اللوبياء.
- طوى السجاد الأحمر.
- أرسل القطعان.
- نشر المعلومة في مطويّة.
- اكتب أفكارك.



الرسم 2

المَعْلَم المتنقّل

- بدأ القطار رحلته نحو شيكاغو.



الرسم 3

---

[1] الجسد في العقل، ص32 وما بعدها.

في كلّ واحدة من هذه الخطاطات الثلاث نجد أنّ المَعْلَم (landmark) هو ذاك الذي يتحرّك المتنقّل (trajector) في علاقة به، على نحو شبيه بعلاقة الصورة بالخلفية. وليس الرسم البيانيّ سوى صورة مُحرّفة للخطاطة الحالية، وهي النموذج في بعض التجارب الخاصّة. ولْنأخذ على سبيل المثال "خرج زيد من الغرفة". حيث تمثّل الدائرةُ المَعْلَمَ الغرفةَ (باعتبارها محتوية)، ويتحرّك زيد عبر السهم (بوصفه متنقّلاً) خارجاً من الغرفةِ. والآن فإنّ هذه الخطاطة الحالية هي النموذج المتكرّر المتجسّد في مسار زيد مع مراعاة الغرفة المحتوية. والغريب أنّ خطاطة الرسم البيانيّ تعطينا صورةً مُؤَمْثَلَةً واحدةَ للخطاطة الحالية، بما أنّه ليس من الضروريّ أن تكون الغرفةُ دائريّةً، كما أنّ زيداً لا يحتاج إلى أن يسير في خط مستقيم في مغادرته للغرفة. كما أنّه توجد فتحة (الباب) في الحدود الحالية والخطاطة بنيةٌ أكيدة لحركات (من) النمطية. فضلاً عن أنّ الخطاطة تحتوى على الشكل القضويّ النهائيّ الذي نعطيه للملفوظ "خرج زيد من الغرفة". إنّها بالأحرى بنيةُ أحداثٍ لتجارب حركات فضائية لصنف معيّن وهي بنية نشطة متواصلة وديناميةٍ ويمكن لنا أن نرى أنّ خطاطة (مِن) هذه هي نفسها يمكن أن تمثل عدداً ضخماً من الاحتمالات التوجيهية، من قبيل:

1 ـ (أ) نزلت مريم من السيارة.

1 ـ (ب) اندلقت لطخة الحبر من قلمه.

1 ـ (ج) ضغط على قليل من معجون الأسنان.

1 ـ (د) مزّق تلك الصورة الكاريكاتورية واحتفظ بها.

1 ـ (هـ) هجر الفِراشَ.

ففي هذه الأمثلة ثمّة توجيهٌ فضائيٌّ في ما بين الأشياء والناس والموادّ، إلخ.، رأساً وبشكل واضح. والخطاطة المفيدة (مِن) هي

النموذج المتكرّر لحركة (مِن) في كلّ عمل مخصوص. لاحِظْ أنّ الخطاطة تحققت في كلّ حالة من الحالات المختلفة بطريقة مختلفة رغم أنّها تتخذ شكلاً معترفاً به. بعبارة أخرى يوجد تكرار للشكل في جميع هذه الحالات ولكن ذلك الشكل يُعدَّل في تحقيقه في كلّ حالة خاصّة.

كما أنّه من المهمّ ملاحظة أنّ أغلب إدراكنا المباشر لـ (مِن) وهي العلاقة في هذه الحالات الأساسية البسيطة، يعود إلى أجسادنا التي توجّه ذاتها توجيها فضائيا كما في القول "نزلت مريم من السيارة". ومع أنّه لا شيء مهمًّا يُطَمْئِنُ في هذه الدعوى، فإنّني أعتقد أنّ معنى اتجاه (مِن) عندنا، ينعقد بشكل حميم أكثر مع تجربتنا في توجيهنا جسديّاً. جسدنا يمكن أن يكون متنقلاً (trajectory)، كما في القول "خرج زيد من النفَق" أو يمكن أن يكون مَعْلَماً، كما في القول "غرَفَت البطاطا إلى فِيها". وبعبارة أخرى، فإنّ الجسد يمكن أن يقوم بدور "الشيء المحتوَى" أو "المحتوي". ولكن يبدو في كلتا الحالتين أننا نطوّر معنى توجيه (في - مِن) عبر حشد من الحركات والممارسات والتجارب الجسدية.

ويبدو لي أنّ إسقاط توجيه (في - مِن) نحو أشياء جامدة، يُعدّ حركة أولى وراء الحالة الطرازية لحركتي الجسدية. إذ يبدو أنّ الضغط على معجون الأسنان، على سبيل المثال، يشمل إسقاطاً لتوجيه (في - مِن) نحو أنبوب ومادّة يحتوي عليها ذلك الأنبوب، بالقياس إلى توجيهي الطرازيّ للأشياء واعتباراً لجسدي. وسواء كان هذا صحيحاً أم خطأً، فإنّ النقطة المركزية تظلّ معتبَرة، بمعنى أنّ خطاطات (في - مِن) تنبثق أوّلاً في تجربتنا الجسدية وفي إدراكنا وفي حركتنا.

ضربٌ آخر من الإسقاط نهتمّ به، يتمثّل في العمل الشامل لمدّ خطاطةٍ ما مدّاً استعارياً انطلاقاً مما هو مادّيّ نحو ماهو غير مادّيّ. في مثل هذه الحالات، تتطوّر خطاطة أساسية، من قبيل (مِن) وتمتدّ

مجازيًا، بشكل يسمح لأدوار المَعْلَم والمتنقّل بأن تقوم بها كيانات لم تعُد ماديّةً أو فضائية بالمعنى الطرازيّ للكلمتيْن.

إنّها دعوى مركزية في "النحو العرفانيّ"، أنّ الإسقاطات الاستعارية من هذا الضرب هي واحدة من الوسائل الأساسية للربط بين معانٍ مختلفة للفظة.

ولكي نتبيّن ما الذي يدلّ عليه هذا، فلْننظر في بعض المعاني غير الفضائية لـ (مِن) فهذه تشكيلة من المعاني تشمل الامتدادات المجازية (وهنا الاستعارية) لخطاطة (مِن) المستعملة مع الأحداث والأحوال والكيانات المجرّدة المؤوّلة بوصفها كيانات مترابطة، والأمثلة على هذا الضرب من الإسقاط شائعة من قبيل:

2 ـ (أ) أخبرني عن قصّتك مرّة أخرى. ولكن احذف منها التفاصيل الصغيرة (أحداث القصّة بوصفها محتويةً).

2 ـ (ب) لقد أقررت بعجزي عن المواصلة. أنا أنسحب من السباق (حدث السباق بوصفه محتوياً).

2 ـ (ج) تشدّ أزري دائماً، عندما أكون مضطرباً (الحالة بوصفها محتويَةً).

تبدو 2 (أ) حالةً بدائية للمدّ الاستعاريّ لخطاطة (مِن) التصوّرية المسبقة. إنّ خطاطة (مِن)[1] التي تُطبّق طرازياً على توجيه فضائيّ، يقع إسقاطها استعاريّاً على مجال عرفانيّ حيث ثمّة مسارات اختيار، رفض، فصل، تفريق بين أشياء مجرّدة وهلمّ جرّا. حالات عديدة نحو *حذف مِن*، *أخرج مِن*، إلخ. ويمكن أن تكون أعمالاً ذهنية موجّهة. *فما تستخرجه مِن*... استعاريّاً هي كيانات منطقية أو ذهنية مجرّدة.

---

(1) خطاطة (مِن): *out* schema، طبعاً ليست كلّ الأمثلة الإنجليزية قابلة للترجمة الحرفية، خصوصا وأنّ الحرف (*out*) يستعمل لأداء معان كثيرة، في الإنجليزية ليست متطابقة بالضرورة مع تلك التي يؤديها حرف الجرّ (مِن) في اللغة العربية.

ولكن الخطاطة المفهومية المسبقة المفيدة هي نفسها، عموما بالنسبة إلى كلا معنييْ *استخرج من*.

وحالات من قبيل *ترك*، تجعل انتباهنا يركّز على عدم وجود علاقة بين بعض الخطاطات المفهومية المسبقة وتأويلاتها الاستعارية. خذ على سبيل المثال:

3 ـ (أ) عندما تكدّس حطب الوقود، اترُكْ مقياس سرعة السفينة.

3 ـ (ب) لا أريد أن أترك أيّ معلومة مفيدة في قضيّتي.

يمكن أن نشاهد هنا في الانتقال من 3 (أ) إلى 3 (ب) إسقاطاً استعارياً أوّليّاً في حيّز العمل. فـ 3 (أ) حالةٌ بسيطةٌ لعلاقة فضائية مادّيّة تشمل فقط إسقاطا لـ (في ـ مِن) أدنى نحو كومة الحطب. أمّا 3 (ب) فهي، بوضوح، إسقاط استعاريّ، يُفهم في نطاقه كيان مجرّد، قضيّة، باعتباره محتويا تُبَنْيِنُه خطاطة (مِن).

صنف آخر مشترك من الإسقاط الاستعاريّ، يعالج الاتفاقات والعقود والالتزامات الاجتماعية بين الناس، باعتبارها كيانات محدّدة. وهذا يولّد عبارات من قبيل:

4 ـ (أ) لن تقف في وجه مَن يتفصّى من الاتفاق.

4 ـ (ب) إن احتججتَ إلى المغادرة، فغادر الآن قبل أن نذهب إلى مكان أبعد.

4 ـ (ج) سيتفصّى من العَقد إن استطاع.

وقد رسم جونسن سبع خطاطات تمثل سبعَ بنى قوّةٍ مشتركةً تجري في تجربتنا بشكل ثابت[1].

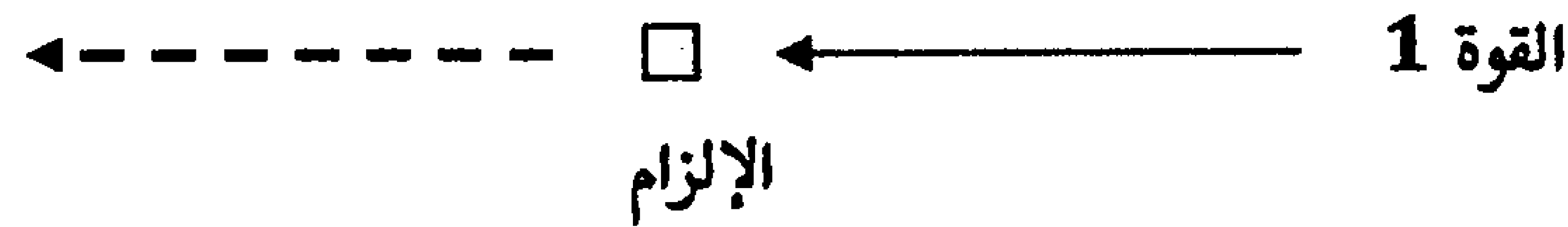
(1) الإلزام[2]: كل واحد يعرف تجربة أن تُحرّكه قوى خارجية مثل الريح والماء والأشياء المادّيّة وغيره من الناس. فعندما يتزاحم حشد

---

(1) الجسد في العقل، ص ـ ص45 ـ 48.

(2) الإلزام: compulsion

من الناس، تجد نفسك محشوراً في طريق قد لا تكون اخترته، تدفعك قوّة لا تقدر على مجابهتها. أحياناً يكون من غير الممكن الوقوف أمام تلك القوة، كما في حالة خروج الحشد عن السيطرة، وأحياناً أخرى يمكن أن تعدل القوّة أو أن تجابهه. في مثل حالات الإلزام هذه تأتي القوّة من مكان ما ولها أهمية معيّنة وتتحرّك في طريق ما ولها اتجاه معيّن. ويمكن لنا تمثيل البنية الجشطلية للصورة الخطاطية، في الرسم البياني أدناه. حيث يمثل السهمُ الأسودُ موجِّهَ القوّةِ الفعليّ أمّا السهمُ المتقطعُ فيُشير إلى موجِّهِ القوّةِ الممكنِ أوالمسار الممكن.

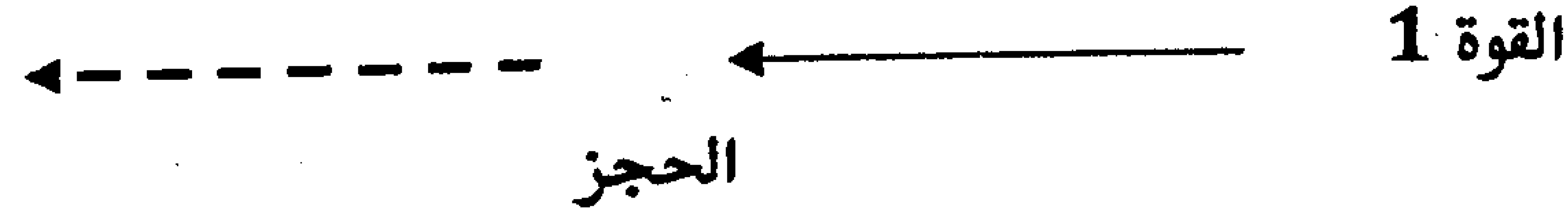


(2) الحجز[1]: في محاولاتنا التعاطي بقوة مع الأشياء أو الناس الموجودين في محيطنا، غالباً ما تعترضنا حواجز تعوق قوّتنا أو تصمد أمامها. من ذلك أنّ الطفل عندما يتعلم الحبو يواجه حائطاً يحول دون تقدمه في اتّجاه ما. فالطفل إمّا أن يتوقّف عن بذل الجهد في الاتجاه الأوّل أو أن يغير اتجاهه. يمكن له أن يحاول الصعود فوق الحاجز أو الذهاب من حوله أو حتّى اختراقه، متى توفرت له القوّة الكافية لفعل ذلك. في مثل هذه الحالات يتعلّم الطفل جزءاً من معنى القوّة ومعنى المقاومة القويّة في أوضح أشكالها.

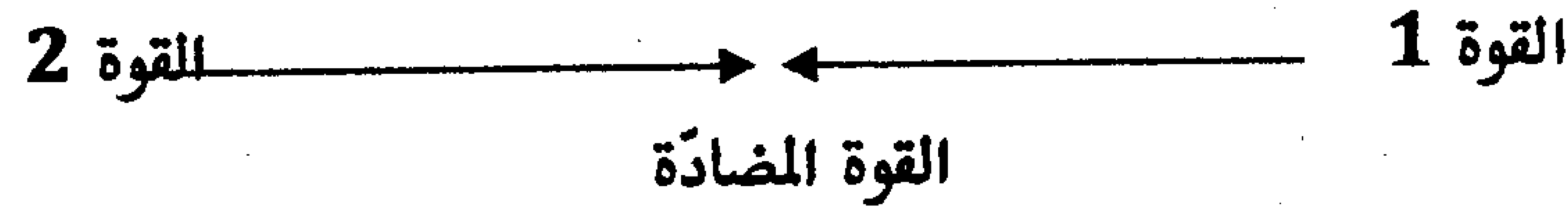
تجربة الحجز هذه، تشمل نموذجاً يتكرّر مرّة بعد أخرى خلال حيواتنا. ويمكن تمثيل الجشطلت الملائم بوصفة موجّه قوّة يجابه حاجزاً ومن ثمّة فهو يتخذ أيّ عدد من الاتجاهات الممكنة.

---

(1) الحجز: blockage



(3) القوّة المضادّة[1]: تشكيلة ثالثة من البُؤَر الجشطلتية في صراع القوى. فمراقب الخطّ في رياضة كرة القدم ـ على سبيل المثال ـ متعوّد كثيراً على جشطلت القوّةِ هذا. هنا ثمّة مركزَا قُوّةٍ متكافئان قوةً وخصومةً يتصادمان وجها لوجه مع نتيجةٍ مُفادُها أنّ أيّ واحدٍ منهما لا يقدر أن يذهب إلى مكان آخر. وكذا المحظوظون من الناجين من حوادث السيارات المُميتة يعرفون معنى البنية المخصوصة للقوّة.

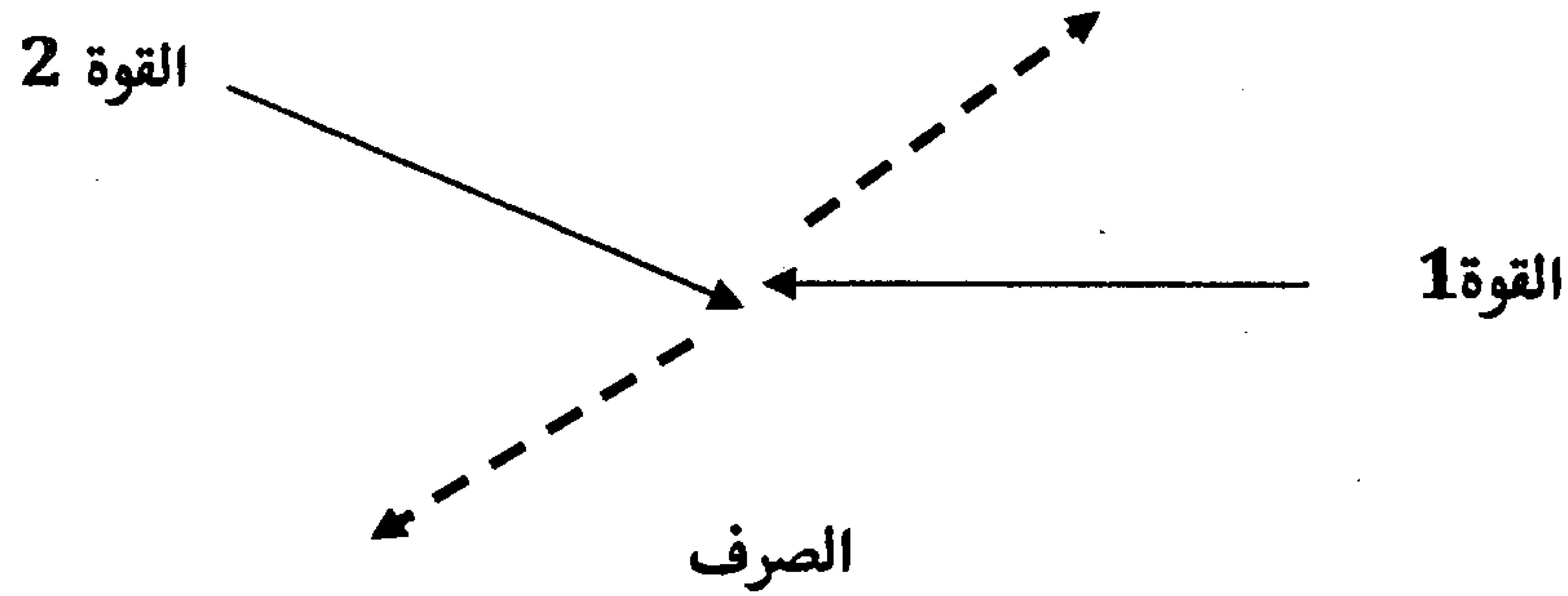


(4) الصرف[2]: تتمثّل تنويعةٌ للجشطلت السابق في صرف قوّةِ موجِّهٍ بوصفه نتيجةً لتفاعُل سببيٍّ لمُوجِّهيْن أو أكثر. فإذا حاولتَ أن تُجدّف بزورق شراعيّ في زاوية مائلة عن الريح، علمتَ أنّه من غير تحرُّفٍ في تجديفك، فإنّ قوّة موجّهك الأولى تضيع قبل أن يرتدّ إليك طرْفُكَ. وتبيّن الخطاطة المناسبة قوّتين متعارضتين مع حاصل تغيّر في موجّهات القوّة:

---

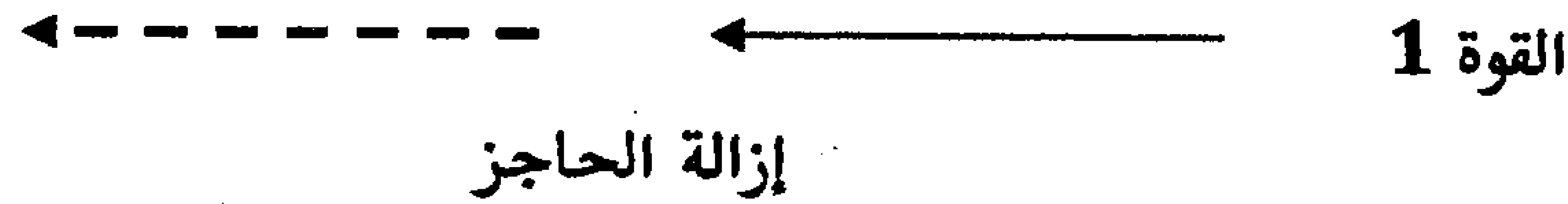
(1) القوة المضادّة: counterforce

(2) الصرف: diversion



(5) **إزالة الحاجز**[1]: مثال ذلك عندما يُفتح الباب، يكون بوسعنا دخول الغرفة أوعندما يُزال السياج، يمكن للكلب أن يزور جيرانَه من الكلاب إذا شاء. إنّ إزالة حاجز أو غيابَ بعض القيود الممكنة هي بنيةُ تجربةٍ تلاقيها يومياً. وهكذاً فإنّ الخطاطة المناسبة هي تلك التي تقترح طريقا مفتوحا يجعل بذل الجهد أمرا ممكنا.

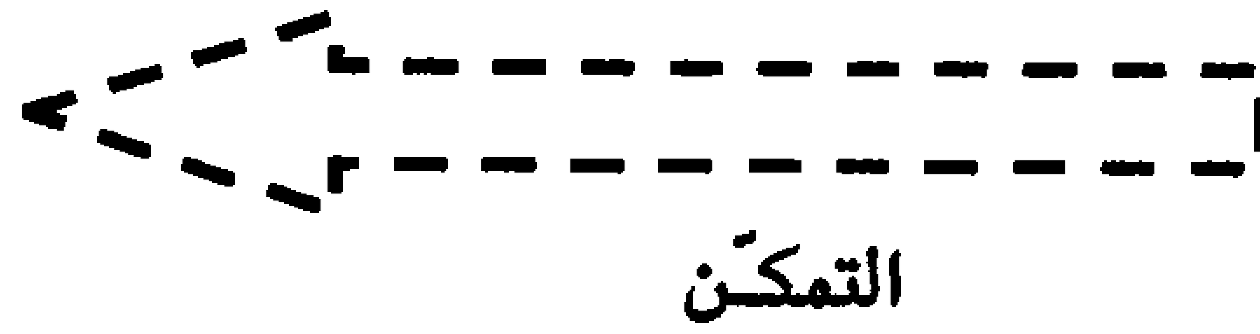
في الرسم التالي ليست القوّة ق1 مصدر إزالة الحاجز. ولعلّه من الأنسب أن تُعدّ حالةً خاصّةً من خطاطةِ الحجزِ المبيّنةِ في (2) أعلاه. بدلا عن ذلك، وُضع الرسم البيانيّ ليدلّ على أنّه إمّا لأنّ بعض الحواجز الحالية رفعتْها بعض الحواجز الأخرى أو لأنّ حاجزاً ممكناً هو غير موجود حالياً، فإنّ القوّة ق، يمكن أن تظهر (أيْ إنّه لا شيء يحول دون أن تظهر).



---

(1) إزالة الحاجز: removal of restraint

(6) التمكّن[1]: إذا اخترت أن تركّز النظر على أعمالك وممارساتك وحركتك، بإمكانك أن تصبح مدركاً لإحساس بالقوة (أو فقد القوّة) على إنجاز عمل ما. بوسعك أن تدرك أنّك قادر على أن تحمل طفلاً أو مكنسة بقوّة، ولكنك لا تقدر على رفع سيّارتك. ومادام لا يوجد مُوجّهُ قوّةٍ فعليٌّ، فمن المشروع أن نضع بنية الإمكان هذه في جشطلتات القوّة المشتركة، مادام ثمّة موجّهات قوّة ممكنة حاضرة، وثمة "نزعة توجيهية" محدّدة (أو طريق حركة ممكن) حاضرة. وهذا ما تحسّ به من قدرة على تحريك الكرسيّ إلى الركن أو على رفع المشط إلى شعرك. وهكذا فإنّ الجشطلت يمثل فقط عبر قوّة موجّه ممكنة وبغياب حواجز أو قوى مضادّة حاجزة.



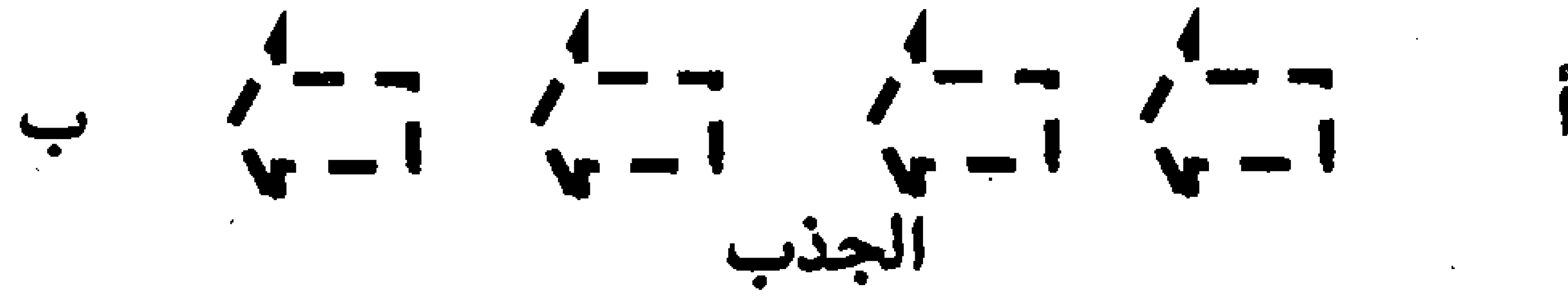
التمكّن

(7) الجذب[2]: مثال ذلك مغنطيس يجذب نحوه قطعة من الحديد أومكنسة كهربائية تجذب لنفسها الأوساخ أو الأرض تجذبنا إليها عندما نقفز. ثمة بنية خطاطية للجذب مشتركة بين هذه الوقائع. وتحضر هذه البنية ذاتها عندما نشعر بأنّ أنفسنا تنجذب جسدياً إلى بعض الناس الآخرين. ليست القوّة جاذبيةً بالمعنى النموذجيّ للعبارة، ولكنها ضرب من الانجذاب نحو شيء ما. وهكذا تقع تحت نفس خطاطة الجذب. يمكن للموجّهات أن تكون حدثية أو إمكانية، وينبغي أن تكون ثمّة أشياء إضافية زيدت لتمثيل علاقاتِ جذبٍ معقدة أكثر.

---

(1) التمكّن: enablement

(2) الجذب: attraction



إنّ قائمة جشطلات القوّة السابقة، هي مجرّد انتقاء لأكثر خطاطات الصور أهميةً في القيام بدور في تجربة القوّة عندنا.

جشطلتات القوة[1] في المعاني الأصلية[2] للأفعال الجِهِيّة[3]

إنّ الجشطلتات التجريبية (خطاطات الصورة) للقوة التي كنت أصفها للتوّ حاليا هي بنى للتجربة متكررة تنبثق من تفاعلاتنا القويّة في عالمنا. توجد هذه النماذج بالنسبة إلينا بشكل ما قبل لسانيّ، ومن ثمة فيمكن أن تُبلوَر وتُطوَّر بشكل معتبر بوصفها نتيجة لاكتساب اللغة وللنظام المفهوميّ الذي تجعله اللغة ممكناً. هذه البنى، جزء من المعنى ومن الفهم. وهي لا تشكّل، فقط خلفية ينبثق المعنى تجاهها، بل بالأحرى هي نفسها بنى معنوية.

---

(1) جشطلتات القوّة: force gestalts، فضّلنا تعريب مصطلح "جشطلت" لفظيا دون أن نترجمه إلى اللفظ الذي يوافقه في اللغة العربية وهو "الشكل" أو "الصورة"، حفاظا على الدلالة الحافّة المرتبطة بهذا اللفظ الألمانيّ الأصل ذي البعد السيكولوجي.

(2) المعاني الأصلية: Root senses

(3) الأفعال الجهيّة: (modal verbs) القياس في النسبة إلى الجهة أن نقول "جهويّ" غير أنّ خوف الالتباس بالمعنى المكرّس لهذا اللفظ حملنا على اختيار أحد حلّين:

- إمّا النسبة إلى الجمع، فنقول "جهاتيّ" ولكن بدا هذا البديل غير موفّق لكون الأمر يصبح إشكاليّا عند الحديث عن فعل واحد.
- أو النسبة إلى الجهة دون اعتماد الواو فنقول "جِهِيّ"، وعلى هذا اللفظ الأخير استقرّ الرأي.

وفي سبيل تكثيف هذه النقطة المركزية، سأناقش متنَ عمل اختباريّ جديدٍ في علم دلالة الأفعال الجهيّة ذات الاستتباعات الهامة في تصوّري للخطاطات[1]. إنّ الأفعال الجهيّة[2] من قبيل: استطاع[3]، يُمكن له[4]، وجب عليه[5]، قدِر على[6]،... هي أفعال تنطبق على تجربتنا في الواقعية والإمكان والوجوب. قد يبدو أنّ هذه الجهة (modality) موغلة في التجريد وهي موضوع خاصّ بدراسة كدراستي هذه تزعم أنها تنظر في البنى الأساسية للتجربة البشرية المشتركة.

وعندما ينظر أحدهم في الكمّ الهائل الذي تخصصه الأدبيات الفلسفية لمبحث الجهة، يصبح الاتهام مبرّراً. إنّ الجهة تُعالج في تلك الأدبيات بوصفها مفهوماً منطقياً صرفاً، يتعلق بالإمكان أو الوجوب المنطقيَّيْن.

ويمكن لنا بيان الفرق بين الأفعال الجهيّة المركزية، على النحو التالي: إنّنا نحسّ بأنفسنا قادرين على العمل بشكل من الأشكال (نقدر)، ويُسمح لنا بإنجاز أعمال من اختيارنا (يمكننا)، ونُجبَر بالقوّة خارج نطاق سيطرتنا (يجب علينا).

وسنرى أنه توجد معان رئيسية أخرى للأفعال الجِهيّة زيادة على هذه المعاني المنطقية. وسنرى أنّ كلّ هذه المعاني تترابط بموجب خطاطات القوّة.

---

(1) هذا الكلام منقول عن جونسن، الجسد في العقل، ص 48 وما بعدها.

(2) الأفعال الجهيّة: modal verbs.

(3) استطاع: could.

(4) يمكن له: may.

(5) وجب عليه: must.

(6) قدِر على: can.

والبحث التجريبيّ الذي أحلّله مقتبَس من دراسة عن الأفعال الجِهيّة أكثر توسّعا وأشدّ دقّة وإتقانا، قامت بها إيف سويتسر[1].

وتَعدّ معالجة سويتسر للأفعال الجِهيّة جزءاً من مشروع أكبر تفحص فيه الباحثة الروابط بين ثلاثة أبعادَ متصلة من التجربة:

(1) الحيّز الاجتماعي الماديّ: ويشمل التفاعلات الماديّة كما يشمل العلاقات الاجتماعية والتطبيقات والمؤسسات.

(2) الحيّز المعرفيّ: للحجّة العقلانية والتنظير وسائر أنشطة التفكير.

(3) بنية أعمال القول.

وتتمثل أطروحةُ سويتسر المركزيةُ في كون نظام الاستعارات الشامل والمُبَنْيَن بشكل منسجم، يوجد ويصل بين هذه الأحياز الثلاثة للتجربة. وأكثر البنى الاستعارية العامّة التي تقيم هذه الصلات هي تلك التي تعبِّر عن الذهنيّ والمعرفيّ والعقليّ بعبارات (من سجلّ) ماديّ.

هذه البنية الاستعارية التي يكون فيها الجسد في خدمة العقل تُوَجِّهُ في الوقت ذاته درْسَ التغيّر الدلاليّ خلال التاريخ (دياكرونيا) وتوفر صلات بين بعض معاني الكلمات المشتركة داخل لغة مّا (سانكرونيا).

أمّا ماهو أكثر مناسبةً لاهتماماتنا مع البنى الخطاطية للمعنى، فهي حجّةُ سويتسر المتمثلةُ في أنّ المعاني المختلفة للأفعال الجِهيّة ترتبط

---

[1] إيف سويتسر: البنية الدلالية والتغير الدلالي: دراسة لسانية عرفانية للجهة والإدراك والأعمال القولية والعلاقات المنطقية.

Eve Sweetser,1984, Semantic Structure and Semantic Change: A Cognitive Linguistic Study of Modality, Perception, Speech Acts, and Logical Relations. Doctoral dissertation, University of California, Berkeley.

ببنى استعارية يصبح فيها المادّيُّ استعارةً لغير المادّيّ (الذهنيّ، العقليّ، الاجتماعيّ). وتميّز سويتسر بوجه تقريبيّ بين معنيين للأفعال الجهيّة وأساسا المعنى الأصليّ والمعنى المجازيّ[1]:

I ـ الأفعال الجِهيّة الأصلية تعني القدرة (يقدر) والإمكان (يمكن) والإجبار (يجب) في عالمنا الاجتماعيّ المادّيّ. أصل القدرة أو الإمكان أو الوجوب إمّا أن يتعاطى مع القيود المادّيّة والقوى (الأسباب الطبيعية) أو أن يتعاطى مع التحفظات والحالات الاستثنائية (القوى الاجتماعية) ومن أمثلة المعاني الأصلية للأفعال الجهيّة:

(1) **يجب** أن تُبعد رجْلك وإلاّ فإنّ السيارة ستدعسها (ضرورة مادّيّة)

(2) مريم **تقدر** أن تعدّ لك البطاطا المقليّة (هي قادرة مادّيًا على إعدادها).

(3) **يجب** على زيد أن يحصل على عمل الآن، وإلاّ فارقتْه زوجته (فزيْد مُجبر، بسببٍ تهديد زوجته، على أن يجد عملا، ومن ثمّة فالوجوب ليس مادّيًا).

(4) **يمكنك** الآن أن تُقبّل زوجَك (لم يعدْ ثمّة مانعٌ اجتماعيّ ولا مؤسساتيّ من أن تُقبّلَها).

فمفهوم جهة الأصليّ أوسع بل يتضمّن جهة الواجب والتي تنزع إلى أن يضعها الفلاسفة مع المفهوم الضيّق للإلزام الأخلاقيّ أو الاجتماعيّ.

II ـ معنى الجهة المجازيّ يعني الإمكان أو الاستطاعة أو الوجوب في التفكير، كما في:

(5) يجب أن يكون زيد قد حصل على عمل، وإلاّ فإنّه لا يمكنه أن يشتريَ سيارة جديدة. (يُقرأ كما يلي " تُجبرني البداهة الحاصلة على استنتاج أنّ زيداً حصل على عمل").

---

[1] المعنى المجازيّ: epistemic sense

(6) يمكن أن تكون مصيباً في ما يتعلّق بدوافعها، ولكنني لست مقتنعاً. (يُقرأ كما يلي"لا يُوجد دليل يعارض استنتاجك، ولا يوجد دليل يُجبرني على أن أقول باستنتاجك".)

أطروحة سويتسر في ما يتعلّق بالربط بين هذين المعنيين تتمثل في أنّ المعاني الأصليّة الجهيّة تمتدّ إلى المجال المجازيّ تحديداً لأنّنا نستعمل عموماً لغة العالم الخارجيّ لنطبّقها على العالم الذهنيّ الداخليّ وهو مُبَنْيَنٌ استعارياً بوصفه موازياً للعالم الخارجيّ.

بعبارة أخرى، تُبيّنُ سويتسر أنّ معاني الأفعال من قبيل يقدر، يمكن، يستطيع، والتي تنطبق على الحيّز المادّيّ (والاجتماعيّ)، لا تختلف جذرياً عن معانيها عندما تُستعمل في حيّز الحجّة العقلانية والتفكير.

وهذا يدّعي أنّ الربط الدلاليّ يظلّ في تضادّ مع وجهة النظر المعيارية التي لا ترتبط بها المعاني الأصلية والمجازية من قبيل يجب ويمكن ويقدر، وغيرها، والتي تشتمل على مفاهيم القوّة أو الإجبار مع أنّه ينظر إلى المعاني المجازية على أنّها تشتمل فقط على توليفات من العوامل المنطقية. باختصار، فإنّ حالات ورود المعاني الأصلية والمجازية تُعتبر قائمة على ضرب من الجِناس.

وكبديل لمثل هذه المقاربات الجناسية، يبدو من المعقول على الأقلّ أن ننظر إلى ارتباطات ممكنة بين مختلف المعاني التي تسمها نفس الكلمة أو نفس الجملة. ويفتح ليونارد تالمي[1] الطريقَ أمام تأويل للأفعال الجهيّة، مستدلاً بكون الجهة الأصلية يمكن أن تُفهم بربطها

---

[1] ليونارد تالمي: ديناميات القوة في اللغة والفكر
Leonard Talmy,1985, Force Dynamics in Language and Thought. In papers from the twenty_first Regional Meeting of the Chicago Linguistics Society. Chicago, Chicago Linguistic Society,p_p.293_337.

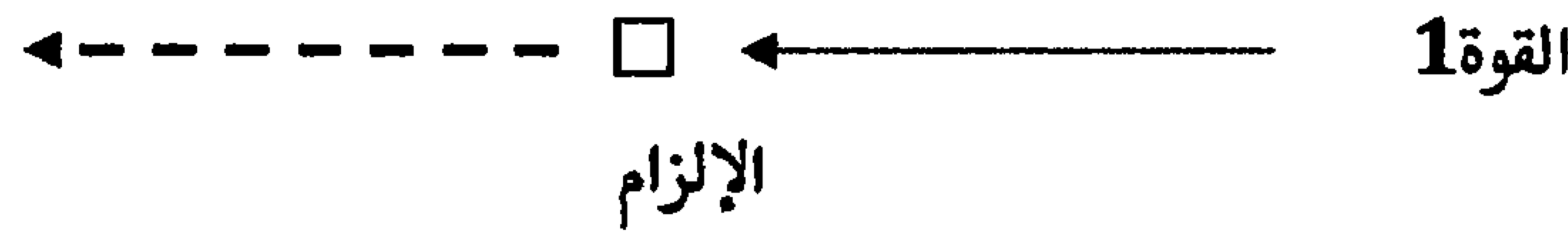
بخبرتنا مع القوى الفيزيائيّة التي تعمل في حضور الحواجز أو في غيابها.

وقد مدّت سويتسر تحليل تالمي إلى الأفعال الجهيّة المجازية وركّزت على المستوى الاجتماعيّ المادّيّ للعمل المقصديّ[1] باعتباره أكثر أساسية تجريبياً من المستوى المادّيّ الصرف للأشياء المتفاعلة سببيا، وهي التي يعتبرها تالمي أساسيةً.

واعتمادا على تحليل سويتسر، سأنظر في ثلاثة أفعال جِهيّة مركزية (يجب ويمكن ويقدر) مختارة من قائمة طويلة من الأفعَال الجهيّة التي درستها. مساهمتي الأوّلية، ستقترح أنّ مفاهيمَ القوّة المفيدةَ التي يُحتاج إليها في تفسير الأفعال الجهيّة، يمكن أن تُفهم بشكل أفضل بوصفها صورا خطاطية لجشطلتات القوّة.

وكي نبدأ، فإنّه من الضروريّ تقديم تقرير مختصر عن المعاني الأصلية لـيجب ويمكن ويقدر، قبل أن تستثمر علاقتها بالمعاني المجازية.

I ـ يجب: يحلل سويتسر المعنى الأصليّ ليجب باعتباره يدلّ على قوّة إلزام تحرّك ذاتا نحو عمل ما. غير أنّ هذا المعنى يبيّن بدقة الصورة الخطاطية للإلزام الذي بيّنّاه، آنفاً. إذا أعطينا هذه الصورة الخطاطية، فإنّ القوّة يمكن أن تُؤوّل بطرق مختلفة. يمكن أن تكون قوّة مادّيّة كما في (1) أو سلطة أبويّة كما في (2) أو "تأثير الأتراب" كما في (3) أو سلطة أخلاقية تُفهم بوصفها قوّة كونية تفعل في رغبة الإنسان كما في (4).



---

[1] العمل القصديّ: intentional action

(1) يجب أن تحميَ عينيك فإن لم تفعل، فستحترقان.

(2) يجب أن يذهب عمرو للنوم، فقد أمرته أمّه بذلك.

(3) يجب عليه أن يتبرّع بالدم لمركز التبرّع المتنقّل، كي يحترمه أصدقاؤه.

(4) يجب عليها أن تبرّع بالدم، إنّه واجبها.

II ـ يمكن: يُفهم الفعل (يمكن) بكونه يتمثل في غياب قيد أو إلزام داخليّ أو خارجيّ. لا توجد حواجز تحول دون ورود أو إنجاز بعض الأعمال. هذا المعنى الأصليّ يرتكز على غياب أو اندثار خطاطة القيد. فأن تقول إنّ بعض الأعمال يمكن أن يحصل، يقتضي كون بعض الحواجز التي يمكن أن تحول دون تحقيق العمل إمّا غير موجودة أو تمّ إلغاؤها. نستعمل الفعل يمكن فقط في حالة الأعمال أو الأحداث التي يمكن أن تعرقل أو يُجبر على فعلها حاجزٌ خارجيّ أو قوّة خارجيةٌ. في المثال (5)، حدث (العلاج) تُعرقله أيُّ حال معروفة للأمور:

القوة 1: ⟵———— ⟵- - - - - - - -

إزالة الحاجز

(5) يمكن أن نكون قادرين على علاج سقمه.

في (6) حدث (فتح النافذة) مسموح به وكان يمكن أن يكون ممنوعاً، وقد كان سابقاً ممنوعاً من قبل قوّة ماديّة خارجية ومن قبل قوّة اجتماعية أو سلطة أخلاقية.

(6) يمكنك أن تفتح النافذة، إن أردت.

III ـ يقدر: فعل (يقدر) أكثر إشكاليةً وأكثر مثاراً للجدل من سابقيْه. وتفسّر سويتسر اختلافه عن **يمكن** كما يلي: "**يقدر** يعني قدرة إيجابية من جهة الفاعل، أمّا **يمكن** فيعني عدم وجود قيد على

شخص آخر". فيقدر يشتمل على معنى قوّة أو قدرة داخلية على العمل. ومع أن يقدر ينزع إلى أن يأخذ على عاتقه غياب الحواجز أو عدم وجودها، فإنّ بؤرته الأوّليّة تتمثّل في الاستطاعة أو القدرة على العمل. ومن ثمّةٍ فإنّه يبدو أنّ يقدر يقتضي جشطلته الخاصّ به، وهو جشطلت التمكن متكوّناً فقط من مُوجِّهِ قوّةٍ محتمَل. أمّا مع يمكن فنُركّز على عدم وجود حواجز فعلية أو ممكنة، لكنْ مع يقدر نركز على الطاقة الممكنة للعمل. وهكذا، فإنّ التركيز في (7) يكون على عدم وجود قيدٍ من قِبَل شخص آخر، ولكن في (8) ينتقل التركيز إلى معنى داخلي لقوّة الفعل.



التمكن

(7) يمكنك أن تذهب في أيّ وقت بعد أن يرنّ الجرسُ.

(8) أقدر على أيّ شيء تقدر عليه بشكل أفضل.

المعاني المجازيّة للأفعال الجِهِيّة

تجد المعاني المجازية للأفعال الجِهِيّة من قبيل يجب ويمكن ويقدر، محلاً لها في ميدان التفكير والحجَاج والتنظير. تبعا لسويتسر، أزعم أنّ المعاني المجازية ترتبط بشكل حميم بمعانيها الأصلية وأنّ أساس هذا الارتباط أننا نفهم الذهنيّ بألفاظ الفيزيائيّ والعقل بألفاظ التجربة الجسدية. وخصوصاً، نفهم المسارات الذهنية للتفكير باعتبارها تشتمل على قوى وحواجز مماثلة للقوى والحواجز الفيزيائية والاجتماعية. وكي نستثمر هذا الافتراض، فلننظر ما إذا كانت بنى

جشطلت القوّة تعمل في الميدان المجازيّ بطرق موازية لعملها في الميدان الاجتماعيّ الفيزيائيّ.

إنّ مفتاح تحديد الارتباطات بين المعاني الأصلية والمجازية يكمن في التأويل الاستعاريّ *للقوّة والحاجز*. ففي ميدان الإكراهات والتوقعات الاجتماعية، يمارس كلٌّ من الناس والمؤسسات وما يمكن أن ندعوه "الصوت الكونيّ" علينا قوى مناسبة. هذا الصوت يُفهم معيارياً بكونه قانون الضمير أو الأخلاق. إنّ هذا المعنى الأخلاقيّ الأقرب إلى صوت السامح - المخوّل هو الذي يعمل في المجال المجازيّ. وقد بيّنت سويتسر أنّ مصادر القوة المكنة الوحيدة في العالَم المجازيّ هي مقدّمات (أو أدلّة حاصلة)، ووحدها المقدّمات (أو الدلائل أو الوقائع) يمكن أن تشكّل حواجز قادرة علي حجْز قوّةِ مسارٍ للتفكير. وبذلك ترى سويتسر أنّه لا يوجد "سامحـمخوّلٌ" أصليٌّ في الميدان المجازيّ بالشكل الذي يوجد في العالم الفيزيائيّ الاجتماعيّ.

وهذا صحيح بشكل مؤكّد، إذا تمسّكنا بالنظريات الشعبية حول التفكير وتعلّقنا بالبداهة اللسانية. لكنني أودّ أن ألاحظ أنّه يوجد تقليد فلسفيّ يقتضي وجود سامح مخوّل حتّى في الميدان المجازيّ. ففي عديد المعالجات الفلسفية الغربية للمعرفة والعقل والحقيقة ثمة تصوّر استعاريّ موجود لصوت كونيّ يضمن السماح بالمرور من المقدّمات إلى النتائج الناجمة عنها بشكل شرعيّ. هذا هو صوت العقل الخالص. فأن تفكّر بشكل صحيح، يعني أن تتكلّم في وفاق مع هذا الصوت الكونيّ. في بعض التقاليد ذات التوجّه التيولوجيّ (وهو علم الكلام في السياق الإسلاميّ)، يُعرّف هذا الصوت بأنّه "فِكر الله" فهذا التفكير يتناغم مع العقل الإلهيّ. أمّا في التقاليد غير التيولوجية، يُعاد تأويل

هذا الصوت باعتباره عقلاً[1] كونياً، يوفّر عقلاً[2]، بحيث أنّه يجب على عقولنا أن تتطابق معه.

وسواء كان ثمّة ضامن في الميدان المجازيّ أو لم يكن، فإنّ سويتسر على صواب عندما ادّعت أنّ *مقدّمات* البرهان هي التي تقوم بالعمل كلّه وهي التي تدفعنا طوال الطريق نحو نتيجة مّا. وكما بيّنّا ذلك أنا ولايكوف فيما يتعلّق بالبناء الاستعاريّ للميدان المجازيّ، فإنّ إحدى أهمّ استعارات البرهنة والتفكير في ثقافتنا تشمل الحركة طوال طريق نحو غاية مّا(نتيجة).[3] فكثير من الاقتراحات يمكن أن تعرقل رحلتنا، أو يمكن أن تساعدنا طوال الطريق أو أن تضيّع عنّا الطريق، أو غير ذلك. ليست هذه فقط طريقةً للحديث عن البرهان بل إنها تُبَنْيِنُ جزئيا كيف ندرك تفكيرنا وكيف نستمرّ فيه. إنّ البناء الاستعاريّ للميدان المجازيّ هو الذي يُوجِد تأويل القوّة الدينامية للأفعال الجِهيّة المجازية.

أ ـ يمكنَ: كما في حالة المعنى الأصليّ حيث يدلّ الفعل *يمكن* على غياب حاجز خارجيّ، ففي حالة المعنى المجازيّ لا يوجد حاجز يحجز الحركة القويّة من المقدّمات إلى النتائج. تقول سويتسر:

هكذا فإنّ المعنى المجازيّ للفعل يمكن أنّه لا يوجد حاجز على مسار التفكير عند المتكلّم انطلاقاً من المقدّمات المُتاحة نحو النتيجة المعبَّر عنها في جملة مبدوءة بالفعل يمكن[4].

---

(1) عقل: reason.

(2) عقل: logos.

(3) George Lakoff and Mark Johnson,1980, Metaphors We Live By, Chicago: University of Chicago.

(4) سويتسر، البنية الدلالية والتغير الدلاليّ، ص74.

ويمكن أن يُقرأ المعنى المجازيّ للفعل **يمكن** كما يلي "لا يوجد دليل متاح يمثّل حاجزاً لحركتي نحو النتيجة المخصوصة"[1]. ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى المعنى الأصليّ للفعل **يمكن**، فإنّ خطاطة القوّة الملائمة هي خطاطة إزالة الحاجز. وبذلك نحصل على:

(9) يمكن أن تكون على صواب. (تقرأ كما يلي: لم يمنعني "لم يمنعنا" الدليل من الحصول على تلك النتيجة، المرتكزة على مقدّماتك.")

أن نقول عن شخص ما إنّه **يمكن** أن يكون على صواب لا يقتضي أنّه كذلك. إنّه يدّعي فقط أنّه لا توجد وقائع ولا بداهة قريبة تعوق الاتّجاه نحو النتيجة. ولكن ذلك لا يعني أن نقول إنّه لا يوجد دليل آخر لا نعلمه الآن، يمكنه ـ متى عُرف ـ أن يعوق النتيجة. أكثر من ذلك، معنى **يمكن** المجازيّ غالباً ما يدلّ دلالةً حافّةً على المفكّر ـ ما دام لم يُعَقْ عن رسم نتيجة مّا ـ يبقى متردّداً ولا يشعر بأنّه مُجبَر على "القول" بتلك النتيجة.

ب ـ يجب: يدلّ الفعل **يجب** على قوّة لا تُقاوَم تجرّني إلى استنتاج من قبيل:

(10) **يجب** أن يكون سكيرلت بمبرنال[2]! (يُقرأ كما يلي: "يجبرني الدليل الحاصل على استنتاج أنّه سكيرلت بمبرنال".)

إنّ جشطلت القوّة المفيد هو جشطلت الإجبار، لكنّ القوّة هنا عقليّة وليست فيزيائيّة.

---

(1) التحليل الحالي للمعنى المجازيّ للفعل **يمكن** يضيّق ويحصر مفهوم التفكير في حركة من المقدمات إلى النتائج. ولعلّ معالجة أخرى له تكون أكثر ملاءمة، تحتوي تصوّرا للتفكير أثرى يشمل التفكير الجدليّ الديالكتيكي وحلّ المشكلات العلمية، وما سأصفه لاحقاً بالتوقيف الاستعاريّ. حاليّاً، يكفي أن نبرهن أنّ تصوّراً مفترَضاً للتفكير يُظهر البنى الموصوفة ههنا.

(2) سكيرلت بمبرنال: Scarlet Pimpernel

وتلاحظ سويتسر لا- تناظُراً[1] لافتاً بين معنيَيْ يجب الأصليّ والمجازيّ. ففي المعنى الأصليّ يُفترَض وقوع تردُّد في إنجازِ العمل المطلوب ومن ثمّة يُصار إلى التفكير في قوّة مُلزِمة ضرورية للتغلب على تلك المقاومة. فزيد، على سبيل المثال، لا ينظِّف غرفته فهو يحتاج إلى قوّة أبوية تُلزمه بأن يؤدّيَ ذلك العمل. وبالمقابل، يُفترض عموما في الميدان المجازَيّ أنّه لا يوجد تردّد من جهة الشخص الذي يُفترض أنّه مُجبرٌ على أن يصل إلى نتيجة. قد لا يرغب الواحد في النتيجة أو يمكن أن يكون خائفاً منها، ولكن المقاومة لا تكون لعمل تتبُّع سلسلة من عمليات التفكير من ذلك القبيل.

وقد لاحظت سويتسر (في المحادثة) وجود تفسير لا بأس به لهذا اللا - تناظُر. ففي العالم الفيزيائي الاجتماعي، نميل إلى افتراض أنّ أيّ تقييد لحَريّتنا هو أمْرٌ غير مرغوب فيه. وأعلى حرّيّة نتمتّع بها تتمثّل في ما نتّخذه من اختيارات لإتمام أغراضنا. لذلك فإننا نمانع بشكل معياريّ من أن نُجبر على أن تُقيِّد حرّيّتُنا. لكنّ الأمر يختلف، من الجهة الأخرى، في العالم المجازيِّ. ففي تفكيرنا ومشاوراتنا من المحبّذ أن تكون نتائجنا إلزاميّةً ومحدّدةً. ذلك أنّه إذا لم يكن ثمّة أيّ تحديد، وإذا كان أيّ شيء يمكن أن يُستنتَج انطلاقاً من مجموعة من المقدّمات والافتراضات، فإنّنا لا يمكن أن نحصل على أيّ معرفة مضبوطة. فمن مصلحتنا أن تُلزمنا المقدّمات، عقليّاً، برسم بعض النتائج المحدّدة.

ج - يقدر: في الميدان المجازيّ لا نعثر على استعمال إيجابيّ للفعل *يقدر* (كما في المثال "يقدر أن يكون صحيحاً"). وقد وفر جورج لايكوف تفسيراً معقولاً لذلك (في المحادثة). ففي العالم المجازيّ، إذا كنّا *نقدر* على التفكير في نتيجة مّا، فإنّه *يجب* أن نفكر فيها. إذا

(1) اللاتناظُر: asymmetry

كانت توجد قوّة عقليّة كافية لتوجيهنا نحو نتيجة مّا، دعت إليها المقدّمات، فإنّنا مُلزَمون بالتوجُّه نحوها. وعندما تُزال الحواجز، تصبح القوّة جامحةً ويصبح لدينا فعل يجب. (أي "يجب أن يكون صحيحاً").

ويمكننا، مع ذلك، أن نجد استعمالاً سلبيّاً للفعل يقدر في المستوى المجازيّ. إذ نجد وضعيات تعوق فيها بعضُ القضايا القوّةَ طوال الطريق المؤدّي إلى النتيجة، من قبيل:

(11) لا يقدر على اللجوء إلى العدوّ. (تُفهم كما يلي "بعض البداهات أو القضايا "نحو معرفتنا بطبعها" تحول بيننا وبين أن نستنتج أنها خائنة.")

إنّ جشطلت القوّة المناسب هنا هو جشطلت التمكّن، ولكنّه يُفهم في الحيّز المجازيّ استعاريًا بكونه يشتمل على قوى أو قدرات.

وكي نختم معالجتنا للمعاني المجازية للأفعال الجِهيّة، نعرض بعض الأمثلة المُعبّرة لبعض الأفعال الجِهيّة الإضافية الّتي حلّلتها سويتسر في اللغة الإنجليزية(مثل سوف[1]، يحتاج[2]، يستطيع، ينبغي[3]، يريد[4]، وغيرها.). سنعتمد قراءات لصنفيْ المعنى الأصليّ والمجازيّ، كي نبيّن وجود نماذج للتحليل محدّدة ومنتظمة ممكنة، توافق الافتراض الذي نتبعه.

أ) ينبغي عليه:

12 أ) ينبغي عليها أن تعدّ فراشها. (المعنى الأصليّ)

"بعض القوى (إلزام عائليّ) تجعلها تتجه نحو إعداد فراشها".

---

(1) "سوف" في العربية حرف تسويف يقابل في الإنجليزية الفعل الدالّ على الاستقبال (will).

(2) يحتاج: need.

(3) ينبغي يدلّ على كلّ من (ought to) و (should) وحتى (have to).

(4) يريد: would.

12 ب) ينبغي أن يعمل. (المعنى المجازيّ)
" يجعلني الدليل الحاصل أستنتج أنّه سيعمل."

i i) يجب عليه:
13 أ) يجب عليك أن تقوم بعملك المنزليّ قبل مشاهدة التلفاز. (المعنى الأصليّ)
"قوّة السلطة (الأبويّة) تُلزمك بأن تقوم بعملك المنزليّ".
13 ب) يجب أن تكون أختَ سارّة، انظر إلى فيها وعينيْها. (المعنى المجازيّ).
"يجعلني الدليل الحاصل (وخاصّة فمها وعيناها) أستنتج أنّهما أختان."
iii) يحتاج إلى:
14 أ) يحتاج إلى أن يقيم حفلةً كلّ شهر. (المعنى الأصليّ)
"بعض الشروط الداخلية (يريد أن يكون محبوباً، إلخ.) تجعله يقيم حفلات بشكل منتظم."
14 ب) لا تحتاج إلى أن تكون شيوعيةً، فليس كلّ بولونيّ شيوعيّاً. (المعنى المجازيّ)
"الدليل الحاصل (كونها بولونية) لا يُلزمني بأن أستنتج أنّها شيوعية".

إنّ التحليل السابق لهذه المعاني المجازية للأفعال الجهيّة يقترح علينا نقطة في منتهى الأهمّيّة فيما يتعلّق بالمعنى والتفكير البشريين. لاحظْ أنّ التحليل يتخذ، في كلّ معنى مجازيّ، الشكلَ العامّ التالي:
"بعض مجموعات المقدّمات أو الدليل الحاصل، تدفعني لاستنتاج (أو تمنعني من استنتاج) كذا".

نرى أنّ الجهة ههنا ليست خاصّيّة للقضايا أو للارتباطات بين القضايا في حدّ ذاتها، بل إنّ الجهة هي خاصّيّة مسارات تفكير

الشخص الذي ينشئ (أو يمتنع عن إنشاء) استنتاج مّا. لا تؤدّي المقدّمات إلى نتائج في حدّ ذاتها منفصلة عن المفكّرين - إنّها تؤدّي إلى نتائج فقط من ناحية كون معناها مدركاً، وتُنظر استلزاماتها من قِبل وجود بشريّ واقع في العالَم. التفكير هو شيء يقوم به الناس بالقضايا لا ببعض العلاقات المجرّدة عبر القضايا.

بنية الأعمال القولية[1]

لقد فحصنا بعض المعاني الأصلية والمجازية للأفعال الجهيّة، وهي معان متصلة بواسطة بنى القوة الدينامية الموجودة. ورأينا أنه في ميدان التفكير، توجد قوى مرتبطة استعارياً بأصناف من بنى القوة تعمل في خبرتنا الاجتماعية الجسديّة[2] عملها. وتظهر خطاطات القوّة ذاتها في المعاني الأصلية والمجازية. وهذه الخطاطات مُحكمةٌ استعاريا للحصول على المعاني المختلفة (ولكن المتصلة) للفعل الجِهيّ المدروس. فليس مستغرَباً، أن نجد بنى قوّة مماثلة تعمل في بنية الأعمال القولية ذاتها. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأعمال القولية هي أعمال، وبما أنّ أعمالنا "الجسديّة"[3] و"الاجتماعيّة" هي موضوع القوّة، فإنّه علينا أن نتوقّع أنّ أعمالنا "اللسانية" هي محلّ للقوى المؤوّلة استعارياً.

ولعلّه يبدو أننا بانتقالنا من معنى الأفعال الجهيّة إلى بنية الأعمال القولية، نمرّ من علم الدلالة إلى التداولية، وهذا الأمر يقطع وحدة تحليل القوّة السابق. لكن الأمر ليس على هذه الشاكلة، لسببيْن:

---

(1) جونسن، الجسد في العقل، ص57 وما بعدها. والأعمال القولية هي speech acts

(2) الخبرة الاجتماعية الفيزيائية: sociophysical experience

(3) وصف physical في الإنجليزية يُطلق في الوقت ذاته على ما هو مادّيّ أو فيزيائيّ أو جسديّ، لذلك يتغيّر المقابل العربيّ الذي نقترحه له من سياق إلى آخر. [المترجم]

أحدهما، أنّه لا يمكننا أن نساند التفريق الصارم بين علم الدلالة (المعنى) والتداولية (الاستعمال)، إن كنّا نريد أن نفهم كيفية اشتغال المعنى. وفي كثير من الحالات، تحدد كيفية استعمالنا للجملة معناها جزئيّاً.

وثانيهما، أنّه حتى وإن وُضع خطٌّ فاصل بين علم الدلالة والتداولية (وهو ما لا أدافع عنه ولا أتبنّاه)، فإنّه ينبغي أن يظلّ صالحاً أن نرى كيف أنّ مفهوم "القوّة" في مجال الأعمال القولية يرتبط ببنية الصور الخطاطية الممتدّة استعارياً من خبرة القوة الجسدية عندنا. وعلينا أن نسعى للبحث عن ترابطات ممكنة بين تجليّات القوذة في كلّ من الأفعال الجِهيّة والأعمال القولية.

وأخيراً بيّن جون سيرل[1] أنّنا يمكن أن نمثّل كلّ الأعمال القولية عبر الصيغة التالية:

ق (ك)

حيث ك تمثّل المحتوى القضويّ للملفوظ، أمّا ق فهي القوّة اللاقولية[2] التي يُقدّم المحتوى عبرها. فملفوظ من قبيل "هل فرّ زيد؟" يمكن أن يُحلّل بوصفه محتوى قضوياً (فرّ زيد) تقدّمه قوّة *الاستفهام*. وهكذا نرى أنّ محتوىً قضويّاً واحداً من قبيل رفع الجلسة، يمكن أن يكون موضوع عدد من القوى المختلفة لتوليد أصناف مختلفة من الأعمال القولية:

(1) رُفعت الجلسة (القوّة = القيام بإخبار)
(2) هل رُفعت الجلسة؟ (القوّة = استفهام)

---

(1) جون سيرل: الأعمال القولية
John Searle,1969, Speech Acts, Cambridge University Press.

(2) القوّة اللاقولية: illocutionary force

(3) "والآن رُفعت الجلسة" يقولها رئيس الجلسة (القوّة = جعل الوضع وضعَ رفْعٍ للجلسة، أيْ فضّ الاجتماع.)

وقد أنشأ سيرل ـ مرتكزاً على هذا المنوال ـ أصنافية لأنواع العمل القوليّ تعرض أنواع القوّة الموجودة وأصناف الشروط التي يجب أن تحصل عندما يُنجز العمل القوليّ بنجاح.

هدفي الوحيد من رسم تخطيط لهيكل نظرية الأعمال القولية يتمثل في إبراز أنّ ثمّة نماذج من القوّة تشتغل في بنية العمل اللغويّ نفسه. لذلك يوجد فضلاً عن القوّة المادّيّة والاجتماعية والقوّة المعرفية، يوجد مستوى ديناميات قوّة العمل اللغويّ (القوّة اللاقولية).

وتتمثّل دعوايَ المركزيةُ، مرّة أخرى، في كون القوى المفيدة في هذا المستوى الأخير ترتكز هي أيضاً على جشطلتات القوّة المبلْوَرة استعاريّاً.

وكيْ نتبيّن بنى الصورة الخطاطية هذه في العمل القوليّ، نحتاج فقط إلى التذكير بأنه في أغلب الأعمال القولية يوجد محتوى معروض تحت أو عبْر قوّة معطاة. فأحد الجشطلتات المفيدة هو الإلزام.

القوة 1 ⟵ □ ⟵ - - - - - - - -

الإلزام

وبإمكاننا أن نكسوَ الهيكل لَحْماً، وفق الطريقة التالية. فمثلما ذكّرنا بذلك مايكل ريدي[1]، توجد استعارة مُفيدة تُبَنْيِنُ مُجمل إدراكنا وكلامنا حول التخاطب البشريّ. وقد سمّى ذلك استعارة الناقل، والتي تشمل هذه الأجزاء:

1 ـ الأفكار والآراء هي أشياء.

---

(1) مايكل ريدي: استعارة الناقل.
Michael Reddy ,1979, "The Conduit Metaphor", in A.Ortony(ed.) *Metaphor and Thought*, Cambridge University Press.

2 ـ الكلمات والجُمل ظروف تحتوي تلك الأشياء.

3 ـ التخاطب يتمثّل في إيجاد الكلمات المناسبة المحتويَة على الأفكار ـ الأشياءِ، ويتمثّل أيضاً في إرسال هذه المحتوياتَ المملوءة عبر ناَقل ما أو عبر الفضاء إلى السامع، الذي عليه أن يستخرج الفكرةَـالشيءَ من الكلمات المحتوية.

إنّ استعارة الناقل هي بلْورةٌ لجشطلت القوّة المرسوم آنفا. يوجد على الأقلّ أربعة أصناف من القوّة (مؤوَّلة استعاريّاً) يمكنها أن تعمل في وضعية مخصوصة للعمل القوليّ:

(أ) أوّلاً، ثمّة قوّة تعمل في الجُمل المحتوية بأفكارهاـالأشياء لتغيّر شكل التعبير. هذه القوّة تحدّد هيئة التلفظ (أي المحتويَ على العمل القوليّ). فإذا كنت ألقي سؤالاً، فإنّ التلفّظَ ـ المحتويَ يكون مختلفا عن ذاك الذي أستعمله عندما أُنشئ تقريرا أو أُصدر أمراً. "زيد في الدار" لها صورة أو هيئة مختلفة عن "هل زيد في الدار؟"

ومن ثمّة فإنّه توجد قوّة يأتي بها المتكلّم لتحمل على ضبط صورة التلفظ، ومن ثمّة فإنّها تخدم الأغراض التواصلية لكلّ من المتكلّم والحامل.

(ب) ثانياً، ثمّة قوّة تعمل في السامع لتحدّد كيفيةَ فهمِه الملفوظَ. إنّها "القوّة اللاقوليّة" التي تحدّد فهْمَ السامع للملفوظ بوصفه استفهاماً أو إخباراً أوأمراً أو ضرباً آخر من ضروب الأعمال اللاقولية. من ذلك أنّ التقريرات التي يقدّمها المتكلّمون تهدف إلى جعل السامعين يضيفون بعض الاعتقادات إلى معتقداتهم السابقة. أمّا الاستفهامات فتجعل السامع يحاول توفير بعض المحتويات المفيدة لسدّ ثغرة في بعض البنى الخبرية. وتمارس التوجيهات قوّة لجعل السامع يحقق بعض أحوال الأمور. أمّا الإنشائيات (التي يسمّيها سيرل "التصريحيات") فتشكل تغييرات قويّة لوضع العالم.

(ج) ثالثاً، تكتسي القوّة التي أُرسلت عبرها الكلمةُ أو الملفوظُ ـ المحتوي بواسطة ناقل أو خلال الفضاء بين المتكلّم والسامع، أهمّيّةً

ما. وهذا يعني أنّه يمكن أن توجد "درجاتٌ من القوّة أو المتانة" مختلفة في صنع العمل القوليّ.

وهذه قضيّة تستوجب التركيز عليها، كما سنرى ذلك في (4) و(5).

(4) تحتاج إلى حذر شديد قرْب الأُسود.

(5) نشدتُكَ الله، احترسْ من هذه الأُسود!

كِلا هذين الملفوظيْن تحذير، بيدأنّ الأوّل مُلَطَّفٌ في حين أنّ الثاني أقوى منه (فقط أُنشئ بقوّة أشدّ). ويكمن الاختلاف بينهما في القوّة التي وُضعت في الجملةِ ـ المحتويةِ التي ألقت بثقلها على السامع.

(د) رابعاً وأخيراً، توجد بعض التأثيرات الناتجة عن قوّة الملفوظ اللاقولية. فأمْرُكَ إيّايَ بأن ألمِّعَ حذائي (إضافةً إلى فهمي لمعنى ملفوظك بأنّه أمرٌ) قد يُلزمني بتلميع حذائي وقد يجعلني أضحك في وجهك أو أسبّك. ويُعرف ذلك في نظرية الأعمال القولية بـ "التأثيرات القولية" للعمل القوليّ.

ويفهمها أوستين[1] تأثيرات سببية غير اصطلاحية في أعمال السامع أو حاله نتيجة لفهم السامع للقوّة اللاقولية للملفوظ.

إلى هذا الحدّ، نكون قد ناقشنا خطاطة **الإلزام** فحسب، في بعض تفاصيلها وهو عندما تعمل في البنية العامّة للأعمال القولية. ومع ذلك فلن نستمرّ في هذه النقطة، إذ توجد جشطلتاتُ قوّةٍ مفيدةٌ عدّةٌ أخرى، فضلاً عن تلك التي لـ **الإلزام** والتي تنشئ أعمالاً قولية متنوّعةً، وبالخصوص يمكن أن نفكّر في الطرق المتعدّدة التي يمكن أن تُصَدَّ بها القوى اللاقولية، سواء أكانت محتوى الملفوظ ذاته أو سياق الملفوظ[2]،

---

(1) أوستين: J. L. Austin

(2) أوستين هو أوّل من رتّب هذه الإخفاقات عمليات الفشل الممكنة في إنجاز الأعمال القولية، انظر:
Austin, How to Do Things with Words.

في هذه الأحوال نودّ على الأقلّ تحليل دور جشطلتات الحَجْز وإزالة الحاجز والصرْف والقوّة المضادّة.

وكي نصل إلى ختام النقاش حول خطاطات القوّة في الأعمال القولية، أودّ أن أضع في الاعتبار مثالاً مُعبّراً عن ظاهرة من هذا القبيل، أي حيث يمكننا إدراك التوتّرات في علاقات القوّة ضمن العمل القوليّ نفسه. ثمّة طريقة أخرى لتقرير ذلك تتمثّل في أن نقول إنّنا نركز على علاقة القوى داخل مجال التفاعل التخاطبيّ ذاته. وتوفّر لنا سويتسر الأمثلة التالية لبيان وجود قوى وحواجز في العالَم التخاطبيّ فضلاً عن العوالم الاجتماعية الفيزيائية والمعرفية.

ولْننظر في هذين المعنييْن المعرفييْن لـ (يُمكن):

(6) يمكن أن يكون أستاذاً جامعيّاً، ولكنني أشكّ في ذلك لأنّه شديد الحمق.

(7) يمكن أن يكون ثمّة 6 قوارير من المشروبات في الثلاجة، ولكنني لست متأكّداً من ذلك لأنّ زيداً استقبل البارحة عدداً كبيراً من الأصدقاء.

في كلتا هاتين الحالتيْن، يوجد فعل يمكن معرفيّ نفهمه بمعنى "لا يحجزني شيء عن استنتاج كون..." ولكن لنُقابلْ الآن بين هذين المثاليْن مع المثاليْن القادميْن (8) و (9)، كما أوّلْتُهما:

(8) يمكن أن يكون أستاذا جامعيا، لكن من ثابت أنّه أحمق("أعتقد أنّه أستاذ جامعيّ، وألحّ ـ مع ذلك على أنّه أحمق".)

(9) يمكن أن يكون ثمة 6 قوارير من المشروبات، ولكن لدينا ما نقوم به الآن ("أشكرك على الدعوة ولكن ليس بوسعي قبولها الآن مع ذلك".)

ومثلما بيّنت ذلك سويتسر، في القراءات المقدَّمة أعلاه، فإنّ هذه ليست حالات من الفعل يمكن المعرفيّ. واقتراحها أننا نهتمّ بالعالم التواصليّ حيث توجد قوى وحواجز تقيّد علاقات القوى اللاقوليّة. إنّها تقرأ (8) و(9) كما يلي:

(8) لا *أنفي* عن عالمنا التواصليّ (المشترك) *تقرير* كونه أستاذاً جامعياً، ولكن...

(9) لا *أنفي* عن عالمنا التواصليّ أنّك عرضتَ عليَّ المشروبات، ولكن...

في هاتيْن الحالتيْن لسنا في الميدان المعرفيّ حيث تدفعنا القوى من المقدّمات إلى النتائج، بدلاً عن ذلك نحن في فضاء تواصليّ يقيّد المتكلّم فيه أو يسمح بالأعمال القولية المتنوّعة (مع قواها التابعة لها). وتلخّص سويتسر ذلك في قولها:

ففي "هذه الحالات" لا يدلّ الفعل يمكن لا على غياب حاجز واقعيّ (محتوى) عالميّ ولا على غياب حاجز معرفيّ، بل بالأحرى فإنّ غياب الحاجز وارد في العالَم التواصليّ. فالمتكلم سمح للمخاطب بمعالجة تقريرٍ ما بوصفه ملائماً أو معقولاً أو بتقديم شيء[1].

إنّ الظاهرةَ المتناولةَ ههنا تتمثّل في وجودِ شكل عامِلٍ جِهيٍ في "العالَم التواصليّ" نحقّق فيه ضروبا من الأعمال القَوليّة. بمعنى أن المتكلِّم يقول في (8) و(9) *سأسمح* بتقريرك إلى حدّ *معيّن* ولكنني سأؤكد تقريراً آخر لا يتماشى نوعاً ما مع تقريرك. ونهتمّ في هذا العالم التواصليّ بالقوى والحواجز المرتبطة استعاريّاً بالقوى والحواجز الموجودة في المجالات الاجتماعيّة الفيزيائيّة والمعرفيّة.

---

[1] سويتسر، ص 91.(مرجع مذكور)

جشطلتات القوّة: البنى غير القضويّة الموحّدة[1]

إنّ الموضوع الأساسيّ لهذا الفصل هو طبيعة الخطاطات التجريبية التي لها بنية جشطلتية وعملية تلك الخطاطات. وقد ركّز الفصل السابق على البُعد غير القضويّ، وسيهتمّ الفصل الحاليّ ببنيتها الداخلية ويستثمر الطريقة التي تحدّد البنية بها شبكة المعاني عندنا. ولقد وثّقت بناء المعنى وفهمه بأمثلة مستخرجة من أهم أبعاد الخبرة البشرية ألا وهو تفاعل القوى. توجد ثلاث نقاط رئيسية أودّ أن أشدّد على أساس هذه الحالة التمثيلية (أي حالة جشطلتات القوّة بما هي تؤثّر في معنى الأفعال الجهيّة).

أوّلاً: أبيّن أنّ جشطلتات القوّة الخطاطية لها بنية داخلية معتبرة وليست مطابقة لها. بل بالعكس، فإنّ تنظيم بنيتها يجعلها نماذج ذات معنى أساسيّ تجريبياً في خبرتنا وفهمنا. إنّ خطاطات هذه الجشطلتات ذات أجزاء وأبعاد تحتمل علاقات مختلفة تسمح لنا بإكساب تجربتنا معنى. من ذلك أنّه حتى في خطاطة الإلزام البسيطة توجد بنية دالّة: تتجه القوة الحالية وجهة مّا. فإن تفاعلت مع شيء من الأشياء، فإنها تجعل ذلك الشيء يتحرّك في الاتجاه ذاته. ويرسم موجّهُ القوّةِ الملائمُ طريقَ الحركةِ. ومن ثمّة، يمكن تحديدُ موقعِ الشيءِ المتحرّكِ في وقت معيّن بالنسبة إلى تقدُّمه طوال الطريق المُسقَطَ و، في بعض الحالات، يوجد هدف تتجه نحوه القوّة أو الشيء المدفوع بتلك القوّة، يمكن تحديد موقع ذلك الشيء انطلاقاً من ذلك الهدف. وبالنسبة إلى مثل هذا الجشطلت الأدنى، فإنّه بالضبط جزء من البنية حالياً.

ما يجعل هذا جشطلت صورةٍ خطاطيةٍ، هو نموذجها المتكرّر ـ نموذج يمكن أن يساهم في انتظام خبرتنا وفهمنا وانسجامهما

---

(1) الجسد في العقل، ص 61 وما بعدها.

وقابليتهما للفهم. فأن نقول إنّ جشطلتًا هو "أساسيٌّ تجريبياً" يعني أن نقول إنّه يشكّل مستوى متكرّراً لوحدة منظّمة لمنظومة تعمل في محيطها. والجشطلتات في المعنى الذي أستعملها فيه، ليست معطيات غير قابلة للتحليل ولا بنى ذرّيّة. إنّه يمكنها "أن تُحلّل" ما دامت تشتمل على أجزاء وأبعاد. ولكنّ أيّ اختزال يُعمد إليه يهدم الوحدة (النظام الدالّ) التي تجعل البنية دالةً في المقام الأوّل.

لا شيء نجعله "حجرَ الأساس" أو "أساسيًّا" فيما يتعلّق ببنى جشطلت الصورة الخطاطية. فما يمثّل مستوى أساسياً تجريبياً يتحدّد تبعاً للخلفيّة المعرفية والتبريرات والمصالح والقِيَم والخبرات السابقة. أمّا فيما يتعلّق بالتفاعلات بين الأشياء الفيزيائية، على سبيل المثال، فما هو جشطلتٌ أساسيٌّ عند رجل الدين، يختلف اختلافاً جذريّاً عن ذاك الذي يكون عند عالِم الفيزياء الذي يحمل نظريّة في منتهى التطوّر لفهم طبيعة العالَم الفيزيائيّ وللتفاعل معه. إنّ التأسيس التجريبيّ أمرٌ نسبيٌّ. لكن بما أنّ أجسادنا ذات خريطة فيزيولوجية متشابهة، فإنّنا ننتظر إيجاد بنى جشطلتية مشتركة (إن لم تكن كونيّة) لكثير من تفاعلاتنا الفيزيائية في محيطنا.

ثانياً: أبرهن على أنّ شبكة المعنى الواسعة عندنا تتوقّف على طبيعة جشطلتات الصورة الخطاطية وعلاقاتها. ويوفر لنا عمل سويتسر بلورةً للزعم القائل إنّ المعنى يشمل صوراً خطاطيةً. وإنّنا لم نركز ـ كما كان ينبغي لنا ـ على الأمر الغريب المتمثّل في كون معنى كلمة "قوّة" يشمل كلّ الخطاطات التي رسمناها بيانيّاً وغيرها. بدلاً عن ذلك، فحصنا الطريقة الأدقّ التي تنشأ فيها معاني الأفعال الجِهيّة من خطاطات صورةِ القوّة. إنّ إسقاط البنية المحدّدة وعالية التمفصل، يكون دائماً انطلاقاً من مجال ما هو فيزيائيّ (كما هو مُنمذجٌ بشكل ما قبليّ تصوّرياً) نحو العوالم الاجتماعية والمجازية وأفعال القول. إنّ إسقاطات البنية هذه من مجال تجريبيّ إلى مجال من *صنف آخر* هي

مسارات استعاريّة. إنّ طبيعة الإسقاطات الاستعارية هي موضوع الفصل التالي[1]. أمّا الآن، فإنّ النقطة المركزية تتمثل في أنّ كثيرا من البنى التي نجدها في المجالات الاجتماعية والمجازية والمحادثية أو أعمال القول، ترتبط بشكل حميم ببنية موازية في تجربتا الجسدية (المسمّاة تجربة فيزيائية).

ثالثًا: لقد عرضنا، تجريبياً، إلى وجود بنية استدلالية في الميدان المجازيّ المرتبط بالعوامل الجشطلتية لتجربة القوّة الفيزيائية وعوائقها. إنّ معنى الفعل يجب في العالَم المجازيّ، كما رأينا ذلك، يشمل خطاطة الإلزام، حيث تحرّك قوّة مّا موضوعاً طوال طريق. في المجال المعرفيّ، هذه هي مجرّد نموذج استدلاليّ، حيث إذا كان شيء ما يجب أن يكون صحيحاً، فإنّنا مجبرون على الاستدلال على أنّه لا يوجد استنتاج آخر.

هكذا نعود من حيث انطلقنا، مع أشدّ مفاهيم الجهةِ "منطقيّةً" كما تنشأ في الاستدلال. وفي ما يلي نهتمّ بنماذج استدلالية هامّة تتأسّس على خطاطات القوّة.

النماذج الاستدلالية لجشطلتات القوّة

اقترح علينا جونسن في نهاية الفصل السابق[2] بعض الاقتراحات التي تتعلّق ببعض نماذج الاستدلال التي يجب أن تتأسّس تجريبيّاً في خطاطات التضمّن. وإنّ استغلال الخطاطات غير قضويّة وامتداداتها الاستعارية، يوفّر بديلاً للرأي القائل بأنّ "جوهر العقلانية فقط هو

---

[1] يتحدث جونسن هنا عن الفصل الرابع في كتابه "الجسد في العقل" وعنوان الفصل هو: "الإسقاطات الاستعارية لخطاطات الصورة" ويقع بين الصفحتيْن 65 ـ 100.

[2] المقصود بذلك هو الفصل الثاني وعنوانه "انبثاق المعنى عبر البنية الخطاطية" ويقع بين الصفحتين 18 ـ 40، من كتاب جونسن، انظرْ أعلاه.

الذي تكون له بنية شكلية ما قبلية". قد تكون هناك بنى عقلانية مسبقة، لكنّنا لا نحتاج إلى أن نقبل هذا ببساطة على أنّه أساس لا يمكن أن يُوضَع موضع مساءلة. وكي أواصل اقتراحي أكثر، أودّ أن آخذ بعين الاعتبار تشكيلةً ممثّلةً من التوافقات في منطقٍ جِهيّ يبدو أنّها تتأسّس على خطاطات القوّة.

تتضمّن فروعُ المنطق الجِهيّ التقليديّ دراسةَ الوجوب والإمكان منطقيّاً وأخلاقيّاً ومعرفيّاً. وكما رأينا ذلك، فقد بيّن تالمي وسويتسر أنّ مثل هذه المفاهيم الجِهيّة تُفهَم تحت عبارات القوى كما جرّبناها في إدراكاتنا الجسدية وأعمالنا. وكلّ عالَم من العوالم المنطقية الجِهيّة يشتمل على ضروبٍ من القوّةِ مُوافقةٍ له: قوّة المنطق والقوّة الأخلاقيّة وقوّة الرأي. ولْننظر في الضرورة المنطقية كما تُفهم بعبارات قوّة المنطق.

أن نقف خلف فهمنا للضرورة المنطقية، يعني أنّ قوّة المنطق تغمرنا. وكما بيّنّا ذلك في الفصل الثاني، فإنّ القضايا محدّدة بمحلاّتها. إذ تحملنا قوّة المنطق من محلٍّ قضويٍّ إلى آخرَ، دافعةً إيّانا إلى النتائج. من هذا، فإنّ البديهية الأساسية لمنطق الضرورة المنطقية، هي كما يلي:

□ ق ⟵ ق ("إذا كانت ق ضرورية منطقياً، فإنّ ق صحيحة")

إذا كانت قوّة المنطق تعمل لتحريكك إلى "مكان" مّا، فإنّك تغادر ذلك المكان.

توافُقاً مع ذلك، فإنّ الإمكان المنطقيّ هو غياب أيّ عائق يعوق الطريق نحو موقعٍ مّا. يعني ذلك أنّ شيئاً مّا يكون ممكناً منطقيّاً، إذا لم يكن ثمّة شيء يحول بيننا وبين الوصول (الاتجاه نحو) تلك النتيجة. إذا فهمنا النفيَ بعبارات خطاطة المحتوِي (لا- ق تقع خارج

الفضاء المحدّد الذي يُعرِّف ق)، فإنّ العلاقة الحدسية بين الوجوب والإمكان، تعقب ذلك مباشرة:

~□~ ق ←◇ ق ("إذا لم يكن من الضروريّ منطقيًا أن تكون ق كاذبة، فإنّه من الممكن منطقيا أن تكون ق صادقة".) وهذه هي نتيجة فهمنا للوجوب بعبارات القوّة المهيمنة والنفي بوصفها محلاً خارج الفضاء المحدّد. انظر ما الذي يعنيه □~ ق في الميدان الفيزيائيّ: إنّه يوافق المنطقة المحدّدة حيث توجد قوّة مهيمنة تؤدّي إلى المنطقة التي توجد خارج الفضاء الذي تحدّده ق. أمّا ~□~ ق فيضعنا خارج المجال المحدّد حيث تعمل مثل تلك القوّة، وتتركنا توافقا مع ذلك في مكان حيث لا توجد قوّة مهيمنة تحول بيننا وبين التحرّك نحو ق. وهذه هي المنطقة التي يحدّدها ◇ ق.

وتشكّل هذه العلاقات المنطقيّة أسس كلّ حسابات الوجوب المنطقيّ. وتختلف البديهيات الأخرى من نظام إلى آخر. فضلاً عن ذلك، فإنّ البديهيّات يمكن أن تختلف عندما ننتقل من الوجوب والإمكان المنطقيّيْن إلى الأخلاقيّيْن إلى المجازيّيْن. من ذلك أنّنا في المجال الأخلاقيّ، ليست القوّة الأخلاقية مهيمنةً، ومن ثمّة فإنّه لا يمكننا أن نفعل ما ينبغي علينا فعله دائماً. لكن مهما كانت طبيعة القوّة بالنسبة إلى عالَم مخصوص، يظلّ فهمنا الوجوبَ في عبارات القوّة سواء في المجال المنطقيّ أو الأخلاقيّ أو المجازيّ.

والحاصل أنّنا الآن في وضعية بداية تفسير كيف أنّ مفهومنا للعقلانية المجرّدة (المنطقية الخالصة) يجب أن يتأسّس على تفكير ملموس يستخدم نماذج الصورة الخطاطية وامتداداتها الاستعارية. إنّ أعمالَ تفكيرنا وتأمّلاتنا ليست مستقلّة بشكل كامل عن البُعد غير

القضويّ لخبرتنا الجسدية. بوسعنا أن نقوم بالتجريد بعيداً عن هذا الأساس التجريبيّ، لذلك فإنّه يبدو أحياناً وكأنّنا نشتغل فقط ببنى ما قبلية لفِكْر خالص: ومع ذلك، فإنّ الحدّ الذي يمكننا أن نُصبغ عليه دلالةً من هذه البنى الشديدة التجريد هو الحدّ الذي يجعلنا نربطها بمثل تلك البنى الخطاطية إذ تصل بين تجاربنا الدالّة.

الباب الثاني

تلاوين اللسان استعمالاً

الأسلوبية

☆ جورج مولينييه

مقدّمة

يُعدُّ هذا المقال الذي نترجمُ هامّاً من جهة كونه يكوّن لقارئه ملخّصاً نظرياً عاماً يمكّنه من تمثُّل المشهدِ الأسلوبيِّ المعاصر سواء كان ذلك بالنسبة إلى تاريخ الأسلوبية أو بالنسبة إلى حاضرها أو ربّما مستقبلها كذلك فهو، وإنِ ورد في شكل إلمامة عامّة غير مُسهبة، فإنّه يضبط، في كثير من الدقّة، المسار الذي قطعته الأسلوبية لتستويَ علمًا رغم ما حاق بها في بعض الردهات من نزعات نادت بإقصائها وإعدامها، ولكنها (أي الأسلوبية) ظلت ممارسة علمية تنتسب إلى اللسانيات وتنفتح أبوابها على النقد الأدبيّ مستمدة منه المدونة الأدبية مادّةً للتحليل الأسلوبيّ. فالأسلوبية سليلة اللسانيات انصهرت مع النقد الأدبي وغيره من العلوم اللسانية (الصوتيات، الصوتمية، التركيبية، المعجمية، علم الدلالة..) فنشأت عن هذه التقاطعات مدارسُ أسلوبية، أوجزَ هذا المقالُ المترجمُ الحديثَ عنها دون كبير تبسّطٍ و لا توسُّعٍ.

فالأسلوبية وإن تنوّعت تياراتها؛ فبعضها متآلف مع بعض وبعضها مختلف عن بعض، فإنّها عقدت صلات مع ممارسات علمية أخرى

على النصوص، كالذي نجده في السردية (narratologie) خاصّة، كما تبلورت في أعمال الشكلانيين الروس ومن بعدهم. من هذه الزاوية، يمكن تبيُّنُ مدرسيةِ الفصل بين المناهج التي تمت جميعها في أحضان اللسانيات (البنيوية) متواشجةً متعالقةً. ولعلّ التصوّر العامّ الذي يقترحه جورج مولينييه (Georges Molinié) والذي يعتبر فيه أنّ الأسلوبية هي السيمياء الأدبية (sémiotique narrative)، لعله يساعد على إقامة متين الصلات بين كلا الفنّين.

ويحتوي هذا المقال المترجم إضافات وزيادات لا نجدها في الطبعة السابقة من الموسوعة نفسها (ط 1985)، إذ ورد فيها فصل "أسلوبية" بقلم جورج مونان (Georges Mounin) قدّم تيارات الأسلوبية التي وجدت، منذ البدايات إلى حدود فترة كتابة ذلك المقال، فتحدّث عن أسلوبيات الأجناس الأدبية والأسلوبيات الوصفية والأسلوبيات الإشارية والأسلوبيات الجمالية. كما تعرّض مونان إلى الأسلوبيين التقليديين منهم والأغراضيين والشكلانيين، وآخر تيار ذكره في ذلك المقال هو أسلوبيات "التلقي".

أما مقال جورج مولينيه، وهو الذي بين أيدينا، فيحتوي على ذكر الأسلوبيات السلسلية والعاملية - وهي كما لا يخفى - من أحدث الأسلوبيات.. فضلاً عن أن إلمام مولينييه أحكم وأمتن بمادّة المقال؛ إذ هو مختص في الأسلوبية، في حين تشمل اهتمامات مونان الحقل اللسانيّ أجمع..

كما نشير كذلك إلى أن عز الدين العامري وعبد المنعم الشنتوف (من طنجة - المغرب) قد تولّيا ترجمة الجزء الأول من كتاب جورج مولينييه "الأسلوبية" الصادرة طبعته الأولى سنة 1989 ضمن سلسلة "ماذا أعرف؟" التي تنشرها المطابع الجامعية الفرنسية بباريس، وقد نشرت هذه الترجمة بعنوان "تاريخ الأسلوبية" في مجلة "الفكر العربي" الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت: العددان 85 - 86 -

السنة 17 ـ صيف / خريف 1996 ـ ص.ص.140 ـ 150، وقد اقتصر هذا الجزء المترجم على محطات ثلاث:

1 ـ البلاغة.

2 ـ علم العبارة.

3 ـ أسلوبية التأثيرات.

ونشرت المجلة ذاتها فصلاً آخر من الكتاب نفسه بعنوان دراسة الأسلوب والبحث عن أدوات الفن الأدبي" ترجمة د. بسام بركة أستاذ اللسانيات في كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية وذلك بالعدد: 91 ـ شتاء 1998 ص.ص. 229 ـ 247، وإلقاء نظرة على العناوين الفرعية لهذا الفصل المترجم توحي لنا بتقاطع كبير بينه وبين المقال الذي نُترجم: البراغماتية والأدبية ـ الوسم ـ التحديد الزائد ـ الطابع الغالبـ التكرار والأسلوبية التسلسلية ـ الوحدة الأسلوبية الصغرى (ستيلام Stylème).

ونشير في النهاية إلى أن صاحب المقال الذي نترجم جورج مولينيه رئيس جامعة الصربون (باريس IV) قد أشرف مع كاهني (P.Cahné) على ندوة انعقدت في باريس بالصربون ونشرت سنة 1994 بعنوان" ما الأسلوب؟" (Qu'est ce que le style?).

النص المترجم

كان يُظنّ فيما بين سنتي 1968 و1975 أنّ الأسلوبية قد ماتت؛ إذ إنّ للعلوم أعماراً. فكان كلّ من نهاية الأسلوبية وانفجار الدراسات اللسانية (التي ثوّرت أسس النشاطات الفكرية التقليدية البارزة التي تشملها عبارة "أسلوبية" حتى ذلك الحين) لا ينفكان يبرزان في بعض الأعمال والخطابات الجامعية، أما التآليف الموسوعية العامة منها والخاصة فتظلّ غالباً خرساء عن هذا الفصل. كما أنّ عملية تحيين

العلوم في نصوص المركز القومي للبحوث العلمية (C. N. R. S) المرجعية والترتيبية تقفز في رشاقة على الكلمة. وكثير من الشهادات، في حقل القوى الفكرية الحيّة لهذا الوقت، تضع حداثة الخمسينات والستينات في مغازة القدامة. وابتداء من سنة 1987 عشنا عودة مشهودة لصالح الأسلوبية أو على الأقل لصالح أسلوبية مّا. إذن لقد حصل شيءٌ مّا في المشهد العلميِّ الفرنسيّ لنهاية الثمانينات، من المهمّ وصفه وتفسيره وتعبيره. وتجاوُزا لكلّ سوء تفاهم مُسبق، فلْنطرح دفعة واحدة الموضوع النهائي لهذا العلم كما نضبطه اليوم: الأسلوبية تدرسُ شروطَ الأدبيةِ الشكلية دراسةً فنّية. وهذه المقاربة في الواقع فتحٌ مبينٌ.

1 ـ نظريات الأسلوبيات

1 ـ 1 ـ البلاغات الثلاث

الأسلوبية مرتبطة تاريخياً بالبلاغة. والأب المؤسس للدراسات الذي يهمّنا هو أرسطو، لاسيما في أثريه الأساسيين "الخطابة" و"فنّ الشعر" فالعنوانان رمزيان، وهما يُرهصان بكلّ التطوّرات المقبلة المتعاقبة والأكثر تجديداً، علي أنّه توجد ثلاثة أصناف من البلاغة على الأقلّ، التيّار الأكثر ذيوعاً وهو المتصل بفنّ الإقناع، إذ يعمد باثّ (خطيب) إلى جرّ السامعين إلى فعل أمر أو التفكير بأمر لا يوجد مبدئياً ما يدعوهم أو يرغّبهم في فعله أو التفكير فيه، نصل هكذا إلى التفريق بين ثلاثة أصناف كبيرة من الفصاحة اعتباراً لما نريد أن نقنع به وهي:

- الإقناع بالصحيح أو الخطأ.
- الإقناع بالعادل أو بالظالم.

– الإقناع بالنافع / المشرّف أو بالضارّ / المخزي.

على أنّ هذا ليس مدار الممارسات الخطابية فحسب، بل وكذلك مدار مجمل الطرائق المتوخّاة في الخطابات الإيديولوجية والسياسية والإشهارية. وقد استكشف أرسطو في كتاب "الخطابة" خاصة المواضع و"الطوبيقا" (كلمة يونانية topoi تعني الأماكن) وهي قابلة للتحليل بالنسبة إلينا إلى مجازات ذات بنى كبرى من الدرجة الثانية وهي نماذج منطقية مقالية خاصّة بتغذية الإستراتيجيات البرهانية، هذا التوجّه المدوّن بطريقة مثالية في أيّامنا هذه في أعمال أنسكمبر (J.-C.Anscombre) هو طبعاً متضامن مع الأبحاث الحالية في البراغماتية سواء إذا ما حاولنا سبر الأساليب البرهانية والفعالة الراجعة إلى تلفظ خيالي بالكلام داخل كون أدبي معطى، أو إذا ما حاولنا قيس المحمل الثقافيّ للنتاجات الأدبية المعتبرة أعمالاً لغوية مخصوصة. فهاتان المسألتان الأخيرتان تمثلان جزءاً من أيّ أسلوبية معاصرة.

أمّا البلاغة الأخرى، فهي بلاغة الإنشائية، أي هي إجمالاً دراسة التعابير البيانية، في هذا الصدد يبدو من غير المفيد أن نشدّد على الطابع المركزي والغزير في آن، لهذا المنجم مقارنة بما نحن بصدده، منذ "مُصنَّف الاستعارات" لدى مارسيه (Du Marsais) و"وجوه الخطاب" لفونتانيي (Fontanier)، حتى المنشورات الحالية لفريق مو (Groupe μ) وللوغارن (M. Le Guern) ولبون أوم (Bonhomme)؛ فنظرية المجازات (figures) مُقسّمة إجمالاً إلى مجازات ذات بنى صغرى وأخرى ذات بنى كبرى، تبعاً لطابعها الظاهر أو الخفي، القاهر بالنظر إلى القبول عند المتلقي، المنعزل أو غير المنعزل بالنسبة إلى العناصر الشكلية الدقيقة (أو التي تتبعها صرفياً أو لا تتبعها). مثل هذه النظرية تشكّل طبعاً **التفكيك الأسلوبي** (décryptage stylistique) لبعض الآثار مهما كانت. علينا أن

نلاحظ على الأكثر، ضرورة التفريق جيّداً في الاستعمال اللغويّ الأساسيّ للغة المجازية، بين وجهة نظر الباثّ الذي يعمل على نقل مدلول ثابت إلى مجموعة من الدوالّ وبين وجهة نظر المتلقي الذي - تلقاء شيء دالّ واحد - يسعى إلى وضعه في تركيب المدلولات الصحيح أو لا يسعى إلى ذلك. وفي الحقيقة، فإنّ التقليد الغربيّ الكلاسيكيّ يُلزمنا بالحديث عن بلاغة ثالثة، تطوّرت على هامش الاثنتين الأوليين، وازدهرت في فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وظلّت متصدِّرة التعليم المؤسّساتي حتى القرن التاسع عشر: هي البلاغة النمطية (rhétorique normative) مرموزاً إليها بفنون محاكمة مؤلفات الفكر محاكمةً جيّدةً، وهي فنونٌ لا تُحصى، تتوجّه للنقاد كما لممارسي اللغة الجميلة، مسيطرةً بذلك على عالم الكتابة الرسمية منذ لابرويار (La bruyère) حتى أناتول فرانس (Anatole France) وأندريه جيد (André Gide).

غائيةُ هذه البلاغةِ المزدوجةُ بالنسبة إلى التحليل، تمكّنت من ملء أفق أسلوبية معيّنة كليّاً وكما ينبغي؛ إنّها أسلوبية أصبحت مداخلها ومخارجها هكذا مستنفدة تماماً.

1 ـ 2 ـ الأسلوبية و النقد الأدبي:

لقد اتضح اللقاء بين الأسلوبية والتاريخ الأدبيّ أو النقد كما يلي؛ إنّ الحكم على جودة أثر أدبي يرتكز، من جملة ما يرتكز عليه بالفعل، على تقويمات ذات طابع أسلوبي، فالأسلوبية تُعدّ إذن خادما لنظام مُوجِّه تحملُ لقبَ مُساعدٍ ضمن أنظمة أخرى، إنّه تمشي دولوفر (F.Deloffre) بالضبط بالنسبة مثلاً إلى نقد الإسناد (بمعنى نسبة الأثر إلى صاحبه). زد على ذلك التجميد الجامعيّ لتلك الأسلوبية،

الذي يقود إلى الموت الظاهر الذي أشرنا إليه أعلاه. فعندما يُنظر إلى علم مّا، منذ البدء، على أنّه ثانويّ فإنّه يذبُل بسرعة.

بيد أننا يمكن أن نضمّ إلى ذلك المسلكِ أكبرَ أسلوبيةٍ أدبية وفردية في الغرب ألا وهي أسلوبية ليو سبيتزر (Léo Spitzer) وهي الوحيدة، بشكل دالّ، في أنّها لم تشهد أيّ تتمّة. لقد طوّر سبيتزر، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، أسلوبيةً مؤسَّسة على البحث عن الخاصية الملازمة لأسلوب كاتب مّا. هذه الخاصية مُقيَّدةٌ بأخذ وردّ لا يتوقّفان بين انطباع ما قبليٍّ عامّ ذي طابع جماليّ شكليّ هو حدسُ فصّال (déclic) لغويّ عامّ لهذا الانطباع، وبين المراجعة النسقية المكرَّرة عبر إعادة قراءات لحاصل استيعابٍ مشتركٍ بين إنتاج الشعور الانطباعيّ وانبعاثه في السمات المعيّنة للفاتورة الشكلية. ومن المؤكّد أنّ موضوع هذا البحث والأفق المحايث لهذه الأسلوبية، شديد المحايثة، كلاهما يحدّد مكتسبات العلم الأساسية. وبالتوازي مع أعمال سبيتزر ظهر سنة 1946 في مجموعة واحدة كتاب "المحاكاة" (Mimésis) لإريك أورباخ (Eric Aurbach) وتُرجم بعد عشرين سنة إلى الفرنسية، فانفتح الأفق الثقافي من جديد؛ إذ إنّ أورباخ قد احتضن الأدب الغربي بطمّ طميمه في صيرورته التاريخية ومساحته الجغرافية: فهو يتقصّى وسائل التعبير الشكلية رغم أن المنهج قليلاً ما كان لسانياً والموضوعَ أدبيٌّ حتماً، فإنّهما يصلان هذا التأمّلَ بتيّار هو إجمالاً موضعُ نقاش، ولكن ينبغي أن نعترف بأورباخ رائداً للاتجاهات الأحدث في الأسلوبية الحالية، على الأقلّ، في توجيهه النظر إلى دلائلية (sémiotique) من الدرجة الثانية سنعود إليها لاحقاً.

1 ـ 3 ـ الأسلوبية و اللسانيات

والأسلوبية، مع ذلك، لا تنفصل أيضاً عن اللسانيات سواء باعتبارها جزءاً منها أو باعتبارها تحاذي منطقة مترامية الأطراف، كما أنّه يمكن متابعة الموقفِ القائل بأنّ الأسلوبية تأسّست تاريخياً باعتبارها نظاماً دقيقاً مستقلاً ولكنّه على علاقة باللسانيات. بيد أنّ شيئاً مّا حدث في هذا الإطار يبعث على الفضول.

شارل بالّي، تلميذ دي سوسير، قدّ الأدواتِ الفنيةَ (التقنية) الأولى المطبّقة لـ فكّ[1](démontage) الوظائف غيرِ الإخبارية للّغة، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى؛ فالأمر يتعلق، بالنسبة إليه، بعزل الظواهر التعبيرية وتعريفها بالنظرا إلى الطابع "التأثيريّ" فيها وبتحليلها. فهذا التعيين وهذا التحليل يتضمّنان نظرية في اللغة ونظرية في الأسلوبية: يمكن بدءاً اختصار مجموع الدلالات الدّارجة في لغة مّا، في مجموعة مُغلقة من المفاهيم والعلاقات البسيطة بحيث أنّ تنضيدها يُحدّد مختلف الفويرقات بين الأقوال الواردة: وهذه بدورها تذكّرنا بحساب المكوِّنات ونستطيع تحديد الاختلاف المحتمل بالنسبة إلى عبارة حوشيةٍ مسبقاً. ثم إنّ موضوعَ الأسلوبيةِ الأساسيَّ هو اللغةُ المؤثّرةُ العفويةُ، كما نلاحظها في مجموعات الاستعمالات اللهجية للّسان (للّغة)، لا في الخصيصة الفردية المتعلّقة بلُغة الأثر الأدبيّ. فخصوصيّة بالّي كبيرةٌ، تفسح الطريق إلى ما هو من أمر الأسلوبيات المقارنة بين لغةٍ ولغةٍ، كما فعل مالبلان (Malblanc) بالنسبة إلى الألمانية والفرنسية. وإذا ما حوّلنا وجهة التطبيق نحو النصوص الأدبية (ممّا يُعدُّ انشقاقاً مزدوجاً)، فإننا سنحصل إذن على الخطوط الأساسية لأسلوبية توليدية لم تُوجَد من قبلُ، لا سيما وأنّ تصوّر بالّي يفترض درجة صفراً من التعبير، عنها تعدل المقاطع الواردة، وعلى الباحث الأسلوبيّ أن يصف ذلك العدولَ وأن يقيسه. فههنا بعض المبادئ

والمقتضيات ستلازم، من هنا فصاعداً، كلّ التطبيقات الأسلوبية في الميدان من أكبر المدرسيّين إلى رولان بارت (Roland Barthes).

إنّه إلى ياكبسون (R. Jakobson) وإلى الشكلانيين الروس عموماً (مثل توماتشفسكي B.Tomachevski وبروب V.Propp وتينيانوف I.Tynianov وفينوغرادوف V.Vinogradov) تعود الأحقية غير المتساوية بالتوازي مع بالي، في إعادة مَوْضعة الأسلوبية في مفترق الأدب واللسانيات، أي في تقاطع مجموعة محدَّدة (النصوص الأدبية) مع جهاز من المُتصوَّرات والمناهج المتدبَّرة بطريقة خصوصية (اللسانيات البنيوية). ومنذ ذلك الحين، لم توجد أسلوبية إلا وهي بنيوية. وهذا التطبيق الموصوف غالباً من قبل مؤلفي الإنشائية، يمتدّ على محورين:

أحدهما يحدد الإطار التأويليّ (le cadre herméneutique) وموضوع الإنشائية هو بالضبط دراسة شروط الوظيفة الشعرية للغة، مقابل شروط الوظائف الأخرى. هذه الوظيفة هدفها الوحيد هو الرسالة ذاتها، وتُحدَّد هذه الوظيفة حسب قاعدة ياكبسون الشهيرة باعتبارها "تُوقع مبدأ التكافؤ في محور الاختيار على محور التركيب". والواقع الموضوعاني (objectal) الذي يُدرس، يرفع الحصانة عن كلّ المقاربات اللسانية الموجودة تبعاً لمختلف فروع تطوّر هذا العلم (من المعجمية إلى علم التركيب وإلى علم الدلالة).

أمّا المحور الثاني فيتعلق بطبيعة الموضوع المتناول وهو مكوّن اصطلاحياً بوصفه مجموعة ينظر إليها مسبقاً على أنها مجموعة من العلاقات المشتركة ذات طبيعة لغوية على وجه التدقيق. وتعمل هذه العلاقات داخل المجموعة المعطاة، إذ كل عنصر لا ينتظم إلا في صلاته بسائر العناصر، فالكلّ والأجزاء لا يكون لها معنى ولا يكون لها إذن وجود إلا داخل هذا التشابك (intrication) وتلك هي الطبيعة التأويلية للبنية.

ونضع في هذه السُّلالة زُمرةَ أولئك الذين يمكن أن نسميَهم البنيويين الفرنسيين.

مع ترك مكان على حدة لمايكل ريفاتير (Mickael Riffaterre) هذا الفرنسي الأمريكي الذي أشاع منذ كتابه "محاولات في الأسلوبية البنيوية" (1971) إلى "صناعة النص" (1979) روح التأويلية البنيوية ورسالة لها مع فكرة أسلوبية توليدية غير ممكنة بوصفها أفقا مؤجَّلا، تتحوَّل إلى بحث أخصب وأكثر إيجابية موجَّهاً نحو إجراءات تولّد النصّ، على الأقلّ في الجذر النفسيّ لهذا المبحث. لكنّ البنيويين الفرنسيين طوّروا بحوثهم خاصّة عبر انحراف الدلائلية (sémiotique) وفي الحقيقة، فإننا في سياق أعمال بروب في السردية وأعمال غريماس ((Greimas بعد ذلك في علم الدلالة، نؤوّل البنية العميقة المجردة لقوالب السرد الأساسية مع سلسلة الفواعل وخوارزمات التحوّلات، وبالمثل، فإننا إذا ما دققنا النظر في القوالب الأساسية لبنية الدلالة، كما تظهر منظّمةً في مجموعة نمطية معطاة هي المربع العلاميّ، فإنّنا نراها تمثّل حاجزاً ثقيلاً أمام مجموعتين صغيرتين؛ فإحداهما نفيٌ للأخرى تضمُّنها لها سلبيٌّ) ـ الخطّ العلويّ والخطّ السفليّ للمربع ـ كلٌّ منهما يحتوي داخله مجموعتين أخريين صغريين ـ فالمجموعات الصغرى، موضوعة في أربع زوايا، يقابل بعضها بعضا، على كلّ خطّين كالضّدّين.

وما من شكّ في أنّ توسيع هذه الأبحاث حول تنظيم الموتيفات الجمالية (من قبل كورتاس (Courtès) وحول مفهوم التشاكل (isotopie) (من قبل راستيي Rastier)، إنّما يرسم مساحات ثرية خاصّة لتقدير تأدية العمل الجمالي الثقافي للأثر الأدبي، وبما أنّ المباحث قد وُجِّهت من قبل بشدة إلى السردية، فإنّه اتّجه بطريقة صائبة إلى فحص بُنى الخطاب الوصفيّ (مثل هامون Philippe Hamon) في ترسيماته للتنظيم النموذجيّ. فمن البديهيّ أنّنا نُمسك

هنا خصيصتين مسيطرتين متعلقتين بكلّ تعبير أدبيّ، ومن الممكن ربط هاتين الخصيصتين بأسئلة تحليل الخطاب التي - على أساس الخطاب الثوري والسياسي والحكائي الأولي - مكّنت منذ مدة قصيرة من تجويد الأدوات المستخدمة لتقويم الرهانات الإيديولوجية والإستراتيجية لهذه الخطابات، في ملتقى الدراسات البلاغية الحجاجية والعلامية والاجتماعية.

وعلى هامش هذه التيارات، تطوّر في منتصف هذا القرن تحليل "لعلم نفس الأساليب"، اتّضح بطريقة مثالية عند هنري مورييه (Henri Mourier) في كتاب *"علم نفس الأساليب"*. فالأمر يتعلق في الوقت نفسه بوضع سلاسل لخصائص المفعول المهيمِنة ومجموعات السمات اللفظية المطابقة لهذه الخصائص والنماذج الإيديولوجية الجمالية التي نصنّف ضمنها كلية التحوّلات النفسية للأساس. فهذه التحاليل تبرز خاصّة بدقّتها. ومقابل هذه النزعة اضطلع علماء من أمثال شارل مولر (Charles Muller) وبيار غيرو (Pierre Guiraud) بتنشيط أسلوبية إحصائية مفضّلين المادة المعجمية والتي تسمح طبيعتها بالتحديد وقياس التواتر عبر الإحصاء و الدراسة الاختلافية. وعلميةُ هذه المقاربة المؤسسة أساساً على مبدأ التسوير المعجميّ، لا يشكّ فيها أدنى شك حتى ولو أصبح الأمر يقتضي التعجيل بسرعة بتجاوز تعدادات المفردات. وإنّه لمن المثير للفضول أن نشهد نوعا من التوازن بين هاتين النزعتين لأسباب نظرية متنافرة، مع انبثاق لسانيات التلفظ. وتلوح لنا حركة ذات توجّه براغماتي عامّ في خضمّ الأعمال كالتي يقوم بها فريق أنترفارن (groupe d' Entervenes) من خلال "تحليل سيميائي للنصوص" وتآليف كارتين كاربرات أوريكيوني (Orechioni - Catherine Kerbrat) (بدءا من كتاب *"التلفظ"* إلى *كتاب "الضمنيّ"*). وهي حركة تحاول بسط وجهتي نظر الباث والمتقبل والتمييز بينهما بالنسبة إلى النصّ الموضوع

ممّا يُعدّل فهْمَنا لهما، من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول أن تُقيم، فضلاً عن التوازن اللسانيّ المحض للمقول وللمسكوت عنه في الملفوظات النصّية، قيمة ذلك النصّ الموضوع بوصفه عملاً في الكون غير اللسانيّ (extralinguistique).

وكما هو مشاهد، فإننا نصل إلى تخوم سؤال جديد لعلّه يشكّل أفقاً من آفاق الأسلوبية اليوم، وهو ما نقترح تسميته سيميائيةً في المستوى الثاني، وينبغي فيما يتعلق بالموضوع الأدبيّ أن يطرح السؤال أخيراً، كما يلي: ما هي دلالية هذا العلم وما هي تمثيليته، باعتباره موضوعاً للثقافة في المرجع الإيديولوجي الجمالي لحظةَ ظهورِه فيها حيث نعاين محاورَ البراغماتية والجمالية العامّة مُتّحدةً؟

2 ـ الموضوع والمناهج

2 ـ 1 ـ مقاربة الخطاب الأدبي

كيف نصف مادّة الأسلوبية وحقلها بعد هذا التمشّي النظريّ؟

سنسلّمُ بأن الأسلوبية تطبيقٌ (praxis) تتّحدٍ مادّتُه بالخطاب الأدبيّ، هذا الخطاب الأدبيّ يظهر على شاكلة نص سواء أكان النص منحصرا في حيّز ضيّق (بيت شعريّ) أو شاسع (أثر أو جنس أدبيّ كامل) بشرط أن يكون هذا الحيّز موضوعاً بطريقة منهجية. ويمكن تناول النص باعتباره خطاباً. والواقع أنّ تمييز بنفنيست (Benveniste) بين الخبر والخطاب (récit discours) لا يفيد المقاربة الأسلوبية من الأساس، إذ كلُّ نص موضوع يُعَدُّ نتاجَ عمل تلفظٍ شفوي يُنشِئُ آليّاً مسارَ تقبُّلٍ متعلّق به. والحاصل أنّه ليس لنا أنَ نميّزَ من وجهة نظرنا هذه التلفظَ (énonciation) عن الملفوظ (énoncé) بما أنّ النصّ قابلٌ للتحليل كليّاً في ضوء صيغ البث والتقبّل ـ وهذا يستتبع إمكانية

تحديد استراتيجيتين: أسلوبية الإنتاج وأسلوبية التقبُّل كلتاهما تكون للنص الموضوع ذاته، استتباعاً الحقُّ أنّه أقرب إلى "الشجاعة النظرية" منه إلى التطبيق الواقعيّ. ويُطرح سؤال استطرادي يتعلّق بتعريف المادة هنا باعتبارها خطاباً أدبياً: هل يضع مثل هذا التصوُّر في الحسبان الطابعَ غيرَ الشفويّ للأدب؟ والإجابة على ذلك: نعم، في العمق، إذ للأدب الشفويّ (إذا وُجِد بوصفه مجموعةً من الضغوط الخطابية والأغراضية المترابطة بنيوياً) نزوعٌ إلى الكتاب المقدّس. وكلّ الملاحظات المستقلة عن التحقيقات، تهتمّ بالإنجازات التصويتية المتعلقة بالأسلوبية الصوتية.

بيد أنّ التعريف المقترح (الخطاب الأدبيّ) يحتوي لفظتين ينبغي أن ندقّق الثانية منهما. إذ "الأدبيّ" نفهمه في المعنى الياكبسونيّ (نسبةً إلى Jakobson) للشعرية أي كل ما يتعلق بالوظيفة الشعرية للغة. فسيحلّل الخطاب الأدبيّ منطقيّاً في اشتغاله: إذنْ عبر مجموعة المحدِّدات الشكلية التي تبيّنه مهما كان نوعها. ولمّا كانت تلك المحدِّدات الشكلية تُبَنْيِنُ وظيفةً لغويةً، فإنّها تهمّ، بطريقة معبّرة، كلّ الظواهر اللسانية المتعلّقة بتلك الوظيفةِ فقط. ونسمّي هذه الظواهر لغوية، كما نُسمِّي المحدِّداتِ عامّة لغويةً، تجنُّباً للغموض. والواقع أنّ النعت "لسانيّ" غامضٌ؛ أي يُحيل على مجموع إجراءات العلم اللساني عامّة، فقد حمل حملاً زائداً من الدلالات الحافّة الموجّهة نحو العلم الصحيح بما لا يناسب ميداننا تمام المناسبة. ويقوم ميداننا هذا على اختيار الشروط الشكلية لمكوِّنات الأدبيةِ الشفوية اختياراً منهجياً وفَـنِّـيّـاً. وإذا كانت الأسلوبية توشك أن تموت لكونها فُهمت على أساس أنّها دراسة الأسلوب أو الأساليب، والحال أننا لا نعرف جيّداً ما هو الأسلوب، فإنّها تفرض نفسها بوضوح في الكشف عن خصوصيات الخطاب الأدبيّ بما هو أدبيّ: ممّا يعني أن الصور في ملفّات كلود سيمون (Claude Simon) مثلاً لا تختزل في نفس

المجمع (Conglomérat) المعجميّ التركيبيّ البلاغيّ الأغراضيّ لإنتاجات غيره من الكتاب الشفوية؛ وذلك بصفة عرَضية، وبمراعاة الحجم: وهكذا نجد عناصر قابلة للإجراء على نصوص أخرى: بيد أنه ينبغي تمييز أدبية هذه المقاطع الواردة وكشف خصوصيتها. ذلك هو موضوع الأسلوبية. فليس الهدف تأسيس أسلوبية توليدية ولو في ضوء أعمال أوهمان (Ohmann) وثورن (Thorne) اللذيْن انطلقا من منوال النحو التوليديّ، وانخرطا في النهاية في فلسفة البلاغة القديمة المعقّدة للإنشاء نفسها. ولا تأسيس أسلوبية وظائفية تصل مجموعة أغراضية معطاة بمجموعة محددات لغوية أخرى معطاة مكلفة بمصاحبة موتيفها. بل الأحرى أن نطمح إلى تبيّن نطاق الأسلوبية وحركيتها في تقسيم لوي هيالمسلاف (Louis Hjelmslev) الرباعيّ: أساساً إلى شكل التعبير (المعجم، التوزيع، المجازات) وشكل المحتوى (المجازات ذات البنى الكبرى: المواضع: (الطوبيقا) حكاية شرقية أو تراجيديا مثلاً) وهو تقسيم دائم، وأقلّ منه أهميةً قسم مادّة العبارة (المادة الصوتية) وهو خاصّ بالخطاب الإيقاعيّ المنظوم، وأقلّها قيمةً جميعاً قسمُ مادّةِ المحتوى (إيديولوجيا فولتير مثلاً). فالوحدة المعزولة لا ترتقي بأيّ حال من الأحوال لأن تكون خصيصةً إلاّ أن تكون الوحدات على شاكلة حزمة من السمات اللغوية التي يأخذ الرباط بينها الوارد قيمةَ المُهيمِن.

وينبغي أن نُفرد إشارةً إلى ذلك القسم الحسّاس من الأسلوبية، ألا وهي الأسلوبية التاريخية. فالتمشّي الذي ذكرناه من منظور آنيّ (Synchronique)، هو نفسه يقود البحوث التاريخية. والصعوبة الإضافية في هذا الصدد، تتمثل في خطر اعتبار فعل مّا فعلاً أسلوبياً وهو في الحقيقة فعل لغويّ أو اعتبار فعل مّا ممارسةً أصيلةً، وهو في الواقع فعل نمطيٌّ. فالأسلوبية التاريخية تستتّبع إذن كفاءةً مزدوجةً على الأقلّ: في اللسانيات التاريخية وفي الأسلوبية العامّة. ولنا أن نرجوَ أن تتطوّر

البحوث التي تقع على هذا المنظور المزدوج بوضوح، على أساس أعمال لاتويار ولوغارن أو مولينييه تطوّراً على شاكلة النماذج التي قام بها لندي (I.Landy) في كتاب "أسلوبية القرن السابع عشر".

2 ـ 2 ـ مجال الأسلوبية:

لعلّه يجوز لنا في هذا الموضع من العرض، أن نقدّم بإيجاز مجالَ العمل الأسلوبيّ على طريقة مجال تنقيبٍ ذي حقول متعدّدة. ويمثّل هذا المجال جرداً لكل مراكز الملاحَظة الأسلوبية الممكنة. وتعتمد قبل كلّ شيء على الكلمةِ ـ المفردةِ وحدةً أسلوبيةً أساسيةً بغضّ النظر عن الاستعمالات الإيقاعات العَروضية المخصوصة والألعاب ذات البنى الصغرى الأدقّ. فنواجه من جهة دراسة الشكل الصوتيِ (حجمه، تنويعاته، تجلّياته...) ومن جهة أخرى شكل المدلول المركب بدوره من نواة تصريحية ودلالة حافّة. ويمكن تحليل الدلالة التصريحية إلى معانم (Sèmes) وهي منظمة في السياق حسب تقابلات ثنائية، رباعية الأجزاء من جنس تلك التي تحدّثنا عنها أعلاه، بصدد ذكر المربع العلاميّ. فضلاً عن أنّ المجموع القيميّ المضاف الذي تمثّله الدلالات الحافة يُقيّم حسب المحاور القيمية (تحسينيّ / تقبيحيّ)، وحسب تقديرات من المستوى الاجتماعيّ الثقافيّ (دارج، محايد، متكلّف)، وحسب سجلات ميادين الحياة التي إليها تُحيل المفردة بتواتر. وكلّ هذه التحديدات ليست لها من أهمية إلا سياقية والسؤال الجوهريّ الذي يُلقيه المعجم على الباحث الأسلوبيّ، هو معرفة إن كانت توجد قيمة للمُعجم مُميِّزة.

وما يدخل في المحلّ الثاني من التحليل النسقيّ هي صيغة التوظيف. فكلّ ما لا يُعدّ في الرسالة ضرورياً للاستقامة الإعرابية والإخبارية فقط، يعمل باعتباره موظِّفاً (Caractérisant). فلا تَطرح الموظِّفاتُ المخصوصةُ ولا المحيِّنات السطحية القائمة بدور موظف، أيّ

مشكل. فتكون السمات إمّا مورفيمات متصلة غير منفصلة (الزوائد الصيغيَة والزمانيةٍ مثلاً) أو مورفيمات مستقلّة ومنفصلة (الظروف) أو مركبات أو تشكلات إعرابية بلاغية منفصلة. وفي كلّ الأحوال فتلك السمات متساوية في كونها حوامل للقيمة الموظَفة. وإنّ لعبة إجراءات التحيين الأساسيّ في التواترات النصّية لاستخداماتها العميقة: التعديل التلفظي، الخبر و / أو الخطاب، مستوى شبكات إنتاج الرسائل وتقبّلها، إنّها لدقيقة. وبالمثل، فليس من البديهي دائما عزل مجموع الموظفات العامة جيّداً: الامتداد الصوتيّ، التعديل المعجميّ، الصورة، ترتيب العناصر، أشكال الجملِ، النبرة... ولا ننسى أنّه لا يوجد تحديد لغويّ له منزلة عنصُر موظف ذي قيمة قارّة، بل إنّ للموظفاتِ كلّها قيمةً متغيّرةً حسب العصُور والأجناس. إنّ السؤال الأساسيّ الذي يطرحه نظام التوظيف على الباحث الأسلوبيّ، فضلاً عن السؤال اللسانيّ عن علاقته بالإخبار، هو سؤال سمات التوظيف: هل توجد وحدات توظيفية دنيا (Caractérisèmes) هل توجد سمات تُفصل وتُنقل، هلِ توجد واسمات مصاحبة (marqueurs ـ Co) تكون مجمّعة دائماً، هل توجد مورفيمات ملصقة، هل توجد أدوات مستقلة؟ أم هل يضبط التعديل الموظف غالباً في سياقِ التقبُل الوحيد؟ إنّ الأدبية، على كل حال، قابلة لأنْ تُـتَـبَـيَّـنَ كُلياً في حدود توظيف الخطاب.

إنّ الخطاب يظهر تماما في تريب مَا مُتتال دائماً. فمن الأساسيّ فحصُ كلّ أفعال التوزيع إذن. وبخاصة، تحليل حركة الجملة التابع لقسم من أدقّ أقسام الأسلوبية، فضلاً عن كونه

موضّحاً فيٍ مؤلف واحد مُهمّ لصاحبه جون مورو يمكن تبيُّن ثلاثة مداخل نظرياً: تنغيم الأصوات الموسوم بطرق مختلفة، تحليل نظمٍ الكتلِ الإعرابية، البَنْيَنَة الإيقاعية المحتملة (بميزان للشعر اتفاقي يُذكرُنا بالعَروض على نحو مُبْهَمٍ). أمّا ما هو مؤكدٌ، فهو أنّ هندسة

الجملة في الفضاء الصوتيّ، تمثّل في الوقت نفسه توظيف الخطاب الأدبي المباشر والأقوى. ومن المناسب أخيراً، أن نجعل مكاناً على حدة للحركات المختلفة العائدة على حشد الوجوه البلاغية، ونذكر فقط بأنّ التصوُّر الأبسطَ والأنجعَ، نُميِّزُ فيه صنفين من الوجوه متقابلين: الوجوه ذات البنى الكبرى والوجوه ذات البنى الصغرى، كما هو مفسَّرٌ أعلاه. وإنّه من الملائم أيضاً أن نضع ضمن تسمية الوجوه ذات البنى الكبرى المخصوصة من الدرجة الثانية الطوبيقا، مواضع بلاغة الحجاج، والتي يُعَدُّ القياسُ الإضماريُّ (Enthymème) (في الخطاب الاستنباطي) أشهرَ تلك الوجوه وأخصبَها قطعاً، منذ أرسطو.

إذن نضع في هذه الطبقة، التي توافق فئةَ شكل المحتوى عند هيالمسلاف الرواسمَ المنطقيةَ الخطابيةَ كلها، وعلى العموم، تطرح اللغة المجازية مُشكلين: مُشكل قيمتها البراغماتية، أي أهمّيتها باعتبارها سلوكاً ـ وهو مشكل حاسم الورود، جوهريّ المعنى خاصّة ـ ومشكل خاصّية الأقاويل المجازية المختلطة أو التي هي في طور التشكّل (أصناف مجازات كثيرة معاً أو مجازات لم تستوِ تماماً).

3 ـ رهانات

3 ـ 1 ـ سمات التوظيف

لا ندري كيف ننهي هذه الالمامة العامة دون أن نقدّم عدداً مّا من المفاهيم المفاتيح في الأسلوبية، في الحاضر وربّما في المستقبل. لهذه المفاهيم موقعٌ غامض بين الأداة العملية والميدان الملاحظ.

يمكننا أن نتساءل في البداية، هل توجد "أساليبم"[1] (Stylème)؟ وما هو الأسلوبم؟ سمة أسلوبية تمييزية: ولْتكن الوحدة الأسلوبية الدالّة الدنيا أو مقولة أو باباً، مكوّناً بالضرورة من وحدات أسلوبية دالّة أخرى. نقر ببساطة وقتياً أنّ الأساليبم تخضع لبِنْية لغوية شديدة التبدُّل ولكنّها ممكنة التحديد بالقوّة ضمن الموادّ التي كنا بصدد مسح الحقل الذي يحتويها: ويتمثّلُ عملُ الأسلوبيِّ في تحليل مكوِّناتها وتبيُّن إوالياتها في صناعة النصّ.

مفهوم الأسلوبم هذا، يسمح بوضوح بطرق المسألة الأساسية السابقة لأيّ غوص في التطبيق الأسلوبيّ أو إذا ادّعينا المغامرة، المسألة اللازمة بعد أيّ تجربة ميدانية: ما الذي يُشرِّعُ المباشرة الأسلوبية؟ هل البحث عن الخصيصة الفردية، بطريقة أدبية أم البحث عن خصيصة تَختصّ بها الأدبيّة. فنحن في الواقع نبحث عن وحدات الأدبية التوظيفية الدنيا، وهي ذات أشكال متغيرة مثلها في ذلك مثل العناصر التي تحدّثنا عنها أعلاه فيما يخص التوظيف، أدبية متغيرة الأشكال ولكنها محدَّدة وظيفياً. وهكذا نقف على مقابلة بين وسم خطاب معتبر ولا - وِسْمه. وبالنسبة إلى درجة صرف من التعبير، تُوجد رسائلُ موسومةٌ. ولكنّ درجة التعبير الصفر والوسم بالنسبة إلى ماذا؟ قطعاً بالنسبة إلى النمط وإلى الاستعمال، اللّذيْن يُقاس العدول بالرجوع إليهما. بأيّ معيار نحدِّد النمطَ والاستعمال؟ وحتى إذا ما توصّلنا إلى تبيُّن ذلك المعيار، فلا شيء يضمن لنا أنّ العُدُولَ المُكتشَفَ ذو قيمةٍ أدبيةٍ. يبدو أنّ وضعَ نظامَيْ وسْمٍ مُمكنيْن معاً، هو أقْوَمُ طريقة. أحدهما يقتفي آثار م. ريفارتير ويتعلّق بشعور التقبُّل الضروريّ لإقامة الوسم: متقبِّل النصّ الأدبيّ (قارئه) ينشئ مقياسَ الوسم: ردّ فعله

---

[1] نقترح أسلوبم (جمعها أساليبم) مقابلاً عربياً لـ (stylème/s) وذلك قياساً على مرفيم (morphème) ومعنم (sémème).

(المحتمل) يحوِّل ويظرف حقيقة قيمة الوسم وتتعلّق هذه القيمة إذن بالفارق بين أُفق المتقبِّل الثقافيّ وأفق الأثر الأدبيّ المنتِج. والآخر يرتبط ضرورة بالأول ويتعلق بالانتظام الداخلي لكلّ نصّ يولد منواله الخاصّ. والسمة في الوقت نفسه اختلافية بالنسبة إلى ما ليس بالنصّ الوارد، وائتلافية بالنسبة إلى ما يكون هو النصّ. ويجدر الانتباه إلى أنّه من الممكن أن تنشأ ظواهرُ وسْم مضاد. مثلاً مجموعة من المحدِّدات الشكلية المتراكمة تسم النصّ باعتباره منتمياً إلى سُنّة أدبية مُعيّنة وضمن تلك المجموعة عنصر حائد، يقوم عند الاقتضاء بدور الوسْم المضادّ موظّفاً للممارسة الواردة خاصة. أو بطريقة أكثر انبساطاً، في تعاقب جُمَل ذاتِ إيقاعٍ ضعيفٍ، أي ذاتِ تغيُّر في التنغيم ثان أقصرَ من الأوّل الأشدّ توسيماً مُسبقاً بالنظر إلى الإنجاز العاديّ للفرنسية، خاصّية الوسم هذه، تَؤُول إلى الضعف بتتابع الانتقال النصّيّ وظهور جملة واحدة ذات إيقاع قوي، في المساق الأخير أو الأوسط، أي جملة ذات تغيّر في التنغيم بحيث يكون التنغيمُ الأوّلُ أقصرَ من الثاني، وغير مَوْسُوم عادة، ينتج في هذه الحالة خاصّة أثرُ وَسْمٍ مُضادّ قوي.

3 ـ 2 ـ الأسلوبيات التسلسلية والعاملية

بهذه الطريقة نظلّ في حضرة جدلية الجمع والمفرد، جدلية الاختلافيّ والنمطيّ؛ فنُواجه فتنة أقوى المجازات، وحده التكرار يظلّ الأداة الأنجع في البحث وبَنْيَنَة الظواهر المدروسة الموضوعية الوحيدة. فليس من المصادفة أن ينتصبَ اليوم، في حداثة تتجاوز الإحصائية المعجمية، بيار لافون مُحصياً المقاطعَ المتكرِّرة في الخطاب. فالتكرار إلى جانب إشكالية الأجناس، هو محرِّك ما ينبغي أن تكون عليه الأسلوبية التسلسلية، بما أنّ الظاهرة المتكررة تظلّ، إلى حين اكتشافٍ استشرافيٍ جديدٍ، الوسيلةَ الوحيدةَ لوضع حدودِ أيّ بحث

بنيوي: تعيين وجوه الظاهرة وتقديرا لمدلولها. وجود ظاهرة توظيفية ومدلولها يتحدّدان في التعاود (Itération) كمسار العودة والمضاعفة وإعادة الظهور ـ وعلى أساس التعاوُد في اللاتعاود ـ فمن المُلحِّ إذن، إجراء سلاسل من "الأساليبم"، من كل الأنظمة اللسانية التي ينبغي أن نرتّبها ونعقدها في سلاسل من السلاسل بطريقة تُمكننا بفضل التصرّف في الثوابت والتقديمات والتعديلات، من قيس مختلف الأدبيات بدقّة وقيس مختلف الخصوصيات الفردية ضمنها. ومثل هذا البرنامج، إذا ثبت، لا يمكن أن يقام على الوجه المطلوب إلا بالاستعانة بوسائل آلية للكشف والتسجيل. وذلك شرط العلمية مع الاحتفاظ بالتناسب المطلوب. ودون ذلك، تبقى دراسة الصور والتلفظ عند مؤلف مّا دراسةً فنيةً ولو كانت مُتقنة لسانيّاً، تبقى قابلة مبدئياً لتُنقل دون خصيصة ذاتية إلى غيره.

إنّنا نحاول في استعراض التكرار وطفرته، الوقوفَ على قانون يرتدّ إليه المنوالُ اللغويّ لممارسةٍ أدبيّةٍ معيّنةٍ. هذا القانون هو تراكم حزمة من السمات اللفظية التي يُحدّد الرابط بينها وحدَه قيمَها التوظيفية. أي أن نقولَ إنّ السُّنّة (= القانون) نتيجةُ تحديد جامع مانع (surdétermination). هذا التحديد الجامع المانع يمكن بصفة عامة أن يعرّفَ الجنسَ أو وحدة أثر أصغرَ وربّما كل الدرجات التي بينهما. وكلما تراكمت في النصّ سماتٌ متناظرةٌ (ذات وجهة دلالية جمالية ترديدية)، كان النصّ تامَّ التحديد وتحتّم تَسْنِينُه وأمكن أيضاً وقوع خروج عن السُّنّة عند الاقتضاء. ولا يتعلّق الأمر هنا بقيسٍ الاختلاف بين الآثار الأصيلة وجمهرة الآثار الدنيا (التي لا نقول أبداً بأهمّيتها بما فيه الكفاية في الأسلوبية التسلسلية) فقط، بل يتعلّق الأمر كذلك بمحاولة تبيُّن كيمياء الأدبية، في حركة أدقّ، تُعيّنُ التحديدَ الأدبيَّ الجامعَ المانعَ بوصفه أدبياً، والحرية المطلقة في الابتعاد عن السُّنّة بالنسبة إلى أثر كبير مخصوص؛ إنه هذا التوتّر نفسه الذي

نسمّيه أسلوباً. وإذا ظلّ الابتعاد دالاً بالرجوع إلى السُّنّة، وإذا عاد إذن إلى تحديدٍ للأدبيةِ جامعٍ مانعٍ بطريقة متزامنة، فذلك ما تقوم به ظاهرة التعويض. ومُتصوَّرُ التعويض (البنيوي) ضروريٌّ على كلّ حال للتفكير في "الجبر" المعقد الذي كنا بصدد إعطاء نبذة عنه وتفسيره. فالتعويض يختزل الأثر في صورة بسيطة، من ذلك أن تم في شعر أبولينير[1] (Appolinaire) والشعر الذي بعده، التخلي عن بعض القيود الوزنية التقليدية تخلياً عن صنف من الوسم الزائد في التعاودات والتشابكات الصوتية المعجمية المركبية فيه طباقاً لحنياً (contrepoint) ويجري كلّ شيء كما لو أنّ ثمّة طاقة تكوينية من المحدّدات الأسلوبية، وكما لو أنّ مقرّات المادّة اللفظية التي تشتغل شعريّاً كانت تنشط بـ "احتراق" ينبغي أن تظلّ درجة التشبُّع فيه بطريقة أو بأخرى مستقرّة إجمالاً عبر مسالك كثافة مختلفة. وقاعدة التعويض تحدّد على الأقلّ طريقاً خصباً في التحليل الأسلوبيّ الخاصّ أو النوعيّ.

كلّ هذه الأحداث المكتشفة والمفهرسة تنتظم حينئذ في مستويات أو في شبكات أحد الأقسام الأكثر تجديداً في الأسلوبية التسلسلية اليوم هي الأسلوبية العاملية. وموضوعها تحديداً هو دراسة النصّ الأدبيّ باعتباره خطاباً بالنسبة إلى هذه الدوائر البنيوية وهي العامل الباثّ والعامل المتلقّي. ويرتسم محوراً تساؤل اثنان: نبحث من ناحية عن طبيعة هؤلاء العوامل في حضورهم الوارد: شخص، شخصية، صورة، دور ضمنيّ تماماً... ونفحص من ناحية أخرى بنية العلاقات العاملية التراتبية التناظرية (من شبكة متجانسة). وتَلوح هذه العلاقات مُتابعةً مستويين أساسيين: ذلك الذي يقود من العبارة ـ السرد إلى التلقّي ـ

---

[1] غيّوم أبولينير شاعر فرنسي ولد سنة 1880 وتوفي سنة 1918، يُعدّ رائداً للسوريالية.

القراءة (المستوى الأول)، حاملاً مستوى الأحاديث المتبادَلة بطريقة واضحة كما هي بين الشخصيات (المستوى الثاني): وكلاهما كانا قابلين لتحليلات "أفقية" كثيرة داخلية وهذا التراتب العام يولد أيضاً تعطيلات "مائلة" بـ "صعود" العامل من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى. وتصنيف هذه التحليلات الَداخلية وهذا الصعود، يرتبط بتصنيف مختلف عمليات حضور أقطاب البثّ العاملية الكبيرة والتلقي (المستوى الثاني يسمح بأخذ أحداث التعديل بعين الاعتبار)، وذلك إذا تحقق التصنيف يوما عبر كمّيات كبيرة من الآثار، فقد يتكوَّن سبقٌ مُهمّ في معرفة ما ينشىء كثافة الأدبية. ولعله يمكن أيضاً مواجهة سمَات مستوى عامليّ أساسي سابق وآثاره، في شكلِ النصوص الوارد، حيث تكون الدائرة الباثة قوة الإنتاج والدائرة المتلقية قوّة التقبّل (سوء القراء المحتملين) ويمكن أن تضبط في نفس الوقت في مسؤولية برنامج الأثر البنيوي وفي مرجع أفقه الثقافي (الإيديولوجيّ الجماليّ).

هكذا نصل إلى ضرورة سيميائية من المستوى الثاني أشرنا إليها آنفاً، أيْ إلى اختبار نسقيّ وفنّيّ لتمثيلية المناويل الأدبية ودلاليتها الثقافية.

☆ المصدر

فصل: الأسلوبية، جورج مولينييه، الموسوعة الكونية الفرنسية، باريس، 1990، ج 21، ص ـ ص. 705 ـ 709.

Stylistique : article in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990, p - p.705 - 709.

عن الذاتية في اللغة

⭑إميل بنفنيست

إذا كانت اللغة أداة تواصل، كما نقول، فإلامَ تُرَدُّ هذه الخاصّية؟ قد يكون هذا السؤال مفاجئاً، لكونه بمثابة وضع بداهة موضع تساؤل، غير أنه من المفيد أحياناً وضع البداهة موضع تساؤل كي نعللها. وههنا يرد سببان لاعتبار اللغة أداة تواصل على التوالي: سبب يعتبر اللغة في الواقع تستعمل هكذا، بلا شك لأنّ الناس لم يجدوا وسيلة أحسن منها التواصل ولا أنجع. وهذا يعود إلى ملاحظة ما نريد فهمه. ويمكننا أن نفكر أيضاً في الإجابة على السؤال أعلاه باقتراح سبب ثان، هو أنّ اللغة تعرض إمكانيات تجعلها قادرة على أن تكون أداة، إنّها تحتمل بث ما نعهد به إليها: أمراً، سؤالاً، إعلاناً، وهي تثير كلّ مرّة في المخاطب سلوكاً مناسباً. وكي نحلل هذه الفكرة بشكل تقني أكثر، نضيف أنّ السلوك اللغويّ يفترض وصفا سلوكيًّا[1] (behavioriste)، باستعمال الاصطلاحين "مثير" و"استجابة"، ومن ثمّة نخلصُ إلى الخصيصة

---

[1] السلوكية: نظرية تُركّز علمَ النفس على الدراسة العلمية والتجريبية للسلوك (علم نفس السلوك)، دون العودة إلى الاستبطان أو التفسيرات الفيزيولوجية أو النفسية العميقة.

الأداتية والتوسطية للّغة. ولكن أليس هذا الذي نقوله عن اللغة من اللغة؟ ألا يختلط بالخطاب؟ إذا اعتبرنا أنّ الخطاب هو اللغة وهي تشتغل بين شركاء بالضرورة، فإننا نقع في مصادرة على المطلوب[1] (pétition de principe) بفعل الخلط، بما أننا نفسّر طبيعة هذه "الأداة" بوضعيتها بوصفها "أداةً". أمّا دور البثّ الذي تقوم به اللغة، فلا يليق بنا أن نغفل عن ملاحظة أنّه دور يمكن أن ينتقل إلى وساءل غير لسانية: حركات، إشارات، من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإننا بحديثنا هنا عن "أداة" نوقع أنفسنا في مغالطة بعض مسارات البثّ اللاحقة باللغة دون استثناء، والتي تحاكي اشتغال اللغة في المجتمعات البشرية. إنّ كل الأنظمة الإشارية بسيطةً كانت أم مركّبةً، تقع في هذا النطاق.

في الواقع أنّ تشبيه اللغة بأداة ـ وينبغي أن تكون أداة مادّية ـ لكي يكون التشبيه معقولاً ببساطة، يؤدّي بنا إلى الريبة مثل أيّ مفهوم تبسيطي في موضوع اللغة. إنّ الحديث عن أداة يعني المقابلة بين الإنسان والطبيعة. فالمِعْوَلُ والسهم والعَجَلَة ليست في الطبيعة؛ إنّها مصنوعات. أمّا اللغة فهي من طبيعة الإنسان التي لم يخلُقْها. إننا ننزِع دائما إلى تصوّر ساذج لفترة البدء حيث يكتشف إنسانٌ كاملُ الملَكات نظيراً له فتنمو اللغة بينهما تدريجيّاً. إنّه محضُ خيال. ذلك أنّه لا يوجد البتّة إنسان بمعزل عن اللغة، ولا يمكن أن نشاهدَه يوماً وهو يخترعها. ولا يوجد إنسان منفرد يتفنّن في اكتشاف وجود الآخر. إنّ ما نقف عليه في العالم هو إنسان متكلم يخاطب إنساناً آخر، واللغة تُرشد إلى تعريف الإنسان ذاته.

---

[1] المصادرة على المطلوب: خطأ منطقيّ يتمثل في التسليم بشكل مختلف شيئاً مّا بالقضية التي نطلب البرهنة عليها ذاتها.

إنّ كلّ خصائص اللّغة: طبيعتها اللامادية، اشتغالها الرمزيّ، انتظامها المتمفصل، كونها ذات محتوى، كلّ ذلك يجعل مماثلة اللغة للأداة أمراً مثار شُبهة، وهي مُماثلة تَرُومُ نَزْعَ خاصّية اللغة عن الإنسان. بالتأكيد يفترضُ تعاوُرُ الكلام في الحياة اليومية تبادُلاً؛ أي "شيئاً" نتبادله، فهذا الشيء يبدو أنه يضطلع بوظيفة أداتية ناقلة نَهُمُّ بإسنادها إلى"شيء ماديّ". ولكن هذا الدور يعود مرة أخرى إلى الكلام.

فإذا أعيدت هذه الوظيفة إلى الكلام، فإنه يمكننا التساؤل عما الذي تؤهّله اللغة إلى ذلك بحيث لا يكون الكلام إلى "التواصل"، ينبغي أن تؤهّله اللغة إلى ذلك بحيث لا يكون الكلام سوى تحيين (actualisation)[1] لها. وفي الواقع علينا أن نبحث عن شرط هذه الكفاءة في اللغة. إنه يمثّل، فيما يبدو لنا، خاصيةً للّغةِ غيرَ واضحةِ المعالم، في ظلّ البداهة التي تكتنفه، وهو شرط لا يمكن لنا تحديده إلا بصورة إجمالية.

إنّ الإنسان ينشأ ذاتا داخل اللغة وعبرها، لأنّ اللغة وحدها تؤسّس مفهوم "أنا" «ego» في الواقع وذلك في واقع اللغة، وهو ذاته واقع الوجود (= الكون).

إنّ الذاتية التي نعالجها في هذا السياق هي قدرة المتكلّم على فرض نفسه "ذاتاً". إنّها تتحدّد، لا عبر الإحساس الذي ينتاب كلّ شخص بنفسه (هذا الإحساس ليس إلاّ انعكاساً، بمعنى إمكانية جعله حالة)، بل الذاتية تتحدّد وحدة نفسية تتعالى على مجموع التجارب المعيشة التي تؤلّف بينها والتي تضمن محايثة الوعي. والحال أنّنا نرى أن هذه"الذاتية"، التي تطرحها الظاهراتية أو علم النفس، كما نريد، ليست إلا انبثاقاً في الوجود لخاصّية جوهرية في اللغة. فالذي يقول

---

[1] التحيين: هو فلسفيا المرور من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، *وهو أيضاً المرور من الحالة الخيالية إلى الحالة الواقعية.*

"أنا" هو "أنا" (Est ego qui dit « ego »). ثمّة نقف على أساس "الذاتية، التي تتحدّد بوضعية "الشخص" اللسانية. إن الوعي بالذات لا يكون إلا إذا تم التحقق منه بالنقيض، فأنا لا أستعمل ضمير"أنا" إلا عندما أتوجّه إلى شخص مّا، يكون "أنت" في خطابي. إنّ شرط الخطاب هذا أساسي للشخص، لأنّه شرط يستلزم التبادل إذ أصبح أنا أنت في خطاب مَن يصبح بدوره أنا_في خطابه. بهذا المعنى أفترض وجود شخص آخر، خارج عن "ذاتي" لكنه يصبح صدى لي أقول له "أنتَ" ويقول لي "أنتَ". إنّ تقاطب الضمائر كما هي في اللغة باعتبارها شرطاً أساسياً في المسار التواصلي الذي ننخرط فيه، ليست إلا نتيجة تداولية بالكامل.

إنّه تقاطب[1] متفرّد في ذاته، فضلاً عن ذلك، ويمثّل صنفاً من التقابل لا نعثر على نظير له خارج اللغة. هذا التقاطب لا يعني التساوي أو التناظر: "أنا" له موقعُ تَعَالٍ دائما بالنسبة إلى "أنتَ"، رغم أنّ كل واحد منهما لا يدرك دون الآخرً، انهما متكاملان ولكن حسب تقابُل "داخلي / خارجي")، وهما ـ في الوقت نفسه ـ متعاوضان. عبثاً نحاول البحث عن مُوَازٍ لهذا، إذ لن نجده. إنّ حالة الإنسان في اللغة حالة متفرّدة. هكذا تُسقط المقابلات الضدّية العتيقة بين "أنا" و"الآخر"، بين الفرد والمجتمع. إنّها ثنائية لا يجوز، بل من الخاطىء اختزالها في لفظ أصليّ واحد، سواء أكان هذا اللفظ أم كان على العكس من ذلك *ولفظ المجتمع*، السابق في وجوده الجماعي للفرد و الذي لا يصدر عنه الفرد إلا بقدر ما يكتسب منه وعيه بذاته. إننا نكتشف أساس الذاتية اللسانيّ في حقيقة جدلية تشمل الحدّين (الفرد والمجتمع) وتعرفهما في علاقة متبادلة.

---

[1] التقاطب: ترجمْنا به (polarité)، وهو مفهوم رياضيّ فيزيائيّ في الأصل يعني حالة أي نقطتين في نظام لهما خصائص مختلفة (متقابلة أو متمايزة).

ولكن هل يجب أن يكون هذا الأساس لسانياً؟ وما أبواب اللغة اللسانية التي تؤسّس الذاتية؟

إنّ اللغة في الواقع تجيب عن ذلك في كلّ أقسامها. وإنّ عبارة الذاتية لَتَسِمُ اللغةَ وسْماً شديداً، مما يجعلنا نتساءل: هل يمكن للغة ـ لو بنيت بناءً آخر ـ أن تستمرّ في الاشتغال أو حتى هل نسمّيها، عندذاك، لغةً؟ إنّنا نتحدث عن اللغة لا عن الألسنة المخصوصة، غير أن ظواهر الألسنة المخصوصة التي تتعلق بها، تصلح أن تكون شواهد على اللغة وسنهتمّ بعرْض أكثر تلك الظواهر بروزاً.

والألفاظ التي سنتخذ منها في هذا السياق "أنا "و"أنت"، لا نأخذها باعتبارها مجازات، ولكن بوصفها أشكالاً لسانية تعين" الشخص". ويمكن أن نلاحظ ـ ولكن من ذا الذي يخطر بباله ذلك وقد استقرّ الأمرُ عادةً ـ أنّ جميع اللغات تحتوي ضمن علاماتها على "ضمائر" باختلاف العصر والمصر؛ إننا لا ندرك لساناً خالياً من عبارة تدلّ على الشخص ولكن قد تحذف تلك الضمائر في الألسنة، في سياقات معينة. وتلك حالة أغلب مجتمعات الشرق الأقصى حيث تفرض آداب الاحترام استعمال تعابير كنائية[1] أو أشكالاً خاصة بين بعض

---

[1] تعسر ترجمة (périphrase) ترجمة واحدة لكونها دالّة على أكثر من معنى:

أ ـ هو وجه بلاغيّ يتمثل في التعبير عن مفهوم يؤدّيه لفظ واحد بمجموعة من الكلمات.

ب ـ لسانياً، تعني (périphrase) مجموعة كلمات مرادفة لكلمة واحدة (مثال ذلك: أنثى الحصان= فرس). والحدّ (= التعريف) هو أيضاً (Périphrase)

وهذا التعريف، قد يحسن ترجمته بالشرح أو العبارة الشرحية التي تفسر مفهوماً، وتلك وظيفة الحدّ.

أما في سياق ترجمتنا، فقد فضلنا ترجمة (périphrase) بـ (عبارة كنائية) لأننا لسنا في سياق حد أو تعريف علمي بل في سياق تواصل اجتماعي يقتضي التلميح، ولا تخفى شدّة اتّصال الكناية وجهاً بلاغيا بالناحية الأخلاقية (كالتعبير عن الوطء بالحرث والملامسة).

المجموعات البشرية، لتعويض الإحالات الشخصية المباشرة، لكنّ هذه الاستعمالات لا تقوم إلا بتأكيد قيمة الأشكال المتروكة. إنّ وجود هذه الضمائر الضمنيّ يعطيها قيمتها الاجتماعية والثقافية، للمعوِّضات التي تفرضها العلاقات الاجتماعية.

والحال أنّ هذه الضمائر تتميّز عن جميع التحديدات التي يُمفصلها اللسان، وهي في ذلك لا تحيل على مفهوم ولا على فرد.

لا يوجد هنا "أنا" يسع كل "الأنوات" التي تتلفظ بها الأفواه كلّ حين من قِبَل جميع المتكلمين، بالمعنى الذي نجده في مفهوم "شجرة" الذي تلتقي حوله جميع الاستعمالات الفردية لكلمة شجرة. فـ"أنا" لا يعيّن أيّ كيان معجميّ. هل يمكن القول إذن إنّ "أنا" يحيل على فرد معيَّن؟ إذا كان ذلك، فإنّ مفارقة مستمرّة ستُقبل في اللغة والفوضى تحصُل في التطبيق: كيف يرتبط لفظ بأيّ كان على السواء، ثم هو يحدّده في خصوصياته؟ إننا بإزاء صنف للكلمات هي "الضمائر" وهي ذات وضع يخالف أوضاع سائر العلامات اللغوية. فعلام يحيل أنا إذن؟ إنّه يُحيل على أمر متفرّد، لسانيّ بصفة خاصّة: أنا يحيل على عمل خطابيّ فرديّ حيث تلفظ به، والعمل الخطابي هو الذي يُعَيّن المتكلّم به. إنّه لفظ لا يتحدّد إلاّ فيما نسمّيه وضعا خطابيا، وهو لفظ ليست له من إحالة إلاّ راهنية. والواقع الذي يتّجه إليه هو واقع الخطاب. إنّ أنا تُعَيِّنُ المتكلّم في القسم الخطابيّ، المتكلّم الذي يقدّم نفسه بوصفه "ذاتاً". بذلك يصحّ اعتبار أنّ أساس الذاتية يقع في ممارسة اللسان حرفياً فإذا تدرّبنا، وجدنا أنّه لا توجد شهادة موضوعية عن هوية الذات إلاّ ما تعطيه الذات عن نفسها بنفسها.

فاللغة منظّمة بطريقة تسمح لكلّ متكلّم بامتلاك اللسان كليّا عندما يُعَيِّن نفسه بوصفه أنا.

إنّ الضمائر هي نقاط الارتكاز الأولى لوضع الذاتية في اللغة. وتتبعها أنواع أخرى من الأسماء المعوضة (كاسم الإشارة والاسم الموصول)،

تشاطرها المنزلة ذاتها. إنّها الظروف وأسماء الإشارة والأحوال والنعوت وما ينظّم العلاقات المكانية والزمانية حول "المسند إليه" بوصفه معياراً: "هذا، هنا، الآن" وتعالقاتها الكثيرة "ذاك، أمس، العام الماضي، غداً" ..إلخ. وهي تشترك في كونها تعرف فقط بارتباطها بالوضع الخطابيّ الذي تنشأ فيه أيّ تبعية لأنا الذي يتلفّظ بها.

إنّه من اليسير ملاحظة أنّ ميدان الذاتية يتسع وتنضمّ إليه عبارة الزمنية وجوبا. ومهما يكن نوع اللسان، فإنّنا نتبيّن تنظيماً لسانياً معيناً لمفهوم الزمن. ولا يهمّ إن ظهر هذا المفهوم في تصريف الفعل أو في كلمات من قسم آخر (حروف، ظروف، صيغ معجمية، إلخ.)، فذلك شأن البنية الشكلية. فأيّ لسان يميّز بين "أزمنة" بطريقة أو بأخرى، سواء كانت ماضياً ومستقبلاً يفصل بينهما "حاضر"، كما في الفرنسية[1]، أو كانت حاضراً ـ ماضياً يقابل مستقبلاً، أو حاضراً ـ مستقبلاً يتميّز عن ماض، كما في لغات هندية أمريكية مختلفة، وهذه التمييزات بدورها تتصل بتنوُّع المظهر، إلخ. غير أن الجامع المشترك بينها هو الإحالة على "الحاضر". والحال أن هذا "الحاضر" بدوره ليس له من إحالة زمنية إلا معطى لسانيّاً: هو تطابق الحدث الموصوف مع الوضع الخطابي الواصف. إنّ المعيار الزمنيّ للحاضر لا يمكن أن يكون إلا داخل الخطاب. ويُعرّف المعجم العام "الحاضر" بكونه" زمن الفعل الذي يعبر عن الزمان الذي نحن فيه". ولكن لنأخذ حِذرنا، فإنّه لا يوجد مقياس آخر ولا تعبير آخر لتحديد "الزمن الذي نحن فيه" إلاّ إذا اعتبرناه "الزمن الذي نتكلّم فيه". تلك هي اللحظة "الحاضرة" أبداً، حتى وإن لم نرتبط قط بأحداث التوقيت "الموضوعيّ" نفسها، وذلك لأنّها لحظة تتعيّن بكلّ وضع خطابيّ يرتبط به متكلم. إنّ الزمن اللساني ذو إحالة ذاتية. وفي كلمة أخيرة، فإنّ الزمنية

---

[1] وكذلك الشأن في اللغة العربية. (المترجم).

البشرية بجهازها اللسانيّ كاملاً، تكشف الذاتية الكامنة في ممارسة اللغة.

فاللغة إذن هي إمكان الذاتية بحيث أنّها تحتوي دائماً أشكالاً لسانية تناسب التعبير عنها والخطاب هو الذي يسبّب انبثاق الذاتية من جهة كونه يتكون من أوضاع خفية. إنّ اللغة تقترح، بوجه من الوجوه، أشكالاً "فارغة" مناسبة لكلّ متكلم يمارس الخطاب، يعلقها بـ "شخصه"، معرّفاً نفسه بوصفه أنا ومعرّفاً شريكاً له في الوقت ذاته بوصفه أنت. وهكذا فإنّ الوضع الخطابي يشتمل على جميع المعطيات التي تحدّد الذات والتي لم نعرضْ إلاّ لأبرزها إجمالاً.

إنّ "اندراج" الذاتية في اللغة يخلق مَقولة الشخص داخل اللغة وخارجها فيما نعتقد. ولذلك الاندراج آثارٌ متنوّعةٌ في بنية الألسنة ذاتها، سواء في ترتيب الأشكال أو في علاقات الدلالة. وهنا نهتمّ بألسنة مخصوصة ضرورة، لتسجيل آثار تغيّر المنظور التي تنتجها "الذاتية". ولا يمكن الحديث في عالم الألسنة الواقعية عن ماصْدَق الخصوصيات التي نشير إليها، حالياً، الأولى أن نراها لا أن نحدّدها. واللغة الفرنسية توفر لنا أمثلة ملائمة.

بصفة عامّة، عندما أُصرِّفُ فعلاً مع الضمائر الثلاثة (حسب القائمة المعهودة: المتكلم، المخاطب، الغائب)، يبدو أنّ اختلاف الضمير لا يؤدّي إلى أيّ اختلاف في المعنى في شكل الفعل المُصرَّف.

فبين أنا آكل، وأنت تأكل، وهو يأكل، يوجد ما هو مشترك وقارٌّ؛ بحيث يقدّم الشكل الفعليُّ وصفاً لعمل مُسْنَداً على الترتيب، وبطريقة متطابقة، إلى "أنا" و"أنت" و"هو". وبيَن أنا أتعذّب وأنت تتعذّب وهو يتعذّب، يوجد بالمثل اشتراك في وصف الحالة ذاتها. وهذا يُعطي انطباعاً ببداهة يستلزمها الانتظام الشكليّ في جدول التصريف.

والحال أنّ أفعالاً تخرج عن ثبات المعنى باختلاف الضمائر. والأفعال المقصودة تعني وضعيات أو عمليات ذهنية. فعندما أقول: "أنا

أتعذب"، أصف لا حالتي الراهنة. وعندما أقول أحسّ (بأنّ الطقس سيتغيّر)، أصف انطباعاً ينتابني. ولكن ما الذي يحدث، عندما أقول عوضا عن: أحسّ (بأنّ الطقس سيتغيّر)، أقول: " أظنّ (أنّ الطقس سيتغيّر)؟" إنّ التناظر الشكليّ بين أحسّ وأظنّ، تامٌّ. فهل الأمر كذلك بالنسبة إلى المعنى؟ هل يمكنني اعتبار أظنّ، وصفاً مماثلاً لأحِس؟ هل أصف نفسي ظانّاً عندما أقول أظنّ (أنّ...)؟

طبعاً لا. إنّ عملية الفكر ليست البتّة موضوع القول، أظنّ (أنّ...) توازي إثباتا ملطّفا. فبقولي أظنّ (أنّ...)، أجعل الحدث مثبتا بمعزل عن الشخص قولاً ذاتياً، أي أجعل (الطقس سيتغير) كذلك، وهي القضية الحقة. ولننظر في الأقوال التالية: " انك، على ما أظنّ، السيد فلان.../ أفترض أنّ زيداً تلقّى رسالتي./ لقد غادر المستشفى، ومن ثمّ أستخلص أنّه شُفِيَ."

هذه الجمل تحتوي أفعالا تدلّ على عمليات: ظنّ، افترض، استخلص، أي عدداً من العمليات المنطقية. غير أنّ ظنّ وافترض واستخلص مصرفة مع ضمير المتكلّم، ليست لها القيمة ذاتها التي لبرهن وفكر مثلا اللذين يبدو أنّه - مع ذلك - قريبين منها. إنّ الشكلين أبرهن وأفكر، يصفانني مبرهنا ومفكراً. والأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى: أظنّ وافترض واستخلص. وعندما أقول أستخلص (أنّ...)، لا أصف نفسي مشغولاً باستخلاص، فما هو نشاط "الاستخلاص"؟ ثم إنني لا أقدّم نفسي بصدد الافتراض أو الظن، عندما أقول أفترض أو أظنّ، إنّ أستخلص تدلّ على أنّني أتحصّل من وضعية معطاة على خلاصة تتصل بحدث معطى. إنه ذلك الرابط المنطقي القائم في فعلٍ مبني للمعلوم. وبالمثل، فإنّ أظنّ وأفترض بعيدان جدّاً عن أطرح وألخص. ففي قولنا أظنّ وأفترض، ثمة موقف محدد لا عملية موصوفة. وعندما أضمن خطابي أظن وأفترض، فذلك يقتضي أنني أتخذ موقفاً ما بالقياس إلى القول التالي.

ولنا، في الواقع، أن نلاحظ أنّ جميع الأفعال المذكورة متبوعة بالحرف الموصول (أن) وبصلته: وهذه الصلة هي القول المعتبر (= المقصود) لا الفعل العامل فيها في النواة الإسنادية الأصلية. غير أنّ ثقل ذلك الفعل العامل، هو محدّد الذاتية، إن شئنا القول. إنّه شكل يعطي للإثبات الموالي السياق الذاتيّ - شك، توقّع، استدلال - الخاصّ بتحديد موقف المتكلم إزاء القول الذي يتلفظ به. وهذا التجلي للذاتية لا يظهر إلا مع ضمير المتكلّم. ولا نتوقع مطلقاً أفعالاً مماثلة تصرف مع ضمير المخاطب تكون لها القيمة نفسها، ولنستدلّ على ذلك نقول: **نفترض أنّه غادر**، وهذه الجملة ليست إلا طريقة لإعادة ما كان "أنت" بصدد قوله:

"**أفترض أنّه غادر**". ولكن بحذفنا العنصر الدال على الشخص بحيث لا نبقي إلا على: **يفترض أنّ...**، فإنّنا لا نحصل من وجهة نظر **أنا** الذي يقول الجملة، إلا على مجرد ملاحظة[1].

وإنّنا نتبيّن طبيعة هذه "الذاتية" بشكل أفضل، عندما نعتبر أنّ آثار المعنى التي ينتجها تُغيِّر الضمائر عند تصريف بعض أفعال القول. إنّها أفعال تدلّ على عمل فرديّ بمعناها ذي المدى الاجتماعي: **أقسَم، وَعَدَ، ضَمِنَ، شَهِدَ**، مع أفعال متعدِّية بحرف جر مثل: **التزم بـ... وتقوّى بـ...** وفي الظروف الاجتماعية التي تنجز فيها اللغة،

---

[1] قد لا يوافق هذا الحكمُ تحليلَ النحو العربي أو لعلّه يقبل التأويل بطريقتين:
أ- إمّا بالتمييز بين ضمائر المتكلّم والمخاطَب من جهة وضمائر الغائب من جهة أخرى.
ب - أو بالتمييز بين صيغة الفعل المبنيّ للمعلوم وصيغة الفعل المبنيّ للمجهول (أو المفعول). ذلك أنّ الفرنسية تستعمل ضمير الغائب (il) استعمالاً مزدوجاً، يفيد في سياقات ما يفيده الشخص الغائب (أي ما يوافق ضمير "هو" في العربية)، ويفيد في سياقات أخرى ما يوازي - في العربية - المبنيّ للمجهول، إذ يُستعمَلُ مع أفعال غير مسندة إلى فواعل و يُسمّى في هذه الحالة ضميراً محايداً (pronom personnel neutre).

ينظر إلى الأعمال التي تدلّ عليها تلك الأفعال، بوصفها ملزمة. على أنّ الاختلاف في هذه الحالة بين القول "الذاتي" والقول غير الذاتي" يظهر إلى النور ما إن نقف على طبيعة التقابل بين "الضمائر" التي يصرف معها الفعل. ويجب أن ننتبه أنّ "ضمير الغائب" هو شكل جدول الفعل (أو الضمير) الذي لا يحيل على إنسان، لأنّه ضمير يحيل على شيء واقع خارج التخاطب. ولكنه ضمير لا يوجد ولا يتخصص إلا في تقابل مع ضمير المتكلم أنا، الذي يعينه عندما ينطبق به بوصفه "غيرِ شخصٍ". ذاك وضعه. إنّ الشكل هو... يتخذ قيمة مما يشكل جزءاً ضرورياً من خطاب يتلفظ به "أنا".

لذلك فإنّ أقْسَم شكل ذو قيمة فردية، يضع من يقول أنا، حقيقة القسم. القول هو إنجاز: "أن نقسم" يعني بالتحديد أن أقول أقسم، التي يتصلِ بها أنا. فالقول أقسم، هو العمل ذاته الذي ألتزم به، وليس وصفاً للعمل الذي أنجزه. وعندما أقول أعِدُ أو أَضْمَنُ، فإنّني أَعِدُ وأضمن فعلاً، وتقع النتائج (الاجتماعية، القضائية، إلخ.) لقَسَمِي أو لِوَعْدِي انطلاقاً من الوضع الخطابيِّ الذي يحتوي على أُقْسِمُ أو أَعِدُ. فالقول يتحدّد مع العمل ذاته. لكن هذا الشرط ليس معطى ضِمْنَ معنى الفعل و إنّما تجعله "ذاتيةُ" الخطابِ شرطاً ممكناً. وسنرى الفرق بتعويض أُقسمُ بأَقسَمَ. ففي حين أُقسمُ تمثل التزاماً، فإنّ أَقسمَ ليست سوى وصف من جنس يجري أو يدخن. ونلاحظ ههنا أنّ الفعل ذاته يأخذ قيمة مختلفة باختلاف شروط هذه التعابير الخاصة وبالقياس إلى قيام "ذات" يذلك الفعل أو وقوعه خارج دائرة "الشخص". إنّ ذلك ناتج عن كون الوضع الخطابيّ الذي يحتوي الفعل، يضع العمل في الوقت نفسه الذي يؤسس فيه الذات. بذلك ينجز الوضع القولي العمل عند التلفظ بـ "الاسم" الذي هو "القسم") في الوقت نفسه الذي يؤسس فيه الذات. بذلك ينجز الوضع القولي لمؤشّر الذات (وهو أنا).

إنّ كثيراً من المفاهيم في اللسانيات، وربّما في علم النفس أيضاً، قد تظهر يوماً ما مختلفة إذا ما أعدنا وضعها في إطار الخطاب، وهي اللغة يقوم بها إنسان يتكلّم، وفي حالة بيذاتية وحدها تجعل التواصل ممكناً.

☆ المصدر:

إميل بنفنيست: "مسائل من اللسانيات العامّة"، المطابع الجامعية الفرنسية، باريس، ص ـ ص. 257 ـ 265.

E.Benveniste : Problèmes de linguistique générale, P.U.F., Paris, 1966, p - p.257 - 265.

المشترك والمناطق النشطة

تحليل جملة "شرع في (قراءة) كتاب"

جورج كلايبار

عندما نكتشف أن حجرةً تتكوّن من غرف عديدة فإننا لا نكون بعيدين عن المشترك.

نخصّص هذا الفصل والذي يليه للفعل المظهريّ (فعل الشروع) شرع في استعمالات من قبيل 1):

1) شرع زيد في كتاب جديد.

والسبب الأساسيّ لهذا الاختيار يكمن في المكان الذي أخذه هذا الضرب من المسائل لتشريع هذا الضرب أو ذاك من النحو ومن علم الدلالة الموضوعين حديثاً على محكّ النظر. نقسّم عملنا إلى جزأين:

الأول ـ وهو موضوع هذا الفصل يشتغل على تقديم نظرية المناطق النشطة (zones actives) لرونالد لانغاكير (R.W.Langacker, 1984,1987 et 1991a et b) وهو ما أشرنا إليه من قبل (في الفصل الثالث) فيما يتصل بالوجوه، وفيما

يتصل أيضاً بتحليل جملة "البيانو الذي نستمع إليه" (في الفصل الخامس)، أما الجزء الثاني (أي الفصل السـابع) فيدرس الآلية التوليدية للإلـزام النمطي (coecition de type) كما طوّرها بوستويفسكي (J.Pustejovsky,1991,1993 et 1995) ويـهدف هذان المبحثان إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في متابعة ما نعرضه فيما يلي:

(i) الموازنة بين تصورين دلاليين مختلفين تمام الاختلاف، انطلاقاً من مشكلة تأويل واحدة والمشاركة بذلك في تجديد الدراسات الدلالية.

(ii) المشاركة في حوار يتعلق بالمشترك من زاويتي نظرٍ: تمديد الظاهرة ومسألة المشترك النظاميّ، وهما مسألتان نرجو أن نعلق بهما عناصر إخبار توسّع و توثّق ما حللناه في الفصول السابقة.

مقدمة

يطرح المبحث الأول المشكل الأعمّ للالتقاء بين النظريات اللسانية والعِرفان. ولنأخذ في الواقع منوالاً للنحو العِرفاني دقيقاً ومسألة لسانية مخصوصة تطرح مشاكل التحليل على كلّ منوال نحويّ. وسنحاول تبيّن كيف أنّ الأوّل (أي المنوال النحوي) يحلّ (إشكال) الثاني (أي المشكل اللسانيّ). أمّا المنوال النحويّ الذي اخترناه فهو النحو العرفاني للانغاكير (R.W.Langacker,1987 et 1991 a et b) والمشكل النحوي المتبقي هو تحليل فعل شرع كما في الأقوال التالية مثل 1):

1) شرع زيد في كتاب جديد.

قد يبدو الهدف محدوداً، بما أنّ هدفنا لا يطمح إلى تسوية العلاقات التي تجمع الإسناد والعِرفان عموماً، كما لا يطمح إلى تبيّن العلاقات بين النظريات اللسانية والعِرفان. والواقع أنّ التقويم الذي نقترح أخذه هنا، ذو محمل أوسع بكثير مما قد يظنّ لأوّل وهلة. وذلك

بسبب منوال النحو العِرفانيّ المجرّب من جهة ـ وهو منوال لانغاكير ذو الأفضلية في توفير منوال نظري مطوّر وتوفير جزء هامّ من التطبيقات الوصفية، في الوقت ذاته ـ وبسبب موضوع التطبيق من جهة أخرى. إنّ التركيب الفعليّ SN1 (شرع في كتاب جديد) يطرح مشكلاً تركيبياً ودلالياً. تركيبياً، لأنّ المفعول المنتظَر في مثل هذه البنية، هو مصدر لا اسم جامد:

2) شرع زيد في القراءة / قراءة كتاب جديد / في الغناء.

ودلالياً، لأنّ المركّب الاسميّ، غير المنتظر تركيبياً والموجود في 1)، لا يستجيب هو الآخر للنمط الدلاليّ المنتظر للحدث أو الحدَثان (processus). إذا كان القول 3) يطرح سؤال المقولة الإعرابية للمفعول، فإنّ القول 1) يطرح زيادة على ذلك سؤال المقولة الدلالية للمفعول:

3) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

وهي مسألة عرفانية بامتياز، بما أنّ الأمر يتعلّق بكيفية الوصول إلى تأويلات "حدثانية" للقول 1) من نحو القولين 4) و 5) وذلك انطلاقا من توليفٍ بين فعل يصرّح في العادة بحدث أو بحدثان بوصفه مفعولا وبين مركّب اسميّ SN يحيل على المفعول:

4) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

5) شرع زيد في كتابة كتاب جديد.

إنّ تحليل القول 1) ذو طرافة خاصّة بما أنّه يضع في مستوى أوّل التمفصل الإعرابيّ الدلاليّ عبر تأويل العلاقة بين المسند إليه والمسند، وهو تحليل يؤدّي بطريقة أو بأخرى إلى وضع اعتبارات دلالية لموضوع أثير عند علماء الدلالة العِرفانيين وهو موضوع المشترك. إنهّا تمثّل محكّ نظر ممتازاً لكلّ منوال نحويّ عرفانيّ. لا يتعلّق الأمر إلاّ بتقويم جزئيّ، ولكن نتيجتها وإن بقيت محلية، فإنها توفّر مع ذلك

تعيينات ثمينة عن القدرة الإجمالية للمنوال المختبَر. وذلك يعني أنّ ورشتنا لا تستهدف إعطاء حكم عامّ عن نحو لانغاكير، ولكنها تطمح ـ مع ذلك ـ إلى مدّ قدرتها الوصفية ومواءمتها العِرفانية لمعالجة مشاكل مخصوصة.

سنفحص مفهوماً فحصاً مجهرياً، بشكل خاصّ، هو مفهوم *المنطقة النشطة* والذي يمثل عنصراً مركزياً في الاشتغال الإسناديّ لمنوال لانغاكير. وسنتابع هدفاً آخر يتمثل في تعليق بعض عناصر إجابة جديدة على ملفّ أفيض القول حوله منذ مدّة، و لكنه لم يستكمل نظراً إلى المستندات الحديثة التي وُضعت فيه، أي ما تعلق بالفعل المظهريّ (فعل الشروع) شرع. وكلّ ذلك يقع في إطار علم دلالة يمكن إن ندعوها **عرفانية**، بمعنى أننا نفهم منها "تصل بين الأشكال اللسانية والمظاهر المفيدة للوضعيات غير اللسانية التي تتضمنها، مع هدف نهائيّ يتمثل في تعليل اللغة بتصوّرنا الخاصّ وبتمثّلنا للعالم" (جورج كلايبار، G.Kleiber, 1994c:7).

يقع مسارنا في مرحلتين أساسيتين. تفصّل الأولى القول في مفهوم *المنطقة النشطة* التي هي في قلب الجهاز الاصطلاحي الذي أعدّه لانغاكير لحلّ المشاكل التي تطرحها الأفعال المظهرية (الشروع والمقاربة والقلوب والتحويل). أما المرحلة الثانية فتصف تطبيق هذا المفهوم على المشكل الذي تطرحه معالجة جمل من قبيل 1) وتبيّن مميزات مثل ذلك الحل وخصوصاً سلبياته وحدوده. وفي النهاية، نطرح عناصر أساسية لتفسير جديد، أكثر من الاهتمام بمعطيات ملاحظة. فإذا ما سلكنا هذا المسلك، توضّحت الحاجة إلى اختراع نظرية لسانية لا يكون فيها العِرفان محض تخلّصٍ من المبادئ والقواعد النظرية المسلّمة، بل يصبح موجّها يفسّر تعقّدَ الظواهر اللسانية الموصوفة ويُبيّن تنوّعها.

1 ـ مفهوم المنطقة النشطة

اتّجه لانغاكير (R.W.Langacker, 1984 et 1991a et b) بشكل طبيعي إلى مفهوم *المنطقة النشطة* لحلّ مشكل التوافق بين المسند إليه والمسند الفعلي في القول 1) وذلك عندما اقترح هذا المفهوم لتسوية التوليفات بين المسند إليه والمسند. فعلينا بداية أن نتبيّن ما الذي يعنيه بمفهوم *المنطقة النشطة*.

1.1 ـ تعريف

يقوم تعريف المنطقة النشطة على الفرق بين الملفوظين 6) و 7):

6) كلبك قريب من كلبي.

7) لقد عضّ كلبُك قطّي.

ففي الملفوظ 6) يحيل المسند *قريب* على علاقة يشترك فيها المسند إليه (الفاعل) أو الناقل (trajecteur) والمسند (المفعول) أو المَعْلَم (landmark)[1] بوصفهما كُلَّيْن مختلفَيْن. إذ كلّ جزء من كلب المخاطب قريب من جزء من كلب المتكلم. أمّا في الملفوظ 7) فالمسند عضّ "يعني تعالقاً بين ناقله و مَعْلَمه، لا يقتضي بالضرورة إلاّ بعض مظاهر هذين الكيانَيْن" (R.W.Langacker, 1991b:190). فكلّ جزء من الكلب وكل جزء من القطّ لا ينظر لهما بالأهمية نفسها. فأنياب الكلب أهمّ، في حدث العضّ، من ذيله أو كليتيْه، التي يمكن أن نقول

---

[1] إنّ التقابل بين ناقل و مَعْلَم يمثل محورا رئيسيا من محاور منوال لانغاكير. و يترجم هذا التقابل عدم التناظر لكل إسناد علائقيّ: الناقل هو الكيان الذي يكون دوره هو الأبرز. إنّه ناقل المشاركين الذين يجب أن تقام طبيعتهم أو مواقعهم(إنّها صورة وجه العلاقة). إنّ المَعْلَم أو المعالم هي المشارِكات الأخرى البارزة التي يقع الناقل بالنسبة إليها.

إنّ دورها في مسارِ العضّ ثانويٌّ. وبالمثل فإنّ جزءاً من القطّ فقط يتمّ عضّه لا القطّ كلّه. ويتبع ذلك تخصيص للمناطق النشطة بوصفها "قِطَعاً" أو "أجزاء" في ناقِلٍ أو مَعْلَم، تساهم في علاقة معيَّنة.

لذلك، يمكن أن تمثُلَ حالتان: حالة تطابق المنطقة النشطة مع الفاعِلِ أو المفعول، كما في القول 6)، أو أن يقع تنشيط الناقل أو المَعْلَم كاملاً، في العلاقة الإسنادية - وحالة عدم التوافق بين المنطقة النشطة المرتسمة والفاعل أو المفعول، فليس الأمر سوى قسم فرعي (stück) من الناقل أو من المَعْلَم اللّذيْن ينشّطهما المسند.

وههنا ينبغي تدقيق بعض الأمور. يجب أن ندقّق في المقام الأوّل أنّ المناطق النشطة ليست كيانات ذات حدود واضحة ضمن الكلّ الذي تنتمي إليه. بل ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مناطق مركزية في التفاعل العلائقيّ. لا يوجد انفصال باتٌّ بين المنطقة النشطة والمنطقة غير النشطة: إذ تنخفض مشاركة الجهات تدريجياً بحسب بعدها عن المنطقة المركزية المعنيّة بالأمر. وإنّه من الغلط أن نظنّ أنّ الأنياب فحسب تشارك في حدث *العضّ*. فالفكّانِ والعضلات والجهاز العصبيّ، إلخ.، تساهم بدورها في الحدث. ولما كان أمر الترابط بين مختلف الأجزاء حاصلاً، فإنّه بوسعنا أن ندافع عن فكرة لانغاكير (R.W.Langcker, 1991b:10) القائلة بأنّ الكلب كلّه معنيّ بعمل العضّ. ومع ذلك فما يبدو جوهرياً، فهو كون مشاركة بعض الجهات أكثر مباشرة وأكثر مركزية باعتبار تصوّر هذه العلاقة، من غيرها من العلاقات.

وفي المقام الثاني، ينبغي أن نعتبر أنّ وضعية عدم التوافق بين الكيان الذي ترسمه العبارة ومنطقتها النشطة بالنسبة إلى مسند علائقيّ معطى، لا تشكّل حالة هامشية البتّة، ولكنها تمثّل حالةَ الأشياءِ العاديةَ. وبالأحرى، فإنّه من العسير أن نجد توضيحات لوضعية التطابق، ما دامت العلاقات الإسنادية غير منطبقة في الأغلب

إلاّ على وجوه الكلمات المعنيّة، كما نستشهد بسلسلة الأمثلة التالية (R.W.Langacker, 1991b:191):

8) أ) أكل أحمد تفاحة.
ب) سمع أحمد ضجيجاً.
ج) مشى أحمد مسرعاً.
د) أحمد بصدد هضم الأكل.
هـ) توصّل أحمد إلى حلّ لعبة البازل.
و) صفّر أحمد.
ز) قشر أحمد برتقالة.
ح) كان أحمد يتنفّس بصعوبة.

إذ يمكن للقارئ أن يمارس حكمته - إذا رغب في ذلك ليُوجِد كلّ مرّة منطقةَ الناقل أو المَعْلَم النشطةَ التي يقتضيها المسنَد. بل توجد وضعيات أكثر تعقيدا، إذ ينشّط إسنادُ ما الجملةَ كلّها أحيانا وأحيانا أخرى ينشّط بعضَ كلماتها فحسب. والأمر نفسه ينطبق على حرف الجرّ في في الجملة 9) إذ تقتضي ناقلها كاملا، بخلاف الجملة 10):

9) زيد في الدار.
10) زيد في الحوض.

وينبغي أن نضيف أنّ المناطق النشطة ليست فقط "أجزاء" محضة، ولكن يمكن أن تمثلها كيانات مجمّعة بطريقة خصوصية مع العنصر المعيّن على النحو الذي تبيّنه الأمثلة التالية:

11) أ) (هي) سمعتْ البيانو.
ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف.
ج) هذا يُثير القط.
د) هذا القلم الأحمر أصفر.

فالمناطق النشطة في هذه الأسانيد، ونعني بها أصوات البيانو بالنسبة إلى 11 - أ) واسم المتكلم في 11 - ب) والرائحة التي يثيرها

براز القطّ (مثلاً) في 11 ـ ج) ومظهر القلم الخارجي والأثر الذي يتركه عند استعماله في الكتابة بالنسبة إلى 11 ـ د)، لا تشكل أجزاء معتبرة للعنصر الاسميّ الصريح (البيانو، المتكلم، القط، القلم)، ولكن تقع فيما بينها علاقة تجاور، أي من فئة المجاز المرسل (أو الكناية).

ويتعلّق التوضيح الخير بأسباب وجود هذه الظاهرة. إذ يرى لانغاكير سببين اثنين. فمن جهة، ثمة اقتصاد وضرب من المرونة توفّرهما مثل هذه الآلية الاختلافية. إنّ البحث عن صيغة أحادية دقيقة يولّد في الواقع إنتاج تعابير أقلّ ما يقال عنها أنها معقّدة. ويمكن التدليل على ذلك بمايلي، فالقول 11 ـ د) يوافقه القول التالي:

11 ـ هـ) إنّ الإحساس باللون المسند للمساحة الخارجية لهذا القلم، والذي يترك عند استعماله أثرا يتمثّل في الإحساس باللون الأحمر، هو أصفر.

ومن جهة أخرى، يوجد سبب عرفانيّ ينافح عن هذه الحالة من الاختلاف: يخوّل لنا تبئير الانتباه على كيانات ذات بروز عرفانيّ معيّن، ولعلّ المبادئ التالية تسهم في تفسير جزء هامّ من الأمثلة المعروضة:

(i) الكلّ أبرز من أجزائه المفردة، في العادة.

(ii) الأشياء المادّية أبرز من الكيانات المجرّدة، في العادة.

(iii) البشر (وبدرجة أقلّ) الحيوانات أبرز من الجمادات، في العادة.

1 ـ 2 ـ سمعتُ البيانو، مقابل سمعتُ صوت البيانو

إنّ المنفعة المباشرة لمفهوم المنطقة النشطة تتمثل في كونه يسمح بتسوية عدد من الوضعيات تشكل صعوبة بالنسبة إلى التحاليل الدلالية والمرجعية الكلاسيكية. فإنّ قولا من قبيل 8 ـ أ) أو 8 ـ و):

8 ـ أ) أكل أحمد تفّاحة.

8 ـ و) صفّر أحمد.

لا يمثل مشاكل تحاليل دلالية جارية بمعنى أنّه لا يوجد صراع دلاليّ أو مرجعيّ ظاهر. فما إن نُوَلِّ وجهنا قِبلة أقوال نحو 11 ـ أ) و 11 ـ ب):

11 ـ أ) سمعتُ البيانو

ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف

حتى يتبيّن لنا أنّ التوليف بين المسند والمسند إليه، توليف يقوم على إشكال: إذ إننا لا نستطيع سماع بيانو، ولكننا نسمع فقط أصواتا، والمتكلّم لا يسعه أن يكون بذاته في دليل الهاتف. فعلينا أن نفسّر إذن ما الذي يحصل في هذه الحالة، إذ يبدو الحساب التركيبي غير ذي دلالة. ومكان الحلّ التقليدي المتمثل في ما يُعبّر عنه بالحذف[1]، الذي يوافق الأمثلة التالية على الترتيب:

12) سمعتُ صوت البيانو.

13) اسمي موضوع في دليل الهاتف.

وهو حلّ غير إجرائي، يبدو أنّه من المناسب أن نلجأ إلى مفهوم المنطقة النشطة.

ولْنأخذ المثال 11 ـ أ). إننا إذ نسلّم بأنّ الصوت هو المنطقة النشطة للبيانو، فإنه بوسعنا أن نضمّ هذه الحالة إلى مثيلاتها من صنف الجملة 8) وبوسعنا أن نتبيّن في الوقت ذاته فيم تختلف عن الجملة

---

(1) يسمّي لانغاكير هذا الحلّ (linguistic paraphrase analysis). ولنا أن نتحدّث من منظور النحو التحويلي لدى هاريس (Harris) عن *الاسم المخصّص* (*nom approprié*). انظر عرضاً لمختلف الحلول لهذا الصنف من المشاكل في كتاب كلايبار (G.Kleiber,1990b,1994c,ch.8).

12) وفيم تشبهها. ومع ذلك فلهذه العملية ثمنها. إنّها تترافق مع مشترك الفعل *سمع*. فليس له المعنى ذاته في 11 ـ أ) وفي 12). ويصبح الاختلاف اختلافاً بين مظهر وأساس مشترك[1] على النحو الذي يبيّنه الرسمان 14) و 15) اللذيْن يوافقان الجملتين 12) و11 ـ أ) على التوالي:

ففي حالة 12)، تبدو المنطقة النشطة وهي الصوت منقولة بوصفها مَعْلَما، في حين أنّه في حالة 11 ـ أ) فإنّ البيانو بوصفه مصدراً للصوت هو المَعْلَم الأوّل. وفي الحالتين، تتطابق المكوّنات: يوجد مستقبل ذو منطقة نشطة جهاز الاستماع لديه والصوت الذي يمثّل وسيطا والشيء الباثّ للصوت. إضافة إلى ذلك، ثمة تطابق في الحالة الأولى بين المنطقة النشطة والمَعْلَم. أمّا الحالة الثانية فتمثّل على العكس من ذلك افتراقا بينهما. فنحن بإزاء محتوى إسناديّ مشترك ـ القاعدة هي نفسها ـ واختلاف في المصوّرة (imagerie): فكلّ إسناد يقسم بنى صغرى مختلفة. بالنسبة إلى التحاليل التي تفضّل مشترك المركب الاسميّ SN، أي تغيّر معنى *بيانو* في *سماع البيانو*، وهذا الحلّ له مزيّة معالجة ملفوظ يربط بسهولة بين مسنديْن مما يؤدّي إلى مراجع مختلفة نحو *النظر والسماع* مثلاً.

وكما لاحظ ذلك فرانسوا ريكاناتي (F.Récanati, 1997:116)، فإنّ أطروحات المشترك بالنسبة إلى *البيانو* تذهب جُفاءً إزاءَ جملة

---

[1] إنّ التقابل بين المظهر (profil) و الأساس (base) هو تقابل جوهريّ في منوال لانغاكير. ويتركب أساس مسند لسانيّ من بنى عرفانية (أو من مجالات) يفترضها، في حين أنّ المظهر بنية صغرى لأساس يدخل في مستوى تمييزي من البروز باعتباره كياناً تعيّنه العبارة.

أسمع وأرى البيانو ، يقول ريكاناتي: "في مثل هذا المثال، ينبغي أن يدلّ *البيانو* على البيانو، لا على الأصوات التي يُصدرها". [1]

وتظهر لنا على الفور فائدةُ مثل هذا التحليل: إنّه يحمل إجابةً على المشكلة الأساسية التي يطرحها الملفوظان 11 ـ أ) و 12) وهو تحليل يأخذ بعين الاعتبار الأساس المشترك لما يشبه هُويَّتَيْهمَا التأويلية. والملفوظ 11) يؤوَّل وفق صيغة 12) دون يستتبع ذلكَ القوَل بتكافؤ دلاليّ بينهما.

ولم يصبح مثل هذا المسلك ممكناً إلاّ لأنّ منوال لانغاكير يسمح عبر مفاهيمه الأساسية مثل عدم التناظر / الناقل / المَعْلَم، بتنويع بروز البنى الدلالية وأنّ هذا التنظيم البروزيّ يمثّل إمكانيةً للتغاير الدلاليّ. هكذا فمن الممكن توفير أساس دلاليّ مشترك، يتصل بهَيْكَلَتَيْن بُرُوزِيّتيْن مختلفتيْن بحسب الإسناد المختار. "فالمظهر والناقل وخطّ المَعْلَم ـ كما يُذكّر بذلك لانغاكير (1991b:196) ـ هي مواضيع بروز البنى الفرعية في أكثر من مجال، ولمدّ مثل هذا التنظيم الدلالي الذي يمكن أن يختلف بمعزل عن كون البنى الفرعية المختلفة مُهَيْكَلَة ومُحْتَبكَة بشكل خفيّ."

---

(1) ولْنذكّرْ بأننا يمكن أن نتصرّف بإجابة من قبيل الوجوه (facettes) على نحو ما اقترحه كروز (D.A.Cruse,1996) أو باقتراح من قبيل ما جاء به بوستوفسكي(Pustejovsky) وهو النمط المُنَشّط (type pointé) ، إذ يعتبر أنّ ما يتمّ تنشيطه في عبارة *سماع البيانو* هو وجه (أو نمط) "الصوت"، أمّا في عبارة *رؤية البيانو* فإنّ الوجه (أو النمط) الذي يقع تنشيطه هو "شيء ماديّ مرئيّ" وفي عبارة *سماع البيانو ورؤيته*، فإنّ مجموع الوجوه أو الأنماط أو كتلتها كلها هي المُنَشّطَة.

2 ـ تطبيقات على حالة شرع في كتاب

توصف هذه العُدّة لحلّ مشكل الأفعال المظهرية شرع، أنهى، إلخ، المستبعد في الظاهر في الملفوظات 1) و 4) و5)، والتي نستعيدها في ما يلي:

16) شرع زيد في كتاب جديد.

17) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

18) شرع زيد في كتابة كتاب جديد.

19) أنهى زيد كتابه.

20) أنهى زيد قراءة كتابه.

21) أنهى زيد كتابة كتابه.

2 ـ 1 ـ دون تغيير معنى بدأ: مسند اعتراضيّ أو إلزام المركّب الاسميّ SN

إنّ وضعية الملفوظات من 16) إلى 21) قريبة من وضعية الملفوظات 11 ـ أ) *سمعت البيانو* و12) *سمعت صوت البيانو*: إنّ تأويل الملفوظين 16) و19) يُفضي إلى تأويل الملفوظات 17) و 18) و 20) و21). والأمر نفسه بالنسبة إلى 11) أ) إذ نواجهه بـ 16) و 19). ويمكن لنا أن نسلّم بأنّ التركيب *شرع + مركّب اسميSN* هو اختزال لبنية مع مصدر (infinitif) مع مركب اسمي. ففي مثل هذا الإطار ينجم الملفوظان 16) و19) عن حذف المصدر في الملفوظات الموافقة 18 ـ 19) و20 ـ 21). فإذا أمكن لنا حذف المصدر فلكون المعلومة التي يسيّرها بارزة بالقدر الكافي: الجزء المعيّن من المعلومة الذي يمكن إقامته هو "مَقُول بشكل واضح (...) ومتعاود وإذا لم يكن كذلك لا يمكن للمصدر أن يبقى غير ذي تعبير." (B.Peeters, 1993:37)

وقد اقترح غودار وجاياز (D.Godard & J.Jayez, 1993a et b) نسخة مخففة من هذه النسخة القائمة على الحذف، تتجنّب الإفراطات الناجمة عن ضرورة استرجاع المصدر المحذوف كلّ مرّة. إنّها لا تتطلّب سوى حضور مسند مجرّد مثل المسند الاعتراضيّ: "إنّ المسند المستقطب في محتوى مسند الإلزام (coercion) هو عامّ: يحضر باعتباره قيدا على المسانيد المكنة التي تُظهر تأويلا في سياق معيّن، ليس هو نفس المسند الذي تُظهره العبارات الشارحة (paraphrases)"(D.Godard et J. Jayez, 1993a:124).

توجد إذن نسختان: نسخة قويّة ونسخة ضعيفة، تتركان معنى فعل *شرع* سليماً. ويبدو التعارض الدلاليّ كبيراً، إذ يوضع مسند إجرائيّ اعتراضيّ بين الفعل المظهريّ والمركب الاسميّ SN، ويكون إمّا مسنداً مخصوصاً (النسخة القوية القائمة على الحذف) أو مسنداً مجرّداً (نسخة غودار وجاياز الضعيفة).

ويمكن أن نحلّ الإشكال بطريقة أخرى وذلك بترك معنى شرع دون تغيير على شرط تعديل النمط الدلالي للمركب الاسميّ SN. وهو المسلك الذي اتّخذه بوستويفسكي ونظريّته في الإلزام (J.Pustejovsky, 1991,1993 et J.Pustejovsky et P.Bouillon, 1995). ففي الملفوظ 16) يفرض الفعل ***شرع*** على مفعوله ***كتاب*** نمطه الدلاليّ، أي نمط الأحداث ومن ثمّة نجد ***كتاب*** "مُلزَما" بالمرور من صنف الأشياء إلى صنف الأحداث.

2 ـ 2 ـ تحليل لانغاكير

يختلف الحلّ الذي اقترحه لانغاكير (R.W.Langacker, 1991:197 ـ 198) عن الإجابات التي طرحناها، في ما تسلّم به حول منوال تحليل *سمع* في الملفوظين 11) أ) و12) من تغيير دلاليّ

بالنسبة إلى *شرع* (أو *أنهى*). وكما هو الحال مع ننبرغ (G.Nunberg, 1995) وتغييراته للمسند، فإنّ لانغاكير يلعب ورقة المشترك الفعليّ ويدافع عن فرضية كون الفعل *شرع* في بناء مباشر مع مركب اسميّ S+N مفعول، كما هو الحال في الملفوظ 16) لا يتوفر على المعنى نفسه في بناء مصدريّ كما هو الحال في الملفوظين 17) و18). والفرق بين الأمرين يُعبّر عنه بعبارات المَعْلَم والمنطقة النشطة والمظهر كما يبيّن ذلك الرسمان 22) و23) الموافقين على التوالي البنيتين: مركب اسميّ1 + *شرع في* في صيغة مصدرية + مركب اسميّ2 ومركب اسميّ1 + *شرع* مركب اسميّ 2:

والمكوّنات في ما بينها متطابقة في الواقع: ما يختلف هو بروز البنى الصغرى المنقسمة على هذا الأساس المشترك ففي حالة البناء مع المصدر، فإنّ المَعْلَم يختار الدعوى التي يصرّح بها المصدر، في حين أننا مع بناء بمركب اسميّ

مفعول به، فإنّ مَعْلَم الدعوى وهو مَعْلَم في الحالة الأولى التي تُختار بوصفها مَعْلَماً للمسند *شرع*.

ورغم كونه غير مسجّل في رسم لانغاكير، فإنّ البناء مع مصدر يمثّل حالة تطابق بين مظهر مَعْلَم الإسناد والمنطقة النشطة. أمّا حين يكون المركب الاسميّ مفعولاً فيقع عدم توافق بين معلم *شرع* (أي الشيء الذي يصرّح به المركب الاسميّ) والمنطقة النشطة(الدعوى) والنقطة الأساسية أنّ الدعوى تبقى مدار الأساس تماماً كما أنّ الصوت هو مربط الفرَس في حالة الفعل *سمع* المحللّ أعلاه.

2-3- مزايا

إنّ المزيّة الكبرى التي نجنيها من مثل هذه الطريقة هي حلّ المشكلة الأساسية التي تطرحها الجملة 16): وهي مشكلة البناء

المباشر مع مركّب اسميّ الذي هو في العادة موضوع المسند *شرع*. إنّ مفهوم المنطقة النشطة هو الذي يحلّ لنا هذا الإشكال. فبجعْلنا الدعوى المنطقة النشطة لكيان الكتاب الذي يشارك فيها، فإننا نفسّر تطبيق المسند "المباشر" على هذا الكيان *كتاب* انطلاقاً من آلية المنطقة النشطة العامّة: بعبارة أخرى، تطبيق المسند على الكلّ، في حين أنّ المسند لا يختار إلاّ جزءاً فرعياً من هذا الكلّ. ولا حاجة البتّة إلى اللجوء إلى الحذف: إنّ اشتغال 16) لا يقوم سوى بتمثيل اشتغال المناطق النشطة.

ونستخلص في الحين منفعة لازمة: المنفعة نفسها التي نستخلصها من تحليل ملفوظي: *سماع البيانو وسماع صوت البيانو* تحليلاً قائماً على المناطق النشطة. ونصل إلى تفسير الهويّة التأويلية بين 16) *شرع زيد في كتاب جديد* و 17) / 18) *شرع زيد في قراءة / كتابة كتاب جديد* وذلك بفضل القاعدة المشتركة للمسندين. وهو أحد الأهداف المطلوبة في الوقت نفسه الذي نقرّ فيه بالقيمة الدلالية لاختلاف الشكل التركيبيّ، وذلك بمصادرتنا على مظهر مختلف، وهو هدف آخر يطلبه النحو العرفانيّ الذي يعتبر أنّ كلّ اختلاف في الشكل يوافق اختلافاً دلالياً.

ومن البيّن كذلك أنّ المصوّرة التي رسمها لانغاكير، توضّح جيّداً إحدى نتائج التركيب: *مركّب اسمي 1 + شرع + مركب اسمي 2*، بالنسبة إلى البنية المصدرية، تلك التي تقدّم المفعول المباشر من زاوية نظر بروزية. و مهما تكن الإجابة المقدّمة للمشكلة التي يطرحها الملفوظ 16) بالنسبة إلى 17) ـ 18)، فإنها تعلّق بالمركّب الاسمي 2) بروزا أفضل من البروز الذي يوفّره التركيب: *شرع + مركب اسمي 2*، في التركيب: *شرع في + مصدر + مركب اسمي 2*. أخيراً، فإنّ التحليل المقترح، كما يلاحظ ذلك لانغاكير (R.W.Langacker,1991b:198) يمتاز بخصيصة إضافية، فهو لا يحتاج إلى جهاز خاصّ: فهو ينخرط ضمن في الإطار العامّ لوضعيات عدم التوافق بين المنطقة النشطة والمظهر(profil) مما يمكننا من أن نعالجه بمفاهيم منواله الأساسية من

قبيل اللاتناظر بين الناقل/ المَعْلَم والتمييز بين المظهر / القاعدة، وهي مفاهيم وُضعتْ إفادتها بعيداً عن الظاهرة المعالجة ههنا.

2 ـ 4 ـ عقبات

تبدو هذه المزايا مع ذلك قصيرةَ الأمد، إذ تظهر نقاط الضعف وحدود التحليل سريعاً، ما إن ننظرْ إليها عن قرْب.

2 ـ 4 ـ 1 ـ تمدُّد مُفرط لمفهوم المنطقة النشطة

أولاً، يتعرّض مفهوم المنطقة النشطة في إجرائه على في مشكلة شرع إلى تمدّد يمكن لنا وسْمُه بكونه مفرطاً ففي حالات عدم التوافق، يطابق مفهوم المنطقة النشطة إمّا قسماً فرعيّاً من الناقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في الأمثلة 8) وإمّا كياناً مُلحقاً بشكل مخصوص بهذا الناقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في المثالين 11) أمّا مع الفعل شرع، فيَصل مفهومُ المنطقة النشطة إلى حدود الانطباق على الدعوى (procès). ويرى لانغاكير (Langacker,1998b,198) أن لا غرابة في ذلك فهي حالة خاصّة لظاهرة أعمّ. ومع ذلك يبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لكيان ما، بتمدّده ليشمل الدعوى التي يشارك فيها ذلك الكيان، يفقد جزءاً كبيراً من إفادته المبدئية، من جهة كوننا نصل إلى علاقة الجزء بالكلّ، وهي بالضبط عكس العلاقة القائمة في الأمثلة 8). وتصبح المنطقة النشطة في حالة "البنية": *شرع + مركّب اسمي 2* (من الجزء إلى الكلّ) هي الكلّ بشكل من الأشكال، حيث إنّ الشيء الذي تمثّل هي منطقته النشطة، ليس سوى جزء. فالتصوير المستعمَل لتمثيل 16) يوضّح ذلك توضيحاً: المَعْلَم مُتَضَمَّن في الدعوى ذاتها، حيث إنّ الدعوى هي المنطقة النشطة والحال أنّنا في الأمثلة 8) و11 ـ أ) نجد

الكيانَ المَعْلَمَ و / أو الناقلَ الذي يشتمل على المنطقة النشطة وهذا أيضاً مع العلاقات التي لم تعدْ علاقات الجزء / الكلّ الخالصة بل يمكن لنا في الواقع أن نعتبر أنّ الأصوات الصادرة عن البيانو واسم الشخص هما بشكل من الأشكال جزء من البيانو وجزء من الشخص على التوالي، ومن ثمّة يمكن أن نعتبرهما بمثابة المنطقة النشطة. ولا معنى لاعتبار أنّ الدعوى: س يقرأ ص، هي بشكل من الأشكال جزء من ص. ولِمَ لا تكون المنطقة النشطة لـ س؟ ويبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لا يوفّر إفادةً إلاّ في مجال العلاقات "الميريولوجية" (méréologique) الصرفة أو الموسّعة وفي اتّجاه واحد فحسب: من الجزء أو من المنطقة النشطة كما يدلّ على ذلك لفظ *منطقة* نحو الكلّ، وليس من الكلّ إلى الجزء. وبعبارة أخرى، لا يبدو من المشروع الحديث عن منطقة نشطة لحلّ المشكل الذي يطرحه التركيب المباشر: *شرع في + مركّب اسمي 2*. ومن ثمة فإننا نخسر الغنم الذي يوفره لنا جهازُ لانغاكير المتخيِّلُ: وهو الذي يفسّر لنا لماذا يمكن لمركب اسميّ هو في الأصل مفعول للمسند شرع، بما أنّ هذا الأخير ينتقي دعوى، يمكن له أن يصبح فاعلا (argument) لـ*شرع*. وكما نرى، فإذا لم يهدم هذا النقدُ تفسيرَ لانغاكير كلّيّاً، فإنّه يُفقده جاذبيته الأساسية، المتمثّلة في اعتبار كون مشكل *شرع زيد في كتاب جديد* ليس مختلفاً في النهاية عن شكل ملفوظ عاديّ نحو مثال *عضّ كلبُكَ قطّي* أو *قشر أحمد برتقالةً*، بمعنى أننا إزاء حالة عادية للمنطقة النشطة.

2 ـ 4 ـ 2 ـ عن المعنى الذي يسوءه أن يكون له معنى

في المقام الثاني وبمعزل عن مفهوم المنطقة النشطة، نجد افتراض المشترك الفعليّ الذي يعمل في المثلة 16) و17) / 18) نجده متّهما. إنّه افتراض يبدو نتاج جهاز تفسيريّ متراكم لا بوصفه واقعةً دلاليةً

يتولّى الجهاز تفسيرها. وفي رأيي، إنّه المنوال الذي يفرض ازدواج معنى *شرع* لا العكس. ويوافق اختلافُ المعنى بين معنيي *شرع*، كما يمثّلهما الرسمان 22) و23)، اختلافاً في بروز البنى المتطابقة التي تشكل القاعدة المشتركة، ولكن ماذا يوافق هذا الاختلاف الدلاليّ "اللطيف"؟ في الواقع لا يمكننا أن نتبيّن فيمَ يتمثّل هذا المشترك إن لم يكن ذلك في تمثّل الإسنادين اللذين يعرضهما المنوال التفسيريّ و"تصويرهما" تحديداً. وكي يكون للمشترك قدر مّا من الإفادة، ينبغي أن يكون بمستطاعنا تناوله عبر آثار أخرى لا عبر تمثّله فحسب. إنّ الحديث عن اختلاف التصوير لا يكفي. يجب أن يكون بوسعنا تأويل المشترك أي أن نعطيَ له معنى. والحال أنّ هذا يتعذّر تحقيقه. والأمر ذاته ينطبق على *سمع* في المثال 11 ـ أ) *سمعتُ البيانو* والمثال 12) *سمعتُ صوت البيانو*، حيث تبدو المصادرة على أنّنا بإزاء فعلين لا بإزاء فعل واحد، تبدو مخالفةً للحدس ومُصطنعةً. إنّ مثل هذا التصوّر للمشترك الفعليّ يصبح غير متحكّم فيه ويصل إلى تكاثر للمعنى إلى الحدّ الأقصى، فيما نقدّر. مثال واحد يمكن أن يوصد هذا الباب. إنّه تحليل المثال 5):

شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

ولمّا كان التحليل يضع مظهراً مختلفاً على قاعدة مشتركة، فإنّه مجبر على التسليم بمعنى جديد لـ*شرع*.

2 ـ 4 ـ 3 ـ صمود الدعوى رغم ذلك

يتمثّل العيب الثالث ـ وهو الأخطر شأنه في ذلك شأن الأوّل ـ في كون الإجابة المقترحة للبنية *شرع + مركّب اسمي2*، لا تتخلّص من الإجابة القائلة بالحذف إلاّ في الظاهر. فرغم أنّ التركيب الإعرابيّ بين *شرع* والمركّب الاسميّ *كتاب*، هو تركيب مباشر، وهو ما تبيّنه وظيفة المَعْلَم الأوّل التي يُوفرها *كتاب* في الرسم 23)، فإنّ البنية الدلالية، في

العمق ليست مباشرة، بما أنّها تستمرّ في إدخال مسند وسيط (prédicat intermédiaire) بشكل حاسم، مثل التركيب المصدريّ، حتّى وإن لم يكن ذلك سوى منطقة نشطة. يبقى هذا المسند أو هذه الدعوى الوسيطة أساسياً (أو أساسية). وبذلك تكون إجابة لانغاكير بشكل الأشكال من صنف المسند المضاف (prédicat intercalé) وهو ما يبيّنه التصوير 23) تبييناً. لا غرابة في ما يعلّل به القائلون بهذا الصنف من الحلول من علل حجْب ذلك المسند: "ينبغي ألاّ يُتلفظ به في حال ظهور صفته من السياق أو من سائر المفردات التي تحتوي عليها الجملة" (R.W.Langacker,1991b:198).

2 ـ 4 ـ 4 ـ ضغوط دالّة

فلا غرابة إذن أن تبدوَ المقاربة التي يقترحها لانغاكير قويّةً جدّاً تماماً كما هو الحال مع الحلول التي من صنف المسند المضاف. ولا تتوفّر الآليّة المتخيَّلة على أيّ عامل يمكّن من توقّع الضغوط التي تقع على عاتق البنية المباشرة المحلّلة *شرع + مركّب اسمي 2*. في الواقع لا شيء في البَنْيَنَة الدلالية 23) يدلّ على وضع حواجز تمنع في حالة أو أخرى التوليف المباشر بين *مركّب اسمي 1 + شرع + مركّب اسمي 2*، حيث إنّ التوليف المصدريّ بين *مركّب اسميّ 1 + شرع مسبوقة بأن المصدرية + مركّب اسمي 2*، مسموح به. وينجرّ عن ذلك أنّه كما أنّ الحلول تعود إلى مسند مضاف(مخصّص أو مجرّد) فإنّ الإجابة بالمنطقة النشطة تقتضي أنّ كلّ دعوى لها صورة فعل+مركّب اسمي 2 يمكن أن يدخل عليها *شرع* بوسعها أن تكون منطقة نشطةً للكيان الذي يصرّح به المركّب الاسمي 2 ومن ثمّة يمكن حذفها لصالح البنية المباشرة *شرع + مركّب اسمي 2*. وبعبارة أخرى، فإنّه يوجد تطابق بين فئة مسانيد البنية *مركّب اسميّ1 + شرع + مركّب اسميّ2*.

إنّ مثل هذا الإسناد تناقضه الوقائع إذ إنّ فئة الدعاوى الضمنية أو الدعاوى المُضافة (interpolables) تبدو أكثر انحساراً من فئة مسانيد البِنية المصدرية. إنّ أيّ مسند حتّى وإنّ نشّطه السياق وإن بدا قابلا للتعلق مع شرع، لا يدخل مع ذلك في صنف المسانيد الضمنية. فالقولان 24 ـ أ) و25 ـ أ) لا يمكن أن يُؤوّلا على منوال القولين 24 ـ ب) و25 ـ ب):

24 ـ أ) *لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضاً في فلسفة هيدغير.*

25 ـ أ) *دفع بول سيارته. شرع بيار في (دفع) سيارته.*

24 ـ ب) *لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضاً في الشغف بفلسفة هيدغير.*

25 ـ ب) *دفع بول سيارته. شرع بيار في دفع سيارته.*

ثمّة قيود "في التأويل" ينبغي مراعاتها كما أشار إلى ذلك فربار (C.Verbert,1985) وغودار وجاياز (D.Godard et J.Jayez, 1993a et b) وبوستيفسكي وبويّون (J.Pustejovsky et P.Bouillon,1995).

ومع ذلك فالقضايا ليست متطابقة، بل إنّها فتحت بابا للنقاش لم يُغلق بعد(أنظر إجابة بوستيفسكي وبويّون على غودار وجاياز، ولن ندخل في هذا النقاش. بل سنهتمّ بذكر القيود المقترحة وبإبراز ما نراه مفيدا منها. وسنبيّن بعد ذلك أنّها لا تكفي مع ذلك.

يتناول القيد الأول كيفية عمل المسند. وتُعدّ كاترين فاربار (C.Verbert,1995) الأولى التي صادرت على قيد الإتمام (perfectivité): "تشترك الأمثلة المحذوفة الفعل في كون الاسم الباقي يمكن تأويله بعتباره مقتضى في تمش يُعبّر عنه الفعل المصدريّ عادة، وهو تمش يعمل في توافق مع ذلك الاسم للوصول على إتمامه. وبعبارة أخرى، فإنّ اللفظ المتبقي يجب أن يسمح بتأويله بوصفه عنصرا، مع الفعل المصدري الضمني، يحقق تمشّياً ذا طبيعة إتمامية". ويذهب بوستيفسكي وبويّون المذهب نفسه، بما أنّهما يفرضان على

الإلزام (coercition) حضور دعوى انتهاء الغاية (procés télique).
ويفسّر شرط انتهاء الغاية (condition de télicité) هذا لِمَ لا يقبل المركّب الاسميّ 2 لا حرف الجرّ (من) ولا تنكير الجمع:

26 ـ أ) *شرع بول في قراءة كتب.*
ب) ⋆ *شرع بول كتباً.*
ج) *شرع بول في قراءة كتاب / الكتاب.*
د) *شرع بول في كتاب / الكتاب.*

27 ـ أ) *شرع جون في أكل الجبن.*
ب) ⋆ *شرع جون جبناً.*
ج) *شرع جون في أكل الجبن / جبن.*

وإذا كان على المركّب الاسميّ 2 أن يكون مقيّداً (borné)، كما يرى ذلك غودار وجاياز (D.Godard et J.Jayez,1993a) وبوستيفسكي وبويّون (J.Pustejovsky et P.Bouillon,1995)، فإنّ المسند بأسره يجب أن يكون مقيّداً، أي أن يفيد انتهاء الغاية (télique). فالأقوال 24) ـ27) تبيّن لنا أنّ الأحوال والأحداث قد أُقصيت عن تأويل البناء المباشر *مركّب اسمي 1 + شرع + مركّب اسمي 2*، مما يقلص محمل الظاهرة بشكل لافت.

والمشكل الرئيس، كما سنتبيّنه، يتمثّل في تفسير مصدر ذلك القيد. فأمّا فربار فتصمت عن إبداء رأي في الموضوع، في حين أنّ غودار وجاياز (1993a) من جهة وبوستيفسكي وبويّون (1995) من جهة أخرى، يقترحون تحاليل تسعى إلى الاهتمام بشكل صريح بالأسباب التي تجعل شرع في بنائه المصدريّ لا يشهد حصرا مظهريا مماثلا، في حين أنّ شرع في بنائه المباشر مع المركب الاسمي 2، يستوجب مفعولاً مُقيّدا. ومهما تكن براعة هذه التحاليل الشكلية، فإنّها لا تبدو مناسبة

من ذلك أنّ الجمع المعرفةَ، ورغم إدخال الحدود المطلوبة فإنّه يصعب تأويل 28 ـ ب) على شاكلة 28 ـ أ):

28 ـ أ) *شرع بول في قراءة روايات فكتور هوغو.*

ب) *؟شرع بول في روايات فكتور هوغو.*

نلاحظ أنّ تحليل غودار وجاياز يُقحم، مع ذلك، عنصرا يسير في الطريق الصحيح، حتّى وإن ناقض تحليلهما الخاصّ بمسند مضاف، هذا العنصر هو فكرة عمل شرع عِملاً مباشراً في المركب الاسمي 2.

قيد ثان يضع مفهوم التحكم في الصدارة. فغودار وجاياز يريان وجوب ان يكون المسند إليه المركب الاسمي 1 متحكماً، أي أن يكون مسنداً إليه فاعلاً حقيقياً " يُنجز "حدثاً" ويضمن وقوعَه دائماً" وفسّرا بذلك لِمَ لا يُقبل القول 29) في مواجهة القول 30):

29)٭ *شرع الجمهور في السمفونية.*

30) *شرع الجمهور في سماع السمفونية.*

في حين أنّه على النقيض من ذلك، يُقبل القول:

31) *شرع قائد الأركسترا في السمفونية.*

كما فسّرا لِمَ يجب أن يكون المسند إليه المركّب الاسميّ1 حيّاً:

32) *شرع الصديد في أكل مِسند الشرفة الحديديّ.*

33) ٭ *شرع الصديد في مِسند الشرفة الحديديّ.*

٭ المصدر:

Kleiber,G.,1999, Problème de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.

ـ جورج كلايبار، 1999، مشاكل في علم الدلالة، المشترك موضع تساؤلات، المطابع الجامعية بساتنتريون.

البحث عن الأوائل الدلالية

1965 ـ 1992[1]

آنّا فيارزبيكا

الجامعة الوطنية الأسترالية[2]

تقديم المترجم

ولدت آنا فيارزبيكا في بولونيا سنة 1938 وهي باحثة لسانية في الجامعة الوطنية الأسترالية، وقد عرفت أساسا ببحوثها في علم الدلالة ودراسة العلاقة بين اللغة والثقافة وقد ذاع صيتها بنظريتها التي بلورتها على مدى الأربعين سنة: وهي نظرية اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة (NSM) وتهدف إلى بناء منوال كوني قوامه قائمة

---

[1] راجع ترجمة هذا الفصل الدكتور عز الدين المجدوب مشكوراً.

[2] A.Wierzbicka, La quête des primitifs sémantiques : 1965 ـ 1992, **Langue française**, n° 98, mai 1993, p ـ p.9ـ 23.

هذا الفصل هو بحث منشور في مجلة "اللغة الفرنسية" ضمن عدد خاصّ بالأوائل الدلالية، نسّقه بيترز (Bert Peeters)، وقد تولّى نقل بحث اللسانية البولونية الأصل أنّا فيارزبيكاه من الإنجليزية إلى الفرنسية، وعنها نقلناه إلى العربية. (المترجم)

وقد اخترت ترجمة primitive sémantique بأوّل دلاليّ وجمعته على أوائل، ولم أرتض كلمة "بدائيّ" نظراً إلى ما يحفّ بها من دلالة تهجينية ذات أصل أنثروبولوجيّ، يتعلق بتصنيف الشعوب إلى بدائية ومتطوّرة...

من المتصوّرات الأوّلية والكليّات المعجمية. وتتميّز مقاربة فيارزبيكا عن مقاربة الباحثين الهمبولدتيين[1] الجدد بكونها تبني إمكانية المقارنة بين الألسن على أساس وجود نظام من "الأوائل الدلالية" أو"الذرّات الدلالية"ويطلق مصطلح "الأوائل الدلالية" على المعاني التي تدرك بالحدس ولا تقبل مزيدا من التحليل وهي تشكل ضمن المستوى العرفاني المستوى العميق للمعجم الذهني للفرد، وتفترض الباحثة أن عناصر هذه النواة (الأوائل الدلالية) توجد مُعجَّمة (مفردات مستقلة أو لفاظم أو مركبات) في كل الألسن البشرية. إن الأوائل الدلالية في نهاية المطاف عناصر معجمية كونية لا تقبل التعريف. وتجدر الملاحظة إلى أن هذا النمط من التعريف لا يستخدم إلا الأوائل المشتقة من اللغة الطبيعية فلا يسمح باستخدام المصطلحات التقنية أو المنحوتة أو الرموز المنطقية أو المختصرات أو المفاهيم ذات الخصوصية الثقافية. ولهذه اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة، بنية نظير لبنية اللغة الطبيعية قوامها معجم تمثله قائمة الأوائل الدلالية ونحو تشكله مجموعة المبادئ والقواعد التركيبية الأساسية والبسيطة وهي التي تتحكم في عملية توليف الأوائل الدلالية لبناء التعريف أو القول الشارح دون الوقوع في الدور والتسلسل. تشكل الأوائل الدلالية ومبادئ توليفها "لغة مصغّرة" لها نفس القدرة التعبيرية التي للغة الطبيعية. وهذه اللغة الواصفة

---

(1) نسبةً إلى همبولدت (Wilhelm Humboldt): لسانيّ ورجل سياسة ألماني(1767 ـ 1835). بحث، انطلاقاً من دراسته لألسنة شديدة التنوع، عن تجاوز النحو المقارن لتأسيس أنتروبولوجيا عامة، تفحص الصلات بين اللغة والفكر وبين الألسنة والثقافات. ويرى همبولدت أنّ اللسان هو انعكاس فكر كلّ شعب، وروح الشعب تتجلّى عبر اللسان، ويؤكد أنّ اللغة هي خاصّية الفكر البشريّ. نشر سنة 1836 كتابه: *"حول اختلاف بنية الألسنة البشريّة"*.(المترجم)

هي التي تمثل القطب الذي تدور حوله ترجمة كون دلاليّ إلى آخر، للمرور من مجموعة مغلقة إلى أخرى.

ويقع الفصل المترجم بين الصفحتين التاسعة والثالثة والعشرين، من العدد 98 لسنة 1993، من مجلة (**Langue française**) الفرنسية وقد وضعنا في نصّ الترجمة رقم الصفحة الأصليّة بين قوسين معقوفيْن (...) لمتابعة النصّ الأصليّ إن لزم الأمر. كما تُستحسن العودة إلى قائمة المراجع في النصّ الأصليّ، حيث لم نوردها في نهاية هذه الترجمة لنظرا إلى طول تلك القائمة.

النصّ المترجَم:

"ص9" التصرف في المعاني، بل خلقها: ذاك هو هدف اللغة البشرية والألسنة البشرية. واللسانيات ـ وهي الدراسة العلمية لهده اللغة ولهده الألسنة ـ أصبحت مدعوّة مذ ذاك، حسب الصيغة التي نسبها جاكبسن (1962، ص 658) إلى وورف، إلى أن تكون "بحثاً عن المعنى". والحال أنّ كل وصف دلالي يستوجب مجموعة عناصر أولية. إننا لا نربح شيئاً إن أردنا إلحاق المجهول بمجهول آخر أو بمجاهيل أخرى؛ ولنا أن نذكر في هذا الصدد بالتعريف الضبابي الذي أعطاه بليز باسكال (1954، ص 580) للضوء، بقوله إنه "حركة ضوئية لأجسام مضيئة".

إن كل محاولة تستهدف تعريف الكلمات في لغة ما تعترضها لا محالة مشاكل يمكن تجنبها بفضل مجموعة من الأوائل حتى وإن كانت اعتباطية. إن وصفاً دلالياً لا يرتكز على عناصر أولية، يتعرض للدور بالفعل أو بالقوة (من ذلك أن معجم روبير الصغير يعرف كلمة (vx embrasement) أي "لهب" بوصفها "حريقاً"، ويعرف كلمة incendie"حريق" (1°) بوصفها "نار هائلة تنتشر مسببة أضراراً"

ويعرف كلمة feu "نار" (5°) بكونها "لهباً وحريقاً"). وفي الوقت ذاته، لا يمكن إلا أن نلحّ على أنّ جودة الوصف الدلالي تتوقف مباشرة على مجموعة الأوائل المختارة بوصفها نقطة انطلاق. وهذا السبب هو الذي من أجله يُعَدُّ بحثُ عالم الدلالة عن مجموعة فضلى مسألة مهمة من الدرجة الأولى.

بيد أنّ المتشكك يتساءل "ولكنها فضلى من أيّ زاوية نظر؟". والجواب من وجهة نظر الفهم، أنّه لا بدّ أن يهدف علم الدلالة إلى الإفهام، وكي يحقق الإفهام يجب أن يُلحَق المجهول بالمعلوم، والغامض بالواضح، والملتبس بما هو جليّ. وقد كتبت منذ عشرين سنة ما يلي:

إنّ بناة اللغات الصناعية وهواتها ما انفكّوا يركزون كثيرا على السمة الاعتباطية لـ"لألفاظ الأولية". فهذا نلسون غودمان يقول (1951، ص57) "لا يُلحِقُ الباحثُ اللفظَ بالأوائل لأنّه لا يمكن تعريفه؛ بل إنّه يُعتَبر غيرَ قابل للتعريف لأنّه أُخذ بوصفه أولياً في صلب نظام أو آخر.. وعموماً فإنّ الألفاظ التي نتبناها بوصفها أوائل في نظام معيّن، يسهل تعريفها في صلب نظام آخر. لا توجد أوائل مطلقة ولا اختيارات فضلى" (أنّا فيارزبيكاه، 1972، ص3).

وسيكون من الوهم الاعتقاد أنّ فكرة من هذا القبيل يمكن أن يكون لها موطئ قدم مناسب في علم دلالة الألسنة الطبيعية. بل لعلّ التسليم بها سيعود إلى ركود البحث "في هذا المجال". من الأكيد أن لا شيء يمنع اللساني من أن يمارس مختلف الألعاب مع اللغة الطبيعية، ولا أن يخترع مجموعات اعتباطية من العناصر الأوّلية يمكنه بواسطتها "أن يعرّف" كلّ ما يريد تعريفه.

(ص 10) إلاّ أنّ ألعاباً من هذا القبيل لا تساهم البتة في التقدّم في معرفتنا بالتواصل والمعرفة البشرية. وقد أورد لايبنتز الملاحظة التالية، منذ ثلاثة قرون:

إذا لم يُفهم شيء ما في ذاته، فلا شيء يمكن فهمُه البتّة، ذلك أنّ ما لا يُمكن أن يُفهَم إلا عبر شيء آخر، لا يمكن أن يُفهَم إلاّ في حدود إمكانية فهم ذلك الشيء الآخر، وهكذا دواليك؛ بذلك، لنا أن نقول إننا لن نفهم شيئاً ما إلاّ بعد أن نقطعه إلى أجزاء يمكن أن تُفهَم في حدّ ذاتها. (لايبنتز، 1903، ص 430؛ ترجمة عن أصل لاتينيّ).

لن يكون لعلم الدلالة قيمة تفسيرية إلا إذا تمكّن من "تعريف" (أو كشف) معان معقدة وغامضة باعتماد معان بسيطة قابلة لأن تستغني عن التفسير. ولا يمكن لكائن بشريّ أن يفهم قولاً ما (سواء كان قوله أو قول غيره) إلا إذا كان ذلك الملفوظ يتكوّن من عناصر بسيطة يمكن فهمها بشكل مستقلّ، إن صحّت العبارة. وتتواتر هذه الفكرة الأساسية بلا شك في كتابات كبار مفكّري القرن السابع عشر، والغريب في الأمر أنها غابت عنّ اللسانيات الحديثة. من ذلك أننا نجدها عند ديكارت، عندما يقول:

أضف إلى ذلك، أنّ كثيراً من الأشياء إن رمنا تعريفها، جعلناها أكثر غموضاً، لأنها لّما كانت في منتهى البساطة والوضوح، لم يمكنا أن نفهمها فهما بشكل أفضل ولا أن نُدركها إلاّبذاتها. بل يجب أن نضع ضمن الأخطاء الأساسية التي تُرتَكب في العلوم، خطأ أولئك الذين يريدون تعريف ما يجب أن يُدرك فحسب، والذين لا يقدرون على تمييز الأشياء الواضحة من الأشياء الغامضة، ولا على التفريق بين ما يستوجب ويستحق أن يُعرَّفَ، من أجل أن يُعرَفَ، وما يمكن أن يكون معروفا بذاته تمام المعرفة. (ديكارت، 1953، ص 899).

في نظر ديكارت، كما في نظر لايبنتز، لا يمكن أن تكون القضيةُ قضيةَ "اختيار" مجموعة اعتباطية من الأوائل. بل يتعلق الأمر بتحديد المفاهيم التي ستساهم في تفسير كل الباقي، المفاهيم الأكثر وضوحا والمفاهيم التي لا يمكن لأيّ تعريف أن يوفر لها فهمًا أفضل. و قد وجد هذا المبدأ الأساسيّ تطبيقه الأوّل في صلب علم الدلالة المعجميّ.

فلاحظ باسكال مايلي وهو بصدد الحديث عن إمكانية تعريف الكلمات:

كثيراً ما نرى كلمات لا يمكن تعريفها؛ ولو لم تُلحق الطبيعةُ بهذا الخلل فكرةً مماثلةً زوّدت بها الناس قاطبةً، لكانت كلّ العبارات مُبهمةً؛ بدل أن نستعملها بالقدر نفسه من الضمان والثقة، كما لو كانت مُفسَّرةً بطريقة خالية تماما من اللبس؛ لأنّ الطبيعة ذاتها أعطتنا، دون كلمات، ذكاء أنقى من ذاك الذي تُكسبنا إياه الصناعة أو الفن عبر تفسيراتنا. (باسكال، 1954، ص 580).

ويقول أرنولد ونيكول القول نفسه:

يجب ألاّ نُقدم على تعريف كلّ الكلمات، لأنّ ذلك كلّه قد يكون غير مفيد، بل قد يكون من المتعذّر القيام به... ذلك أنّه عندما تكون الفكرة التي يحملها الناس عن شيء ما واضحةً، وعندما يكوّن كلّ الذين يفهمون لساناً ما يكوّنون الفكرة ذاتها بسماعهم لكلمة ما، فإنّه سيكون من غير المفيد تعريف تلك الكلمة، بما أننا نحقق الهدف من التعريف، وهو أنّ الكلمة تكون مرتبطةً بفكرة واضحة ومميّزة...

"ص 11" أضيف أنّه من المستحيل تعريف كلّ الكلمات. ذلك أنّنا لنعرّف كلمةً، نحتاج ضرورةً إلى كلمات أخرى تعني الفكرةَ التي نريد أن نربطها بتلك الكلمة، وإذا أردنا أيضاً أن نعرّف الكلمات التي استعملناها في تفسير تلك الكلمة، فإنّنا نحتاج إلى كلمات أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. إذن يجب التوقف عند ألفاظ أوّلية لا نعرّفها، وسيكون الإفراط في التعريف أو التقصير في التعريف، كلاهما خللاً كبيراً، لأنّنا نقع بهذا أو بذاك في الخلط الذي نزعم اجتنابه. (أرنولد ونيكول، 1965، ص ـ ص 90 ـ 91).

إنّ نظرية "ألفبائية الأفكار البشرية" (لايبنتز، 1903، ص 435) وُسمت بكونها مثاليةً من حيث أنّه لم يتمكّن لا لايبنتز ولا معاصروه من إنتاج قائمة كاملة بالأوائل الافتراضية التي حلموا بها. ويَحْسُنُ أن نعرض في هذا الصدد تأمّلات مارتان (1966، ص41). إذ لاحظ أنّ المشروع يمثّل صعوبات جمّة، ويواصل الباحث الألمانيّ المختصّ في آثار لايبنتز قائلا بالخصوص ما يلي:

نفهم أنّ لايبنتز تهرّب من مسألة عدد المفاهيم الأساسية ونوعها، رغم أنّها مسألة تُطرح بشكل طبيعيّ. قد يكون ما جاء به أكثر إقناعاً لو أعطانا على الأقلّ مبادئ توضح خصائص هذا الجدول من المفاهيم الأساسية.

إنّ أفضل المبادئ التي توضح جدول المفاهيم الأساسية توفّرها لنا اللغة، أو بالأحرى الألسنة. بهذا المعنى فإنّ للسانيات فرصة للنجاح حيث فشلت التأمّلات الفلسفية. إنّ مختلف السنة العالم أكثر من التأمّل الفلسفيّ، هي الكفيلة بإعطاء فكرة عن المفاهيم الأساسية التي يجب أن تكون مندرجة في القائمة. لقد دفع كاتبة هذه السطور إلى الاهتمام بالبحث عن الأوائل الدلالية غير الاعتباطية، "أمران" من جهة محاضرة ألقاها البروفيسور بوغسلفسكي (A.Boguslawski) في جامعة فارصوفيا سنة 1964، ومن جهة أخرى قراءة كثير من الأعمال التي صدرت عن مدرسة موسكو الدلالية، ورأس الفريق فيها أبرسيان Ju.D.Apresjan وملتشوك I.Mel'cuk وزلكوفسكي A.Zolkovskij، وكانوا يجتهدون في بناء "لغة دلالية". كان بوغسلفسكي يريد تحقيق ما سماه "الحلم الذهبي" الذي راود عقول الفلاسفة العباقرة منذ ثلاثة قرون، غير أنه يرى أنّ هدفهم الذي رسموه في إطار فلسفيّ قد دخل في حيّز المثاليات، ولا يمكن إنجازه إلاّ إذا قاربناه من زاوية نظر لسانية مكان زاوية النظر الفلسفية المحضة.

وأشاطر اليوم أكثر من ذي قبل، بوغسلفسكي قناعة بقيت وفياً لها خلال النصف الثاني من الستينات محصلها أنّ مكتسبات اللسانيات الحديثة (الاختبارية والنظرية على السواء) تسمح بطرح مشكل "اللغة الدلالية" للأوائل التصوّرية ضمن زاوية جديدة وأن تجعل منها برنامجَ علم اختباريّ.

القائمة الأولى

تبيّن لي في بداية السبعينات، وعقب فترة طويلة من الدراسات والبحوث، أنّ الوقت حان لتقديم قائمة وقتية بالأوائل الدلالية "ص 12" الافتراضية. وقد قلت في هذا السياق:

أنا متأكدة في الوقت الحاضر أن عدتها تتراوح بين العشرة والعشرين. وها هي قائمة بتلك الأوائل التي أعتبرها الأهمّ: شيء ما، أحدهم، أنا، أنت، عالَم، هذا، رغِب، لم يرغب، أثبت، فكر في، تصوّر، قال، أصبح، كان جزءاً من. (فيارزبيكاه، 1972، ص ـ ص 15 ـ 16).

وقد وصف فرشوران (J.Verschueren) (1981، ص 322) في مقال ناقش فيه عدداً من مشاكل علم الدلالة المعجميّ، قائمتي الأولى بأنها خالية من أي منطق:

أما المشكلة الخامسة التي لا تقل خطورة عن سابقاتها فتتمثل في افتراض مجموعة كلية من السمات الدلالية التي تنتمي إلى هذه اللغة الذهنية الكونية أو تلك والذي تتحقق في لسان طبيعي مخصوص عند كلّ عمل تواصليّ. من ذلك قائمة بثلاثة عشر مفهوما أساسيا وضعتها فيارزبيكا سريعاً (فيارزبيكاه، 1972، 1977): أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، عالَم، هذا، رغب، فكّر في، قال، تصوّر، كان جزءاً من، أصبح. إنّه من العسير أن نكتشف في هذه القائمة أدنى منطق، وكل

عالِم مختصّ ميدان ما هو قادر على إنتاج مفاهيم لا يمكن تحليلها بالاعتماد على مفاهيم فيارزبيكاه الأساسية الثلاثة عشر.

وقد لاحظ لي غودار (C.Goddard) أنّ الطريقة التي رُتبت بها الأوائل، في شكل عرض بسيط، أعطت بلا شكّ انطباعاً بأنّ الأمر يتعلق بتجميع اعتباطيّ. وقد اقترح غودار في مقال حديث (1990، ص 258)، عدداً من العناصر يوجد بعضها في القائمة كما هي في صيغتها الآن (انظر أدناه). غير أني أقول إنّ هذه القائمة "المتسرعة" كانت نتيجة سبع سنين من الاختبارات المكثّفة وبعض التعريفات التجريبية في عدد كبير من الحقول الدلالية وفي ألسنة كثيرة في العالم. واحتججت بما يلي دفاعا عن قائمتي (فيارزبيكاه، 1972، ص 16):

(أولاً). أنّ العناصر التي تضمّها القائمة مفهومة على نطاق كونيّ ومتجذرة في تجربة باطنية لكل فرد؛ (ثانياً) أن العناصر مستقلة بعضها عن بعض؛ (ثالثاً) عند استعمالنا لها يمكن أن نعرف تعريفا صريحا عددا كبير من التعابير المختلفة بحيث ندرك حدسيّاً معاني التعابير ذاتها، وندرك أيضاً أوجه الشبه التي تجمعها بتعابير أخرى والاختلافات التي تميّز بعضها عن بعض.

إنّ قائمة من العناصر الأولية تُعلّلُ بالنتائج التي تسمح بالحصول عليها: هذه هي النقطة الحاسمة التي فاتت فرشوران. وإني أجيب أولئك الذين يكتفون بتأمل مجموعة العناصر التي أقترحها تأملاً عقيماً إن أكثر المجموعات كمالاً من بين المجموعات الممكنة ستبدو لهم كأنّها تجميع "متسرّع". وأعتبر بعد عشرين سنة، اثني عشر عنصرا من بين الأربعة عشر عنصراً الأصلية أوائل صالحة، بل ضرورية. والعنصران اللذان حذفتهما، وسأعود إليهما هما "أصبح" و"عالَم".

يجب الاعتراف ـ وأنا أعترف طوعاً ـ أنّ القائمة الأصلية، بالمقارنة مع هذه، التي أقترحها اليوم، كانت محدودة جدّاً؛ (ص 13) وقد كان

بوغسلفسكي الذي لاحظ لي هذا الأمر وقتها على حقّ. وبمرور السنوات، لما امتدّ التحليل إلى مجالات جديدة، بدت هذه الأوائل الاثنا عشر الضروريةُ غيرَ كافيةٍ ـ كما يبدو اليوم أنّ عدداً من التحاليل المقترحة والتي اعتمدت على هذه القائمة الأصليةِ غير ملائمة. إنّ الاعتقاد بأنّ الأوائل يجب أن يكون "بعضها مستقلاً عن بعض" (انظر الشاهد أعلاه) هو الذي يفسّر قلة عناصر القائمة الأولى. ويفترض ذلك أنّ الكيانين الذين يتقاسمان عنصراً مشتركاً، لا يمكن أن يكون كلاهما بسيطاً (أي غير قابلين للقسمة) فإن كانا يتقاسمان عنصراً مشتركاً، كان لهما أجزاء مكوّنة لها، وإذا كانت لهما أجزاء مكونة لها، فقد خرجا عن أن يكونا ممتنعيْن عن القسمة. ومن الواضح أنّ كيانيْن مثل "جزء" و"كامل"، لا يمكن أن يكونا كلّ منهما بسيطا (غير قابل للقسمة)، ما دام الكيانان مقترنين بشكل متين. فأحدهما يمكن أن يُحلّل بالاعتماد على الآخر ألا ترى أن: "كامل" يستلزم "كلّ الأجزاء"، وأن "تفاحة كاملة" تستلزم " كلّ أجزاء التفاحة".

والحال أنّ بعض الأوائل، حتى وهي في صلب القائمة الأصلية، لم تكن مستقلة تماماً عن سائر العناصر. وبشكل أخص "أنا" و"أنت"، لم يكونا مستقلّيْن عن "أحدهم". ومع ذلك، فقد أدركت منذ سنة 1972 أنّ "أنا" و"أنت" لا يمكن أن يُعرّفا بالاستعانة بـ "أحدهم"، وإلاّ لعُرِّفَ أحدهما بوصفه "الشخص الذي يتكلّم الآن" والآخر بوصفه "الشخص الذي يتكلم معه الشخص الذي يتكلم الآن، يتكلم الآن" (انظر كستانيدا N.Castaneda, 1966 et 1977ـ H. وصورنسن H.S.Sorensen, 1958 وفيارزبيكاه 1976 أ و 1980). ولن نذكر ههنا سوى دليل واحد من بين أدلّة أخرى، محصله أن مفاهيم" الإشفاق على الذات" و"عشق الذات" ترتكز على الأوّل الدلالي "أنا"، لا على مفهوم"أحدهم"، أي على "شخص" يتكلم. ذلك أن مَن يعشق ذاته، يفكر تقريباً بالطريقة التالية: "أنا ممتاز، الآخرون ليسوا مثلي"

(وهو، أو وهي، يحس بشيء حسن بسبب ذلك)، والذي يُحس بالإشفاق على نفسه، يفكر بالطريقة التالية: " يحدث لي أمر سيّء، لست مثل الآخرين" (وهو أو وهي "يحس بشيء سيّء" بسبب ذلك). ويصعب أن نزعم أنّ مَن يعشق ذاته يفكر كما يلي: " الشخص الذي يتكلّم طيّب جدًا". وخلاصة القول، نحن بحاجة إلى هذا وذاك، إلى "أنا" وإلى "أحدهم"، رغم أنّ بينهما قرابة حدسيًا. وذاك يعني على نحو ما أن، "أنا" يقتضي "أحدهم"؛ ومع ذلك لا يمكن أن يُعرَّف "أنا" بالاعتماد على "أحدهم" - مقابل" *الإشفاق على الذات*" الذي يمكن أن يُعرَّف بالاعتماد على "أنا" و"سيّء" و"وصل إلى" و"أحس".

بالمثل، فإنّه يمكن لنا القول إنّ الأوائل الدلالية "فكّر في" و"عَلِمَ" و"رغِبَ" و"أحس" تمتلك سمة مشتركة: تُحيل على مسارات أو على أحوال ذهنية. ومع ذلك، فإنّه من الواضح منذ البداية أنّه لا مجال للمصادرة على أنّنا نستطيع تعريفها، بالاقتصار - عند تعريفها - على عناصر واضحة حدسياً (أي يمكنها أن تستغني عن تفاسير لاحقة). إنّ الديكارتيين لم يجدوا صعوبة منذ ثلاثة قرون في فهم أنّ محاولات تعريف "فَكَّرَ" بكونه "المعرفة الذهنية" و"أحسَّ" (ص 14) بكونه "مساراً عاطفياً على مستوى الفكر" أو "رَغِبَ" بكونه" مساراً إرادياً على مستوى الفكر" ليست تعاريف أنجع من تعريف الضوء بالقول إنّه "حركة ضوئية لأجسام مضيئة".

خلال أكثر من عشر سنوات، رفضت أن أعتمد في القائمة - رغم أنّ الحاجة ما انفكت تتضح أكثر فأكثر - أوائل كثيرة تبدو من أنفع العناصر في التحليل الدلاليّ؛ وتتمثل الفكرة الأساسية في إيجاد عناصر غير قابلة للقسمة أو صماء، ولم تكن عناصر مثل "جيّد" و"رديء" أو "بسبب" و"قَدِرَ"، مقبولةً رغم أنّها ليست مستقلةً تماماً عن الأوائل "الحقيقية". يبدو لي - توافقاً مع اعتقاد أجيال كثيرة من الفلاسفة (انظر على سبيل المثال شليك M.Schlick, 1930) - أنّ "جيّد" على

صلة بـ"رَغِبَ"، و"سيّء" يبدو لي أنّها على صلة بـ"جيّد" وبالنفي (وهو مرادف الرفض ومرادف " عدم الرغبة": "سيّء"، "غير جيّد")؛ و"بسبب" يبدو لي على صلة بـ"تَصوَّرَ" (وبـ "إذا" اللاحق بـ"تصوَّرَ")؛ و"قَدِرَ" يبدو لي على صلة بـ "إذا" (انظر أوستن J.L.Austin, 1961). وبعد مدة من الزمن أصبحتُ أُذعن لبداهة عدم تلازُم العناصر (القدرة التوليدية للأوائل واستقلالها بعضها عن بعض)، من جهة، وفكرة كون عدم قابلية الانقسام الدلاليّ والاستقلال الحدسيّ لا يُغطّي أحدهما الآخر من جهةٍ أخرى، وقد قادني ذلك إلى توسيع قائمة الأوائل توسيعاً معتبراً. ونتج عن ذلك تغيّر جذريّ في شكل التفسيرات وطولها.

الأوائل الدلالية والكلّيات المعجمية

منذ البداية، ماثلت الأوائل الدلالية (وحدات اللغة، بما أنّها مستخلصة من لغة طبيعية كالفرنسية والإنجليزية) بأوائل مفهومية (وحدات الفكر). وكان الهدف هو إقامة قائمة هذه الأخيرة؛ وكانت الفرضية المعتمدة خلال هذا المساق هو أنّ اللغة وحدها، أي الألسنة تمكن من الوصول إليها. والحال أنّه اليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح استعمال ميتالـلغة أو "لغة دلالية" تتأسس على كلمات مأخوذة من لغة مّا، يُبرز مسألةَ الكونيّة: بأيّ حقّ يمكنك أن تستعمل كلمات فرنسية من قبيل *أنا، أنت، فكَر، علِم، رغِبَ* من أجل تحديد "الألفبائية الكونية للأفكار البشرية"؟

خلال العقد الأوّل من البحوث، اهتممنا بالأوائل الدلالية (أي بالعناصر الصمّاء والمفهومة مباشرةً) أكثر من اهتمامنا بالكلّيات المعجمية؛ بل لعلّ المسألة لم تكد تُطرح. في حين أنّه، على الأقلّ من حيث المبدأ، كانت الإجابة واضحةً. علينا أن نتوقّع تجلّي الأوائل

المفهومية الحقيقية في كلّ الألسنة في شكل وِحدات معجمية متميزة (بسيطة كانت من الناحية المورفولوجية أم مركبة). إذا كانت الكلمات الفرنسية فكّر، *علِمَ*، رغِبَ تسمح باكتشاف وحدات أساسية من الفكر البشريّ، فإنّ كل شيء يحمل على الاعتقاد أنّه توجد في كلّ الألسنة كلمات (ليست بالضرورة أفعالاً) مكافئة لها دلاليا. وهذا يعني أنّ قوائم الأوائل الدلالية التي نجدها في مختلف ألسنة العالم متناظرةٌ، وأنّ البحث عن الأوائل الدلالية يُساوي بحثا عن الكلّيات المعجمية.

(ص15) وشهدت الثمانينات تغيّراً في المنظور. فقد اهتممنا أكثر بالحكم الذي تطمح أن تكون عليه الأوائل الدلالية وهو أن تكون كلّياتٍ معجميةً. وقد اهتممنا بالكليات المعجمية عموماً، وخصوصاً بتلك التي هي في الوقت ذاته أوائل: إنّ افتراض كون الأوائل الدلالية تتحقق في شكل أوائل معجمية، لا يستلزم أن تكون كلّ الكلّياتِ أوائلَ. وبدأت أعداد المختصين في ألسنة شديدة الاختلاف (هندية أوروبية وغيرها) تزداد، جاءوا يعززون الصفوف وأخضعوا الألسنة التي يدرسونها إلى وصف يعتمد الأوائلِ الدلالية[1]. وما انفكّ عدد الألسنة المدروسة والمجالات الدلالية المستغَلّة يرتفعُ. وقد استُخدمت الميتا- لغة لغايات الوصف النحويّ والتداوليّ. وبطبيعة الحال، فقد تمّ التطرّق، في الوقت ذاته، إلى المشاكل النظرية التي يطرحها البحث في المطابقات المعجمية بين ألسنة كثيرة. ثمة أربعة قضايا يجب النظر فيها بشكل خاصّ: التعدد الدلالي والتمييز بين التطابق الدلالي والتداوليّ والبدائل

[1] انظر بالخصوص أميكا F.Ameka (1986, 1987, 1991)، شابال H.Chappell (1983, 1986a/b)؛ غودار C.Goddard (1991)، هاركنس J.Harkins (1986)، هدسن J.Hudson (1986)، نيومان D.Neumann (1987)؛ بيترز B.Peeters (1989)، فيارزبيكاه A.Wierzbicka (1988a, 1991a/b, 1992)؛ فيارزبيكاه، تحرير (1990)؛ فيارزبيكاه / غودار، تحرير (1993)؛ ويلكنس D.Wilkins (1986, 1989).

الصرفية (allomorphie) و"البدائل المعجميّة"(allolexie) وانتماء أوّليْن دلاليين متطابقين إلى مقولتين نحويتين مختلفتين.

أ) ينبغي أن نحترز من المماثلة بين هذا الأوّل الدلاليّ وهذه الكلمة (أو اللفظم أو الوحدة المعجمية المركّبة) التابعة للسان الطبيعيّ، بما أنّ هذه الكلمة (أو اللفظم، إلخ.) قد تكون من المشترك؛ والتحديد الذي يفرض نفسه يقع بين الأوّل الدلاليّ المعنيّ والكلمة (أو اللفظم، إلخ.) وقد قُصد به أحد وجوهه. إنّ اشتراك الفعل know الإنجليزيّ (يعني عَرَف، في اللغة العربية) الذي يوافق فعلي wissen et kennen في الألمانية وفعل connaître في اللغة الفرنسية، قد تمت دراسته في بحث آخر. (فيارزبيكاه Wierzbicka, 1989a et b). ونكتفي بالقول هنا إنّ الأول الدلالي هو *know* "wissen/savoir" (مثل " I know: I did something bad = je sais: j`ai fait quelque chose de mauvais" ("أعرف أنني فعلت شيئاً ما سيّئاً") وأنه لا يمكن الكشف عن كيفية الاستعمال الفعل الإنجليزي في الميتالغة إلا بجملة من الشواهد التوضيحية.

ولْنأخذ مثالاً آخر، في حين أنّ *tu "أنت"* في الفرنسية كما هو الحال في الميتالغة الفرنسية أحاديّ الدلالة، فإنّ *you (أنت / أنتم)* في الإنجليزية متعدد الدلالة، فهو يدلّ على المفرد you=tu= أنت، وعلى الجمع you = vous = أنتم. فيوجد إذن you للمفرد وyou للجمع. علينا ألاّ نسلّم بسرعة بوجود التعدد الدلالي؛ إذ ينبغي تعليل ذلك بالاعتماد على اعتبارات لغوية خالصة. إنّ قبول التعدد الدلالي دون تعليله حماقة تشاكل رفضه بشكل مسبق ودغمائيّ. وفي حالة الكلمة الإنجليزية you، يوجد التعليل في التمييز بين الشكلين: yourself (نفسك) وyourselves (أنفسكم). إنّ اختيار أحدهما دون الآخر يُحدِّد الاختيار بين you المفرد وyou الجمع، نحو قولك:

You must defend yourself.

(عليك أن تدافع عن نفسك)

وقولك:

you must defend yourselves.

(عليكم أن تدافعوا عن أنفسكم).

ب) التمييز بين *التكافؤ الدلالي والتكافؤ التداوليّ*، يمكن أن يُمثَّلَ له هو أيضا بواسطة ضمائر المتكلم والمخاطب. حتى وإن اقتصرنا على دراسة الألسنة الأوروبية فإننا (ص 16) سنلاحظ أنّ استعمالات you المفرد في الإنجليزية وtu في الفرنسية وdu في الألمانية وty في الروسية، يختلف بعضها عن بعض بشكل ملحوظ. وفي عدد كبير من الألسنة، ولا سيما ألسنة جنوب شرقي آسيا، نجد أنّها تضع بدائل متطوّرة لـ"أنا" و"أنت"، ويبدو من الأنسب في بعض الحالات استعمال هذه البدائل مكان الضمير نفسه. ففي محاورة مهذّبة باللغة التايلاندية، يدلّ استعمال المتكلّم ضمائر المتكلم والمخاطب على أنّه غير متحضّر بالمرّة: إذ يجب استعمال عبارات "تدلّ على التواضع" عند الحديث عن النفس، وعبارات "تدلّ على الاحترام" عند التوجّه إلى المخاطب. ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المتكلم "أنا"، عبارات كثيرة تدلّ على شعر رأس المتكلّم وذروة الرأس، ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المخاطب "أنت"، عبارات كثيرة تحيل على رجلي المخاطب وعلى أخمص قدميه، وربّما الغبار تحت قدميه، والفكرة الكامنة وراء هذا تتمثل في أنّ المتكلّم يضع الجزء الأغلى والأعز في بدنه، أي رأسه، في مستوى الأسفل والأدنى في بدن مخاطبه (انظر كوك J.R.Cooke, 1968). ولكن هذا لا يعني أنّه لا توجد ضمائر في التايلاندية، ولا توجد كلمات مثل "أنا" و"أنت". قد يوجد لسان لا يميّز بين ("lui" et "elle") ("هو" و"هي") (في الواقع، عدد كبير من الألسنة، مثل التركية، ليس لها سوى كلمة واحدة للاثنين)؛ ومع ذلك، لا يوجد

لسان موصوف يفتقر إلى التمييز بين المتكلّم والمخاطب، أي بين "أنا" و"أنت". في التايلاندية كلمة chàn التي تترجمها المعاجم الثنائية بـ ("moi" / "je")"أنا" / "نفسي"، لها استعمال محدود أكثر من مقابلها في الفرنسية. إذا استعملتها النسوة، تكون محصورة بين ذوات متآلفة وتعبّر عن قدر عال من الحميمية والألفة؛ وإذا استعملها الرجال، دلت على التفوّق، بل وكذلك على الوقاحة وقلّة الاحترام. ولما كان لا يوجد مكوّن دلاليّ ثابت يمكن نسبته إلى chàn، إلى جانب المكوّن "أنا"، فإنّ القيود على الاستعمال قد تعود إلى عوامل ثقافية (أي تداولية) لا إلى عوامل دلاليّة. ففي مجتمع ننتظر فيه أن تكون الإحالات على الذات مرفوقة بعبارات تدلّ على التواضع والدونية، يكون ضمير "أنا" المحض والبسيط موسوما تداوليًّا ويفيد الألفة أو الوقاحة.

اليابانية لغة أخرى نقول عنها إنها لا يوجد فيها ضمائر، ليس فيها كلمات تعبّر عن "أنا" أو "أنت". ولكن علينا أن نحترز في الأمر، فاليابانيون يجتهدون كي يتجنّبوا اللجوء إلى ضمائر؛ وذلك لأسباب ثقافية (برنلند D.Barnlund, 1975). إنّ الأدب يقتضي، في اللغة اليابانية، ألاّ نتكلّم بشكل صريح بضمائر "أنا" و"أنت"، وقد طوّرت اللغة قائمة طويلة من الاستراتيجيات التي تمكن المتكلّمين من الاستجابة لقواعد الأدب دون الوقوع في اللّبس. توجد في اللغة اليابانية أفعال تُدعى "تشريفية"، لا تُستعمل البتّة فيما يتعلّق بالمتكلّم؛ وثمة أفعال أخرى لا نستعملها البتّة عندما نتحدّث عن المخاطب. وإنّ استعمال هذه الأفعال يجعل الإحالة الصريحة على "أنا" و"أنت" أمراً زائداً. ومع ذلك، فإنّ كلمات "أنا" و"أنت" موجودة في اليابانية وفي التايلاندية، كما في سائر لغات العالم، ويمكن أن تُستعمل إذا استدعت الحاجة ذلك أو حصلت رغبة بذلك. إنّها تُستعمل بشكل أقلّ بكثير ممّا تُستعمل "أنا" و"أنت" في الفرنسية والإنجليزية، ولكن

ذلك لا يعني (ص17) عدم وجود تكافؤ دلاليّ. التوافق الدلاليّ مطلقٌ ولكن التوافق التداوليّ يكاد يكون غير موجود. (انظر فيارزبيكاه، 1991 أ / ب، 1992).

ج) ثمة بدائل صرفيّة (allomorphie) وبدائل معجميّة (allolexie) في حالة الأوائل الدلالية كما في حالة عدد آخر كبير من الكلمات في أغلب ألسنة العالم أو جميعها. إنّ كلمات *to ـ Kto* في الروسية و*quelqu'un* في الفرنسية و*someone* في الإنجليزية (وأحدهم في اللغة العربية)، هي كلمات من غير الممكن تعريفها وتتطابق دلالياً رغم اختلافات استعمالها التي يبرّرها وجودكلّ واحد منها في نظام لسانيّ يختلف عن سواه. إنّ خصوصيات كلّ نظام لسانيّ هي التي تفسّر وجود البدائل (المسمّاة أيضا بدائل صرفية (allomorphie) أو بدائل معجمية(allolexie)، من قبيل kogo ـ to ـ to, kom ـ to, kem ـ to, komu وهذه الأخيرة هي صيغة مطاوعة لـ to ـ kto، في اللغة الروسية، أو qui وune personne التي تمثل الأوّل الدلاليّ نفسه مثل quelqu'un في اللغة الفرنسية أو one, everyone_who, person, one, no وغيرها، في اللغة الإنجليزية. وكذلك في الفرنسية ليس عندنا فقط je، بل أيضاً me et moi.

د) إنّ الخصائص النحوية للأوّل الدلاليّ ليست متماثلة بالضرورة بين كلّ ألسنة العالم. Want في الإنجليزية وvouloir في الفرنسية (ورغب في العربية)، هي أفعال، أمّا hoshii في اليابانية فهي صفة، ولا توجد بين صيغة الأفعال وصيغة الصفات أيّ اختلاف ذي بال، من الناحية الدلالية: إنّها ممثلات للأوّل الدلاليّ نفسه (انظر فيارزبيكاه، 1991 ب).

هكذا نستنتج أنّه قد أصبح تبعا لتوسّع القاعدة الاختبارية الذي يكمن وراء البحث عن الأوائل الدلالية، من جهة، وتكثّف البحث عن

الكلّيات المعجمية، من جهة أخرى, من الممكن فهم المشاكل النظرية التي يطرحها هذا المشروع في مجمله فهما أفضل وتكوين فكرة أوضح وأدقّ عنها.

القائمة الموسّعة

سنة 1986 نُظّمت ورشة عمل حول الأوائل الدلالية، في جامعة أدلاد (Adelaide) (في أستراليا). وكان المنظّمان هما ويلكنز D.Wilkins وغودار C.Goddard. وقدّم هذا الأخير مداخلة عنونها بـ "أفكار مجنونة حول الورـلغة الدلالية الطبيعية" ("Wild ideas about the natural semantic metalanguage")، طُبعت بعد ثلاث سنوات (غودار، 1989). من الواضح اليوم أنّ مداخلة غودار على الخصوص (حيث تجد معظم الأوائل الجديدة أصلها)، والورشة المذكورة، عموماً، قد مثّلا منعرجاً في البحث عن الأوائل الدلالية الكونية وفي تطوّر الميتالغة الدلالية الطبيعية. حالياً، تبدو قائمة الأوائل، كالتالي:

(أسماء) أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، هو (أو الناس)

(مسانيد ذهنية) فكّر، عَلِمَ، قال، أحسّ، رَغِبَ

(أدوات تعريف وتسويرات) هذا، نفسه، غيره، واحد، اثنان، كلّ، كثير

(أعمال وأحداث) فَعَل، وصل إلى

(ميتاـ مسانيد) لم يرغبْ (أو لا !)، إن، قَدِرَ (أو لعلّ)، مثل، بسبب، جدّاً

(زمن ومكان) متى (أو زمن)، أين (أو مكان)، بعد (أو قبل)، تحت (أو فوق)

(تقسيمية وتصنيفية) له (أجزاء)، أصناف شتّى

(مقيّمات وواصفات) جيّد، رديء، كبير، صغير

(ص 18) إنّ مقارنة بين قائمة 1972 (14 عنصراً) وهذه المذكورة أعلاه (35 عنصراً)، تبيّن أنّ عدد العناصر المرشّحة لِأن يكون لها حُكْمُ الأوّل الدلاليّ، قد تجاوزت الضّعف. ومع ذلك، وحتى بعد ربع قرن، ليست القائمة نهائية بالضرورة (رغم كونها أكثر ملاءمة من سابقتها، بلا شك). وللتصديق عليها، يجب مواصلة تكثيف البحوث ووصف موادّ تنتمي إلى ألسنة شديدة التنوّع.

وقد لاحظت أنّه لا يوجد لسان في العالم يستعمل الكلمة ذاتها بالنسبة إلى "أنا" و"أنت". ومع ذلك، ماذا لو اكتشفنا من خلال قراءاتنا أنّه يتمّ التعبير في بعض الألسنة عن "عَلِمَ" و"فكّر"، مثلاً بالكلمة نفسها (تكون لها بذلك دلالتان تستعصيان عن التحديد)؟ وبدل الاستنتاج انطلاقاً من ملاحظات مماثلة أنّ هذا المفهوم أو ذاك ليس أوّلاً دلالياً، يجب دراسة الواقع اللغويّ بشكل أقرب. وانطلاقاً من تجربتي الخاصة، ننتهي في الأغلب، باكتشاف أسباب تعلّل المصادرة على وجود أوّلين بدل أوّل دلاليّ واحد.

لا توجد في الإيفالوك (ifaluk) وهو لسان ميكرونيزي، والعهدة علي لوتز (C.Lutz, 1985)، عنصر "أحسّ" منفصلا عن عنصر "فكر". ومع ذلك، يمكن تأويل المعطيات التي قدّمها الكاتب، تأويلاً مختلفا. من الممكن أنّ لغة الإيفالوك ليس لها فعل يوافق "أحسّ" ولكن يوجد اسم (niferash) يبدو ذا معنيين مختلفين: 1. "أحشاء" و2. "أحسّ". أمّا "(nifrerash) سيّء"، فيعني كما يقول لنا لوتز، "أحسّ بأنني لست على ما يرام" (="أحسّ أو أشعر شيئا سيّئا")، ماديّاً أو عاطفياً. ولا شيء يمنعنا (انظر فيارزبيكاه، 1992)، من اعتبار الاسم (في معناه الثاني) الممثل الإيفالوكي للعنصر "أحسّ". ولفت غودار نظرنا إلى أنّ كلمة (tjuni) (مَعِدَة)، في لغة اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) وهي لسان محلّي لسكّان

أستراليا الأصليين (aboriginale)، تُستعمل بطريقة مماثلة تماما. والجمل الفرنسية ("je me sens bien") (أنا بخير) و("je me sens mal") (لست بخير)، تُترجم حرفيًا كما يلي: (moi estomac bon) (أنا المعدة جيدة) و(moi estomac mauvais) (أنا المعدة سيئة). ويمكننا التنبه لحالة هذه الأشياء بالنظر إلى أنّ كلمة (tjuni) لها دلالتان: 1. "معدة" و2. "أحسّ"؛ وأنا أميل إلى الاعتقاد أنّ هذه الكلمة هي التي تمثّل أوّلا دلاليًا كونيًا "أحسّ" (حتى وإن كان الاستعمال العادي لـtjuni يبدو أضيق من الفعل الإنجليزيّ feel (أحسّ) أو الفعل الفرنسيّ éprouver "أحسّ"). ويمكننا مضاعفة الأمثلة: ولْنأخذ مثال لغة مبولا mbula وهي لغة أسترالية (بوغنهاغن R.D.Bugenhagen, 1990, p203) حيث يمكن النظر إلى الاسم lele "مشاعر"، في بعض التراكيب، صحبة الفعل yamaana بوصفه ممثل الأوّل الدلاليّ "أحسّ".

وحتى في قائمة "أفضل المرشّحين" لأن يكونوا أوائل دلالية، قد توجد حالات مشكلة. فقد لاحظ لي دكسن (R.M.W.Dixon) أنّ الديربال (dyirbal)، وهي لسان السكان الأصليين بأسترالاي، ليس لها كلمة ولا لفظم يوافق العنصر "عَلِمَ"، بحيث ليس من المؤكد أنّه يمكننا التعبير باللغة الديربالية عن المعتقد بأنّ "الله يعلم كلّ شيء". ومن جهة أخرى، وضّح مختصون في ألسنة البابو (papoue) (يتكلم بها سكان منطقة غينيا الجديدة في أقيانوسيا) (منهم بالخصوص هيمانJ.Haiman, 1980, p441 وفولاي W.Foley, 1986, p58) صعوبة تحديد العنصر "رَغِبَ" في هذه الألسنة. ومن بين الأوائل الدلالية التي يظلّ التسليم بها محلّ نظر، الأوّل الدلاليّ "انقسم إلى أجزاء"، فهو مشكليّ بشكل خاصّ: إذ يبدو أنّه غائب عن (ص 19) عدد من ألسنة السكان الاصليين لأستراليا (انظر غودار، 1989) وعن بعض الألسنة الأهلية المستعملة في كاليفورنيا (لانغدنM.Langdon).

لن نتجاهل ملاحظات من هذا القبيل، كما نتحفّظ من الاعتماد عليها بشكل أعمى. ولْيُسمح لي بأن أتوقّف ههنا، في انتظار نتائج البحوث اللاحقة، عند بعض المراجعات التي حصلت خلال السنين.

من بين العناصر الخمسة التي تنتمي إلى فئة "الأسماء"، بقيت أربعة عناصر منتمية لها بشكل دائم. وحُذف عنصر "العالم" (انظر بوغسلفسكي، 1975) من القائمة: يتعلق الأمر بعنصر لا يمكن أن يكون كليًا، إذ لا يوجد في في لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) (انظر غودار،1989) ولا في لسان مبولا (mbula) (بوغنهاغن R.D.Bugenhagen). أمّا عنصر "هو" (on) فهو إضافة جديدة للقائمة، وهو يوافق كلمة (people) في الإنجليزية، وقد استُعملت بكثرة في دراستي، فيارزبيكاه، 1985.

إنّ قائمة "المحمولات" الذهنية" الأصلية تحتوي ستة عناصر: "فكّر"، "أحسّ"، "قال"، "رَغِبَ"، "لم يرغبْ"، "تخيَّلَ". ويبدو وقوع "قال" في قائمة المحمولات" الذهنية غريباً للوهلة الأولى، بما أنّه مستعمل للإحالة على عمل ذهنيّ لا يجب أن تكون له بالضرورة صبغة صوتية (انظر العبارة الإنجيلية: " يقول المجنون في قلبه: الله غير موجود"). لقد أخرج أحد العناصر الستة (أعني *أحسّ*)، من قائمة الأوائل منذ 1980 (انظر فيارزبيكاه، 1980)، ولكن منذ ذاك تمّ قبوله بوصفه في الوقت ذاته كليّاً وضرورياً لوصف الكلمات الدالّة على العواطف والمشاعر ووصف أسماء الأفعال (interjections) والأفعال المحيلة على أعمال لغوية، إلخ، أيضاً. وقد تمت إضافة "علم" إلى القائمة، في حدود سنة 1980 (بوغسلفسكي، 1981 و1989) وبدا ضرورياً بالخصوص لتحليل القوى المضمّنة في القول وفي مجال التعليق الإعرابيّ أو الإتباع (subordination) (انظر فيارزبيكاه، 1987 و1988أ). وقد أضحى واضحاً شيئاً فشيئاً أنّ "عَلِمَ" عنصر كونيّ تماماً، على النقيض من "صحيح"، على سبيل المثال، وهو العنصر

الذي يعتبره بعض علماء الدلالة ـ مخطئين في ذلك ـ أساسيّاً. أخيراً، إذا كان العنصران "لا يريد" وتخيّلَ"، موجودين دائماً هناك، فإنّهما قد تغيّرا من حيث التسمية والحكْم. إننا نحتاج بلا منازعة إلى مقولات من قبيل "الرفض" و"التخيّل" ("غير الواقعيّ")؛ ومع ذلك، وفي الوقت الحالي، فإنّ "لا" (انظر غودار، 1989) و"إن" قد اتُّخذا ممثّلَيْن أساسيين (أي ممثّلَيْن كونيّيْن) لهاتيْن الفكرتيْن.

في الأصل، لا يوجد سوى "مُخصِّص" واحد، وهو العنصر "هذا"، الذي يظلّ ضرورياً. وقد اقترح بوغسلفسكي (1966) كلاً من "واحد" (العدديّ) و"كلّ"، وقد قُبلا في القائمة أخيراً؛ وقد أزالت بحوث غودار (1989) كلّ شكّ في أهميتهما. إنّ "كلّ" و"نفسه" يفرضان نفسهما إن أردنا تفسير معنى الأجزاء والروابط الشديدة التواتر مثل too (بمعنى أيضاً) وand (بمعنى واو العطف)، في الإنجليزية (غودار، 1986؛ فيارزبيكاه، 1980). ويتطلب وصف الأعداد العنصرين "واحد" و"اثنين"، ويبدو هذا الأخير، الذي اقترحه غودار (1989)، عنصراً ضرورياً في الوصف الدلاليّ لبعض أسماء أجزاء من الجسم، من ذلك العينان والأذنان واليدان. وقد يُضاف إلى ذلك عنصران آخران هما "آخر" و"كثير".

وقد عُوِّضَ "أصبح" بـ" وصل إلى / في"، وتمّ تضمين "فَعَلَ" (الذي اقترحه بوغسلفسكي منذ أمد بعيد). الآن يمكنني فهْم ما رفضت فهْمه مدّة طويلة: ذلك أنّ (ص 20) الدور الرئيسيّ الذي تقوم به مفاهيم "المُنفِّذ" (agent) و"الواقع عليه الفعل" (patient) في نحو كلّ الألسنة الموصوفة، يبيّن كم أنّ مفاهيم "وصل إلى / في" و"فعل" هي أساسية في مَفهَمَة الإنسان للعالَم. فإن لم أضعها في القائمة الأصلية، فذاك لأنني كنت أعتقد أنها قابلة للقسمة.

إنّ الميتا محمول (prédicat ـ méta) "قَدِر" هو عنصر آخر، يبدو معقّداً، حيث إنّ إضافته قد سهّلت الوصف الدلاليّ وبسّطت صياغة

القواعد التركيبية للتفسيرات (من ذلك مساهمتي الثانية في هذا العدد من المجلّة). صحيح أنّ تعيين العنصر الملائم لهذا الأوّل، في عدد كبير من الألسنة، أمر صعب بشكل خاصّ، لا فقط لأنّ هذا العنصر غالباً ما يشارك في مناويل من التعدّد الدلاليّ (polysémie) شديدة التعقّد، بل أيضاً لأنّ تعجيماته (lexicalisations)، في الغالب، تبدو لفاظم نحوية لا كلمات متميزة. و مع ذلك، لم تستطع أيّ محاولة لتعريف "قَدِرَ" أن تحقّق الإقناع. وقد وصلت إلى استنتاج مفاده أنّ "قَدِر"، رغم علاقاته الظاهرة مع "إن"، هو عنصر بسيط دلالياً، وهو ما حرّر تحريراً مباشراً التفسيرات المقدّمة في كثير من المجالات الدلالية.

اقترح غودار (1989، ص53) إضافة الأوّل الدلالي "مِثْل" (كما في تراكيب من قبيل "مثل هذا") إلى قائمة الأوائل. وكلّ شيء يبعث على الاعتقاد أنّ الأمر يتعلّق بميتا محمول كلي. ولقد تمّ استعمال الوحدات الدالّة على الاستفهام على نطاق واسع، وهي التي تطابق الكلمة الفرنسية (comment) أي كيف. لكنّ كلمة (comment) أي *كيف* ليست إلا وجها آخر من (comme) أي *مِثْل*: إن كانت (pourquoi) أي *لماذا* تطابق (à cause de quoi) أي *بسبب ماذا*، فإنّ (comment) أي *كيف* تطابق (comme quoi) أي *وينتُجُ عن ذلك* أنّ إضافة (comme) لها المفعول نفسه الذي لـ (pouvoir) "قَدِرَ". وخلال بحوثي، حاولت أن أستعمل مفهوم "الطراز" (prototype)، والذي لم أغفل عن أهميته في العرفان واللغة البشرية. ولقد تأسس وصفي لمعجم العواطف (فيارزبيكاه، 1972) ووصفي لمعجم القرابة ومعجم الألوان (فيارزبيكاه، 1980)، على مفهوم "الطراز" - ولم يغفل مقدّمو بحوثي (نحو ماكولي (J.D.McCawley, 1983, p.656) عن ذلك. إلاّ أنّ قوائمي الأولى للأوائل لم تكن تحتوي على أيّ عنصر يسمح بصياغة التفسيرات بشكل بسيط وطبيعيّ: فقد كنت أستعمل عبارات شارحة من قبيل

(on peut penser à X comme à...) (يمكننا أن نفكّر في س كما في ...) أو (de la même manière) (بالطريقة ذاتها).

إنّ الأوّل الدلاليّ السببيّ (à cause de) (أي "بسبب كذا") وهو ميتا محمول آخر، هو أيضاً إضافة حديثة. وكثيراً ما ردّد الباحثون أنّ السببية تقوم بدور مهمّ في الطريقة التي نُمَفهمُ (conceptualiser) العالَم بها؛ بيد أنّني لبثت فترة طويلة من الزمن قبل أن أقبل بأنّ المفهوم المطابق لها يصعب تعريفه تعريفاً مُقنعاً وأنّه مُعَجَّمٌ (lexicalisé) في كلّ ألسنة العالَم. إنّ وجود علاقات حدسية بين هذا الميتا محمول ("à cause de") و (si)(إن)، ليس غريباً عن ذلك. من جهة أخرى، كان يصعب عليّ ألاّ آخذ بعين الاعتبار الأمثلة المضادّة التي كانت تطعن في محاولات التعريف، ولا تراكم معطيات كثير من الألسنة تُعيِّن وجود ("à cause de") (أي "بسبب كذا") مُعجَّماً. ومن الواضح اليوم أنّ الألسنة التي ليس لها لفظ معجميّ مخصوص يعطي مفهوم ("à cause de") ("بسبب كذا")، لا تُضعِف قط الافتراض القائل بأنّ الأمر يتعلّق بأوّل دلاليّ كلّيّ: لتلك الألسنة، بلا استثناء، في الواقع، كلمات متعددة المعنى تُؤوَّل سببيًّا أو فضائيًّا، (ص 21) أو زمنيّاً. وفي لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara)، لا تطابق الإمالة الدالّة على المفعول منه أو المفعول عنه إلاّ مطابقة مُشرَبة بالغُموض الأوّليْن الدلاليين (à cause de) أي بسبب كذا/ و(après) أي بَعْدَ؛ ذلك أنّ التعدّد الدلاليّ (فيها) من أجلَى ما يكون(انظر غودار، 1993).

ويبدو المُقوِّي (très) (أي جِدّاً) وآخر الميتا محمولات راسخ القدم ضمن القائمة سواء من جهة طابعه الكلّيّ المفترض أو من جهة فائدته في الوصف الدلاليّ. يتعلق الأمر مع ذلك بإضافة حديثة، مرّة أخرى. إنّ إلحاق (très) (أي جِدّاً) (بقائمة الأوائل)، يسمح بتفسير الفوارق (المحجوبة) التي تقابل بين (grand) و(énorme) أي بين كبير

وضخم، وبين (effrayant) و(terrifiant) أي بين *مُفزِع ومُرعِب*، وبين (bon) و(excellent) أي بين *طيّب* وجيّد. لا أعني بذلك أنّ كلمة *ضخم* تعني ببساطة "كبير جدّاً" ولا أنّ كلمة *مُرعِب* تعني "مُفزِع جدًّا" ولا أنّ كلمة *ممتاز* تعني "طيّب جداً"؛ لكن ما أردت قوله هو أنّ العنصر "جِدّاً" هو على الأرجح جزء لا يتجزّأ من المعنى في تلك الكلمات الثلاث.

إنّ المفاهيم الزمنية والفضائية تمثّل ثغرة في قائمة سنة 1972. بعد ثماني سنوات، لم تكن القائمة تحتوي بعد مفهوما أو مفاهيم زمنية، رغم أنّه قد تمت إضافة العنصر ("endroit")"مكان"،(أي "أن تُوجَدَ في مكانٍ ما"). وقد كان ماكولي (J.D.McCawley, 1983, p.654) مبتهجاً بهذا الأمر، حين يقول: "إنّ التحليل المبتكر للعلاقات الزمنية باعتماد عناصر "العالم"، "الجزء"، "أصبح" (الفصل السادس) يمثّل، المحاولة الأكثر توفيقاً من بين المحاولات التي تهدف إلى تحليل مفاهيم زمنية بالاعتماد على ألفاظ أو عناصر غير زمنية." ولكن تبيّن بمرور الوقت أنّ هذه المحاولة "المبتكرة" التي كانت تَهدِفُ إلى إقصاء المفاهيم الزمنية، غير ضرورية ولا يمكن التمسّك بها. أمّا القائمة الأحدث فتحتوي لافقط على عنصر متمحّض للزمنية، بل على عنصريْن: (quand) و(après) أي *"عندما"* و*"بعد"* (أو (/ après avant) أي" *قبل / بعد*"). وكان غودار (1989) هو الذي اقترح العنصر "قبلٍ". ويبدو أنّ (quand) و(après) أي "عندما" و"بعد" مترابطان حقا، على الأقلّ في وجه من وجوه استعمالهما (بما أنّهما معا زمنيان). إلا أنّهما ليسا أكثر ترابُطا من ترابط (je) أي *أنا* و(quelqu'un) أي *أحدهم*. إنّهما ليسا مترابطيْن من وجهة نظر تكوّنية.

أشرتُ أعلاه إلى أنّني ضمّنتُ في حدود سنة 1980 عنصر "مكان" في القائمة: لقد شعرت بالحاجة إلى إدراج مفاهيم فضائية قبل مفهوم

أو مفاهيم زمنية. وأعترف أنّ الفصل من كتابي الصادر سنة 1972، والذي أقترح فيه تحليل المفاهيم الفضائية بألفاظ غير زمنية، يبدو اليوم غير صالح ـ وبقطع النظر عمّا قاله ماكولي، فإنّه بوسعي أن أقول إنّني أعتقد الشيء نفسه في فصل سنة 1980 والذي يهتمّ بتحليل مفاهيم زمنية بألفاظ غير زمنية. إنّ اشتمال كافّة الألسنة في العالم ـ في نطاق ما نعلم ـ على كلمات لـ (quand) و(où) أي" *عندما*" و"حيث"، يبرهن على مدى أهمّية هذيْن المفهوميْن في مَفْهَمَة الإنسان للعالم.

بما أنّه يبدو أنّ مفهوماً زمنياً واحداً غير كافٍ، وأننا في حاجة إلى مفهومي، وبما أنه يتوفر لدينا مفهومان كليّان، فقد يترتّب عن ذلك أنّ مفهوما فضائيّاً واحداً غير كافٍ كذلك، وأنّنا نحتاج إلى مفهوميْن فضائيين أيضاً هما (où) و(au dessus de)، أي ("حيث" و"*فوق*"). ويجب أن تحاول البحوث اللاحقة إثبات ما إذا كان المفهوم الثاني من هذين المفهومين الفضائيين مُعَجَّماً، في جميع لغات العالم. لا شك أنّ القارئ قد يتساءل: لماذا "بعد" وليس "قبل"؟ ولماذا "تحت" وليس "فوق"؟ (ص22) والجواب على ذلك أنّ الدراسات المعجمية المنجزة حتى الآن بيّنت أنّ هذه المفاهيم المعتمدة أكثر انتشاراً وأشدّ ضرورية من مقابلاتها. وعلى كلّ حال، فإنّ القيام ببحوث إضافية في هذا السياق، أمر يفرض نفسه.

وتبدو أفكار التشابُه (أن يكون "مثل هذا") والمَقْوَلَة ("من جنس" / "أجناس مختلفة") متقاربة حدْسيّاً. وتبدو فكرة كون الأشياء التي هي "من نفس الجنس" (مثل القطط أو أشجار القرو[1] وأزهار النرجس) هي في نفس الوقت "بعضها مثل بعض"، من أكثر الأفكار طبيعيّة. ومع ذلك، فإنّ أعمالاً حديثة في مجالات علم النفس المعرفيّ

---

[1] ورد في لسان العرب: " والقَرْوُ أَسْفَلُ النخلة ينقر وينبذ فيه". (المترجم)

واللسانيات سمحت بملاحظة أنّ المَقْوَلَة البشرية لا يمكن أن تُختزل في مفاهيم من قبيل "التشابه" أو"التماثُل"[2]. إنّ مفهوم "أجناس مختلفة" ضروريّ لوصف كلمات تعود إمّا إلى "أجناس طبيعية" (من قبيل قطّة، قِرْد، نرجس)، وإمّا إلى "أجناس ثقافية" (من قبيل كأس، قارورة، كرسيّ). وقد فتح تضمين هذا الأوّل الدلاليّ (والأوّل "جزء من" / "ذو أجزاء"، المذكور منذ البداية)، الباب أمام الوصف الدلاليّ لهذه الأجناس أو لتلك. (انظر، على سبيل المثال فيارزبيكاه، 1985). لقد لاحظت في كتابي لسنة 1972 أنّ أسماء "الأجناس الطبيعية" لا يمكن تعريفها. لكنني تخلّيت عن هذا الموقف.

بَقِيَ لي أن أتحدّث عن المقيّمات والواصفات. إنّ العنصرين "جيّد" و"رديء" غير موجودين في قائمة 1972 ولا في قائمة 1980. ومع ذلك، فهما ذوا أهمية أساسية لوصف مجموع المفاهيم الأخلاقية وأغلب سمات الطباع وأفعال لا تحصى تحيل على أعمال اللغة (انظر فيارزبيكاه، 1987) والجزء الأكبر من معجم العواطف (انظر فيارزبيكاه، 1990)، إلخ. ويبدو في الوقت نفسه أنها كليّات راسخة القدم في قائمة الأوائل (انظر هيل D.Hill, 1987). ورغم وجود صلة حدسية بين العنصرين "جيّد" و"رغب"، فإنّ محاولات تحديد الأوّل بالاعتماد على الثاني قد فشلت. وقد تمّ أخيراً إضافة العنصرين "كبير" و"صغير"، ولما تزل الدراسات التي تهتمّ بهما في بدايتها. أمّا الحجج الحاسمة التي تدعمهما، فهي فشل محاولات تعريفهما وثبوت تعجيمهما في عدد كبير من الألسنة. بقي أن نعرف ما إذا كان هذا التعجيم كليّا أم لا.

---

[2] انظر، على سبيل المثال أتران (S.Atran, 1986)؛ وكاري (S.Carey, 1985)؛ جلمان وكولاي (S.Gelman & J.Coley, 1991)؛ كيل (F.Keil, 1986)؛ مدين وأرتوني (D.Medin & A.Ortony, 1989)؛ ريبس (L.J.Rips, 1989).

الخلاصة

هذا هو مبلغ البحوث الآن (1993). إذ يحتوى المعجم المصغَّر خمسة وثلاثين عنصراً، ويجب اعتبار نحو مِنْ ثلاثة أرباعها ثابتةً بشكل معقول. وإنّ أفضل إستراتيجية تقود إلى اكتشاف الأبجدية الكلّيّ للفكر البشريّ هي إستراتيجيةُ بناء لا إستراتيجيةُ تأمّلات فلسفية عقيمة. وقد كوّنتُ خلال السنوات التي مضت، بتردّد وبتدرّج، صُوَراً تقريبية لهذه الألفبائية، وجرّبتُها في تحاليل دلالية كثيرة التنوّع ومنتمية إلى ثقافات متغايرة. وقد كان ميلر (G.Miller, 1978, p.76) (ص 23) على حقّ بالقول إنّه "على كلّ حال، يجب أن يتوفر عدد كبير من التحاليل المعجمية المفصّلة، إذا أردنا أن نحدّد المفاهيم التي يسعى أن نبوّئها منزلة الذرّات العرفانية التي تسمح ببناء سائر الذرّات".

الباب الثالث

أبعاد الكلام في التداولية والحجاج

الصيغة والقوّة اللاقولية

جون لاينز

1 ـ الأعمال اللغوية

أشار لاينز في كتابه "علم الدلالة اللساني"[1] إلى أنّ مصطلح الأعمال اللغوية مثير باعتباره يدلّ في المقام الأوّل على حدث الكلام في حدّ ذاته (أي إنتاج ملفوظ شفويّ حقيقيّ) في حين أنّ استعماله في سياق نظرية الأعمال اللغوية هو استعمال أكثر تجريداً. وقد أقام أوستين[2] تمييزاً بين الأقوال الخبرية والأقوال الإنشائية. فالأقوال الخبرية هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات أو حالة الأشياء في الكون. ولهذه الأقوال (أو القضايا التي تعبّر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. أمّا الأقوال الإنشائية، فليس لها قيمة الحقيقة إذ نستعملها لنصنع شيئاً ما لا لن نقول إنّ شيئاً ما صادق أو

(1) هذا الفصل نترجمه انطلاقاً من الطبعة الفرنسية لكتاب لاينز: "علم الدلالة اللسانيّ"

John Lyons: sémantique linguistique, traduit par Jacques Durand et Dominique Boulonnais, Librairie Larousse , Paris,

(2) J.L.Austin.

كاذب. فجُمَلٌ من قبيل "أُسمّي هذه الباخرة "الحريّة"" أو "أنصحك بالإقلاع عن التدخين" هي أقوال لإنجاز ضرب مخصوص من العمل لا يمكن أن يُنجز بشكل آخر، كما أشار إلى ذلك أوستين. وعموماً يمكن القول إنّ التمييز بين الملفوظ الخبريّ والملفوظ الإنشائيّ، مثلما تشكل في الأصل، ينهض على الاختلاف بين قول شيء ما وصنع شيء ما بواسطة اللغة. (وعبارة "قول شيء ما" تعني "إثبات أنّ شيئا ما هو هكذا او ليس هكذا"). وكان من المهمّ بالنسبة إلى أوستين أن يبيّن (أ) أنّ الأخبار أو الأقوال الخبرية، لا تمثّل سوى صنف من أصناف الأقوال التي تتوفّر على الدلالة، (ب) وأنّ الأقوال الإنشائية ينبغي أن تكون موضوع معالجة في المنطق والفلسفة.

وأوستين في هذا يتناقض مع التعريف الضيّق للدلالة الذي يقول به أصحاب المذهب الوضعيّ في المنطق، حيث يروْن أنّ الأخبار القابلة للتحقّق على المستوى الاختباريّ، فقط يمكن أن تتوفّر على دلالة، وسائر الأقوال تُعتبر عاطفية. هذا المعنى الفضفاض "للعاطفيّ" كان متداولا بغزارة على أيّام الوضعية المنطقية لرفض كلّ المزاعم الخبرية الوصفية في ميادين الخطاب نحو الميتافيزيقا باعتبار أنّ تلك المزاعم لا معنى لها. وكان ذلك المعنى أصل ما سُمِّيَ بالأخلاق العاطفية. وقد استُعمل هذا اللفظ كذلك في النقد الأدبيّ والأسلوبية من قبل مختصّين مرموقين مثل ريتشاردز[1] (1925).

فتجنشتين[2]، نفسه الذي كانت له صلات ضيّقة بمؤسسي الوضعية المنطقية، اتجه نحو رفض هذا التمييز التبسيطي بين وظائف اللغة الوصفية والعاطفية لصالح مفهوم التنوّع الوظائفي للملفوظات اللسانية. فاستعمال اللغة ـ كما يقول فتجنشتين ـ شبيه بلعبة علينا

---

(1) I.A.Richards.
(2) Wittgenstein.

أن نتعلّم قواعدها بممارسة اللعبة ذاتها. فنحن لا نصبح ممتلكين لِلِسان مّا بدايةً بتعلم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفية التي تتحكم في استعماله في كلّ حالة، ولكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغوية المختلفة التي ترتبط كلّ واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص ومحدّدة عبر مواضعات اجتماعية مخصوصة. فوصف حالة واقعية (أو افتراضية) للعالَم، ليس سوى إحدى الألعاب اللغوية الكثيرة، التي يتجه أفراد مجتمع معيّن لممارستها، ولمّا كان الأمر على هذه الشاكلة وجب ألاّ تكون لها وضعية تفضيلية في الفلسفة أو في المنطق. إنّ كلّ لعبة لغوية لها منطقها الداخليّ (أو قل نحوُها حسب فتجنشتين، مع توسيعه لمعنى كلمة "نحو" شيئاً ما) ووجب أن يُنتبه إليها بالقدر نفسه مع سائر الألعاب. وفي هذا الإطار العامّ أعلن فتجنشتين مبدأه الشهير، والمثير للجدل، القائل إنّ استعمال الكلمة هو الذي يُكسبها معناها. ودون الدخول في تفاصيل الصلات بين نظرية الألعاب اللغوية عند فتجنشتين ونظرية الأعمال اللغوية عند أوستين، يكفي أن نوضّح أنّ كلتا النظريتين تركّز على ضرورة ربط وظائف اللغة بالسياقات الاجتماعية التي تشتغل فيها الألسنة، كما يجب ألاّ نقتصر، في الفلسفة، فقط على صنف الملفوظات الوصفية.

وقد ركّز أوستين على أنّ كثيراً من الجُمل التصريحية (من قبيل أسمّي هذه الباخرة "الحرّية") تُستعمل في بعض السياقات النموذجية لا لوصف حالة للأشياء توجد بمعزل عن القول، ولكنها جزء أساسيّ لعمل ما يُنجزه المتكلم. وقد سعى أصحاب المذهب الوضعيّ في المنطق إلى تصنيف أقوال من قبيل *القتل شرٌّ والله جميلٌ* ضمن الإخبارات العاطفية المزيّفة وغير القابلة للتحقق. وسواء أكانوا على حقّ أم لا برفضهم وضعية الإخبار الوصفيّ لمثل تلك الأقوال، فإنّه لا أقلّ من بقائهم على حجب الاعتراف بوجود مجموعة كاملة من الجمَل

التصريحية التي، رغم أنّه لا يمكن أن تكون موصوفة حقّاً بكونها عاطفية، يمكن أن تُستعمل لوضع إخبارات.

وقد أجرى أوستين تمييزاً ثانياً داخل الأقوال الإنشائية بين الإنشائيات الأوّلية والإنشائيات الصريحة إذ يمكن أن ننجز مثلاً عمل الوعد بطريقتين مختلفتين، في العربية كما في الفرنسية والإنجليزية:

(1) سأكون هنا على الساعة الثانية.

(2) أعدك بأنني سأكون هنا على الساعة الثانية.

فالقول (1) إنشاء أوّليّ أمّا (2) الذي يحتوي فعلاً إنشائياً (وعد)، فهو إنشاء صريح. ههنا تعرض ملاحظتان فيما يتعلق بهذا التمييز بين الإنشائيات الأوّليّة والإنشائيّات الصريحة.

بدايةً، إنّ كوننا قادرين على استعمال إنشاء صريح أو إنشاء أوّليّ لإنجاز العمل اللغويّ ذاته، لا يقتضي بالضرورة أن تحمل الجملتان المُصاغتان المعنى نفسه. فالإنشاء الصريح ذو معنى أشدّ تخصيصاً من الإنشاء الأوّليّ. فإذا قال أحدهم *أعد بأن أكون هنا على الساعة الثانية*، في المقام المناسب، فإنّه من العسير أن ينفيَ بعد ذلك أنّه أنشأ وعدا. ولكن إذا قال *سأكون هنا على الساعة الثانية*، في سياق يُقصي كلّ تأويل غير الوعد، فإنّه من المقبول أن يثبت أنّ الأمر يتعلق بإسناد لا بوعد وأنّ تحقيق الإسناد يخضع لعوامل مستقلّة عن إرادته.

من جهة أخرى، تختصّ الإنشائيات الصريحة في العربية وفي الفرنسية والإنجليزية[1] بسمات مثل شكل الجملة التصريحية والفاعل المسند إلى ضمير المتكلم والفعل الإنشائيّ مُصرَّفاً في المضارع. ولكنها ليست شرطاً ضرورياً ولا شرطاً كافياً للإنشائيات الصريحة. فمن جهة نجد إنشاءات صريحة من قبيل *يُرجى من المسافرين استعمال النفق*

---

[1] طبعاً الحديث عن هذه الألسنة الثلاثة فقط للتمثيل ثمّ لأنّها اللغات التي تنقّل بينها بحث لاينز، فقد كُتب بالإنجليزية في الأصل ونُقل إلى الفرنسية وعنها عرّبناه.

لتغيير المحطّة، حيث إنّ الفعل الإنشائيّ مبنيّ للمجهول. وهذه، في الغالب، حالة الطلبات والأوامر التي تضعها سلطة غير شخصية أو جماعية. ومن جهة أخرى نجد أفعالاً إنشائية مثل "وعد" يُستعمل في المضارع مع فاعل مسند إلى ضمير المتكلّم في أقوال تقريرية. إذ في بعض الأحوال، *أعد بأن أكون هنا*، يمكن أن يُفهم بوصفه إخبارا. وعمما فإنّه من الممكن، كما بيّن ذلك أوستين، أن نختار حالةً بحالةٍ، بأن نتساءل ما إذا كان بوسعنا إدخال كلمة (hereby) الإنجليزية في القول المعنيّ:

I hereby promise to be there.

أو المركّب التالي (par le présent acte) في الفرنسية:

Par le présent acte, je promets d`être lâ.

أو المركّب التالي (بهذا العمل) في العربية:

بهذا العمل أعد بأن أكون هنا.

فهي بكلّ اطمئنان، إنشائيات صريحة. وبشكل عامّ، وبقطع النظر عن (hereby) أو عن أشياء مساوية لها في القول نفسه أو في السياق الذي نشأ فيه القول، فإنّ الإنشاءات الصريحة لا تحتوي أيّ تحديد حاسم، على الأقلّ في مكوّنها اللفظيّ، لوضعيتها. وبنيتها النحوية هي بنية الجملة الخبرية، وهو ما يعطيها، حسب أوستين، "مظهراً تقريرياً تماماً".

إلى هذا الحدّ تطرّقنا إلى نظرية الأعمال اللغوية، بوصفها ترتكز على التمييز بين قول شيء ما وعمل شيء ما بواسطة اللغة. ولكن أوستين يصل فيما بعد إلى اعتبار هذا التمييز لا يُحتمل. فقول (أو الإخبار عن) شيء مّا يمثل في حدّ ذاته ضربا من الفعل. والأقوال الخبرية أو الإخبارات، ليست سوى ضرب من الإنشاءات، ويمكن لها أن تكون هي أيضاً أوّليّة أو صريحة. إذ يوافق الإخبار الأوّليّ:

(3) القطّ في الشرفة.

إخباراً إنشائياً تصريحياً:

(4) أقول لك إنّ القط في الشرفة.

والذي يحتوي على الفعل الإنشائيّ "أقول". وبالمثل، فإنّ الاستفهام الأوّليّ:

(5) هل كلّ المدعوّين إنجليز؟

يوافق الاستفهام الإنشائيّ التصريحيّ:

(6) أسألك هل كلّ المدعوّين إنجليز

ويوافق الأمرُ الأوّليُّ:

(7) أغلِق النافذة!

الأمرَ الإنشائيَّ التصريحيَّ:

(8) آمُرُك بغلق النافذة.

نلاحظ في كلّ هذه الحالات أنّ الإنشاء الصريح له شكلُ الجملةِ التصريحيّةِ النحويُّ، وله معنى أشدّ تخصيصاً من الإنشاء الأوّليّ الموافق له.

ويتبنّى أوستين بعد ذلك تمييزاً ثلاثياً بين الأعمال اللاقولية وأعمال أثر القول، كما يلي:

(أ) العمل القوليّ هو عمل قول أي إنتاج ملفوظ يتوفّر على دلالة ("التلفظ ببعض الأصوات وببعض الكلمات في تركيب معيّن والتلفّظ بها مع "دلالة ما" بمعنى اللفظة المستعمل في الفلسفة: أي مع معنى ما ومرجع ما")

(ب) العمل اللاقوليّ هو عمل ينجز بالقول شيئاً ما. عمل إخبار أو وعد أو إصدار أمر أو طلب أو طرح سؤال أو تدشين باخرة، وغير ذلك.

(ج) عمل أثر القول، هو عمل ننجزه بفضل ما نقوله: جعل شخص ما يعتقد أنّ شيئاً ما هو كذلك، إقناعه بالقيام بأمرها، إغضابه، شدّ أزره.

ويبدو حسب تعريف أوستين للعمل القوليّ، أنّ حالات متطابقة شكليا لنفس الضرب من القول تختلف العبارات المكوّنة لها إمّا من حيث المعنى أو من حيث المرجع أو تكون نتاجات مختلفة للعمل القوليّ، والحال أنّه لو كان الأمر على هذه الشاكلة لانتقض التمييز بين الأعمال القولية والأعمال اللاقولية. وقد كان هذا التمييز ـ كما شكّله أوستين ـ موضوع جدل فلسفيّ، لا فائدة في عرضه ههنا. ونعوّض هذا التمييز بتمييز بين الملفوظات (التي يمكن أن نجمعها بوصفها حالات للنوع نفسه انطلاقاً من بنيتها الصوتية والنحوية والمعجمية، بمعزل عن معنى مكوّناتها ومراجعها) من جهة، وأعمال التلفظ (التي لا ينطبق عليها مفهوم التعريف النوع ـ الحالة) من جهة أخرى.

إنّ التمييز الذي أقامه أوستين بين الأعمال اللاقولية وأعمال أثر القول، تمييز حاسم، وإن أهملناه في الغالب، أو حذفناه من علم الدلالة النظريّ. وقد اعتبرنا ـ عند معالجتنا المحدودة لمفهوم التواصل وعند امتحاننا لعلم الدلالة المنطقيّ ـ أنّ نقل معلومة قضويّة من باثّ س إلى متلق ص، يهدف إلى جعل ص عارفاً بشيء لم يكن عارفاً به من قبل، أي إنّ الأمر يتعلق بإضافة قضية معيّنة إلى ما يعرفه ص. وهذا التحليل كافٍ بوصفه كشف حساب لوظيفة اللغة الوصفية. ولكن فضلا عن عدم قدرته على الاهتمام سوى بجزء يسير ممّا نقصده عندما نتحدّث عن توصيل المعلومة، فإنّه لا يُبيّن لنا أنّه عندما ننشئ إخباراً، فإنّ ذلك لا يكون فقط، ولا بالضرورة لتنمية معتقدات المخاطب أو لتعديلها. وقد رأينا أنّ أحوالا لملفوظ من نوع واحد يمكن أن تُستعمل لإنجاز عدد من الأعمال اللاقولية المختلفة، إنشاء إخبارات، تهديدات، أوامر، إلخ. أمّا ما لم نُدخله إلى حدّ الآن في دراستنا لدلالة الملفوظات (ينبغي أن يكون واضحاً أنّ الأمر يتعلق بملفوظات لا بجُمَلٍ من النظام)، فهو التمييز بين قوّتها اللاقولية وآثار

عمل أثر القول الناجمة عنها، سواء كانت حقيقية أو مطلوبة، وهي، كما يشير إلى ذلك أوستين، مكوّنات مستقلّة عن العمل المعقد للتلفظ، رغم أنّها قد تكون مترابطة، دون أدنى شكّ، في بعض الوضعيات النمطية. ونقصد بالقوة اللاقولية للملفوظ وضعيته بوصفه وعدا أو تهديداً أو طلباً أو إخباراً أو قَسَماً، إلخ. ونقصد بآثار عمل أثر القول، تأثير الملفوظ في عقائد المخاطب أو مواقفه أو سلوكه، في بعض الحالات، استتباعاته على بعض الأشياء التي تكون تحت سيطرة ذلك المخاطب. من ذلك مثلاً، إذا قال س لـ ص *افتح الباب!* فباستثمار ملفوظه للقوّة اللاقولية للأمر أو للطلب (وبإضافة السمات التنغيمية واللسانية الموازية المكتسبة)، يمكنه أن ينجح في جعل ص يفتح الباب. إنّ استعمالنا كلمة "ينجح" يفترض، طبعاً أنّ س يرغب في وقوع هذا الأثر المخصوص. فعلينا أن نسهر إذن على التمييز بين الآثار المطلوبة والواقعة للملفوظ. إذ عادة ما يقع الخلط بين الأثر المطلوب تحقيقه بالقول والقوة اللاقولية للملفوظ.

فمن المهمّ جدا التمييز بين الأثر المترتب على القول مطلوباً أو واقعياً من جهة وبين ما سمّاه أوستين الفهم اللاقوليّ من جهة أخرى، أي اعتراف المخاطب بإتمام عمل لاقوليّ. إنّ الفهم اللاقوليّ شرط ضروريّ ولكن غير كافٍ لنجاح المتقبّل فيي إنجاز العمل المعرفيّ لفهم الملفوظ. ليس شرطاً كافياً من جهة أنّ معرفة المتكلم بالبنية الصوتية والنحوية والمعجمية للّسان تتدخّل. فمن الممكن بمعنى ما، وصفُ فهْم الملفوظ بوصفه ردّ فعل معرفيّاً من جهة المتقبّل. وردّ الفعل هذا، يتميّز مع ذلك عن الأثر القوليّ الواقع أو المطلوب، وتسميته "ردّ فعل" تنزع إلى إلغاء هذا التمييز. فإذا قال س لص إنّ شيئاً ما هو كذا، فلأنّه يريد أن يجعل ص يعتقد أنّه كذلك، بيدأنّ فهمَ ص للملفوظ مستقلّ عن اعترافه بالأثر القوليّ المطلوب. ومن حقّ ص أن يقول بعد مدّة إنّ س أنشأ إخباراً ولكنه يجهل أنّ س يريد منه أن يعتقد صحّته أو أنّ س

يريد أن يحصل على أثر معيّن. بعبارة أخرى، يمكن لص أن يفهم ما يريد س قوله، دون أن يعرف أو دون أن يكون في حاجة إلى أن يعرف لماذا قال س ما قال[1]. إحدى أهمّ النقاط التي هاجمها الفلاسفة بشدّة في نظرية الأعمال اللغوية، تتمثل في ما يبدو أنّ أوستين يدّعيه من كون تحديد قوّة الملفوظ اللاقولية يقتضي بالضرورة مفهوم المواضعة. فقد قال ستراوسن[2] من بعد غرايس[3] بأنّ أعمالاً لاقوليّة شديدة الأهمّيّة كالإخبارات والاستفهامات والأوامر هي بالأساس غير متواضع عليها بمعنى أنّها يمكن أن تفسّر فقط بألفاظ "ردود الفعل الطبيعية" التي تقتضي معتقدات واعترافاً بالمقاصد التواصلية. وحسب سورل فإنّ "بعض الأعمال على الأقلّ، من قبيل الإخبارات والوعود على سبيل المثال(...) يمكن أن تتمّ فقط داخل أنظمة القواعد "التأسيسية" والمواضعات اللسانية المخصوصة التي عندنا في الألسنة الطبيعية ليست إلاّ تحقيقات تواضعية لهذه القواعد التأسيسية الضمنية". وأقرّ سورل ـ مع ذلك ـ بأنّ هذا يقع "ضمن إحدى أهمّ المجادلات غير المحسومة في فلسفة اللغة المعاصرة". ومهما يكن من أمر، فلن نحاول استباق الجواب.

فقسما هذه المجادلة يقعان ضمن شكل أو آخر من تحليل الدلالة من قِبَل غرايس، بوصفه (أي التحليل) مرتبطاً برغبة الباثّ في أن يعرف المتقبّل مقصده بإتمام عمل لاقولي معيّن.

---

(1) نحيل هنا على وضعيات مخصوصة منتقاة بشكل اعتباطيّ. ويمكن أن نبرهن مع ذلك على وجود علاقة رئيسية بين معرفة ما يقوله ملفوظ س ومعرفة ما نريد قوله في العادة عندما ننتج حالةً للملفوظ معيّن ضمن شروط قياسية. وبالطريقة ذاتها لنا أن نعتقد ـ رغم إمكانية الخدعة والكذب (مما لا يمكن استثناؤه) في السلوك اللغويّ اليوميّ ـ أنّ التواصل يقوم منطقيّاً على مواضعة النزاهة في صلب المجموعة.

(2) Strawson.

(3) Grice.

ما يمكن أن نسمّيه مقصد التواصل أو المقصد التواصليّ للباثّ هو أعقد ـ في الواقع ـ ممّا يبدو للوهلة الأولى. وليس من الضروريّ الدخول في التفاصيل. ما ينبغي ملاحظته، أنّ الدلالة والفهم متعالقان وأنّ كِلَيْهما يستلزم مفهوم المقصدية: دلالة الملفوظ تستلزم بالضرورة مقصداً تواصلياً من جهة الباثّ، وفهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتقبّل بمقصد الباثّ التواصليّ. ويمكننا أن نجرّد مقاصدنا التواصلية أو مقاصد القوة اللاقولية في نقاشنا لمعنى الجمل أو العبارات التي تظهر. وفي الوقت نفسه، من الضروريّ أن نعرف أنّ الجمل، في كلّ الألسنة، تُلحق ـ انطلاقاً من بناها الصوتية والنحوية والمعجمية ـ بالأعمال اللاقولية التي يمكن إنجازها عبر التلفظ بتلك الجمل. لا يوجد تجاوب بين البنية النحوية خصوصاً والقوة اللاقولية، ولكنه لا يمكننا القول إنّه بوسعنا أن نستعمل أيّ نوع من الجمل لإنجاز أيّ عمل لاقوليّ. إضافة إلى ذلك نتعلّم معاني الوحدات المعجمية ودلالاتها الصريحة ودلالة المقولات النحوية والتراكيب في الملفوظات الواقعية، وها ما يصل بين كثيير من معاني كلمة (meaning) (= معنى) في اللسان الإنجليزيّ.

وقد لاحظ أوستين ـ في دراسة الأعمال اللغوية ـ وجود شروط متنوّعة للنجاح، يجب أن يستوفيها العمل اللاقوليّ ليكون تامّا ولكي ينجح. وتتنوّع شروط النجاح بحسب أصناف الأعمال اللاقولية، ولكن يمكن أن نجمعها في ثلاثة أصناف رئيسية، على النحو الذي فعله سورل والذي نقتبس منه عناوينها: الشروط التمهيدية وشروط النزاهة والشروط الجوهرية. فعدم احترام إحدى هذه المجموعات من الشروط يجعل الملفوظ خائبا بشكل خاصّ.

(أ) الشروط التمهيدية: الشخص الذي ينجز العمل يجب أن يكون له الحق أو السلطة للقيام به، وفي بعض الحالات، من الضروريّ أن يكون ملفوظه منتجا في سياق موافق للعمل اللاقوليّ المعنيّ. من ذلك أنّه لا يمكن تدشين باخرة، بالتلفظ فقط بالجملة (أسمّي هذه الباخرة "الحرّيّة")، مهما كانت وضعية التلفّظ بل يجب أن يكون القائم بالتدشين حائزاً على السلطة المناسبة ومن شبه الضروريّ أن ينتج الملفوظ خلال احتفال مطابق بشكل أو بآخر للعادات. فإذا لم تُلبَّ هذه الشروط التمهيدية يكون العمل لاغياً ولا يقع، أو كما يقول أوستين يفشل العمل. وإنّه من الضروريّ أن نفهم أنّ الملفوظات الطقوسية والدينية ليست وحدها التي تحكمها شروطٌ تمهيديةٌ. وحسب أوستين لا يمكننا أن ننشئ أخباراً صالحة إن لم يكن لنا دليلٌ على صلاحية ما نُثبته أو سببٌ للتفكير أنّ المخاطَب يجهل ما نؤكّد له أنّه صحيح.

(ب) شروط النزاهة: إذا كان الشخص الذي ينجز العمل لا يقوم به بشكل نزيه (أي متحلّياً بالعقائد والأحاسيس اللازمة) فإنّ عمله اللاقوليّ لا يصبح لاغياً ولكنه يكون مسؤولاً حقّاً عمّا يدعوه أوستين بسوء الاستخدام. فإذا أخبر س بخبر يعلم أو يعتقد أنّه كاذب، فإنّه يكون قد وقع بذلك في سوء الاستخدام، وهو ما نشير إليه بلفظ الكذب، وإذا فعل ذلك أمام المحكمة وقد أدّى القَسَم، فإنّه يكون قداجترح شهادةَ زور. وبالمثل، إذا شكر س ص من أجل هديّة أهداه إيّاها أو خدمة صنعها له، فيجب على س ـ إن كان نزيها ـ أن يبيّن امتنانه لـص أو أن يكون مقدِّراً لحركته النبيلة تجاهه. وتوجد طبعاً وضعيات، حيث يحمله الأدب على النزاهة، وهذه الوضعيات تحدّدها مواضعات اجتماعية تقريبا، حتّى وإن لم تكن شروط النزاهة الأكثر

أساسيةً غير محدّدة. وفي الواقع، لا يُفترض أننا نقول الحقيقة أو نعبّر عن حقيقة مشاعرنا بشكل آلي[1].

(ج) **الشروط الجوهرية**: الشخص الذي ينجز العمل مربوط من جهة القوّة اللاقوليّة للمفوظه، ببعض العقائد أو المقاصد. فإذا أنتج بعد ذلك ملفوظا يناقض هذه العقائد أو تصرّف بشكل لا ينسجم مع المقاصد التي التزم بها، أمكن الحُكْمُ على ذلك الشخص بأنّه مسؤول عن قطع الالتزام التي تعهّد به. فإذا أنشأنا إخباراً ـ على سبيل المثال ـ فإنّنا نلتزم بحقيقة القضية التي عبّرت عنها الجملة الملفوظة. ولا يعني الالتزام بهذا المعنى أنّه يجب علينا أن نعتقد في حقيقة ما نقول، بل إنّ ذلك يعني، أقلّ من كون القضيّة المثبتة هي حقّاً صحيحة. إنّ الالتزام مستقلّ عن النزاهة وعن الحقيقة، إنّه ضرب من السلوك المخصوص. وتنكشف طبيعة التزامنا باللامنطق ـ الذي يُعرف هكذا ـ والذي يحصل من إثبات متزامن لقضيتين: من ذلك "كلّ أبناء زيد صُلْعٌ" و"بعض أبناء زيد صُلْعٌ"، وحسب أوستين، فإنّ عدم احترام قاعدة الثالث المرفوع في مناقشة، هو قطعٌ للالتزام يماثل نكث العهد.

---

[1] من المفيد أن نلاحظ ما يلي: (أ) تَوَافُق كلمات من قبيل "صحيح" أو "فعليّ" مع كلمات مثل "شعور" و"وجهة نظر" و"يقين"، و(ب) استتباعات النزاهة التي لعبارة "dire la vérité" (="قول الحقيقة") في استعمالها الجاري في الفرنسية، كما هو الشأن في الإنجليزية بالنسبة إلى "true" و"to tell the truth". فقول الحقيقة لا يتمثّل فقط في قول ماهو صحيح، أي التلفظ بقضية تكون ـ مهما كانت اعتقاداتنا الخاصّة ـ صحيحةً. لا يمكننا أن نقول الحقيقة بقولنا شيئاً ما صحيحاً دون أن نكون نزهاء ولا أن يحصل قولنا لذلك الشيء بشكل عرَضيّ، وبالمقابل يمكننا أن نقول شيئاً مّا صحيحاً دون أن نتسم بالنزاهة ولا يقع ذلك بشكل عَرَضيّ ودون أن نقول الحقيقة، مع ذلك. ويمكن لنا أن نبرهن أنّ "صحيح" له معنيان معنى يدلّ فيه قول الحقيقة على حقيقة مشاعرالقائل، ومعنى آخر يكون قول الحقيقة فيه دالاً على قضيّة يحصل أنّها توافق حالة الأشياء في الكون، وهما من وجهة نظر ما قبل نظرية ـ معنيان أساسيان أحدهما كالآخر.

وإنّه ليس من الضروريّ أن نتكلّم أكثر هنا عن شروط النجاح. بل من المهمّ، ببساطة، أن نلاحظ أنّ الأعمال اللاقولية الرئيسية (وهذه النقطة مثار جدل في الفلسفة) في مثل هذا التحليل، من قبيل الإخبارات والاستفهامات والأوامر، تخضع لنفس الصنف من الشروط التي تخضع لها الملفوظات الأوضح إنشائيّةً، تلك التي يضعها أوستين، في الأصل، في مقابل التقارير. فما يقترحه أوستين، يُفترض أن يكون نظرية موحّدة لدلالة الملفوظات ضمن نظرية عامّة للنشاط الاجتماعيّ. ونظرية الدلالة عنده، مثل نظرية الدلالة عند فتجنشتين، في كتاباته المتأخّرة، يمكن أن توصف بأنّها نظرية سياقية، بالمعنى الذي توصف به نظريات فيرث[1] ومالينوفسكي[2] بأنّها نظريات سياقية، ولنظرية أوستين الفضل في سدّ الفجوة التي طال أمدها بين المقاربات الفلسفية والاجتماعية والأنثروبولوجية للدلالة. ويمكن أن نضيف إلى رصيد أوستين أنّ نظريته في الأعمال اللغوية قد حافظت على كلّ ما هو مفيد نافع في اللسانيات السلوكية. طبعاً ليست نظرية أوستين نظرية سلوكية بالمعنى الضيّق للعبارة، ولكنها بالمقابل لا تتعارض من صيغة موسّعة للسلوكية. وإنّ التمييز الذي أقامه أوستين بين القوة اللاقولية من جهة والأثر الناجم عن القول من جهة أخرى وكذلك تحليله لمختلف مجموعات شروط النجاح، كلّ ذلك يفتح الطريق أمام ضرب من التوسيع هو ضروريّ لمعالجة العيوب الواضحة للمقاربات السلوكية في علم الدلالة[3].

وبعيداً عن هذه المجموعات الثلاث لشروط النجاح المفحوصة أعلاه، فإنّ الأعمال اللاقولية محكومة ومحدّدة بما يمكن أن نسمّيه

---

(1) Firth.

(2) Malinowski.

(3) إنّ دراسة بنيت (Bennett) (1976) للتواصل اللغويّ من منظور سلوكيّ واسع، مهمّة بشكل خاصّ في هذا المساق.

شرطاً عامّاً للدلالة. وهنا يتدخل تحليل غرايس للدلالة تحت عبارة المقصد (وهو تحليل لا يتعارض - بدوره - مع صيغة موسّعة للسلوكية). وحسب سورل فإنّ "المتكلّم يهدف إلى إنتاج أثر لاقوليّ بشكل يجعل السامع يعرف مقصده المتمثّل في إحداث ذلك الأثر فضلاً عن كونه يعمل على حصول ذلك التعرّف، بفضل كون دلالة العنصر الملفوظ وإنتاج الأثر المطلوب يلتقيان بشكل تواضُعيّ". فبإنشاء وعد، على سبيل المثال، يفترض المتكلّم أنّ "القواعد الدلالية (التي تحدّد دلالة العبارات المستعملة) هي كذلك بحيث يكون للملفوظ قيمة الالتزام".

نقطتان أخريان تشدّان انتباهنا، قبل أن نطرح جانبا هذا النقاش العامّ للأعمال اللغوية لفحص الصلات بين القوّة اللاقولية من ناحية، ومفاهيم الجهة[1] والصيغة[2] من ناحية أخرى. بدايةً، إنّ الأعمال التي اعتبرناها أعمالا لاقولية بسيطة، من قبيل إنشاء إخبار أو وعد، يمكن أن تنقسم إلى أعمال لغوية كثيرة. ولنفترضْ أننا ننشئ إخباراً لكي نُسند إلى كيان مخصوص خاصّيّةً معيّنة تدلّ عليها عبارة إسنادية. فمسألة الإحالة على هذا الكيان بواسطة عبارة مرجعية معيّنة هو في حدّ ذاته نوع مخصوص من العمل (بالمعنى الذي كرّسه أوستين للفظ "العمل"). والأمر ذاته ينطبق على الإسناد حيث نسند لكيان معيّن خاصّيّة بعينها. ويمكن أن نعتبر أنّ

---

[1] الجهة (Modalité) هي الموقف الذي يتخذه القائل من محتوى كلامه (الحُكم). فنتحدّث عن جهة متعلّقة بالإمكان: "كتب زيد قصّة / يمكن أن يكتب زيد قصّة"، أو بالوجود: "راسل زيد أبويه / يجب أن يراسل زيد أبويه"، أو بالزمن: "زيد يحبّ ليلى / كان زيد يحبّ ليلى". وقد نعبّر عن الجهة نفسها بصورة مختلفة (مثلا باستطاعتنا التعبير عن الإمكان بـ: يمكن، قد، يُحتمل، ربّما...). نقلا عن: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تأليف آن روبول وجاك موشلير، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003، الثبت التعريفي، ص265.

[2] الصيغة (mode) هي كلمة اقترضها النحو من المنطق تدلّ على سمة شكل فعليّ يعبّر عن موقف المتكلّم تجاه المسار الذي يشير إليه الفعل (الحاضر، الشرط، الأمر، وغيرها).

المحتوى القَضَويّ لجملة مّا (أي القضية التي تعبّر عنها جملة عندما يُتلفظ بها لإنشاء إخبار) مثل تجريد لعمل قضويّ مخصوص، سيكون هو ذاته توليفا لعمل إحالة ولعمل إسناد. ولكن القوّة اللاقولية للإخبار لا يستنفدها محتواه القَضَويّ: فهذا الأخير يجب أن ينضاف إلى العمل اللاقوليّ للإخبار. فكما سنرى ذلك في القسم التالي، فإنّ نفس المحتوى القضويّ يمكن أن ينضاف إلى أعمال لاقولية مختلفة كثيرة لإنتاج أعمال لغوية متمايزة نحو الأسئلة والأوامر والطلبات وغيرها. وتطرح نظرية الأعمال اللغوية عند أوستين - في المقام الثاني - بالضرورة مسألة ما إذا كان ثمّة حدّ أعلى أو أدنى من عدد الأعمال اللاقولية التي يجب تمييزها في التحليل الدلاليّ للألسنة الطبيعية. ثمّة بضع مئات من الأفعال الإنشائية في الإنجليزية أو الفرنسية[1]. وإنّ نظرية تعالج كلّ الأعمال التي تدلّ عليها هذه الأفعال متميّزة بعضها عن بعض ودون صلات بينها سيكون أمراً غير مناسب البتّة. فهل يمكن تجميعها في عدد محدود نسبيا من الأنواع الرئيسية؟ وفي هذه الحالة، كم هو عددها؟

توجد على الأقلّ ثلاث طُرُق لِطَرْق الموضوع:

(أ) دراسة العلاقة بين الإنشائيات الأوّليّة والصريحة، مفترضين أنّ مختلف أنواع الإنشائيات الأوّليّة، (حيث المعنى، كما رأينا ذلك، أعمّ بشكل معياريّ) توافق ضروباً أساسية متميّزة من القوّة اللاقولية. ويمكن في هذا الافتراض، لمعنى الأفعال الإنشائية من قبيل "وعد"، "توقّع"، "أقسم"، "هدّد"، أن يتأتّى من التعديل التركيبيّ لفعل إنشائيّ ضمنيّ أكثر أساسيةً والذي قد تمكن الألسنة من تعجيمه[2] وقد لا تتمكن من ذلك، حسب الحالة.

---

[1] نحتاج إلى دراسة إحصائية للأفعال الإنشائية في اللسان العربيّ، كي نلحقه بالإنجليزية والفرنسية في انطباق الحكم المذكور عليه.

[2] التعجيم (lexicalisation) هي عمليّة إكساب الوحدة اللسانية المجرّدة محتوى معجميّا، انظراستعمالا تقنيا لهذا المصطلح عند: محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منوبة، منشورات كليّة الآداب، تونس، 2002، ج1، ص243 وما بعدها.

(ب) دراسة الألفاظ المستعملة لتقرير جمل من أنواع مخصوصة من الملفوظات. من ذلك انّ ملفوظ س: *سأكون هنا على الساعة الثانية*، يمكن أن ننقله في العربية على النحو التالي: *وعد س بأن يكون هنا على الساعة الثانية*، وهذا يدلّ على أنّ استعمال الفعل في صيغة المستقبل في جمل من قبيل *سأكون هنا على الساعة الثانية*، يمكن استعماله لإنشاء وعود. ولعله من المفيد أن نلاحظ في هذا الصدد، أنّه إذا كانت الأفعال التي نستعملها في الإنجليزية والفرنسية والعربية لوصفالأعمال اللاقولية، هي في غالبها نفسها التي نستعملها لإنجاز هذا الأعمال نفسها، فإنّ ذلك أمرٌ عارضٌ في البنية المعجمية للألسنة الفردية، بكلّ تأكيد. وإنّه من المفترض أنّه من الممكن (وإن لم يكن ذلك مستجيباً لمبدأ مراعاة المجهود الأدنى[1]) أن يكون ثمّة في اللسان الواحد مجموعتان مختلفتان من الأفعال إحداهما تستعمل لإتمام الأعمال اللاقولية والأخرى لوصفها. وقد يحصل ألاّ يحتويَ لسانٌ مّا أفعالاً إنشائية ولكنه يحتوي على وجموعة من العناصر أو السمات التنغيمية أو اللسانية الموازية ذات قيمة إنشائية لتمييز مختلف ضروب الملفوظات الإنشائية بشكل تصريحي[2].

(ج) دراسة شروط النجاح المرتبطة بضروب مخصوصة من الأعمال اللغوية وتطوير أصنافية للأعمال اللغوية في علاقتها بالمجموعات الفرعية للشروط التمهيدية، وشروط النزاهة والشروط الجوهرية المشتركة فيما بينها. لقد قلنا، إنّه من الممكن الاهتمام، بهذه الطريقة،

---

(1) توجد في الأصل عبارة (économie) وترجمتها الحرْفية هي الاقتصاد، ولكننا فضّلنا التعبير عنها بعبارة مراعاة المجهود الأدنى، لأنّها ألصق - فيما نظنّ - بالسياق اللغويّ، والله أعلم.

(2) في اللسان الإغريقيّ القديم، مثلاً، يمكن استخدام الشكل *êmén* ("حقاً"، "حقيقةً") في القَسَم، فقط أو مع استعمال صيغة الفعل الإنشائيّ *hQmnumi* (أُقسِمُ).

بالعلاقات البديهية حدسيا من قبيل تلك الموجودة بين الوعد والتهديد، أو بين النصح والإنذار. ومع ذلك فإنّ تحليل شروط النجاح على حقل واسع بالقدر الكافي من الأعمال اللغوية ليكون تمثيليا، ليس إلاّ في بدايته وإنّه من الصعب معرفة النتائج التي ستترتّب عنه[1].

لم يُقل شيء، بعدُ، عن كونية بعض ضروب الأعمال اللغوية. وإنّه من المعقول أن نفترض أنّ الأعمال اللاقولية التي اعتبرها ستراوسن وغيره أساسية (وخصوصاً الإخبارات والاستفهامات والأوامر والطلبات) هي أعمال كونيّة، بمعنى أنّها أُنجزت في كلّ المجتمعات البشرية. فقد تستند الأعمال اللاقولية إلى مواضعات بالضرورة. وتوجد مع ذلك أعمال لاقولية يبدو أنّها مرتبطة بمفاهيم شرعية أو أخلاقية مؤسّسية في مجتمعات معيّنة. فعمل تدشين باخرة الذي عَرضَه أوستين يُعدّ أحد الأمثلة على ذلك. وعمل أداء القسَم في المحكمة أو تعميد طِفْل في العقيدة المسيحية أو إسناد رتبة جامعيّة، هي أمثلة أخرى. فمثل تلك الأعمال هي في الوقت ذاته تواضُعية وخاصّة ببعض الثقافات. وسنهتمّ، من هنا فصاعداً فقط بالأعمال اللغوية الأكثر جوهريّةً والتي يمكن اعتبارها كونيّةً. وإنّه من المفيد أيضاً أن يبقى راسخاً في أذهاننا أنّ هذه الأعمال ترتبط بشروط نجاح من الصنف ذاته الذي تنتمي إليه الشروط التي تتحكم في أشكال أخرى من السلوك والتفاعل الاجتماعيّ، في نفس المجتمع.

وإنّه من المفيد هنا إدخال مفهوم فعل الاعتقاد. ونعني بذلك أفعالا من قبيل "ظنّ"، "وجد"، "رأى"، وهي أفعال يُمكن أن تُصرّف في المضارع مع ضمير المتكلّم في العربية (في الزمن الحاضر في الفرنسية، والحاضر البسيط في الإنجليزية) "لتعديل أو إضعاف الزعم بامتلاك

[1] لقد طرح أوستين هذه المسألة وأدخل عددا معيّنا من الأقسام العامّة من الأعمال اللغوية.

الحقيقة الذي يقتضيه إخبار خالص وبسيط". إنّ وظيفة تلك الأفعال، على النحو الذي وصفها به أرمسن[1]، تبيّنها جملٌ من قبيل:

(9) إنّه في غرفته، على ما أظنّ.

إنّها مشابهة إن لم تكن مطابقة لما سمّيناه تغيير طبقة الصوت التنغيميّ واللسانيّ الموازي للملفوظات.

فالتشابه بين الأفعال الإنشائية وأفعال الاعتقاد أمر بديهيّ. ويبدو أنّه من المستحسن توسيع تعريف أفعال الاعتقاد التي اقترحها أرمسن، بشكل يجعله تعريفا يحتوي الأفعال الإنشائية الاعتقادية. وتبيّن جُمَلٌ من قبيل:

(10) سأكون هناك على الساعة الثانية، أعدك بذلك.

هذا الاستعمالَ الاعتقاديَّ لأفعال إنشائية. ففي تلفّظ المتكلّم بـ (10)، يضيف إلى القضيّة الأولى ـ التي بها يُنجِزُ عملَ الوعدِ اللاقوليَّ ـ قضيّةً ثانيةً تجعل طبيعةِ ذلك العملِ اللغويَّ تصريحيّةً. فالعبارة العارضة "أعدك بذلك" تؤكّد، دون أن توقِع بالمعنى التامّ للعبارة، التزام المتكلّم (انظر: *سأكون هناك على الساعة الثانية، هذا وعْد*).

وكارتباط الجملة (10) بالجملة (11) نحويّاً ودلاليّاً:

(11) أعد بأنني سأكون هناك على الساعة الثانية.

ترتبط الجملة (9) بالجملة (12) تماماً:

(12) أظنّ أنّه في غرفته.

ويمكن لنا أن نقول أيضا إنّ الجملة:

(13) أعد بأن أكون هناك على الساعة الثانية.

تساوي دلاليّا إن لم يكن نحويّا الجملةَ (11). أمّا الطريقة التي تترابط بها هاتان الجملتان، من وجهة نظر نحويّة ودلالية، فمُختلفٌ

---

(1) Urmson.

فيها اختلافاً كبيراً. إذ يرى روس[1] (1970) وغيره أنّ كلّ جملة تحتوي فعلاً إنشائياً ضمنيّاً يتوافق مع القول. وقد وضع بنفنيست[2] (1958) التوازي بين الفعل الإنشائيّ وفعل الاعتقاد موضع بداهةٍ، بمعزل عن أوستين وأرمسن، إذ يلاحظ بنفنيست الدورَ غير الوصفيّ لمحدّدات الذاتية ـ أي للوسائل التي يعلق عبرها المتكلم على ملفوظه في عمل التلفظ ويعبّر بها عن موقفه ممّا يقول. إنّ مفهوم الذاتية هذا، كما سنرى، مهمّ جداً فيما يتعلّق بمشاكل الجهة المعرفية[3] والأدبية[4].

في مقال ملحق، لفت بنفنيست الانتباه نحو ما سمّاها الأفعال المنحوتة[5] ويمكن تعريفها كما يلي: يكون الفعل س منحوتا إذا كان مشتقاً صرفيّاً من شكل س ـ وإذا كان يدلّ على "إنجاز العمل (اللاقوليّ) الذي ننجزه بشكل نظاميّ عبر نطقنا بس ـ (أو بشيء ما يحتوي س ـ)". هذا التعريف كما هو، تنقصه الدقّة، ولكنه كافٍ في حدود سياقنا هذا. ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ س ـ شكلٌ يُتلفّظ به عند إنجاز العمل الذي يصرّح به اللفظم س وأنّه توجد علاقة صرفية بين س ـ وأشكال س. من ذلك أنّ فعل (salutare) ("سَلّمَ") اللاتينيّ، يتصل صرفيّاً بالشكل الإسنادي لـ"salus" كما يتّصل بـ *Salus !* (سَلاماً!)، وكذلك الفعل الفرنسيّ remercier (شَكَرَ) يرتبطُ صرفياً بـ merci (شُكْراً)، والفعل الإنجليزي to welcome (رحّب) يتّصل

---

[1] J.R.Ross.

[2] Benveniste.

[3] الجهة المعرفية: modalité épistémique.

[4] الجهة الأدبية: modalité déontique، نسبة إلى الآداب (لا إلى الأدب) أي ما تعلّق بما هو واجباً أخلاقيّاً، يسمّيها عبد الله صولة "جهات عُرفية"، انظر مقاله "ديناميّة القوّة في اللغة والخطاب".

[5] الفعل المنحوت: verbe délocutif.

صرفيّاً بالشكل *welcome* (مرحباً). إنّ الفعل salutare لا يعني "قول salus"، تماماً مثلما أنّ الفعل "remercier" لا يعني "قول merci" والفعل to welcome لا يعني "قول welcome". إنّ !Salus هي طريقة لتحيّة شخص باللاتينية، وبالمثل فإنّ !Merci هي طريقة لشكر شخص بالفرنسية، وكذلك Welcome! هي طريقة للترحيب بشخص بالإنجليزية. أكثر من ذلك، فإنّ الفعل ففي كلّ حالة الملفوظ الذي يسمح بالأساس بالاشتقاق الصرفيّ للفعل الدالّ على العملِ الأوسع للتحية والشكر والترحيب، هو ملفوظ كان يستخدم نمطياً لهذا الغرض. إنّ المواضعة على التلفظ بس - سابقة لاختراع اللفظم "س"، أو لإضافة معنى "إنجاز العمل المنجز نمطيّاً عبر التلفظ بس -" إلى اللفظم السابق في الوجود س. لذا فإننا إلى حدّ ما نرتكز على القول إنّ المعنى الأعمّ "سلّمَ" تطوّر انطلاقاً من معنى أخصّ "قال سلاماً!"، والأمرذاته ينطبق على المعاني العامّة لكلّ من "شَكَرَ" و"رحّب" وغيرها.

وإنّه من المهمّ مع ذلك، ملاحظة أنّ الفعل "قال" الذي استعملناه للإحالة على معنى أخصّ لـ"سلّم" لا يعني، وما كان له أن يعنيَ فقط "تلفّظَ"، وهو ما بوّأه ليحتلّ مكانة أساسية في تحليل الأفعال المنحوتة والإنشائية والصلات التي تنشأ بينها.

ومن نافل القول في المناقشات الفلسفيّة حول اللغة اعتبار أنّ فعل "قال" في العربية وفعل "dire" في الفرنسية وفعل "say" في الإنجليزية، وما شاكلها في سائر اللغات، لكلّ واحد من تلك الأفعال معاني كثيرة متميزة. أوستين نفسه (1962، الفقرة 92) حلّل عمل القول (بالمعنى التامّ لـ"قال") إلى ثلاثة أعمال متزامنة: (أ) عمل "التلفظ بصوت ما"، (ب) عمل "التلفظ ببعض المفردات أو الكلمات، أي بأصوات من صنف مخصوص تنتمي إلى معجم معيّن، ضمن بناء

معيّن"، (ج) عمل استعمال نتاج (ب) "في معنى[1] معيّن محدّد بإحالة محدّدة (وهو ما يعطي معا الدلالة[2])". ومن اليسير اعتبار تحليل أوستين ناقصا أو غير دقيق في تركيبته، من الناحية اللسانية (فلا شيء، على سبيل المثال، يحدد لنا في (أ) ما هو الجزء من الإشارة الصوتية الذي يشمله اللفظ غير التقني "صوت"، ومن جهة أخرى لم تقع أيّ محاولة في (ب) للتمييز بين الأشكال واللفاظم[3] والعبارات)، وأخيراً فإنّ المصطلحات الفنّيّة التي أوردها أوستين (وخصوصاً "phatique" و"rhème") تنزع إلى أن يكون لها استعمال مختلف تمام الاختلاف عمّا تُستعمَل له في اللسانيات. ومع ذلك فإنّ المقصد العامّ واضح بالقدر الكافي، ورغم محدودية هذه المحاولة، فإنّه يبدو أنّها تسير في الاتجاه السليم. إذ توجد على الأقلّ ثلاثة أصناف من العمل متضمّنة في العمل المعقد للقول.

أمّا فندلر[4] (1972، الفقرة 6) فقد وضع، مثل كثيرين قبله، تمييزاً عامّاً بين قول شيء ما بالمعنى التامّ للعبارة (وهو ما سنسمّيه من هنا فصاعداً "قال1") وقول شيء ما بمعنى ضعيف للفظ وهو ما "يوافق إجمالاً تلفظَ أوعبَّرَ أو تكلم" (ولنسمّه "قال2"). يلاحظ فندلر أنّ " أيّ عمل لاقوليّ لا يتمّ، إذا كان المتكلم لا يفهم ما يقول، من جهة، وإذا كان لا يقصد أن يحقق ذلك العمل، أي إذا لم يكن يقصد أن يعتبر مخاطَبه أنّه ينجز ذلك العمل، من جهة أخرى"(ص26). إن مفهوم إنجاز عمل لاقوليّ (أو عمل قوليّ بمعنى "قال1") يقتضي بالضرورة أنّ المتكلم يعلم ويفهم في الوقت ذاته ما يقول (بمعنى "قال2"). ويمكننا أن نحتجّ بأننا كثيرا ما نُحمَّل المسؤولية، كما في القضاء، عن نتائج لم

---

(1) المعنى بالإنجليزية sense.
(2) الدلالة بالإنجليزية meaning.
(3) اللفظ lexeme.
(4) Vendler.

نقصد إليها من وراء أعمالنا. هذا صحيح ولكنه غير دالّ. فإذا اتُّهمنا بأننا ألغينا وعداً بمقتضى التلفظ بقول لم تكن لنا أيّ نيّةٍ في تقديمه كوعد، فإنّ جرمنا القضائيّ حاصل بالنسبة إلى مبدأ في منتهى العملية، ألا وهو: نعتبر فرداً ما أطلق وعداً إذا أنجز علانيةً عملاً يُفسَّر عُرفيّاً بأنّه وعدٌ وما لم يكن ثمّة - في الوقت ذاته - شيء يدلّ على أنّه لا يريد أن يُحمل قوله محمل الجدّ. ولكن أن تُعتبر قد وعدتَ أمرٌ، أمّا أن تعد بالفعل، فذلك أمرٌ آخر[1]. وإذا حددنا بوضوح (أي بطريقة يمكن أن يفهمها كلّ شخص عاقل) أنّ قولنا يجب ألا يُحمَل على محمل الجدّ، فإننا بذلك نكون لا فقط غير منجزين للوعد بل لا يمكن أن يُعتبر أننا أنجزنا وعداً أصلاً. وما قيل أعلاه عن الوعود، وعموما عن إنجاز الأعمال اللاقولية، يجب أن يُفهم في ضوء هذه الجملة الشرطية. ولا يمكننا دون وعي أو دون قصد أن نقول شيئاً ما بمعنى (قال1)، وذلك بقولنا ببساطة شيئاً ما في معنى (قال2). أكثر من ذلك، وكما بيّن ذلك فندلر، فإنّ (قال) ذا المعنى (قال2) هو فعل نشاط، في حين أنّ (قال) ذا المعنى (قال1) هو فعل إنجاز: وتنتج عن ذلك حقيقة كون القضية "س يقول2..." في لحظة ما من الزمن ليس لها علاقة تضمينية فيما يتعلق بحقيقة القضية "س يقول1..." في الوقت ذاته أو في أيّ وقت لاحق.

إنّ هذا التمييز بين (قال1) و(قال2) ليس كافياً كلّ مرّة لحلّ كلّ المشاكل التي يُحسب أنها جاءت لوضع حلّ لها: وهو تمييز غير كاف أيضاً للتفريق بين خطاب مباشر وخطاب غير مباشر من وجهة نظر دلالية[2]. وخارج الأسئلة المتنوعة التي عالجها الفلاسفة

---

[1] ولعلّ الخطاب السياسيّ يقوم على الإيهام بالمطابقة بين هذين الأمرين المختلفين، كما ترى!

[2] من أجل تعاليق مفيدة وشائقة حول العلاقة بين التراكيب الموافقة لذلك في الخطابين المباشر وغير المباشر، انظر:
Banfield (1973), Partee (1972), Zwicky (1971)..

بمحاولتهم التعريف بما يتضمنه (قال1) بدقة، يوجد قدر كبير من المشاكل الهامة التي يطرحها تأويل (قال2) وهي مشاكل لم تُدرس دراسة معمّقة. من الواضح أنّه من المهمّ أن نميّز بين طبيعة نموذج الإلحاح في التكرار وطبيعة نموذج الإلحاح في التقليد. إن التكرار والتقليد طريقتان مختلفتان لإنتاج المخاطبات[1]. فعندما نؤكد بحقّ أنّ س قد كرّر قول ص، فإننا نجرّد مجموعة كاملة من الاختلافات الصوتية في الأقوال الإشارات. ونوعية الصوت ليست دالّة حتماً في وضع شروط الحقيقة في الجملة "أعادت مريم ما قاله زيد". فإذا طلب زيد من مريم أن تعيد ما قاله فحاولت مريم جواباً لطلبه أن تحاكي نوعية صوته، فإنّ محاولتها تُعدّ في أقلّ الأحوال حشويّةً. وكذا الأمر لو حاولت الإتيان على السمات اللسانية الموازية وحتّى على بعض السمات التنغيمية لقوله. إنّ شروط الحقيقة في القول "كرّرت مريم ما قاله زيد" (عكس شروط الحقيقة التي لـ "قلّدت مريم ما قاله زيد") هي تقريباً مطابقة لشروط الحقيقة التي لـ "زيد قال س ومريم أيضاً" (حيث إن س شكل أو قول ـ إشارة والواو تُفهم بمعنى "وبعد ذلك"). ولكنّه من الصعوبة بمكان وضعُ هذه الشروط إلاّ بمرسوم منهجيّ"[2]. ولعلّه من الضروريّ في هذا الضرب من طبيعة نموذج الإلحاح أن يحتوي المثالان من س على الأشكال نفسها مرتّبة الترتيب ذاته. ولكن من النادر أن نفترض إمكان أن يكون الشرط الكافي كذلك؛ بل يعسر أن

---

(1) انظر (Lyons، 1978.

(2) نقصد بالمرسوم المنهجيّ الإحالة على مسار مقصود من النمذجة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من تحليل الوصف اللساني. وتوجد قيود على هذا الضرب من المرسوم في اللسانيات: فالمخاطبون الأصليون يتفاهمون حتى يصل بهم الأمر إلى اعتبار قولين مثالين لنموذج واحد، أحدهما تكرار للآخر. ولكن التنويعات اللهجية والأسلوبية هي من التنوّع الشديد بين المجموعات اللغوية بحيث أنه ليس من الممكن حلّ المسألة دائماً على الصعيد ما قبل النظريّ.

نحدّد ما إذا كانت توجد مجموعة معيّنة من الشروط الإضافية تسمح بأن نقرّر، في جميع حالات التلفظ، ما إذا كان الملفوظ: "زيد قال س ومريم كذلك"، مستعملاً للتأكيد قضيّة صادقة. وإجمالاً، فإنّ " قال2 " يمثّل مصاعب جمّة قد لا نتوقّعها. وهذا صحيح أيضا في ما يتعلّق بالتمييز الذي يقيمه الفلاسفة في الغالب بين ما قيل (بمعنى "قال2") والطريقة التي قيل بها ما قيل.

ومهما يكن التمييز بين "قال1" و"قال2" غير دقيق، فإنّه يساعدنا في توضيح طبيعة الأفعال الإنجازية والأفعال المنحوتة وعلاقاتها. ومثلما رأينا ذلك، فإنّ تلفظ س بـ*أَعِدُ*، لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته شرط صدقٍ للقضيّة "س يَعِدُ". ومع ذلك، ولمّا كانت *أَعِدُ* تشتغل بوصفها صيغةً إنجازيةً يرتبط التلفظ بها اصطلاحاً (في ظروف مخصوصة) بعمل الوعد (أي الالتزام تحت طائلة الخزي والاستهجان الاجتماعيّ أو أيّ عقاب آخر، لإنجاز عمل آخر أو تبنّي خطّ سلوكيّ مخصوص)، مثلما أنّ التلفظ بـ*صباح الخير!* مرتبط بعمل التحيّة، والتلفظ بـ*مرحباً!* مرتبط بعمل الترحيب، فإنّ "س قال2: *أَعِدُ*" تُعتبر عموما كأنّها تتضمّن "س وعَد". وبالمثل فإنّ "قال س صباح الخير! / مرحباً! (لـ"ص")" تُعتبر عموما كأنها تتضمن "س حيّى / رحّب بـ "ص"". فيمكننا إذن أن نبرهن أنّ الاستعمال الإنجازيّ لـ*أَعِدُ* سابق على الأقل من وجهة نظر منطقية (إذا لم يكن ذلك من الناحية التاريخية) للاستعمال الوصفيّ للفعل "وَعَدَ" وأنّ انعكاس جهة التلفظات المخصوصة لـ (*عبر العمل الحاليّ*) *أَعِدُ*... هي نتيجة غير مباشرة لهذا الفعل[1]. ومهما يكن من أمر، فإنّ العلاقة الدلالية بين الفعل اللاتيني المنحوت (salutare) والصيغة الإنجازية (salus!) هي ذات العلاقة، من جهة التمييز بين "قال1" و"قال2"، الموجودة بين

[1] انظر ديكرو (Ducrot,1972:73sq).

المعنى الوصفيّ للفعل "وَعَدَ" والصيغة الإنجازية *أعِدُ*. أمّا كون الصيغة الإنجازية *أعِدُ* تحتوي علي صيغة ضمير المتكلّم المفرد للفعل الوصفيّ المخصوص (خلافاً لـ *سلاما!* أو *صباح الخير!* أو *شكراً!*) ويمكن أن يُفهم بوصفه حالة انعكاس المسار[1]، فليس بذي دلالة ههنا.

وقد رأينا أنّ أوستين ذهب في أعماله الأخيرة إلى اعتبار كلّ الملفوظات، بما فيها الإثباتات، ملفوظات إنجازية. وبذلك فجزء كبير من الأهمية الأصلية، التي كان يحظى بها إسناد وصف "إنجازيّ"، قد زال في التطوّرات اللاحقة لنظرية الأعمال اللغوية. بيد أنّ التمييز بين الإنجازي الصريح والابتدائيّ بقي مثلما بقي التمييز الحاصل بين الاستعمال الوصفي المحض والاستعمال الإنجازيّ لأفعال من قبيل "قال" و"وَعَدَ". وتستوجب منّا هاتان النقطتان تعليقا موجزاً.

من العسير أن نحدّد على أيّ قاعدة أجرى أوستين هذا التمييز بين الإنجازيات الصريحة والإنجازيات الابتدائية. قطعاً لم نقل بصراحة على وجه الخصوص إنّ الإنجازي الصريح يجب أن يحتويَ فعلاً إنجازيّاً. (وسيلاحظ القارئ أننا كلما استعملنا لفظ " الإنجازيّ" اسماً في هذا البحث، فإنما يجب أن يُفهم بوصفه اختصاراً لـ "الملفوظ الإنجازيّ". ونحن نماثل في ذلك ما فعله أوستين (1962: 6). بعض المختصين يستعمل اسم "الإنجازيّ" اختصاراً لـ "الفعل الإنجازيّ"، وهو ما قد يؤدّي إلى الغلط عَرَضيّاً.)[2] فإذا حملنا معيار "جعل العمل المنجز الدقيق صريحاً" (وهو ما يجب ألاّ نخلط بينه وبين التأكيد أو

---

[1] انظر لاينز (Lyons,1978: 1.4).

[2] إنّ تمييزنا بين "جملة" و"ملفوظ" لا يوافق تمييز أوستين، الذي يجعل الجمل أقساما فرعية من الملفوظات. فلن نعود إلى مفهوم الجمَل الإنجازية، مثلما فعل بعضهم، ومن بينهم أوستين.

الوصف) محمل الجدّ[1]، فإنّه من البديهيّ أنّ العنصر الذي يجعل قوّة الملفوظ اللاقولية صريحةً، ليس بحاجة أن يكون فعلاً في العادة. ولا يوجد أيّ سبب في الواقع لافتراض أنّ الأفعال وحدها لها وظيفة جعل الأشياء صريحةً. وليس بالضرورة أن يتعلّق الأمر بكلمة أو حتى بجزئية: فسمة تنغيمية أو لسانية موازية تكفي. ولكن أوستين كان يتصرّف طوال الوقت كما لو أنّ فعلاً إنجازيّاً مُصرّفاً مع المتكلّم المفرد وحده هو الذي يمكنه جعل القوّة اللاقولية للملفوظ صريحةً، وكلّ هذه الأمثلة تسير في هذا الاتجاه. كل شيء يجعلنا نظن أنّ أوستين يحصر، ودون أن يصرّح بذلك وربّما بشكل غير شرعيّ، معنى "جعله صريحاً". وكل تأويل أصبح عسيراً بما أنّ أوستين، مثله في ذلك مثل أغلب الفلاسفة وكثير من اللسانيين، لم يخصّص أيّ جزء من معلومة العلامة المحتواة في ملفوظ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هويّة النمط والورود. وبعبارة أخرى، فهو لا يوضّح كيف يجب تأويل ما سمّيناه "قال" بمعنى "قال2". فأوستين يعتبر كون كل عنصر إنجازيّ صريح جزءاً ممّا نقوله (بمعنى "قال2") لا من الكيفية التي نقوله بها، شرطاً مسبقاً تقريباً. وعلى أساس هذا التمييز بين ما قيل والطريقة التي بها قيل، يُجريه. ولكن التمييز في حدّ ذاته لم يكن صريحاً البتّة.

---

[1] انظر أوستين :
Austin, How To Do Things With Words, Oxford: Clarendon Press.(Trad. Fr. Quand dire, c`est faire, Paris: Seuil, 1970)1962 : 61.

التداولية المدمجة

⭐ تأليف: هرمان باريه

1 ـ كيف نُعرّف التداولية المدمَجة؟

أستعمل نعت "المدمجة" لتداولية موحدة و قصوى في الوقت نفسه. وسأفسر بعض الشيء هاتين الخصيصتين للتداولية المدمجة يضاد التصور الأدنى للتداولية القصوى وهو تصوّر يتقيد فيه منظر اللغة باعتبار هذا الاختصاص مكوّناً من مكوّنات مشروع نظريّ أوسع، إنّها وجهة النظر الكلاسيكية منذ موريس الذي يحدد، داخل السيمياء، مجالاً فرعياً تداولياً له خصائص أونطولوجية متميزة مقارنة بالمجالات الفرعية الأخرى للإعراب وللدلالة، وإنه من البديهي أنّ هذا التصوّر الأدنى للتداولية عند موريس يقوم على فلسفة خفية وضعية وسلوكية، ومن زاوية نظري الإبستيمولوجية أرى أنها تقوم على فلسفة تنتصر للموضوعية. وحسب هذا التصور الادنى فان مجالات السيمياء الفرعية متجاورة تقوم بينها علاقة تكامل فهي إذن منظمة أفقياً. و نجد لحسن الحظ حتى عند موريس (في كتابه الأخير) منحى نظرياً يعود إلى اثربيرس المتعاظم في تفكيره (إن الذرائعية، هي التي تعطي دفعاً للتصنيفات الدلائلية أكثر من الوضعية المنطقية). من هذا المنظور

الجديد، يكون تنظيم المجالات الدلائلية الفرعية عمودياً: توجد أولوية اختيارية أكثر منها منطقية نظرية، للتداولية التي "ترتكز" عليها الدلالية والإعراب، الجريد الأول يقدم لنا الإعراب والدلالية والتداولية مكونات ثلاثة صمّاء للدلائلية، بما أنها توافق ثلاثة أبعاد موضوعية للسيمياء. أما حسب الجريد الثاني الذي ادافع عنه، فهي ثلاثة مكونات منضدة بالقاعدة التداولية كارتباطها بأساسها. أولئك الذين يفضلون الجريد الثاني بتأثير عن رؤى بيرس وفيتغنشتين (في مرحلته الثانية)، لهم تصوّر أقصى *للتداولية، بما أن المجال التداولي* هو قاعدة التركيبة الجامعية حيث الإعراب والدلالية لا يحتلان إلا مواضع التجريد دون توافق منطقي نظري مالم يرتبطا بقاعدتهما المؤسسة. إنّ مشكل إمكانية وجود تداولية بوصفها أساساً مدمجاً للنظرية اللسانية وحتى للنحو، يتحقق بوصفه نقاشاً يتصل بتحديد التداولية والدلالية (باريه ج. 1980 ومن الملائم أن نضيف بعض التوضيحات في هذا الصدد. إن المنظور "العمودي" (أو التأسيس) هو قطعاً مناقض للمنظور "الأفقي "حيث بين الدلالية والتداولية علاقة تكتيكية موازية، إنّ الدلالية المنفصلة "أفقياً" عن التداولية، بعيداً عن أن تكون تجريداً مختزلاً (كما في الجريد المضادّ الذي أفضّله)، هي نواة النحو (و/ أو النظرية اللسانية). هذه الرؤية "الأفقية" مسؤولة عن التقسيم الثنائي إلى بنية: نواة + ملحق، كما في الثنائيات التالية: دلالة واستعمال، لغة وسياق ، لغة وخطاب (أو كلام ومتكلم)، مقول وقول نظام وتحقيق / إجراء. إنّ فلسفة اللغة منذ فريغه وتارسكي تبقى ضحية هذه العقلية "القائمة على التقسيم الثنائي "والتي تردّدها بهمّة أغلب النظريات اللسانيات (سواء كانت تشومسكية أو سوسيرية). أمّا كرنابٍ، فهو مثال جيّد للموقف "الأفقي" في تحديده لوضع التداولية، ولنذكر بفكرة كارناب التي تقول بأنّ التداولية لا يمكنها أن تكون محضة لأنها وصفية بالضرورة، في حين أن الدلالية تشمل

الإمكانيتين، مع اعتبار "الدلالية المحض" نواة النواة طبعاً. إنّ اهتمام تارسكي الشديد في النظريات المعاصرة بالدلالة ("الدلالة بوصفها حقيقة") يجسد البنية نفسها: نواة + ملحق: شروط الصحة هي النواة وبعض شروط الكفاية الإضافية تزاد بطريقة تكتيكية موازية (paratactique) للنواة.

هكذا يفضل دافيدسن صراحة التحليل التكتيكي الموازي للعلاقة بين المحتوى القضوي (الدلالي) ض و قوته التداولية ق: ق (ض) هي (ض، ق)، حيث ض هي النواة المضافة بطريقة تكتيكية موازية عبر ق. و من ثمة يأتي تفضيل الجمل الخبرية على سائر أنواع الجمل، وتفضيل شروط الصحة على مختلف شروط الكفاية فالبنية: نواة + ملحق تترجم إذن بطرق متعددة: المحتوى + القوة، الصحة (التفاعل، التعاون)، النحوية + المقبولية، إلخ... إنه ينبغي أن يكون بديهيا الآن أنّ تصوُّر التداولية الأقصى يرتدّ ضدّ إخراج "أفقي" للدلالية، بما أنّ مثل ذلك الإخراج يشدّ التداولية إلى دور الملحق. وينبغي إذن اعتماد تصوُّر جريدي مضادّ فيه تُعتبر التداولية قاعدة مُدمجة للنحو (و / أو للنظرية اللسانية) وزيادة على ذلك، ما معنى قولنا تداولية موحّدة؟ إذا كان "بيرس" هو صاحب الاختيار الأقصى المبيّن أعلاه، فإنّ "فيتغنشتين" هو الذي حثّ أكثر من غيره على التوجّه التوحيدي في التداولية. إنّ الخطاب هو دائما و أبدا "شكل حياة" وأيّ نوع من الخطابات، حتى الخطاب العلمي لا يخرج عن هذه الوظيفة الحيوية. ليست الدلالة الخطابية مستقلة أبداً، ولكنها تؤخذ في *لعبة لغوية*، وحتى لغة التأسيس النظري، إنما هي "لعبة" ضمن لعب أخرى.

إن تخصيص أنواع الخطاب أو السلاسل الخطابية لا يتمّ بواسطة مقاييس نفسية أو أنطولوجية: فمن السذاجة والتبسيط المُخلّ أن نؤكد هكذا أنّ "التزاماً أنطولوجياً حادّاً" سيهيمن على الدلالية وأنّ "التزاماً نفسياً حادّاً" سيُهيمن على التداولية. وإذا ما سلمنا برُجحان الألعاب

اللغوية وعموميتها، فإنّ أية نزعة نفسية أو أونطولوجية تُقصى منذ البدء: إن وحدة الحياة الخطابية لا تصدُر عن مبدأ نفسي سابق الوجود، ولا عن أيّ بنية من الواقع غير اللغوي، ولكن عن باطن شكل الحياة ذاك.

إذا كانت الوحدة غير واردة من خارج سواء أكانت نفسياً ("فكر" عند تشومسكي أو "وعي" عند هوسرل أو كان أنطولوجياً (حالة الأشياء في العالم)، فإنها تتأتى من كون كل شكل خطابي للحياة في عموميته، محكوم أساسا بالقواعد، إنّ الخطاب هو شبكة من الانتظامات ومفهوم الدلالة الخطابية نفسه هو مفهوم الاحتكام إلى القواعد. فالفيلسوف التداولي، الذي ينتسب بدقة إلى مسار ما بعد فتغنشتين، يدقق الجهاز المفهومي والمصطلحي بما يسمح له بالعادة بناء نظام القواعد المتحكم في صناعة الخطاب. إنّ قبول الملاءمة المعممة للألعاب اللغة لا ينبغي أن يقود إلى نسبية معيقة كما يظن بعض شراح بحوث فلسفية (كتاب فتغنشتين). ومع ذلك يبدو لي أنّ مفاهيم "كاللعب باللغة" و"شكل الحياة" لا يمكن أن تكون إلا نقطة انطلاق: صحيح أنه في نطاق حركة معدلة لأفكارفتتغنشتين، علينا أن نصل إلى كشف إمكانيات مفهوم يشهد في الوقت نفسه بوحدة الحقل الخطابي وبتنوعه، وذلك مجهود إعادة بناء إبستيمولوجي مبرّر. وهذا المفهوم الموحد (والقابل للتطبيق في مختلف صيغه أيضاً)، هو مفهوم الإستراتيجية التداولية. لقد بحثت في غير هذا الموضع المقتضيات الفلسفية للجهد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تأسيس تداولية مدمجة (باريه، ب. 1980)، واقترحت إطارا مفهومياً معروفاً يمكن أن يقودنا بطريقة مبررة إبستيمولوجيا، أثناء هذا التأسيس (انظر إلى الفصل السادس من هذا الكتاب). ولقد قُدِّمت اقتراحات كثيرة خلال العشرية الفارطة في فلسفة اللغة و في النظرية اللسانية، غير أنّها بدت لي غير مرضية جميعاً. وليس لهذه الملاحظة من هدف إلا وضع نقطة الاتجاه المعيَّنة لمشروع تداولية مدمجة

(إجمالاً)، وهي تضيف بعض التدقيقات، نعترف فيها ببعض التخوّفات كما نقترح بعض "التصحيحات" للتصميم المفهومي المعروف في مصنفات سابقة تتعلق بهذا الموضوع .

1 ـ وأعرض موقفي من النقاش الدائر حول بعض المواقف المبرهنة والجريدية في هذا الموضوع.

2 ـ وسأقترح شيئاً ما إعادة توجيه التبرير الفلسفي للمشروع.

3 ـ وسأعرض اعتبارات من شأنها أن تزيد التصميم المفهومي دقة.

4 ـ ثم أختم باستشراف المستقبل.

2 ـ وجهات نظر التداولية المدمجة:

أين تقع التداولية المدمجة ضمن المباحث الثلاثة التي تنازعت فيها آراء جماعة اللسانيين وفلاسفة اللغة تنازعاً؟

لقد أشارت إلى مبحث أول ذاك الدائربين النزاعات **الدلالية** والنزاعات **الذرائعية** في النظرية اللسانية ينبغي أن نطرح بعد ذلك الخصام التقليدي بين **الشكلانيين والوظائفيين**، وفي الأخير علينا أن نتخذ موقفا من "إكساب النحو مسحة بلاغية" (وإذن علينا تويح موقفنا من الجدال المتصل بالعلاقة بين النحو و البلاغة).

(1) النزعة الدلالية مقابل النزعة الذرائعية تؤكد **النزعة الدلالية القصوى** أن الدلالة الخطابية المستوفية شروط الحقيقة وأن الاعتبارات السياقية ليست لها أي إفادة في التحليل، **أما النزعة التداولية القصوى**، فترى على العكس من ذلك أن الدلالة الخطابية محددة سياقيا بحيث أنه لا أثر للاعتبارات المستوفية شروط الحقيقة في القيمة الدلالية للسلاسل الخطابية (باريه، 1980ج). ومشروع التداولية المدمجة يقع بين هاتين النزعتين القصويين، إن أي نقاش يتصل طبعاً

بمسألة معرفة ما إذا كانت حقيقة سلسلة خطابية تمثل دلالتها، وحتى ما إذا كانت دلالة عبارة ينبغي إن تتحدد انطلاقاً من مرجع غير خطابي لتلك العبارة وذلك بصورة أكثر جذرية، ووجهة النظر التي أدافع عنها في إطار التداولية المدمجة هي المتعلقة بتداولية معتدلة، أما فبما يتعلق بالمرجعية ـ وهي ميدان الإقصاء المتروك للدلالية في العادة ـ فإنني أقول بنظرية عن المرجعية مناسبة لا ترى فيها سوى تجريد اختزالي انطلاقاً من فعل الإحالة أكان حوارياً أم محادثياً أم تعاونياً. إنّ الإحالة تتمّ داخل مجموعة من الكائنات العاقلة، وموضوع عمل إحالة أي المرجع يمكن أن يوصف إلا بشكل تفاعلي (انظر جاك 1979)، إن علاقة اللغة بالعالم يؤمنها المتكلم الذي يوجد في موضع بيذاتي موسوما أكثر من ذلك بحاجات وأهداف تعالق في العالم ومن خلاله، أما في ما يتعلق بالحقيقة، فإنني أخذ بالنقد الموجه على الصنمية المستوفية شروط الحقيقة أخذا: فليست الحقيقة (الشفافة، السلبية) هي المفيدة لنظرية الخطاب، ولكنها الحقانية (في كتاب غريماس، 1983). الحقيقة ـ في ـ الخطابٍ ليست سوى أثر لتجريد تحليلي لعمل خطابي معقد متكون ذاتياً (حجاجياً) وبيذاتياً (تفاعلياً، حوارياً).

إنّ الحقانية هي حركة خطابية، وليست الحقيقة سوى قيمة ثابتة لحاصل مجرد، إذن، أذكر بأن التداولية المدمجة ينبغي أن تتأسس على تداولية معتدلة تقدم الدلالة بوصفها سياقية أساساً كما تقترح تنسيق تحليل الدلالة ـ بوصفها ـ حقيقة، بعبارات تداولية وحركية (عمل الإحالة و الحقانية)، إنني أميز بين موقف التداولية المعتدلة وموقف آخر يقع بين الطرفين. وهو المتعلق بما يسمى "التداولية الدلالية" (وهو موقف أعتقد أننا نقع عليه عند غرايس).

فحسب" التداولية الدلالية" يكون تحليل الدلالة الخطابية دلالياً وتداولياً: فالدلالة تركب مجموع القواعد المنشئة للدلالة والمفسرة لها في

حين تشمل التداولية مجموع القواعد التي تجعلنا في حالة تواصل بطريقة مناسبة ومرضية وينبغي أن نضيف أن الدلالية من هذا المنظور "مفتوحة" بما أنها تحتوي خصائص تسهل إجراء المبادئ التداولية، إنّ غرايس Grice يسند في كتابه المنطق والمحادثة إلى النواة الدالة في الدلالة، وظيفة حقة أرسطية تماماً، ويضيف بطريقة تكتيكية موازية إلى هذه النواة المستقلة ملحقاً تداولياً مشكلاً في صورة مبادئ خطابية (محادثية) غير وظائفية حقة.

وينبغي العودة إلى نسق هذه الوضعية المؤسفة سواء من زاوية النظر الابستيمولوجية (تناسق المنوال وبساطته) أو من زاوية النظر الاختبارية (مناسبة الوضعية للثراء الدال للحياة الخطابية).

(2) الشكلانية مقابل الوظائفية تماماً كما أدافع عن التداولية المعتدلة في التعريف المقترح أعلاه، فإنني أفضل الوظائفية المعتدلة بوصفها الاتجاه الأخصب في التداولية المدمجة (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب)، إننا إذا ما أخذنا نظرية تشومسكي اللسانية بوصفها الطراز الشكلاني الأقصى، فإننا لا نجد صعوبة تذكر لفهم الأطروحات الشكلانية الأساسية: أن الخطاب نسق شكليّ مجرّد، وأن المتكلم / المخاطب (المثالي) يتصرف في كفاءة خطابية (مجردة)، أي إنّه يعرف نظاما من القواعد (نحوا) وأن نظام القواعد هذا هو ما تدرسه اللسانيات على وجه الدقة، وأن الخطاب ملكة عرفانية العقل البشري تتأسس على البنية الجينية البيولوجية المشتركة لدى الجنس البشري على العكس من ذلك، تصرح الوظائفية القصوى - والتي يعتبر فتغنشتين مؤسسها الأعلى ورائدها - بأن الخطاب نظام تفاعل اجتماعي: وبأن المتكلم (الواقعي) يفعل في العالم عبر اللغة (أنه يصنع أشياء ينشئها بكلامه، انظر أوستين)، وبأنّ اللغة تتكيف اجتماعياً وثقافياً، حسب حاجيات جماعة لسانية بأفرادها وأهدافهم، وبأنّ التواصل ممكن بيذاتياً وبيثقافياً، على أساس عمومية البنية الاجتماعية

النفسية لأفراد مجموعة تخاطبية، إنّ **الوظائفية القصوى** تقصي في الآن ذاته اعتبارات شكلية (انهالا تعتبر "اللغة شكلاً" لا بالمعنى الذي ذهب إليه سوسير ولا تشومسكي) للنحو و فكرة **الكفاءة** أو معرفة المتكلمين / المخاطبين لنظام القواعد. إنّ هذا الاقتراح لا يترجم تصوّري الخاص والرؤية المتسامحة (المماثلة "للتداولية الدلالية" المعروضة أعلاه) التي يوضع وفقها **شكل اللغة ووظيفتها** بطريقة تكتيكية موازية بوصفهما مظهرين متكاملين للحياة الخطابية.

أمّا **الوظائفية المعتدلة** التي أفضلها بوصفها أساساً للتداولية المدمجة فتقر في الوقت ذاته بدعامة المسار التواصلي النفسية والاجتماعية كلها (البنية النفسية الاجتماعية المتطابقة للمتخاطبين وعموم الأهداف والوسائل في صورة تحقيق الغرض من التواصل)، كما تقر ضرورة (وجود) **كفاءة** أو معرفة نظام القواعد. إننا لا يمكن أن نحتفظ بمفهوم الكفاءة في النظرية اللسانية، مع أنّ خصيصتين "وظائفيتين" للكفاءة الخطابية ينبغي أن يسلط الضوء عليهما صحيح أنّ الكفاءة الخطابية فكرة **ما قبلية** تتحكم في إنتاج الخطاب وفهمه، ولكننا لسنا في حاجة إلى اعتبارها جوهرية أنطولوجيا بوصفها مبدأ وجود أو مبدأ وضع أنطولوجي. إنّ "علم نفس الملكات" وحتى "علم النفس العرفاني" ليس ذلك بالنسبة إلي سوى مجموعة افتراضات إبستبمولوجية وليست البتة "أنطولوجيا موسّعة". أخيراً بما أنّ الكفاءة الخطابية ليست فكرة ما قبلية للوجود ولكنها إجراء اكتشاف ذو قيمة إبستيمولوجية كبرى، فإنها لن تصبح **مثالية ومجردة** من السلوك الخطابي. ومن الأحسن القول إنّ الكفاءة ليست "معرفة" حقاً بل هي **براعة**، "صناعة" لا توجد إلا بوصفها إنتاجية عملية ذات مكانة تأسيسية للذات ولدى الجماعة، قطعاً لا تحتاج التداولية المدمجة إلا الإيغال في الظنون الذاهبة إلى النزعة الذهنية أو إلى متاهات أخرى خطيرة، يكفي تطوير رؤية تكون **الوظيفة الخطابية** وفقها مبدأ

تشكيل نحوي، وتكون الكفاءة براعة تتأسس على حياة جماعة من المتكلمين وتنتج عنها.

(3) النحو مقابل البلاغة إن سلّمت بإفادة مفهوم الكفاءة في التداولية المدمجة، فليس ذلك لكي أحشر مظاهر للحياة الخطابية في فلك ما يسمى "الكفاءة" (أو "الكلام" في الثنائية السوسيرية)، وهي مظاهر تثبت (للوهلة الأولى على الأقل) أمام الصياغة النظرية أو"الشكلنة". وإنني أسعى جاهدا لتوسيع مجال التداولية المدمجة قدر الامكان، وذلك في البداية بضمّ كل العناصر الملحقة اصطلاحياً بالدلالة بوصفها معبرة عما يفعله المتكلم عندما يتلفظ وواسمات القوة المتضمنة في القول[1]. لكن "النحو" قد يربح مساحات أخرى من المجال المخصص للبلاغة تقليدياً، وذلك بتوسيع مفهوم الكفاءة الخطابية من جديد. وهذا يفتح عيوننا (أكثر من ذي قبل) على ظواهر بلاغية تسم حياة الخطاب وتتمثل أساساً في خصائص حجاجية للسلاسل الخطابية تعود إلى التزام المتخاطبين بما يقولونه (وفي الواقع، هي خصائص تعود إلى التلفظ الماثل في كل ملفوظ) وإلى التعاقدية الشبه القانونية التي تسم كل وضعية تواصلية. إلا أن التوسيع الجديد (أو تطور "إكساب النحو مسحة بلاغية " يتضح أكثر ما إن نصبح واعين بعدم الكفاية المطلقة لمعيار الاصطلاحية. يوجد في الواقع اصطلاحية لم تعد قابلة للملاحظة في مستوى السطح المعجمي أو الصرفي الإعرابي. إنّ بلاغة كاملة (تصل) بين البشر، وهي بلاغة نصّية (انظر هاليداي، 1973) لا تظهر عبر مفردات معجمية، ولا عبر وحدات صرفية إعرابية. هكذا لا يمكن للتداولية المدمجة أن تعيد إنشاء موضوعها إلا بالتعالي على ما يُسمّى "المواضعات" وذلك إذا فُهمت

---

[1] تركّز المدرسة الفرنسية للتداولية اهتمامها خاصّة على هذه المحددات والواسمات "الاصطلاحية"، انظر ديكرو (1972 و1980)، Ducrot .

"المواضعة" بالمعنى التقليدي أي بما هي شيء ممكن الملاحظة في السطح. ويتمثل توسيع التداولية المدمجة أو إكساب النحو صيغة بلاغية" إذن، بوصفه "نزولا إلى الأعماق" حيث تكتسب الاصطلاحية تحديداً آخر مختلفاً تماماً. وإنه من الواضح أنّ التداولية المدمجة هي نحو عميق بالمعنى الذي ذهب إليه فتغنشتين أكثر من المعنى الذي ذهب إليه تشومسكي (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب): وليس حامل مثل هذا النحو المكسب صبغة بلاغية، مبدأ نفسياً كامناً ولكنه (أي الحامل) الثراء المتناهي للحياة الخطابية ذاتها. إذن أقول بمثابة استنتاج، إن الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرة، لا سيما وأن معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (بالمعنى الكلاسيكي للعبارة). فكلما كانت إجراءات اكتشاف التداولية معقدة وناقدة، استرجعنا (النحو) في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلا لسانياً وأن تكون التداولية مدمجة، فهذا يعني أيضاً أنها لا تكون إلا مكونين اثنين، أحدهما نحوي والآخر بلاغي، ولكن لا يقع النظر إلى المكون البلاغي إلا بوصفه حداً ظرفياً متجاوباً (= متنافذاً) مع المكوّن النحويّ.

3 ـ اختيارات التداولية المدمجة الفلسفية:

إنّ كلّ علم يدرُس الخطابَ سواء أكان تداوليّاً أو غير ذلك، يرتكز على اختيارات فلسفية، ومن ثمة إيديولوجية يعسر التصريح بها، ولقد صرت الآن متأكداً بطريقة أوثق أن نتفاً مُبرهنية تظهر بشكل متقطّع في مواضع متباعدة جدّاً من تأمّلي، تبقى (تلك النُتف) مستغلقة اعتباراً لتجذرها الفلسفي. إنني أفكر خاصة في الأهمية التي أعطيها بطريقة ما تنفك تتضح للفهم وللعقلانية في الخطاب وللسياقية. يبدو لي أنها ثلاثة تجليات للموقف الفلسفي نفسه، وهو الموقف الوحيد

الذي يمكنه أن يولد تداولية مدمجة. هنا سأشير فقط إلى هذه المواضيع الثلاثة وقد تناولتها مطوّلا في كتابات أخرى.

(1) **الفهم** إنّ استعارية النظريات اللسانية المعاصرة سواء اتخذت وجهة دلالية أو تركيبية، إنما تقترح بوضوح أن يعتبر **الإنتاج** الخطابي نموذج كل نشاط لساني. وإنّ التركيز على التوليدية يلوّن الكفاءة الخطابية بصبغة كفاءة **الانتاج**. وإننا أن الكفاءة (كما هي عند تشومسكي) محايدة في كل الأحوال بالنظر إلى التقابل بين الانتاج والفهم (أو التقبل)، ولكننا نفعل خيراً إذا نؤول هذه الكفاءة "ثنائية الاتجاه " بوصفها مشكلة على منوال نحو الإنتاج ومعرفة نظام قواعد منتجة. على العكس من ذلك، أرى أنّ الكفاءة المفترضة في التداولية المدمجة هي كفاءة **الفهم**. حتى أنني دافعت في مصنف آخر (باريه، 1980 ب) عن حتمية توجيه كل نظرية لسانية توجيهاً "استكشافياً" أي أن الفهم (أو "اكتشاف" تدلال سلسلة خطابية) قيد للغة كما هي، أو بالأحرى فان متصور الفهم هو قيد لمتصور اللغة. إنني أرافع عن اللا تماثل بين الفهم والانتاج إذن، مؤكدا أننالا يمكن أن نصادر على وجود لغة إلا إذا كانت اللغة مفهومة (بطريقة أوضح: "ل ليست حقاً لغة جماعية لسانية إلا إذا فهم أفراد تلك الجماعة السلاسل الخطابية بوصفها منتمية إلى ل "). ولا يوجد تدلال يتعالى على الفهم كما يرى الهرمينوطيقيون (= المؤوّلون) وبما أنه لا يوجد موضوع فهم يتعالى على ذلك الفهم (بالطبع هو ليس فهماً فردياً بل هو داخل الجماعة الخطابية)، وإنه من الخطأ تأسيس تصنيفات تداولية على الأنطولوجيا (= علم الوجود) مهما كانت واسعة مشتملة لا فقط على أشياء وحالات في الكون على سبيل المثال، ولكن على أحداث أيضاً) وإنه يمكن لنا أن نجذرهذا الاختيار أكثر من ذلك بالتأكيد أننا في التداولية المدمجة لا نجري التمييز بين ما نفهمه وكيف نفهمه، و هو تمييز ضروري مع ذلك في معظم المقاربات الكلاسيكية. هذا الانقلاب

في المنظورات، لا يعني أن الإنتاجية الخطابية ليست "مقدرة" بل الأحرى أنه يجب النظر إلى إنتاج خطاب على أنه اجراء للفهم، و لا يعني ذلك أيضاً أنّ مفهوم الإنتاج يوضع على منوال متصور الفهم وينبغي أنٍ يكونٍ اعتبار الإستراتيجيات التداولية إستراتيجيات للفهم، أمراً حاصلاً في إطار التداولية المدمجة حصولاً قاطعاً.

(2) العقلانية ـ في ـ الخطاب إنّ إستراتيجيات الفهم هذه تسمح لنا بوضع استدلالات انطلاقاً من سلاسل خطابية، والاستدلالات المشار إليها ههنا ليست منطقية، بما أنها تتم انطلاقاً من اللغة الطبيعية، إضافة إلى كونها تتم انطلاقا من اللغة الطبيعية تتم داخل الخطاب: إنّ كلّ نشاط استدلاليّ يقوم على إجراءات نقل التدلال. والصيغة الطلبية لاستدلال ما (المقابلة للصيغة الوصفية) هي: "إذا قبلت م (المعنى)، فعليك أن تقبل ت (التدلال)". إنّ خاصّيته مقبولية استدلال ما تتم على أساس البداهة. والعقل من هذا المنظور، هو مَلَكةِ "الفهم" وأن نفهم هو أن نلتزم بالتفكير، أن نفكر هو أن نُقيم حُجَجًا وأن نشخِّصها. ولكن ينبغي التفريق بين صنفين من الحجج: توجد الحجة "الطبيعية" ـ الوصفية (الحجة التي بسببها تكون أ هي ب) وتوجد الحجة "غير الطبيعيةٍ" ـ الطلبية(ب هي الحجة على أن س لـ أ). وإنّ "حُجج" من يفكر في الخطاب وعبره المحققة لاستدلالات فهم، هي طبعا حجج "غير طبيعية". ودون الخوض في المشاكل المتعددة المتعلقة بالحالات المكنة لهذه العقلانية التطبيقية والخطابية، أقول فقط إنّ كلّ بداهة تقود أي إمكانيات للاستدلال عندما تتم عبر تفكير غير طبيعي، فهي (أي البداهة) إنما تقوم على ترسيمة ذات ثلاثة حدود: بنية الخطاب المفكر وبنية موضوع التفكير والبنية الداخلية لمن يفكر.

ويفترض علماء الدلالة الكلاسيكيون عقلانية ثنائية القطب (الحجة والواقع)، في حين أنّه لا يمكن تأسيس التداولية المدمجة إلا على منوال

ثلاثي: عوضاً عن وضع العقلاني إزاء علاقته بالواقع، وفي ذلك تفقير للحجة إلى حدّ أنها تصبح ملكة استرجاع الصواب، فإنه من الأولى أن نضع العقلاني إزاء مفهومٍ الكائن العاقل أو "المفكر". ويمكن تسمية هذا الانفتاح بلا ريب، إكساباً للعقلانية صبغة تداولية، ولِمَ لا إكساباً لها صبغة أنتروبولوجية: إننا نفكر ونفهم بالنظر إلى مجموعة أهداف مخصوصة، لكننا نفعل ذلك أيضاً بالنظر إلى هدف جامع من جنس أنتروبولوجي، مثل قابلية التواصل وتجانس البنى الداخلية "للمفكرين" هكذا إذن تكون الاستراتيجيات التداولية مُقوّمة (انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب): إننا نستدلّ على قيم ونحن نفهمها، ويكون الاستدلال إذن مصطبغاً بالملكات الحكمية والإرادية للمفكر. إذن نستنتج أن أي تداولية لا تكون مفيدة إلا إذا "تأنسنت"، وإن أنسنة التداولية المدمجة تستعيد، لا فقط، تصوُّر إستراتيجية تداولية بوصفها استراتيجية الفهم، ولكنها تستعيد أيضاً تصور الفهم بوصفه إجراء استدلال مفكر.

(3) السياقية غير أنني اقتنعت بأن أيّ حساسية أنتروبولوجية، وحتى "إنسوية " لا يمكنها أن توقعنا في النزعة النفسية. وكما ذكرت ذلك أعلاه، فإنّ "علم نفس الملكات" (الحكمية والإرادية، وغيرها) ليست سوى مجموعة وسائل إبستيمولوجية للاكتشاف وليست "أنطولوجيا موسّعة". وعلى النقيض من كتابات سابقة (انظر الفصل السادس من هذا الكتاب)، فإنني أفضل وضع تصنيف الإستراتيجيات التداولية انطلاقاً من ترتيب سياقات الفهم (على شاكلة عنوان مُصنَّف جديد).

فإذا كان صحيحاً دائماً أنّ "الإستراتيجية نظام مُدَخْلَن ومُقَوّم يحكم السلسلة الخطابية انطلاقاً من سياق التلفظ" (وهو تعريف موضوع في الفصل السادس من هذا الكتاب)، ثم إنه تعريف تتولد عنه ثلاثة معايير تصنيف الإستراتيجيات:

- مقبولية الكفاءة، بما هي انتظام مدخلن.
- النمطية التبريرية، بما هي انتظام مُقوَّم.

- السياقية العابرة للسان، بما أنّ التوليد يتمُّ انطلاقا من سياق التلفظ).

إذا كان ذلك صحيحاً، فإنني أعطي اليوم أهمية كبرى، لا نظير لها تصريحيا للمعيار السياقي، وبالتدقيق تجنبا لنقد النزعة النفسية المهددة، إذا كانت المقبولية والنمطية والسياقية متشاكلة إلى حد كبيرٍ في إطار تداولية مدمجة/ موحدة، فإنني مع ذلك أقول إننا نصنع خيراً بتصنيفيْ المقبول والنمطيّ على تصنيف سياقات الفهم (أو الاستدلال المفكِّر). وقد تشكلت اعتراضات جدّية ضدّ المسمّاة النزعة السياقية المعممة (انظر داسكال، 1981) غير أنه ليس من المستحيل تجنّب ذلك، إذا ما ابتعدنا عن وعي، عن تصور "السياق - المهمل" (بالقياس إلى تعبير سلّة المهملات - التداولية لبار هلال) الذائع بين الذرائعيين. أكثر من ذلك، ينبغي الاقتداء بخطى بعض المناطقة الأذكياء الذين يفكون الارتباط بين السياق والعالم المؤشر (انظر لويس، 1981 وغيره) وذلك بجعل السياق كياناً مفهومياً أكثر منه ماصدقيا: هذا يعود إلى القول، في جهازي الاصطلاحي، إنّ السياق هو أيضاً "يمر عبر" البنية الباطنة للمفكر ولا يوجد خارج العقلانية في الخطاب. ولقد طورت في مصنف آخر مبدأ تكاثر السياقات، بالتركيز على أن التسييق (إكساب أمر مّا السمة السياقية) أهمّ في الغالب من السياق، بوصفه نتاجاً قارّاً معطًى ومنتهياً، وكما أنّ التسييق ليس مستقلاً بالمرة عن البنية الباطنة للمفكر (للذي يفهم ينجز استدلالات نقلية) فإنّ كل تسييق سيكون في تبعيته للملكات الحكمية والإرادية (عملية) احتمالية و / أو إيروطيقية. فالمجهود التوحيديّ الذي يسم التداولية المدمجة بوضوح، يتم إذن، انطلاقاً من مماثلة بين مقبولية الكفاءة والنمطية التبريرية في التسييق.

إنّ الاستزراع الفلسفيّ للتداولية المدمجة ينتقل انتقالاً شديداً، إذا ركّزنا الاهتمام على المظاهر المركزية الثلاثة التي فحصناها تباعاً، الفهم والعقلانية - في - الخطاب والتسييق.

وحيث إنّ تقديم معايير ترتيب الإستراتيجيات التداولية كان تصنيفيا بالأساس (أي إنّ الترتيب يقدّم في شكل قوائم مستقلة)، في تصوّري الأوّلي (والمتحوّل)، فإنني أرى الآن أنّه ينبغي وضع تلك الإستراتيجيات في تراتبية بالاقتصار على المظاهر النموذجية التي تعرّضنا لها باختصار في القسم السابق.

4 - المشروع البرنامجي للتداولية المدمجة:

إذا ما نظرنا عن كثب للتقسيم الرباعيّ الذي اقترحته في كتاباتي السابقة (انظر الفصل السادس من هذا الكتاب)، فإننا لا يمكن إلا أن نؤكد القلق الذي عبّرت عنه بنفسي تجاه ما يُسمّى بـ "المشكل الإبستيمولوجيّ المركزيّ المتعلّق بإعادة بناء التداولية".

إنّ المنوال الذي عرضته بشكل مقتضب جداً في الصفحات السابقة، هو منوال تعدّدي بصفة نهائية. ولا أظنّ أنّ منوالا سواء كان منطقيا أو غير ذلك، لا يميز المجالات الفرعية في بناء موضوعه، بإمكانه تجنّب النزعة الاختزالية، وفي نهاية المطاف اجتناب تفقير الموضوع الاختباري. غير أن التعدّدية تولّد مشكل تعقد رهيب، أنا واعٍ به تماماً. وأسمّي هذا المشكل **المشكل الداخلي** للبناء التداوليّ، المتعلّق بالتبعية المتبادلة بين المجالات الفرعية، من جهة الموضوع، وبين الأنساق الفرعية الأربعة، بالنظر إلى التحايل التداوليّ الإجماليّ للخطاب بما هو ظاهرة معقّدة ولكنها موحّدة. ويمكن التذكير بأنه توجد **استحالات تعايش ومقابلات تفضيل** بين مختلف إشعاعات كل نسق فرعي، وينبغي أن تكون دراستها مرحلة ثانية في إبستيمولوجيا التداولية. (انظر الفصل السادس من هذا الكتاب).

ولنذكّر بأنني اقترحت أربعة أنساق فرعية للإستراتيجيات التداولية: قيود و وظائف وشروط ومبادئ (قُدّمت على التوالي عبر

تحوّلات اشتقاقية وقضايا ومُواضعات وحكَم، أمّا آثارها الاختبارية، فهي على التوالي بنى تداولية تركيبية واقتضاءات وأعمال ـ أنماط واستلزامات). وتبدو لي التعددية الإبستيمولوجية مُبرّرة ضدّ موقف الخلط الشامل بين الأنساق الفرعية للإستراتيجيات أو ضدّ إمبريالية مّا تُمارَس انطلاقاً من نسق فرعيّ بالنسبة إلى سائر الأنساق. إنّ أمثلة هذا الموقف المزدوج أكيدة ومتواترة ضمن المقاربات التداولية المعاصرة. وهكذا فقد ناهضتُ ما يُسمّى "التحليل الإنجازي" في الدلالية التوليدية (ج. روس J.Ross وغيره) التي تمثل انتهاكا مؤسفا لاستقلال الأنساق الفرعية: ويمكن القول إنّ الدلالة التداولية المتضمّنة في القول تفوق"الصيغة الإنجازية" المضافة إلى البنية التركيبية العميقة). ولقد نبّهتُ معتنقي نظرية الأعمال القولية (كما صاغها سورل Searle) إلى كون مشهد شروط الكفاية المطوّرة عبر هذه النظرية، يقوم على لاتجانُس يُرثى له (ولْنأخُذْ مثالاً دامغاً صنفَ الشروط المسمّاة "تحضيرية"): فلم يكنْ لنظرية الأعمال اللغوية طموحُ بناء الدلالة التداولية الشاملة (ما أُسمّيه: التدلال) للسلاسل الخطابية، لولا ذلك اللاتجانُس. لقد ظهر لي منذ ذلك الحين أنّ شكوكي في محلّها، وأنّه كلّما تطابق نسقان فرعيان، لمْ ينتُجْ عن ذلك أيّ تفسير حقيقي: أفكّر على الأقلّ في حالتين؛ إحداهما حيث تُبنى شروط إنتاج الأعمال– الأنماط، بطريقة مستوفية شروط الحقيقة (سورل وفندرفيكن، Searle&Vanderveken1985)، والأخرى حيث يفسِّرُ القوّة المتضمّنة في القول للجُمل الواجبة، يُفسّرها إشعاع مخصوص للمبادئ المحادثية على طريقة غرايس Grice.

يوجد طبعاً الموقف المضادّ، اليائس شيئاً ما، السلبيّ أساساً، وهو موقف الإمساك عن قبول أيّ تمييز إبستيمولوجي، نظرا إلى الثراء اللامتناهي للتدلال الخفيّ. ويكون هذا الموقف أحياناً تطهيرياً ولكنه لا يمكن أن يكون إلا ظرفياً. إنّها ريبية تبرهن لنا أنه لا يوجد معيار

تمييز بين "ما قيل" و"ما ضُمّن" فيما يتعلّق بالدلالة المعبَّر عنها عبر سلاسل خطابية، وحتى أنه لا يوجد نظام ولا بنية تُقترح على صعيد ما"ضُمّن" أو "اقتُرح" أو "أُضمر". إنّ هذه الريبية لا يمكن أن تصدُر إلا عن اختبارية ساذجة تنقاد لما يُسمّى بالنزعة الظاهرية فتُميلها، وهي نزعة فاحشة الثراء، ولا حدود لها في الخطاب ـ وبالجملة هي موقف دُغمائية فيتغنشتين Wittgenstein المتساهل والمُعيق في الوقت نفسه.

إنّه لا يمكنني الزعم بوجود امتحان معمّق وحلّ متوقّع"للمشكل الإبستيمولوجيّ المركزي المتعلق بالبناء التداولي"، في هذه الملاحظة. ومع ذلك، أرى أن تغييرين سيسمان عميقاً بحثي في التداولية المدمجة مستقبلاً. يتعلّق التعديل الأوّل بموقع النسق الفرعي المخصوص للقيود النحوية، أمّا الثاني فيتعلّق بتراتبية أنماط استدلالات الفهم. وما أقوم به، في مايلي، إن هو إلا تلخيصُ حُدوسي بهذا المعنى في كلمات قليلة.

(1) أعتقد أنّ **القيود النحوية** (والكفاءة النحوية، تلك التي تقدّر "النحوية التداولية" أوكما في جهازي المفاهيمي، أسمّيها التي تُقدّر مقبولية البنى التداولية التركيبية) تشكل فكرة **قبلية** لا يمكن أن تكون نتيجة عقلانية استدلال وفهم. ومن ثمة، فإنني أعزل هذا النسق الفرعيّ في ما يسبق إجراء الاستدلال: "إذا قبلتَ د (الدلالة)، فعليكَ قبول م (المعنى)" وهو ما يحتوي في السابق دلالة د ليست مستدلاً عليها ولكنها معروفة. إنّ المعنى المعجميّ التركيبيّ يُقدّم بوصفه فكرةً قبلية لكلّ معالجة نفسية أنثربولوجية، وهذه الفكرة القبلية لا يمكن أن تُبنى في حدود الحقيقة (علاقة سلاسل خطابية بالعالم) ولا في حدود المواضعات (الخطاب المنبثق عن تضامن لا يمكن أن يكون إلا متعالياً بالنسبة إلى المجموعات الاختبارية). وأعتقد أنّ وجهة النظر هذه تُعيد تقييم فكرة الكفاءة لدى تشومسكي بشكل من الأشكال بوصفها فكرة ما قبلية لكل تمش استدلالي مُفكر.

(2) أمّا بالنسبة إلى الباقي، فإنني أرمي إلى إجراء تراتبية من ثلاثة مكوّنات للاستدلال الذي يؤدّي إلى ناتج المشروط، ولا يجوز، من هنا فصاعداً، أن تكون هذه المكوّنات الثلاثة مصنّفة، ولكن ينبغي أن نكون على استعداد لاقتراح تصميم مفهوميّ لتراتبية يصعب تثبيتها، وهي مع ذلك ملائمة. إنه انطلاقا من استنباط "مبادئ" مترسخة في السياق "النفسي المنطقي / الانتروبولوجي" - وهو استنباط متعال من نواح عدة - ينبغي الوصول إلى تحديد ما فيه من مواضعات (وانبثاق أعمال - أنماط من اللغة) ومن وظائف (انبثاق "الحقيقة" والمرجع مثل ما نتحدث عنه بإنشاء خطابات). وقد عرضتُ في غير هذا الموضع تثبّتي الـمُـتـعالي (الترسندنتالي) من نظرية الخطاب. (انظر باريه، 1980 أ، Parret): ينبغي التسليم بدءا بالانتماء إلى مجموعة غير اختبارية (مجموعة واجبات) والنزول بعد ذلك في انسجام إبستيمولوجي نحو مجموعة اختبارية (مجموعة مواضعات) ونحو واقع كما يُمثّله نسَق المجموعات الاختبارية (تدخّل الوظائف المستوفية شروط الحقيقة). وأتصوّر أنّ هذه الحدوسات لا تفي بالغرض، وأنها ينبغي أن تقود إلى عمل إعادة بناء مفصّل من المفترض أن يشغل مشروعي - المفرط في اختزاله، مع ذلك - في تداولية مُدمَجة.

☆ المصدر:

هذه ترجمة الفصل السابع لكتاب هرمان باريه: "مقدّمات لنظرية التلفظ، من هوسرل إلى التداولية "، بيترلانغ، فرانكفورت، نيويورك، بارن، 1987، ص - ص. 207 - 227.

☆Herman Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation,de Husserl à la pragmatique,Peter Lang, Francfort,New York, Berne,1987,p - p.207 - 2 27.

التداولية والحجاج

جيل ديكلارك

إن أخذ الحِجاج في الاعتبار في الدراسات التداولية، هي خصيصة للسنوات الثمانين، تشهد على ذلك البيبليوغرافيا وتوضّحه المفاهيم، من ذلك أنّ جون بليز غرايس يجمع بين المنطق والحِجاج، أمّا روبار مارتان فيُدمِج مفهومَ ممكن الوقوع في نظريته الدلالية، وقد عاد أوزفالد ديكرو، أخيراً إلى مفهوم المواضع، لوصف آليات اللغة الحجاجية.

هذا التفاعل بين البحث التداولي والبحث البلاغيّ، فيما يتعلّق بالحِجاج، أدّى بنا إلى اقتراح عرض الاتّجاهات الأساسية لدراسة الحِجاج في البحوث التداولية. واختياراتنا، من بين مختلف النظريات التداولية، تستجيب لهاجس التنظيم المنهجيّ للأبحاث. وإنّ طبيعة علاقتها بالحِجاج هي التي حدّدت نظام تقديم النظريات المختلفة. لذلك فإنّ عرْضنا ـ الذي لا يطمح أبداً إلى إن يكون استقصائياً ـ لا يراعي الترتيب الزمنيّ لنشأة النظريات، بيد أنّه يستجيب لنظام منطقيّ قابل للتحليل حسب منظورات ثلاثة كبرى: منطقيّ ولغويّ ومُحادثيّ.

فإننا نركّز بالمقابل على أهمّية مفهوم ممكن الوقوع النظرية. إنّ علم الدلالة المنطقيّ لروبار مارتان هو في الواقع محاولة وصف لسانيّ لممكن الوقوع. إنّ صناعة المعنى وتأويله في اللغات الطبيعية، يقومان على علم دلالة "ضبابيّ" أو علم دلالة" غير صارم في صحّته"، حيث على اللسانيّ أن يحدّد قواعده الوظيفية. وقد ابتكر روبار مارتان لهذا الأمر مفهوم "عالم الاعتقاد" وهو:

"مجموعة قضايا يعتبرها المتكلم صحيحة لحظة تكلّمه (وكذا الحال بالنسبة إلى القضايا الخاطئة) أو التي يبحث عن تصديقها كما هي".

إذا اعتبرنا أنّ المصدر الأساسيّ للتنويعات الدلالية للصحيح، هو إدراكنا أنّ عالم اعتقاد كل مخاطب ـ كما تمّ تعريفه ـ يمكن تشبيهه برأي مصغّر خاصّ بكلّ مخاطب. فالتسلسل الخطابيّ أو الحواريّ يتحدّد عبر هذا العالم، الذي ينبغي للمخاطب أن يجعله لنفسه أو أن يرفض منتجاً بدوره عالم اعتقاد مناهضاً (مضاداً للعالم) أو مغايراً بصورة جذرية (غير متجانس مع العالم). رغم أنّ هذا التقرير مختزل، فإنّه يؤكد اهتمام مثل هذه النظرية بأحد التطبيقات الحجاجية في الخطاب، بعين الاعتبار، كما يلفت الانتباه إلى الاستيعاب المذهل لعلم الدلالة المنطقيّ لإشكالية المواضع الأرسطية.

(2) المنظور اللغوي:

إنّه منظور يتبلور في أبحاث أوزفالد ديكرو الحالية عن الحجاج في اللغة. وبخلاف المنظور السابق، فإنّ البنى الحجاجية ليست ذات طبيعة منطقية، ولكنها لغوية بالأساس، داخلة في اللغة: التي تحتوي في بنيتها علي معلومات تتعلق بالحجاج، هذه المعلومات يمكن تشبيهها وظيفياً بتحديد مسبق للتسلسلات الخطابية.

فالملفوظات تختصّ إذن، بقطبية حجاجية، أي بكفاءة في الدخول إلى محمل لغوي موجَّه نحو استنتاج دقيق (وعدم قدرتها بالتوازي على الدخول في محمل موجَّه نحو الاستنتاج المضادّ). إنّ أعمال أوزفالد ديكرو وجون كلود أنسكمبر تتميز عن النظريات التداولية الأخرى بمصادرة مخصوصة: إنهما يعتبران أنّ هذه القطبيات الحجاجية ليست مضافة إلى الملفوظ، ولكنها مسجلة في اللغة بوصفها أساساً لكلّ دلالة. إنّ الحجاج - في نظر هذين اللسانيين - لم يعُدْ نشاطاً لسانيّاً من بين أنشطة أخرى، ولكنّه أساس المعنى نفسه وأساس تأويله في الخطاب.

"إننا نريد أن نصل إلى القول إنّ الإخبارية في الواقع تُعدّ من درجة ثانية بالمقارنة مع الحجاجية. فالزعم بوصف الحقيقة قد لا يكون إذن إلا قناعاً لزعمٍ أكثرَ جوهريةً بممارسة ضغط على آراء الآخر".

وأخيراً، فإنّ نظرية المواضع المشار إليها آنفا، وهي المرحلة الأخيرة في النظرية، تريد أن تمدّ مفهوم حجاج العوامل الحجاجية على مجموع الجملة. قصد إجراء حسابات على التسلسلات والتشكيلات الممكنة؛ لذلك يصادر أوزفالد ديكرو على وجود مواضع في كلّ لسان من صنف: **كلما كان س، كان ص أو كلما لم يكن س، لم يكن ص**، الذي يقيّد الاستعمال الحجاجيّ للغة. وهنا نتذكر صيغة الموضع المسمّى **كلما كان وكلما لم يكن** في مصنف أرسطو. ولكنّ القياس يمتدّ عندما نعتبر مقومات الموضع - الكونية، العمومية، التدرج - ولا سيما المقوّم الأول:

"أقصد بـ "الموضع" مبدأ حجاجياً له، على الأقل، الخصائص الثلاث التالية. أولا، هو "كوني" - بمعنى (...) أنّ جماعة لسانية من المفترض أنّها تقول به، وهي جماعة ينتمي إليها، على الأقل من يجري التمشّي الحجاجيّ - (فالمتكلم هو) المصدر - ومن يتجه إليه هو الهدف (...) (في حالة الملفوظ الطقس حار، فلنذهب إلى السباحة) قد

لا نتعلّل بالحرارة لنطلب الذهاب إلى السباحة لو لم نفترض أنّ الشخص الذي نكلمه، يقول هو الآخر بقاعدة تسمح بالمرور من أحدهما إلى الآخر، وفي هذه الحالة، فإنّنا نعتمد على فكرة تُسلِّمُ بأنّ الطقس الحارّاً يجعل السباحة ممتعة: وإلاّ فإنّ الحُجّة تسقط".

إنّ مقوم الكونية، مفهوم قريب جدا من الرأي (الدوكسا) عند البلاغيين، وهو يبرهن على أنّ بناء الإشكاليات، دون أن ننفي الاختلاف، يتجاوز الاقتراض المعجميّ الوحيد.

(3) المنظور المحادثي:

إذا كانت البنية المنطقية للتفكير في منشأ اللغة، فإنّ الخطاب والتبادلات اللغوية هي مصبُّها؛ ذلك هو المنظور المحادثيّ (كما شرحه باحثون في جامعة جينيف من أمثال جاك موشلر) وهي أعمال تتوجّه نحو وجهة مزدوجة:

(أ) دراسة نظامية للروابط الحجاجية وعوامل أخرى للتسلسل اللغوي (وهي عبارات وتراكيب من قبيل: إذن، في النهاية، في العمق ومع ذلك، إلخ.)، مما يسمح بإنشاء تحليل مصغّر للمُحادثة.

(ب) دراسة بنيوية للمحادثة ولوحداتها الصغرى (حديث، تدخُّل، مُقاطعة، جواب...) بالنظر إلى غايتها، أي مقصدها الحجاجيّ. وهذه المقاربة تمنح التحليل الأدبيّ فائدة تحليل موسَّع، أي إنّها تتخذ وحدات كبرى من النصّ موضوع دراسة، متجاوزة بذلك حدود الملفوظ فحسب؛ مما يفسِّر أنّ بعض المنظّرين للتحليل المحادثيّ قد طبّقوه على النصّ الدراميّ.

وأخيراً، فإنّ إطار المحادثة، هو بالتوازي إطار نظرية أساسية في تاريخ التداولية / نظرية قوانين الخطاب التي أنشأها هـ.ب. غرايس وحسب افتراض غرايس، فإنّ هذه القوانين تشكّل المبادئ المنظمة لكل

محادثة، التي ينبغي أو يفترض أنّ كلّ متكلّم يُراعيها، والافتراض الأوّل يرى أنّ المحادثة، باعتبارها عملاً اجتماعياً للعلاقات بين البشر، محكومة بمبدأ التعاون، وإذا لم يكن هذا المبدأ قسريّاً في الواقع، أيْ إنّنا لا نزعم إكراه الناس عليه في المحادثة الواقعة، فإنّ وظيفته تأويلية، ذلك أنّ مبدأ التعاون يؤسِّس تأويلَ معنى الملفوظ، بما أنّ هذا الأخير يُعتبر بالضرورة إمّا مُراعياً لقوانين الخطاب أو مخالفاً لها.

إنّ قوانين الخطاب، في استنادها إلى جماعة مستعملي اللغة تصل في النهاية بين التحليل الحجاجيّ وعلم اجتماع الخطاب، كما طوّره باحثون من أمثال إرفنغ غوفمان أو جون غمبرز، وهكذا نلمس أطراف بحثنا، وذلك بإعطائنا التداوليةَ امتدادَها الأقصى الذي يسع مجموع الظواهر اللسانية في نظرية عامّة العمل. فالطريق الذي سلكناه أنّنا اتبعنا نظاماً قياسياً بنظام إنتاج الخطاب الذي تسهر عليه البلاغة - أي من ابتكار الحجج منطقياً إلى إنجاز الخطاب اجتماعياً. وذلك هو المقصد الأخير لهذا العرض: أنْ نتبيّن أنّ المباحث التداولية، في الحجاج، تنطلق اليوم - في مجموعها - من الحقل البلاغيّ.

☆ المصدر:

☆ Gilles Declercq: L'art d'argumenter: structures rhétoriques et littéraires, Editions Universitaires, Paris, 1995.

جيل دكلارك: فنّ الحجاج، بنى بلاغية وأدبية، المنشورات الجامعية، 1995.

السلالم الحجاجية

أوزفالد ديكرو

الحجاج والبرهنة

خلال عرضٍ قمتُ به عن مفهوم الحجاج وازيتُ بين هذين الملفوظين:

(أ) لم يقرأ كل روايات بلزاك

(ب) قرأ بعض روايات بلزاك

أطروحتي كانت - وما تزال - أنّ الملفوظ الأوّل (أ)، موجّه بالضرورة نحو استنتاج سلبي من جنس: الشخص المتحدث عنه محدود المعرفة ببلزاك. أمّا الملفوظ الثاني (ب) فعلى العكس من ذلك - إذ أرى أنّه موجّه نحو استنتاج ايجابي، من جنس: الشخص المتحدّث عنه يعرف بلزاك.

وعمد مختصّ في علم النفس كان حاضراً أثناء العرض إلى وضع اختبار يفحص توصيفي. وقد طرح هذا الباحث على طلبته المختصّين في اللسانيات، السؤال التالي: "أردتم معلومة من المعلومات حول قسم من أقسام "الكوميديا البشرية" (رواية لبلزاك)، وأنتم مخيّرون في الحصول على المعلومة بين أن تتوجّهوا إلى أحد المخبريْن: زيد أو

عمرو. فجواب زيد هو (أ) وجواب عمروٍ هو (ب)، فأيَّ المُخبرَيْن تختارون؟". و دون تردّد اختار الطلبة زيداً. و هذا مفهوم فالذي يقول انه لم يقرأ كل الروايات، ينبغي أن يكون قرأ على الأقلّ عدداً هاماً منها، أمّا الآخر الذي نقول انه قرأ بعض الروايات، فلا يمكنه أن يكون قرأ كثيراً منها. فعلم النفس على ما يبدو إذن يفنّد ما قدّمته على أساس كونه نتيجة لسانية: أمّا بالنسبة إليّ فأذكر بأنني أرى أنّ(ب) هو الموجّه وجهة استنتاجٍ إيجابي بالقياس إلى المعارف البلزاكية التي يمتلكها الشخص المعنيّ: أمّا (أ) فهو المُوجّه نحو استنتاج عدم المعرفة. إنه توجد طريقتان على الأقل للإجابة ـ بعد سنوات طويلة من التأخّرِ ـ على مثل ذلك الاعتراض وعلى سائر الاعتراضات المماثلة التي نستشفها من الأثر النفسي للملفوظات. أضعف الطريقتين من وجهة نظري تتمثّل في اعتبار الطلبة المُستجوَبين غير مدركين لسانياً للتمييز الضروري بين المعنى الحرفي للملفوظ وقيمة التلفظ به في سياق مُعطى. ويكفي إذن إرجاعهم إلى سواء السبيل بإرشادهم إلى ما نعدّه الآن من أبجديات علم الدلالة المسمّى "منطقياً":

"إذا كنا بقولنا (أ)، يُفهم منّا أنّ زيدا قد قرأ قسماً هامّاً من "الكوميديا البشرية"، فليس ذلك بسبب ما يقوله (أ). ولْنفترضْ، في الواقع، أنّ زيداً قرأ رواية واحدة، أو أنّه لم يقرأ أيّ رواية لبلزاك: فانه يكون صحيحاً حتى في هذه الحالة الأخيرة، أنّه لم يقرأ روايات بلزاك كلها.

إذن (أ) في حد ذاته (أي حسب معناه الحرْفي) لا يوفّر لنا أيّ سبب لنفكر في أنّ زيدا هو قارئ لبلزاك. فاللساني الجيّد هو الذي يختار (في الاختبار المعروض آنفاً) عَمْراً حيث القول (ب) يضمن أنّه قرأ على الأقلّ روايتين، دون أن نُقصيَ أنّه قرأ كثيراً، وربّما يكون قرأها جميعاً.

إن الذي أدّى إلى الاختيار الآخر في الإجابة على الاختبار، هو أنّنا اعتبرنا الشروط الخارجية التي تقود إمّا إلى قول (أ) أو قول (ب)، وذلك بإهمال المعنى الحرْفي. فانّ التلفظ ب (أ) إذا فكّرنا في أنّ زيداً قرأ عدداً قليلاً من الروايات، مما يُعدّ في غير موضعه (وربّما عُدّ خداعاً): فمن الأنزه إعطاء المعلومة التي نعرفها كاملة والقول بصراحة: لم يقرأ بلزاك البتّة. وبالمثل فإننا نغالط العالم عندما نتلفظ ب (ب) إذا علمنا أنّ عمْراً شغوف بأدب بلزاك. إن أولوية اهتمام المتكلم بأن يكون متعاونا مع مخاطبه، تفرض عليه أن يقول كل ما يعرفه، بأن يؤكد: لقد قرأ لبلزاك كثيراً من الروايات. والخلاصة: أنّ نتيجة الاختبار المزعجة مردّها إهمال التعليمات المشكّلة في الاختبار الذي يُراد له أن ينبنيَ على الملفوظات لا أن تُستنتج خلاصات نفسية انطلاقاً من سلوك المتلفظ".

إذا كانت إجابة من هذا القبيل ممنوعة عليّ، فلأنّها تعود إلى مقابلة بين معنى الملفوظ وقيمة التلفظ؛ أي بعبارة أخرى لأنها تعود إلى مقابلة بين الدلالية والتداولية. والحال أنني أرفض هذا التقابل. أكثر من ذلك، فإنّ نظرية الحجاج والسلالم الحجاجية تهتمّ تحديدا بتعزيز ذلك الرفض، وذلك ببيان أنّ معنى الملفوظ، حتى عندما نُعطي لكلمة معنى مفهومها الأضْيَق، المستمدّ من النحو، لا يمكن أن يُوصف دون إحالة على بعض مقاصد التلفظ. وحسب هذه النظرية، من المستحيل عزل أيّ جزء من المعنى لا تكون الوظيفة التلفظية قد وسمته: إنّ القول مُسجّل في المَقول[1]. إنّه من المحزن حقا أن نتبنّى الموقف الذي يريد إقصاء نظرية، في الوقت الذي نسعى فيه لإنقاذها. وعلى كل حال، فإنّه لأمر يثير المفارقة أن ندافع عن الدور الأساسيّ والتأسيسيّ للتلفظ مع حجج أولئك الذين يحددون مجال التلفظ، ولا يعتمدونه إلا

---

[1] le dire est inscrit dans le dit.

بعد لأي لتلطيف معطيات يحملها الملفوظ أو لدعمها أو لإكمالها أو لتعديلها، بمعزل عن التلفظ، في "معناه الحرفي".

فها أني بطريقة مغايرة سأحاول التوفيق بين النظرية الحجاجية والاختبار "النفسي" الذي يقابلها. وعوضاً عن الرجوع إلى صلاحية أجوبة المستجوَبين، فإنني أضع السؤال ذاته في حيِّز التساؤل، أو بصورة أدقّ أضع إفادته موضع التساؤل. فنطلب ـ وقد أُعطِيَتْ لنا معلومات صادرة عن ملفوظيْن ـ أي الملفوظين يسمح أكثر من الآخر باستخلاص نتيجة. والحال أنّ الملفوظ:

(أ) لم يقرأ كل روايات بلزاك.

ينزع بلا ريب أكثر من الآخر إلى التفاؤل بالمعرفة التي يمتلكها المتحدّث عنه عن آثار بلزاك، فيكون من المعقول جداً اختيار زيد. وههنا من الملائم أن أجعل (أ) ملفوظاً يحتجّ ضدّ تلك النتيجة المتفائلة، تلك النتيجة التي سيخدمها الملفوظ (ب) (و لو كان ذلك بشكل باهت)

(ب) لقد قرأ بعض روايات بلزاك.

وتلك هي الفكرة الأساسية في النظرية الحجاجية.

فالمفارقة الظاهرة ـ في ما أرى ـ تكمن في كون النظرية والاختبار لا يتجهان إلى الموضوع نفسه. إنّ ما تتحدث عنه النظرية، هو بدء تنفيذ الملفوظات في خطاب ما، لا معلومات تحتويها الملفوظات بمعزل عن أيّ خطاب. والنقطة الجوهرية، من هذا المنظور، أنّنا بتلفظناب (ب)، يمكن لنا أن نُتبعه بنتيجة مثل: سيُعطيك المعلومة التي تريدها ربّما. والحال أنه من المستحيل قطعا استخلاص تلك النتيجة أو أيّ نتيجة مماثلة، انطلاقا من (أ)، بربطها بالملفوظ (أ) في خطاب حقيقي. فبقولنا (أ) نضع ـ على العكس من ذلك ـ كلامه في غرض مقابِل، ونجعل ذلك الغرض مفيدا وضْعَ كفاءات المتحدث عنه موضع شكّ أو على الأقلّ تحديد كفاءاته. والملاحظة البارزة تتمثل في أنّ الملفوظ الذي

يُعطي المعلومات الأقلّ تفاؤلاً، هو مع ذلك وحده الذي يمكنه أن يُوضع في الكلامِ في خدمة نتيجة متفائلة. هكذا يظهر لنا لمَ لمْ يبْلُغْ الاختبارُ النظريةَ التي يُفترَض أن يضعها موضعَ اختبار. إنّ الاختبار يتعلّق بالنتائج التي يمكن استخلاصها من ملفوظ، أي هو يتعلق بالطريقة التي يُمكن أن نبرهن بها انطلاقاً من ملفوظ، أمّا النظرية فتتعلق بالطريقة التي بها نستطيع استعمال ملفوظ في خطاب حجاجيّ.

ذاك هو التمييز الذي أردت وضعه في مرتبة المسلمات، متذرعاً بمناقشة "تجريبية نفسية - لسانية". إنّ البرهنة والحجاج بالنسبة إليّ، يتصلان بنظامين مختلفين تماماً، نظام ما نُسمِّيه عادة "المنطق" ونظام ما أسميه "الخطاب".

إنّ البرهنة كالقياس مثلاً، لا تمثل خطاباً، بالمعنى التام الذي أعطيه للفظ الخطاب. إنّ الملفوظات التي تتركب منها برهنة منفصل بعضها عن بعض - بمعنى أنّ كلّ واحد منها يعبِّر عن "قضية" ما، أي هو يدل على حالة الأشياء في الكون (أو مجموعة حالات) مقدّمة سواء بوصفها واقعية أو مفترضة لذلك، فإنّ تسلسل الملفوظات، في برهنة، لا يتأسّس على الملفوظات في حد ذاتها، ولكن على القضايا المعبِّر عنها بواسطة تلك الملفوظات، فهي تتأسس على ما تقوله الملفوظات أو تفترضه عن العالَم. فإذا استنتجنا الملفوظ ص من الملفوظ س فلأنّهما يعبّران عن حالة الشيئين ص و س على التوالي، وإن حالة س تجعل حالة ص ضرورية أو ممكنة. وفي الاختبار الذي ناقشته، دُعيَ المستجوَبون إلى البرهنة. ولذلك، فقد بحثوا عن النتائج الحاصلة عن حالات الأشياء في الكون التي تعرضها عليهم الملفوظات التي قُدّمتْ لهم. فإذا كانوا قد اختاروا المخبر زيداً، فلأنّ المعلومة التي أُعطيتْ لهم عنه عبر الملفوظ (أ)، تسمح لهم بالتوقّع أنّه أوفر حظاً من عمرو كما عرفوه عبر الملفوظ (ب)، لإعطاء المعلومة المطلوبة منه.

إنّ الوضعية مختلفة عن ذلك تماماً عندما يتعلّق الأمر بخطاب؛ إذ تسلسل الملفوظات في الخطاب ذو أصل داخلي، إنّه يتأسّس على طبيعة الملفوظ ذاته، أو على معناه إن أردنا، وليس على حالة الأشياء في الكون التي يُحيل عليه؛ والحال أنّ الموضوع المركزيّ في النظرية الحجاجية هو أنّ معنى الملفوظ يحتوي احالة على استمراره المتوقع: فمن الجوهريّ بالنسبة إليه استدعاء هذه المتتالية أو تلك وادّعاء توجيه الخطاب اللاحق نحو هذه الوجهة أو تلك. فإذا كان الملفوظ حجاجياً، فليس فقط لأنّه يقول شيئاً ما عن العالَم، ولكن لأنّنا نعتبره في حدّ ذاته. طبعاً، نحن لا نستطيع توقّع ما يمكن أن يكون تالياً له فعلاً: قد يكون صمتاً أو نهاية عدم تقبّل، أو توجيه لكمة له. ولكن هنالك متتالية "مُدَّعاة"، تلك التي يضعها الملفوظ بوصفها علّة وجوده، وهذه المتتالية كامنةٌ فيه كما أنّها خارجة عنه. ومن ثمة، فإنّ النظرية الحجاجية تتصل بالنظرية العامة التي سمّيتُها "بنيوية الخطاب المثالي"، وحسب هذه النظرية، فإنّ الكيان اللسانيّ يكتسب حقيقته من الخطاب الذي يندرج فيه ذلك الكيان اختباريا، بل من الخطاب الذي يقتضيه ذلك الكيان ويطالب به، وإنّ تلك المطالبة هي التي تكوّن الكيان اللساني.

وبهذا المعنى، تتصل النظرية الحجاجية، كما بيّن ذلك أغز[1] (E.Eggs) ببلاغة المواضع (topiques) الأرسطية. لقد أنشأ أرسطو قائمة من المسارات تمرّ في اتجاه المسارات الاستنتاجية دون أن توافق مع ذلك معايير البرهنة المنطقية. يتعلق الأمر بعلاقات بين الملفوظات وهي علاقات يعتبرها الحسّ المشترك، في عصر ما، قابلةً للحدوث:

---

[1] E.Eggs: Die Rhetorik des Aristoteles, ein Beitrag zur Argumentations-theorie und zur Syntax von komplexen Sàtzen, thèse présentée à la Freie Universitàt de Berlin-Ouest,1977.

يمكننا التأثير في قُضاة أو في ناخبين بقول هذا لندلّ على ذاك. ومن جهة كون هذه العلاقات لا تتأسس على معقولية خارجية، يمكن اعتبار تلك العلاقات مكوّنة للملفوظات التي تربط بينها: تتسم بعض الملفوظات، في مجتمع معيّن، بتأثيرها العميق في التوجيه نحو بعض الملفوظات الأخرى.

إنّ الأبحاث المتعلقة بهذا الأمر، وقد قمتُ بها صحبة جون كلود أنسكمبر Jean Claude Anscombre وسمّيناها "الحجاج في اللسان"، تطمح إلى مدّ هذه الأطروحة إلى مدى أوسعَ من المواضع المشتركة التي بوّبتْها البلاغة. وحسب وجهة نظرنا، فإنّ كلّ ملفوظات لسان تأخذ وتقتلع معناها من جرّاء كونها تضطلع بدور مَن يُلزم المخاطَب باستخلاص صنف مُعيّن من النتائج. إنّ كلّ كلام هو إشهاري في جوهره. وليس الكلام إشهاريا، فقط لكونه يحمل بعض المعلومات التي تجدها تفرض بعض النتائج؛ إنّه إشهاريّ، لأنّ قيمته الداخلية تُطابق المتتالية التي يعلن عنها ذلك الكلام. إنّ ما يريد قوله، هو ما يريد أن يجعلَ الآخرَ يقولُه. هكذا تُقدّم ملفوظاتُنا ذاتَها بمعزل حتى عن كفاءتها في تأسيس برهنة، بوصفها أصل خطاب حجاجي أو استمراراً له.

☆ المصدر:

أوزفالد ديكرو: "السلالم الحجاجية"، مطابع منتصف الليل، باريس، 1980، ص ـ ص.7 ـ 12.

☆ Oswald Ducrot : Les échelles argumentatives, Ed.Minuit, 1980, p-p.7-12.